



جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه وأصوله.

٢٩/٢٢

دراسة وتحقيق وتعليق جانب من فقه المعاملات تتضمن:

(كتاب الجعالة، إحياء الموات، الوقف، الهبة، اللقطة،

اللقيط، العتق، التدبير، الكتابة)

من المخطوطة الموسومة بعنوان الأنوار لأعمال الأبرار.

لؤلفها، يوسف الأردبيلي الشافعي ت (٧٩٩هـ).

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك تخصص الفقه وأصوله.

٢٩/٢٢

إعداد الطالبة

هيام محمد عبد الكريم المومني

لجنة الإشراف

الدكتور محمد فالح بني صالح (مشرفاً)

الأستاذ الدكتور محمد عقلة الإبراهيم (عضو لجنة إشراف)

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٢٧  
٤  
١٠٨

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه وأصوله.

دراسة وتحقيق وتعليق جانب من فقه المعاملات تتضمن:  
(كتاب الجعالة، إحياء الموات، الوقف، الهبة، اللقطة،  
اللقيط، العتق، التدبير، الكتابة، وعتق أمهات الأولاد)،  
من المخطوطة الموسومة بعنوان الأنوار لأعمال الأبرار.  
لمؤلفها، يوسف الأردبيلي الشافعي ت ( ٧٩٩هـ).

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك تخصص الفقه  
وأصوله.

إعداد الطالبة

هيام محمد عبد الكريم المومني

لجنة المناقشة

مشرفاً رئيساً

الدكتور محمد فالح بني صالح

عضو لجنة الإشراف

الأستاذ الدكتور محمد عقلة الإبراهيم

عضواً

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح إدريس

عضواً

الدكتور محمد أمين بني عامر

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

إلى والديّ اعترافاً مني بفضلهما عليّ وشكراً لهما كما ربياني  
صغيراً أسأل الله أن يبارك في عمريهما وأن يُحسّن ختامهما.

إلى زوجي أبي معالم اعترافاً بحقه عليّ.

إلى إخواني وأختي مع خالص تقديري لجهودهم.

إلى ريحانتي معالم.

إلى كل من قدّم يدَ العون لإنجاز هذه الرسالة وإخراجها  
على هذا الوجه.

أقدم هذا الجهد.

الباحثة

## شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر لجامعة اليرموك ممثلة في رئيسها وإدارتها لتفضلها عليّ ومنحي الدراسة فيها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عقلة الإبراهيم الذي قدّم لنا المخطوط وأفادنا كثيراً في إنجاز هذه الرسالة، فجزاه الله عنا كل خير، وجعله في ميزان حسناته، وسدد خطاه على طريق الحق والصواب.

وأتقدم كذلك بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى فضيلة الدكتور محمد فالح الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، وأفادني بنصائحه وتوجيهاته طوال فترة إعداد الرسالة جعله الله في ميزان حسناته، وأسبغ عليه ثوب الصحة والعافية.

كما وأتوجه بالشكر الجزيل والعرفان للأستاذة الأفاضل الذين تكرموا بمناقشة الرسالة، فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الفتاح إدريس، وفضيلة الدكتور محمد أمين بني عامر جزاهما الله كل خير وسدد خطاهم على طريق الخير والصواب.

ولا يفوتني أن أسجل كلمة شكر إلى موظفي المكتبة العامة في الجامعة وكذلك الأخوة في مكتبة كلية الشريعة على ما يبذلونه من جهد مشكور لخدمة الطلبة ومساعدتهم.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد يد العون، وأسهم معي في إخراج هذه الرسالة على هذا الوجه، ولكل من تكرم بالدعاء لي بالتوفيق والسداد.

هيام

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
جـ- و	فهرس المحتويات
ز	الملخص
٥-١	المقدمة
٨-٦	خطة الدراسة
١٨-٩	نماذج من صفحات المخطوطة
٤٧-١٩	قسم الدراسة
٢٠	التمهيد: أثر البيئة على شخصية الإنسان
٢٦-٢١	المبحث الأول: في عصر الأردبيلي ويشتمل على ثلاثة مطالب.
٢٣-٢١	المطلب الأول: الناحية السياسية
٢٤-٢٣	المطلب الثاني: الناحية الاقتصادية.
٢٦-٢٤	المطلب الثالث: الناحية الاجتماعية والثقافية
٣٣-٢٧	المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف ويحتوي على ثلاثة مطالب.
٢٧	المطلب الأول: اسمه ولقبه، ونسبته.
٢٩-٢٨	المطلب الثاني: ولادته، وأسرته، وثناء العلماء عليه.
٢٩	المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه، ومعاصروه، ومرتبته العلمية.
٣٣-٣٠	المبحث الثالث: مؤلفاته، ووفاته وفيه مطلبان.
٣٢-٣٠	المطلب الأول : مؤلفاته.
٣٣	المطلب الثاني: وفاته.
٤٧-٣٣	المبحث الرابع: ويتضمن التعريف بالكتاب.
٣٦-٣٣	المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

٣٨-٣٧	المطلب الثاني: منهج المؤلف في كتابه.
٤٣-٣٩	المطلب الثالث: وصف النسخ الذي اعتمد عليها.
٤٧-٤٣	المطلب الرابع: التعريف بالمصادر التي استعان بها المؤلف وبأصحابها.
٢٣٥-٤٩	قسم التحقيق:
٥٦-٤٩	الكتاب الأول: كتاب الجعالة.
٥٣-٤٩	الفصل الأول: أركان الجعالة.
٥٦-٥٤	الفصل الثاني: حكم الجعالة.
٧١-٥٧	الكتاب الثاني: كتاب إحياء الموات.
٦٤-٦٣	الفصل الأول: أحكام تحجير الموات.
٦٦-٦٤	المطلب الأول: حكم الإقطاع.
٦٧	المطلب الثاني: اشتراط نية التملك.
٧١-٦٨	الفصل الثاني: أقسام الإقطاع.
٧٤-٧١	الفصل الثالث: حق الطريق.
٧٨-٧٤	الفصل الرابع: أقسام المعادن.
٨٣-٧٩	الفصل الخامس: أقسام الماء.
١١١-٨٤	الكتاب الثالث: كتاب الوقف.
٩١-٨٤	الفصل الأول: أركان الوقف.
٩٦-٩٢	الفصل الثاني: شروط الوقف.
١٠٠-٩٧	الفصل الثالث: شروط الواقف.
١٠٥-١٠١	الفصل الرابع: حكم الوقف.
١١١-١٠٦	الفصل الخامس: الولاية في الوقف.
١٢٧-١١٢	الكتاب الرابع: كتاب الهبة.
١١٩-١١٤	الفصل الأول: أركان الهبة.
١٢٠	الفصل الثاني: استحقاق التسوية في العطية بين الأولاد.

١٢٧-١٢١	الفصل الثالث : شروط الرجوع في الهبة.
١٢٨	الكتاب الخامس: كتاب اللقطة.
١٣٠-١٢٩	الفصل الأول: أركان اللقطة.
١٣٣-١٣١	الفصل الثاني: شروط الملنقط.
١٣٩-١٣٤	الفصل الثالث: أحكام اللقطة.
١٤٩-١٤٠	الكتاب السادس: كتاب اللقيط.
١٤٤-١٤١	الفصل الأول: أركان اللقيط.
١٤٩-١٤٥	الفصل الثاني: إسلام الشخص.
١٧١-١٥٠	الكتاب السابع: كتاب العتق.
١٥٤-١٥١	الفصل الأول: أركان العتق.
١٦٢-١٥٥	الفصل الثاني: إذا أعتق بعض مملوك أعتق كله.
١٦٦-١٦٢	الفصل الثالث: من ملك وهو من أهل التبرع.
١٧١-١٦٧	الفصل الرابع: الولاء للمعتق.
١٨٤-١٧٢	الكتاب الثامن: كتاب التدبير.
١٧٧-١٧٢	الفصل الأول : أركان التدبير.
١٨٤-١٧٨	الفصل الثاني: للسيد إزالة الملك عن المدبر.
٢٣٠-١٨٥	الكتاب التاسع: كتاب الكتابة.
١٩٦-١٨٥	الفصل الأول: أركان الكتابة، وشروط الأركان.
٢٠٠-١٩٧	الفصل الثاني: أحكام المكاتب.
١٠٦-٢٠١	الفصل الثالث: بما يحصل عتق المكاتب.
٢١٦-٢٠٧	الفصل الرابع: إيتاء المكاتب.
٢١٩-٢١٧	الفصل الخامس: المكاتبون دفعة.
٢٢٢-٢٢٠	الفصل السادس: لو باع السيد المكاتب.
٢٢٧-٢٢٣	الفصل السابع: تصرفات المكاتب.
٢٣٠-٢٢٨	الفصل الثامن: جناية المكاتب.



٢٣٥-٢٣١	الكتاب العاشر: كتاب عتق أمهات الأولاد.
٢٣٥-٢٣٢	الفصل الأول: شروط عتق الأمهات.
٢٤٧-٢٣٦	مسائل مختارة في الفقه المقارن.
٢٣٩-٢٣٦	المسألة الأولى: وقف المشاع.
٢٤٤-٢٤٠	المسألة الثانية: لزوم الوقف.
٢٤٧-٢٤٥	المسألة الثالثة: عطية الأولاد.
٢٦٢-٢٤٨	الفهارس:
٢٤٨	الأول: فهرس الآيات القرآنية.
٢٤٩	الثاني: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
٢٥٠	الثالث: فهرس الأعلام المترجم لهم.
٢٤١	الرابع: فهرس الأماكن.
٢٦١-٢٥٢	الخامس: فهرس المصادر والمراجع.
٢٦٢	الملخص باللغة الإنجليزية.

## الملخص

دراسة وتحقيق جانب من فقه المعاملات، (كتاب الجعالة، إحياء الموات، الوقف، الهبة، اللقطة، اللقيط، العتق، التدبير، الكتابة وعتق أمهات الأولاد). من المخطوطة الموسومة بعنوان الأنوار لأعمال الأبرار ليوسف الأردبيلي الشافعي ت (٧٩٩هـ).

إعداد الطالبة:

هيام محمد عبد الكريم الثومني

إشراف الدكتور

محمد فالح بني صالح.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الخلق والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

هذا الكتاب مطبوع دون تحقيق، وعليه حاشيتان هما: حاشية الكمثري، وحاشية الحاج إبراهيم، وهو كتاب احتوى الأحكام الفقهية الجمّة حيث أن المؤلف صنفه ليكون كتاب فتوى وقضاء ولقد امتاز باختصاره وصعوبة ألفاظه وغموض معانيه، ولقد هدفت الدراسة لهذا الكتاب إلى إخراجة في صورة المؤلفات العصرية ليسهل على القارئ فهمه والاستفادة منه.

ولقد اعتمد المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب على الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي، ومن هذه المصادر: الشرح الكبير والصغير، للرافعي، والروضة للنووي، وشرح الباب للقزويني، والتعليقة للقزويني، والحاوي الكبير للماوردي، والمحرر للرافعي. وهو كتاب يخلو من الأدلة.

والجانب الذي قامت الباحثة بتحقيقه هو جانب من فقه المعاملات، وتضمن الكتب التالية: ( الجعالة، إحياء الموات، الوقف، الهبة، اللقطة، اللقيط، العتق، التدبير، الكتابة وعتق أمهات الأولاد).

## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

### أهمية الموضوع:

تأتي أهمية هذه الدراسة بصورة عامة كونها تخرج مخطوطاً - وإن كان مطبوعاً - إلى النور وفي حاشيته التعليقات، وفيه من التبويب ما يجعله أقرب تناولاً لطالب العلم، ولكل المهتمين.

وتكمن أهمية المخطوطة بصورة خاصة في غزارة الأحكام الفقهية التي اشتملت عليها، وفي كونها تمثل منهجاً من مناهج التأليف في الفقه الشافعي في القرن الثامن الهجري.

وقد اعتمد المصنف على مجموعة من الكتب المعتبرة المعتمدة في المذهب الشافعي، ومنها: الشرح الكبير، والشرح الصغير للرافعي، والحاوي للماوردي، والتعليقة للقزويني، وشرح اللباب للقزويني، والمحرر للرافعي، وقد أفاد كثيراً من روضة الطالبين للإمام النووي - كما - أشار إلى ذلك في مقدمة المخطوطة. - وقد عرفت بهذه المصادر ومؤلفيها، وقد عرض الإمام الأردبيلي هذه الأحكام مجردة من الدليل، إذ أخرجه ليكون كتاب فتيا؛ وقد كان من صميم عملي في التحقيق التدعيم بالدليل الشرعي والعقلي أحياناً في المواطن التي احتاجت إلى دليل، كما أن الإمام رحمه الله لم يتعرض للخلافات المذهبية وحتى الواردة في المذهب كون الكتاب موضوعاً للقضاء والفتيا، ولكنني قمت بطرح ثلاث مسائل في الفقه المقارن في آخر الكتاب على سبيل المثال لا الحصر.

حدا بي إلى اختيار هذا الموضوع محلاً لدراستي العوامل التالية:-

- ١- الرغبة التامة لدى الباحثة في التعامل مع الثروة الفقهية الغنية التي خلفها علماؤنا الأجلاء، وإخراج جزء منها محققاً وفق الأصول العلمية، مما يزيد من حصيلتي العلمية، ويوسع مداركي وأفقي.
- ٢- الرغبة في إخراج الكتاب في صورة عصرية توافق الدراسات المعاصرة من حيث التبويب والترتيب والتعليق والفهرسة والتقديم.
- ٣- محدودية الموضوعات التي يمكن اختيارها للكتابة فيها، والتي تشكل في محصلتها إضافة نوعية للمعرفة.
- ٤- إبراز قيمة الكتاب العلمية من ناحية مادته الفقهية الغزيرة.
- ٥- لكونه كتاباً معتبراً متداولاً جمع فيه الأردبيلي ما تعم به البلوى من المسائل المهمة.<sup>(١)</sup>

#### المبحث الأول: الصعوبات والتحديات التي واجهت الباحثة

أولى الصعوبات التي واجهت الباحثة هي: عملية تحليل متن النسختين (ب،ج) واللتين أصابهما شيء من التلف والنقص واليباض بفعل الرطوبة، بالإضافة إلى رداءة الخط في بعض النسخ، وقد تمت الاستعانة باستعمال العدسة المكبرة في تحليل كلمات النص، ومع ذلك لم تتضح لي بعض العبارات.

أما الصعوبة الثانية: فتكمن في ما اشتمل عليه هذا،-المخطوط وعلى وجه التحديد الجزء موضوع البحث- واشتماله على بعض الكلمات الفارسية التي تحتاج إلى بيان معانيها بالعربية وقد تم التغلب على هذه الصعوبة بمساعدة الدكتور عارف أحمد الزغول رئيس قسم اللغات السامية في كلية الآداب الذي تفضل مشكوراً بترجمة معاني هذه الكلمات.

<sup>(١)</sup> كشف الظنون ، حاجي خليفة، ١٩٥/١.

الصعوبة الثالثة: وهي صعوبة الحصول على معلومات كافية تتعلق بشيخنا الأردبيلي من حيث حياته وتلاميذه وشيوخه، وقد تمّ التغلب على هذه المسألة جزئياً من خلال الإفادة من المعلومات التي تمّ الحصول عليها من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، فجزا الله القائمين عليه خيراً على جهودهم في خدمة الإسلام والمسلمين، وأما ما يتعلق بمسألة الشيوخ والتلاميذ فما زالت المشكلة قائمة ولم استطع الوقوف على أي منهم.

الصعوبة الأخيرة: وتكاد تكون من أكثر الصعوبات التي واجهتها الباحثة، فهي الآراء المنسوبة إلى مخطوطات ذكرها المصنف ولم أتمكن من الوقوف عليها لعدم توافرها في مكتبات الأردن، وقد تمت الاستعانة بما هو متوافر من مصادر الشفعية للثبوت من نسبة هذه الآراء - قدر الإمكان -.

المبحث الثاني: عمل الباحثة في التحقيق ويشتمل على الجوانب التالية:  
الجوانب الشكلية؛ ونتمثل في ما يلي:

- التنقيط والتشكيل ووضع علامات الترقيم ووضع علامات التنصيص.
- إضافة عناوين عند الحاجة إلى ذلك ووضعها بين قوسين معكوفين هكذا [ ].
- مقابلة النسخ مع بعضها، وإثبات الصواب في المتن.
- إثبات الفروق بين النسخ من حيث الزيادة والنقصان والخروم والأخطاء والتصحيح أو التعريف والإشارة إليها في الهامش.
- وضع الأعلام في المتن بين أقواس هلالية هكذا ( ).
- وضع أسماء المؤلفات في المتن بـ إشارة تنصيص هكذا " .
- وضع الكلمات الفارسية بين أقواس هلالية.
- ذكر أرقام صفحات النسخ المعتمدة في التحقيق وعدد الأسطر والكلمات.
- في حال ورود الصواب في المتن والهامش أشرت إليه بكليهما جائز.
- كتابة العناوين بخط واضح ومميز ووضعها بين قوسين معكوفين " .
- تبويب الكتاب وتقسيمه إلى فصول ومباحث ومطالب بالاستعانة بالمصادر المماثلة.
- عنوان الرسالة مطابق لما قرره لجنة الدراسات العليا وعمادة البحث العلمي دون زيادة أو نقصان.
- إرفاق نماذج من صفحات المخطوط الخاص بالباحثة تحقيقه.
- ثانياً الجوانب العلمية والفقهية، ونتمثل في:
- شرح الألفاظ الغريبة بما يجعلها مفهومة في عصرنا.
- التعريف بالأعلام المبهمة أو المغمورة المذكورة في النص.
- التعريف بالأماكن المذكورة في النص بما يجعلها واضحة للقارئ.
- بيان معاني الكلمات الفارسية الواردة في الجزء الخاص بالتحقيق.
- التعريف بالمصطلحات الفقهية أو الأصولية الواردة في الكتاب.
- التعليق على بعض العبارات الغامضة شرحاً وتوضيحاً.

- تحقيق الآراء الفقهية ومدى نسبتها إلى أصحابها والحكم عليها.
  - إيراد أدلة عقلية أو عقلية عند الضرورة.
  - بيان بعض المسائل التي انفرد بها الملف عن المذهب من خلال المقارنة بأهات المراجع في المذهب.
  - مراجعة المصادر المتاحة لي والتي تكونت منها مادة الكتاب باستثناء ما لم أتمكن من الوقوف عليه إما لكونه مفقوداً أو في حكم المفقود والغرض هو التلّك من صحة النقل والتثبت منه وذلك بالرجوع إلى الكتب المعتمدة في المذهب.
  - أما بالنسبة لتخريج الأحاديث النبوية الشريفة فإن كان الحديث موجوداً في البخاري ومسلم أو أحدهما اكتفيت به وإن كان موجوداً في غيرهما فقد قمت بتخريجه من مظانه ومصادره.
  - أما توثيق الكتب والمصادر فقد اكتفيت بذكر الكلمات الأولى من اسم الكتاب ومؤلفه وذكر الجزء والصفحة، وأما معلومات التدقيق الأخرى فقد ذكرتها في قائمة المصادر والمراجع.
  - الحرص على المقارنة بالمصادر الفقهية التالية بشكل رئيس لوجودها في مكتبتنا
- ١- فتح العزيز شرح الوجيز للإمام الرافي
  - ٢- روضة الطالبين للإمام النووي
  - ٣- مغني المحتاج للإمام الشربيني
  - ٤- نهاية المحتاج للإمام الرملي
  - ٥- الحاوي الكبير للإمام الماوردي
  - ٦- تحفة المحتاج للإمام الهيتمي
  - ٧- زاد المحتاج للإمام الكوهجي
  - ٨- المهذب للإمام الشيرازي
  - ٩- أسنى المطالب للإمام زكريا الأنصاري
  - ١٠- تكملة المجموع للمطيعي

## خطة الدراسة:

القسم الأول: القسم الدراسي

فصل تمهيدي في حياة الأردبيلي وعصره.

المبحث الأول: في عصر الأردبيلي ويشتمل على مطالب:

المطلب الأول: الناحية السياسية

المطلب الثاني: الناحية الاقتصادية

المطلب الثالث: الناحية الاجتماعية والثقافية.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف ويحتوي ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبته ولقبه

المطلب الثاني: ولادته، وأسرته، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه ومعاصروه، ومرتبته العلمية.

المبحث الثالث: مؤلفاته ووفاته وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مؤلفاته.

المطلب الثاني: وفاته.

المبحث الرابع: التعريف بالكتاب ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى المؤلف

المطلب الثاني: منهج المؤلف في كتابه

المطلب الثالث: وصف النسخ التي اعتمد عليها

المطلب الرابع: التعريف بالمصادر التي استعان بها المحقق وأصحابها.

القسم الثاني: قسم التحقيق واشتمل على المواضيع التالية:

الكتاب الأول: كتاب الجعالة

الفصل الأول: أركان الجعالة

الفصل الثاني: حكم الجعالة

الكتاب الثاني: كتاب إحياء الموات



الفصل الأول: أحكام تحجير الموات

المبحث الأول: حكم الإقطاع

المبحث الثاني: اشتراط نية التملك

الفصل الثاني: أقسام الإقطاع

الفصل الثالث: يجوز الوقوف في الشوارع

الفصل الرابع: أقسام المعادن

الفصل الخامس: أقسام الماء

الكتاب الثالث: كتاب الوقف.

الفصل الأول: أركان الوقف.

الفصل الثاني: شروط الوقف.

الفصل الثالث: شروط الواقف.

الفصل الرابع: حكم الوقف.

الفصل الخامس: الولاية في الوقف.

الكتاب الرابع: كتاب الهبة.

الفصل الأول: أركان الهبة.

الفصل الثاني استحاب التسوية في العطية بين الأولاد.

الفصل الثالث : شروط الرجوع في الهبة.

الكتاب الخامس: كتاب اللقطة.

الفصل الأول: حكم اللقطة.

الفصل الثاني: شروط الملتقط.

الفصل الثالث: أحكام اللقطة.

الكتاب السادس: كتاب اللقيط.

الفصل الأول: أركان اللقيط.

الفصل الثاني: إسلام الشخص.

الكتاب السابع: كتاب العتق.

الفصل الأول: أركان العتق.

الفصل الثاني: إذا أعتق بعض مملوك أعتق كله.

الفصل الثالث: من ملك وهو من أهل التبرع.

الفصل الرابع: الولاء للمعتق.

الكتاب الثامن: كتاب التدبير.

الفصل الأول: أركان التدبير.

الفصل الثاني: للسيد إزالة الملك عن المدبر.

الكتاب التاسع: كتاب الكتابة.

الفصل الأول: أركان الكتابة وشروطها.

الفصل الثاني: أحكام المكاتب.

الفصل الثالث: بما يحصل عتق المكاتب.

الفصل الرابع: إيتاء المكاتب.

الفصل الخامس: المكاتبون دفعة.

الفصل السادس: لو باع السيد المكاتب.

الفصل السابع: تصرفات المكاتب في معظم التصرفات.

الفصل الثامن: جناية المكاتب.

الكتاب العاشر: كتاب عتق أمهات الأولاد.

الفصل الأول: شروط عتق الأمهات.

مسائل المقارنة على المذاهب الأربعة: -

المسألة الأولى وقف المشاع.

المسألة الثانية لزوم الوقف.

المسألة الثالثة: استحباب العطية بين الأولاد.

هذا وقد بذلت جهدي في إخراج هذا المخطوط إلى حيز الوجود، وأرجو الله أن

يكون نافعاً للمسلمين إنه نعم المولى ونعم المجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحثة



بہارِ نبوی

الصفحة الأولى  
الصفحة - P -



عقد جاري وان يتلف وفقد فلا اجرة له واذا استاجر دابة للحمل من وضع الى داره يوما الى الليل  
 فركبها في يوم واحد وتعلقت به من اوتزل لهامل في المزارعة السني بماء صغير لو دفع غيره الى صاحب  
 ليسج ثوبا طواه عشرة في مرض معلوم بالثوب وطواه احد عشر فلا اجرة له وان جاء طواه لسج  
 فان كان طول السدي عشرة استحق من الاجرة بقدره وان كان تسعة فلا ولو استاجر اربابا درجه فلما  
 خرج منها انفق منه فهذا قد يكون انفساد الاكله وقد يكون لفساد الهمل فالرجوع الى اهل المعرفة  
 فان قالوا الا لا قابلية للعمل المحرك وهو لمقصير لزمه ضمان ما تلف ولو استاجر نسمة لطلب متاع  
 ثم اراد في الطريق سببه والرجوع وطلب رد بعض الاجرة فليس له ذلك بل العمل له الى مقصد يساويه  
 ولو استاجر ابنه البالغ سنا يعمل مثله ليسقط نفقته عن نفسه ويتفق عليه من اجرة  
 جاز ولو استاجر ليكتب له صكا فكتبه خطا او يكتب بالعربية فكتبه بالعربية او بالعكس فلا  
 اجرة له وعليه نقصان الكاعد ولو اشترى عبدا واستخدمه مدة او اجرة ثم اقام العبد بيته  
 ان البايع اعتقه وحكم القاضي بعقده رجع العبد على المشتري اجرة مثل ما استعمل وانما يرجع  
 ان ادعي انه كان جاهلا بالخرقة او كانت بيته غائبة او شهد الشهوة دحيته ولم يعلم هو فان  
 علمه لم يرجع الا ان يكون مكرها على العمل ولا يرجع المشتري الى العبد مما انفق عليه خاتمه  
 اذا اوردت الاجارة على من يضمن شرط ان يقوم بنفسه للبيعه ان يفهم غيره مقامه ولو  
 انما فلا اجرة له ولا للتاجر ان يعلم وان جهل فله الاجرة على الاول واذا اوردت على من لا  
 يتصور لقيام عليه وله اقامة الغير مقامه ولو قال الزمت ذمتك لبيع ثوب صنفه لنا على ان يسبح  
 بنفسك بهلل العقد باب الجحش السحر ولما اراد ان الاول الصيغة وهي اللمعة دالة الى الاذن في العمل  
 يلزم من الاذن وخص لا يشترط القول لفظا ان كان جبا فلو رد باقا او ضا لا يبرأ من المالك لو اذنه بالاتفاق فلا  
 اذنه وقال الزيدان ردته لك دينار او رده ولك دينار فردد عمر فلا شيء له ولا الزيد ولو رد وعلام زيد استحق  
 ولو رد وكلا وملائمة الاشياء احده منهم لان النيابة لا تجوز فيها ولو قال من برده فله كذا فرد من لم يبلغه الدار  
 او لم يسمع او لم يسمع وانما مقتضى مثل هذا العمل معلوم لا عيب ولو قال من رده زيد فله كذا فرد زيد جاهلا بازده  
 ولو لم يسمع من المالك وقال من رده فلان فله كذا استحق البادع في القابل ولو قال كذا قال فلان من رده يدي فلان  
 كذا فرد فلا يحق لراذه المالك ولا في القابل ولو كان صادقا فان كان ممن عتق فوار استحق على المالك والا  
 فان لم يسمع فلا يحق له اذنه ولو شهد المجهول على المالك بالاذن وكان قد عتق المجهول لزم المالك ان يضمن له  
 الكرامة والملاك في الشراء والبيع التزام الصبي المجنون والسفيه في شئ للمالك عليهم واردا الصبي والسفيه  
 استحق جرة المثل لا المسمى رد المجنون كره اجماع اهل العلم العمل وهو كل عرقه كذا او مونه من رد  
 الا او طاه او حاط او تلبس او سحر او اجاز في عرض شهده كذا ولو قال من رده مالي فله

(الصفة الاولى من النسخة)

كذا

الشهد فان عتق الولد بالمال... لامة فالولد كالام وان عتقه هازوجه احده او اشده للولد  
الولد حرا وعليه قيمته للسيد والاولاد الحاصلون قبل الاستيلاء من النكاح او الزنا ليس لهم حكم الام  
وللسيد بيعهم ان ولدوا في ملكه ولا يعتقون بموته والمستولدة فيما سوي نقلها كالعنة له  
اجارتها واستخدمها ووطيها وله ارش الجناية عليها وعلى اولادها التابعين لها وقيمتهم اذا قتلوا  
ومن غصبها وتلفت لي يده ضيعتها ولو شهدا على اقرار السيد بالاستيلاء وحكم به ثم رجعا فلا غرم  
واذا مات السيد وفاته الملك غرم للورثة كالوشهدا بتعلق العتق بصفة ووجدت وحكم بعتقه  
ثم رجعا غرما وللسيد تزويج المستولدة جبرا كتزويج بنتها ولا حاجة الي الاستبراء للمستولدة  
لكونها قد شال ولا يجبر ابنها على النكاح ولا له ان يتكح بلا اذن السيد وبادنه يقول او ووطي باربه يدين  
المال حد ولا نسب ولا استيلاء فقيرا كان وغنيا ولولا عتق المستولدة على مالا وباعها من نفسها  
صح ولو اولد جازيته الهرة عليه بنسب او رضاع او مصاهرة عزرو ولا حد والولد حرنسب والامة  
مستولدة او ووطي شريك ان امه لهما وانت بولاد عبا لا تستبرأ وحلفا فلا نسب ولا استيلاء وان لم  
يدعيا فله احوال احدها ان لا يمكن كونه من احد هاتين ولدت له لاكثر من ربع سنين من وطى الاول  
ولا قل من ستة اشهر من وطى الثاني ولدت له لاكثر من ربع سنين من اخرها ووطيها فهو كوالاد عبا الا ان  
اشيا ان يمكن من الاول دون الثاني وان ولدت له لما ينزل قل مدة الحمل واكثرهما من وطى الاول لما دون  
اقل مدة الحمل من وطى الثاني فيلحق بالاول ويثبت له الاستيلاء في نصيبه ولا سراية ان كان معسرا وسري  
ان كان موسرا الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بان ولدت له لاكثر من ربع سنين من وطى الاول لما ينزل  
سنة اشهر واربع سنين من وطى الثاني فيلحق بالثاني ويثبت له الاستيلاء في نصيبه ولا سراية ان كان معسرا  
وان كان موسرا سري الرابع ان يمكن من كل واحد بان ولدت له لما ينزل ستة اشهر واربع سنين  
من وطى كل واحد منهما وادعياه او احدهما فيعوض على تعاقب فان تعذر افتد بالانتساب  
ان بلغ وان انت بولدين فقال كل منهما انا اولدتها او لا وهي مستولدة في واشكلا الامر لتقارب  
صلى المولدين فهي مستولدة باتفاقهما وليس احدهما اولدتها فتعقد بغير من لا خد فيوخذان معا بالاتفاق  
عليها وان مات احدهما ففي عتق نصها خلاف واذا ماتا عتق كلهما والولا موقوفين عتبيتهما  
بالسوية وعلى لفظ السوية وقع ختم كتابنا وندرجوا ان يسوي الله تعالى مودتنا وديننا  
على وجه الشئ يحب ويرضى والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم والى الامم الكريمة

الصفحة الاخير من نسخة - ب -

اغ من تحليفه زيارا لادبها اول شهر رجب لغرد من شهر ربيع وبتين وثمانين  
علي بن عبد الله الفقير الذليل الحقير الراجي غفوره الطيف الخبير  
السالك يومئذ ملك العبد في راسه النافعي يدبها  
غفر الله له ولوالديه ولما تحبه واحبا به  
ولمن دعي بالعرفه ولياير المسكين  
امين

بسم العالمين وصلي الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا  
أدعني دعوة غير خائبة  
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كتابه المات لا أعلم احدا سمي النسوة المذكورة في  
الطريق الذي ذكره وهو غريب جدا فذكره وهو فيه ان الثانية اسمها <sup>تسمى</sup> بنت مراد اسم الثالث حنا  
تسمى بنت بن هرونه والحاسر لينة والسادس هند والسابعة حنى والثامنة اوس  
الكتبة بنت لادغم والحادية عشر ام زرع بنتا كهل بن ساعد قوله جلس احدى عشر  
الم نسخ جلس نربا ذة النون قولاذ وجي لم جلس ثلث على راس جبل وغيره لاسهل في رتبتي ولا  
الابو عبيد وسائر اهل العرب والشرح المراد بالثالث الميزول وقولاذ على راس جبل اي صعب  
في انه قليل الخير من وجه منها كونه لم جلس لا لکم الاضمان ومنها انه مع ذلك غث مزول  
بالنساء ولا يوصل اليه الا مشقة شديدة هكذا فسدة الجمهور وقال الخطابي قولها  
وتكبر وتسموا بقبيلة فوق موضعها كثيرا اياته يجمع على قلة خير وتكبر وتسموا  
ان فينتقل القتل الناس الي يسموهم لينا كلوه بل يذكر كونه رغبة عنه لروايته قال  
الحمد لخمائل سوا عشرته بسبها وفي روايته اخري ولا سيما فيستفي اي يستخرج ثمنه  
ابن خنن اني خاف ان لا اذره ان اذكره اذكر عجره ونجده قولاذ ابن خنن اي لا  
ناف ان لا اذره فيه نا ويلان احدهما ان اها عبيد على خير من المعنى ان خير طويل ان  
اقد رمل انما به ليخترته والاني ان اها عبيد على الزوج وتكون لا زائدة كما في قوله  
عنه اي خاف ان يطلقني فاذره واما عجره ونجده فارادته بهما عيونه الباطنة  
بند واحدا لهما ان يعقد العصا

يعني للادب من



فلهذا لا يبرهن...  
 وحمل المقتضى...  
 الا ان...  
 نفسه...  
 او بالعكس...  
 اليا...  
 لان...  
 كونه...  
 ان...  
 لا...  
 صفة...  
 الصيغة...  
 ما...  
 و...  
 لا...  
 هذا...  
 وما...  
 فلا...  
 لا...  
 التكليف...  
 السلية...  
 او...  
 بل...  
 على...  
 فله...  
 معلوم...  
 ان...  
 والحجة...  
 ولو...  
 فلهذا...  
 فان...  
 الصيغة...

...  
 ...

...  
 ...

...  
 ...

...  
 ...

...  
 ...



[illegible]

وتضمن ما يلي:

فصل تمهيدي في حياة الأردبيلي وعصره:

المبحث الأول : في عصر الأردبيلي ويشتمل على ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الناحية السياسية.

المطلب الثاني: الناحية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الناحية الاجتماعية والثقافية.

المبحث الثاني : التعريف بالمؤلف ويحتوي على أربعة مطالب.

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، ونسبته.

المطلب الثاني: ويتضمن، ولادته، وأسرته، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه، ومعاصروه، ومرتبته العلمية.

المبحث الثالث : مؤلفاته، ووفاته. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مؤلفاته.

المطلب الثاني : وفاته.

المبحث الرابع : التعريف بكتاب الأنوار لأعمال الأبرار ويشتمل على

ما يلي.

المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في كتابه.

المطلب الثالث: وصف النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق.

المطلب الرابع: التعريف بالمصادر التي استعان بها المحقق وبأصحابها.

## أثر البيئة على شخصية المؤلف.

لقد عاش الأردبيلي في الفترة الواقعة في القرن الثامن الهجري، وقبل الكلام عن حياته، لا بد لنا من معرفة ذلك العصر، وما دار فيه من أحداث، وما لابسته من ظروف أثرت من بعيد أو قريب على الحياة العلمية، فلكي نعرف دور العلماء في تلك الحقبة من الزمن لابد من دراسة هذه الحقبة، لأن أي إنسان لا يمكنه أن يفصل عن الزمان والمكان الذين يوجد فيهما فالاستقرار السياسي أو اضطرابه وازدهار الحياة الاجتماعية والاقتصادية أو ضعفها وانهارها، وانتشار العلم والعلماء أو انحصارهم كل هذه العوامل لها تأثير فعال في تكوين حياة المفكر إيجاباً أو سلباً.

لذا كان لابد ونحن نتناول حياة الأردبيلي الشخصية والفكرية من أن نلقي نظرة موجزة وسريعة على عصره الذي كان يعيش فيه، والظروف التي أحاطت به كي تكشف لنا هذه الدراسة عن الدور الذي قام به العلماء، وعن الجهد الذي بذلوه في سبيل خدمة الشريعة وقضايا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

٦٠٦٦٥٤

المبحث الأول: في عصر الأردبيلي ويشتمل على أربعة مطالب:

### المطلب الأول: الناحية السياسية

قبل تناول الحياة السياسية في عصر الإمام الأردبيلي أشير إلى نبذة تاريخية قصيرة حول مدينة أردبيل.

أردبيل (بالفتح ثم السكون، وفتح الدال، وكسر الباء، وياء ساكنة ولام) من أشهر مدن أذربيجان<sup>(١)</sup> وتقع في أقصى الشرق من أذربيجان، وهي حاضراً تقع في الشمال الغربي من إيران، وتحدها من الشمال جمهورية أذربيجان، ومن الشرق منطقة جيلان ومن الجنوب زاغان، ومن الغرب أذربيجان الشرقية.<sup>(٢)</sup> ويبلغ عدد سكانها حسب الإحصاء السكاني العام ١٩٩١م (٣١١,٢٢) نسمة وديانتها الغالبة الإسلام، ولغتها هي لهجة من عدة لغات تركية تسمى (الأذربيجانية)<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال التمهيد السابق يتضح لنا أن حديثنا عن أردبيل سياسياً يتضمن الحديث عن أذربيجان وما شهدته في ذلك العصر من حروب وهجمات دمرت حضارتها، وأما عن دخول الإسلام إلى تلك البلاد فيرجع إلى زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه - إذ بعث كتاباً إلى حذيفة ابن اليمان وكان آنذاك بنوهاوند فتوجه منها إلى أذربيجان على رأس جيش عظيم حتى أتى أردبيل وهي يومئذ مدينة في أذربيجان وكان مرزبانها<sup>(٤)</sup> قد جمع مقاتلة "من أهل تلك البلاد" منها "شيز"<sup>(٥)</sup> وقاتل المسلمين أياماً، ثم صالح حذيفة على جميع أذربيجان بمبلغ ثمانمائة ألف درهم بشروط: ألا يقتل منهم أحد، وأن لا يسبي منهم أحد، وأن لا يهدم بيت نار، وأن لا

<sup>(١)</sup> المعجم البلدان، الحموي ١/١٤٥، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ١/١٣٧.

<sup>(٢)</sup> الموسوعة العربية الميسرة، (٦/١).

<sup>(٣)</sup> انظر الموقع التالي ([WWW.netiran.com](http://WWW.netiran.com))

<sup>(٤)</sup> ومرزبان بضم الزاي أحد مرازمة الفرس وهو الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك، والأصل فيه أحد مرازمة الفرس والجمع مرازمة، انظر: لسان العرب، ابن منظور، (١/٤١٧).

<sup>(٥)</sup> شيز، من أعمال أذربيجان، شرق أرمينية، دائرة المعارف (١٤).

يمنع أهل شيز خاصة الزفن<sup>(١)</sup> في أعيادهم وإظهار ما كانوا يظهرُونَ، ثم غزل حذيفة وولي عتبة بن فرقد على أذربيجان، فأتاها ووجد أهلها على العهد السابق، وبعضها نقضت العهد فغزاها، وظفر وغنم. ومن ثم في عهد عثمان - رضي الله عنه - تحولت أردبيل إلى مركز إسلامي، وبني مسجدها الجامع سنة (٣٦هـ - )<sup>(٢)</sup>. ولا بد لنا هنا من ذكر الأحداث السياسية الخارجية لأنها أثرت في العالم الإسلامي أجمع فلقد تعرض العالم الإسلامي في الربع الثاني من القرن السابع الهجري لهجمات شرسة من المغول المشترك برئاسة جنكيز خان<sup>(٣)</sup>، ولقد طالت هذه الأفعال الإجرامية مدينة أردبيل ولذا ذكر المؤرخون أن بلاد أذربيجان وفيها أردبيل، كانت بلاد فتنة وحروب وأكثر مدنها وقراها يبابا<sup>(٤)</sup>.

ويشهد لنا على ذلك الخراب الحادث في أردبيل ما ذكره العظيم آبادي في كتابه بقوله: " خرج مائة جيش من التتر يقال له الططر عظم في قتله الخطب والخطر وقضى له في قتل النفوس المؤمنة الوطر، فقتلوا ما وراء النهر وما دونه من جميع بلاد خراسان، ومحو رسوم بني ساسان، وخربوا مدينة نساور، وأطلقوا فيها النيران، وحاد عنهم من أهل خوارزم كل إنسان، ولم يبق منهم إلا من اختبأ في المغارات والكهفان، حتى وصلوا إليها وقتلوا وسبوا وخربوا البنيان، وأطلقوا الماء على المدينة من نهر جيحان، فغرق منها مباني الدور والأركان، ثم وصلوا إلى بلاد نهشان، فخربوا مدينة الري وقزوین ومدينة أردبيل ومدينة مراغة كرسى بلاد

<sup>(١)</sup> الزفن: الرقص، وأصله اللعب، والدفع، لسان العرب، ابن منظور، (١٩٧/١٣).

<sup>(٢)</sup> حاضر العالم الإسلامي، القاعوري، (٥١٤/١).

<sup>(٣)</sup> جنكيز خان، ملك التتار وهو والد تولي خان وجد هولاكو الذي قتل الخليفة المستعصم بالله وأهل بغداد عام (٦٥٦هـ) انظر البداية والنهاية، ابن كثير، (ج ٣٦/١٣)، الكامل ابن عبد الواحد الشيباني (٤٠٣/١٠).

<sup>(٤)</sup> اليباب، أي الخراب، لسان العرب، ابن منظور، (٨٠٦/١).

أذربيجان وغير ذلك واستأصلوا العلماء الأعيان واستباحوا قتل النساء وذبح الولدان<sup>(١)</sup>.

كل هذه الأعمال الإجرامية التخريبية كان لها الأثر على منطقة أذربيجان في تلك الفترة وعلى وجه الخصوص على أردبيل التي كما أشرنا خربت ونهبت وقتل سكانها، وأما الإمام الأردبيلي فلقد كانت حياته في أواخر السيطرة المغولية على أذربيجان وقبل الحكم الصفوي<sup>(١)</sup>، وهذه الفترة كانت فترة هدوء، وخالية من الحروب مما كان له الأثر الكبير والجَم على العلماء بوجه عام والأردبيلي بوجه خاص فالهدوء السياسي وعدم نشوب الحروب، كل هذه العوامل كان لها الفضل الكبير لدى العلماء وكذا في الكتابة والتأليف والرحلة في طلب العلم وتدريسه وحفظ مؤلفاتهم حتى تصل إلى الأجيال اللاحقة فتنفيد منها.

#### المطلب الثاني: الناحية الاقتصادية.

مما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية في أي بلد لها تأثيراتها السلبية على اقتصاد ذلك البلد وهذا ما كان في أذربيجان، مثلها مثل غيرها من البلاد التي تتعرض للحروب والغزو والدمار والخراب، مما كان له أكبر التأثير على اقتصادها وهذا ما أكدّه صاحب "عون المعبود" حينما ذكر في كتابه ذلك وقال: "أن التتر أطلقوا الماء على المدينة من نهر جيحان فغرق منها مباني الدار والأركان ثم وصلوا إلى بلاد نهشان فحربوا مدينة الري وقزوین ومدينة أردبيل ومدينة مراغة" فهذا التخريب أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة أثرت سلباً على اقتصاد أذربيجان ومنها أردبيل.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> عون المعبود العظيم أبادي، (١١/ ٤١٤-٤١٥). الفتوح الإسلامية عبر العصور، عبد العزيز

العمرى، ص (٣٣٤).

<sup>(٢)</sup> مختصر تاريخ أذربيجان، محمود إسماعيل، ص (٣٨) بزعامة صفی الدین أبو إسحاق الأردبيلي ما بين (١٢٥٢م ١٣٣٤م).

<sup>(٣)</sup> عون المعبود، العظيم أبادي، (١١/ ٤١٥).

ومن الثابت أن حركة التجارة في أذربيجان قد تأثرت إلى حد كبير بعد غزوات جنكيز خان، ويمكن القول بأنها نشطت عما كانت عليه من قبل.<sup>(٢)</sup>

ويمكن القول أن موقع أربيل الاستراتيجي ووقوعها على البحر وعلى الحدود الروسية جعلها مدينة تجارية هامة بالإضافة إلى موقعها واعتبارها أول مراحل الطريق التجاري إلى تبريز، ومنه إلى بحر قزوين وكذلك سهولة الصلات التجارية بين باكو عاصمة أذربيجان من جهة وتبريز وأصفهان وطهران من جهة أخرى ولكن الحروب كانت أكبر أسباب تدهورها<sup>(١)</sup>. أما عن مناخ أربيل فهو شديد البرودة، لكون أربيل تعتبر إقليمياً جبلياً ويزرع فيها التفاح والكمثرى، ويوجد في ظاهر المدينة كثير من ينابيع المياه الساخنة التي يتردد عليها الناس ولقد كانت أربيل في القدم مقاماً محبباً للبلاط الفارسي بسبب ينابيعها وجودة هوائها.<sup>(٢)</sup>

وباعتبار أربيل إقليمياً جبلياً ومناخها المناخ البارد الماطر فتعتبر الجبال وأوديتها مراعي طبيعية ترعى فيها الحيوانات وتنمو فيها الأعشاب والحشائش وتوافر الأشجار بكثافة مما يساعد في نمو الصناعات القائمة عليها مثل الأطباق من الأخشاب.<sup>(٣)</sup>

أقول: أن جلّ هذه الأوضاع الاقتصادية السائدة لا شك أن لها تأثيراً إيجابياً على نشاط العلماء فالبلد تعتبر من البلاد النشطة والمستقرة في الفترة التي عاش فيها الإمام الأربيلي، مما أثر في إنجاز الإمام الأربيلي وإخراجه لمصنفاته إلى حيز الوجود.

<sup>(٢)</sup> الدولة الخوارزمية والمغول، حافظ أحمد حمدي، (٢٩١).

<sup>(٣)</sup> دائرة المعارف الإسلامية، إبراهيم خورشيد، (٥٨٦/١).

<sup>(٤)</sup> معجم البلدان، ياقوت الحموي، (١٤٥/١).

<sup>(٥)</sup> المرجع السابق (١٨٦/١).



### المطلب الثالث: الناحية الاجتماعية والثقافية والعلمية.

لقد بلغ عدد سكان مدينة أربيل في العصور الوسطى وخاصة في عهد الصفويين (٤٠٠٠ نسمة) وبعد ذلك تقدمت شيئاً فشيئاً.<sup>(١)</sup>

أما عن صفة أهل أربيل فإنهم يمتازون بأنهم صباح الوجوه رقاق البشرة ويتصفون باللين وحسن المعاملة، إلا أن البخل يغلب عليهم، وينسب إليها علماء كثير إلا أن التتر استأصلوا العلماء والأعيان من البلاد.<sup>(٢)</sup>

ويعمل أهلها بالصناعة حيث يوجد في المدينة صنّاع كثير إلا أن صناعاتهم تفقر إلى الجودة.<sup>(٣)</sup>

إن تواجد الأديان المختلفة (الإسلام والشامانية الديانة الساسانية وغيرها) في أذربيجان جعل المتقنين فيها يهتمون بحقائقها من خلال المقارنة والبحث عن المبدأ العقلاني فيها، ونشأت نتيجة لذلك البدع المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تحرير العقل من الجمود الفكري بحيث تحول المنقون من حالة الاكتفاء بما كتب أو قال السلف، إلى الاعتماد على العقل في طرح رأي أو منهج، وكانت الثقافة تبني نفسها على نصوص، بعضها مقدس بحكم العقيدة الدينية التي في إطارها تتم المناظرات والمناقشات الفكرية، وبعضها الآخر تقليدي غير معصوم من الخطأ يتم نقدها وتكذيبها وحتى الإعراب عنها في إطار متسع.<sup>(٤)</sup>

لقد تأثرت الثقافة الأذربيجانية بالحضارة الفارسية الساسانية التي انعكست عقائدها الدينية القديمة وتصوراتها وقيمها بشكل أو بآخر، على بنية الثقافة الأذربيجانية.<sup>(٥)</sup>

ولقد تأثرت كذلك بتعدد اللغات واللهجات التركية؛ ذلك أنها بسبب موقعها الجغرافي، تأثرت بدولة فارس القوية فانتشرت فيها الفارسية إلى جانب التركية

<sup>(١)</sup> معجم البلدان، ياقوت الحموي، (١٤٥/١).

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ياقوت الحموي، (١٤٥/١).

<sup>(٣)</sup> فهرس المخطوطات العربية، مكتبة الأوقاف العامة في بغداد (٥٨٦/١).

<sup>(٤)</sup> الإسلام والثقافة الأذربيجانية رفيق معلوف ص ٣١

<sup>(٥)</sup> المرجع السابق، ص ٣٣.

الأذربيجانية لغة الأذربيجانيين الأم ولقد طغت اللغة التركية على الشعر بدءاً من القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي في هذه الظروف، من الألوان اللغوية فشكلت اللغة الأذربيجانية التركية، واستكملت أبعادها فدخل في تركيبها أكثر من ستة آلاف كلمة عربية وفارسية، وعلى هذا النحو انتشرت بوصفها لغة التخاطب بين الشعوب المجاورة للمنطقة جنباً إلى جنب اللغة الفارسية، وقد استمر ذلك حتى القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي<sup>(١)</sup>، الجدير بالذكر أن الحياة العلمية والأدبية التي قد أصابها الركود في أثناء الغزو المغولي، قد انتهت ذلك الركود بانتهاء الغزو المغولي، وعادت الحياة العلمية والثقافية في أذربيل إلى نشاطها: (٢) -

ومما لاشك فيه أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة في أي عصر تعتبر سلاحاً ذا حدين، فهي إما أن تظهر وتميز علماء يتحدون كل الظروف والأوضاع القائمة لحمل رسالة العلم، وإما أن تدمر علماء والظاهر الذي لا مراء فيه أن الإمام الأذربيلي قد كان من النوع الأول الذي برز وتميز رغم الظروف الصعبة والأوضاع السيئة التي سبقت عصره، ومما يؤكد ذلك مصنفاته السالفة بالإضافة إلى كتابه موضع الدراسة "الأنوار لأعمال الأبرار" بعد عرض أبرز ما تمكنت الوقوف عليه من معلومات تتعلق بعصر المؤلف - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً - فقد تعذر علي العثور على مؤلفات تبين حياة الأذربيلي بشكل مباشر، ومدى تأثيره بعصره، وهذا يوحي بأن الأذربيلي كان بعيداً عن التأثير المباشر بتلك الأحوال السياسية والاقتصادية السيئة.

(١) المرجع السابق، ص ٣٧-٣٨

(٢) الدولة الخوارزمية والمغول ص ٣٠٨

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف ويحتوي على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وكنيته، ونسبه.

اسمه: هو جمال الدين، يوسف بن إبراهيم الهلابادي نسباً الأردبيلي الشافعي مذهباً.<sup>(١)</sup>

لقبه: جمال الدين وجاء في بعض نسخ المخطوط أن لقبه "عزالدين" كما في نسخة جـ وجاء في مقدمتها ما يلي: فائدة: "قال الشيخ عز الدين... وقف من عند الكزبري<sup>(٢)</sup>".

نسبه: الأردبيلي نسبة إلى مدينة أردبيل بالفتح فالسكون وفتح الدال وكسر الموحدة، وهي من أشهر مدن أذربيجان<sup>(٣)</sup>، وتقع أقصى بلاد أذربيجان شرقاً، وهي على مسيرة يوم كامل من بحر الخزر، وعلى بعد (٤ كم) من حدود إيران وعدد سكانها في الوقت الحاضر ما يقارب (٢٥٠) ألف نسمة ويوجد فيها قبر الشيخ صفي الدين جد السلالة الصفوية، وهي مدينة تجارية هامة، ومدينة أردبيل في الوقت الحاضر توجد في إيران وتبعد عن طهران العاصمة (٥٥٠ كم)<sup>(٤)</sup>.

ومدينة أردبيل مدينة حسنة كبيرة وكانت في عهد الأردبيلي دار الإمارة والأجناد والمعسكر وأبنيتها من الطين والآجر وأسعارها أبداً موافقة، وتجاراتها نافقة<sup>(٥)</sup>.

(١) أهم الكتب التي ترجمت له:

- الأعلام الزركلي (٢١٢/٨)، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١٣٨/٣)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٢٦٤/٦)، كشف الظنون، حاجي خليفة (١٩٥/١-١٩٦)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ابن حجر العسقلاني (٢٥٩/٥)، هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (٥٥٨/٦).

(٢) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٣٨/٣، النسخة جـ من المخطوطة ص ١/ب

(٣) قال ابن المقفع: "أذربيجان سميت بذلك نسبة إلى باذرياد بن إيران بن الأسود بن سام بن نوح عليه السلام وقيل أذر باد بن بيراس انظر معجم البلدان، الحموي ١٢٨/١-١٢٩.

(٤) انظر المرجع السابق ١/١٤٥، ٣١٨، دائرة المعارف الإسلامية، إبراهيم خورشيد ٥٨٤/١.

(٥) انظر نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، أبو عبد الله محمد بن إدريس ٢٧٩/٢-٢٨٠.

تمّ بناء مدينة أربيل سنة (٨٥هـ)، حيث قام ببنائها عبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي<sup>(١)</sup>، في خلافة عبد الملك بن مروان<sup>(٢)</sup>.

المطلب الثاني:

أولاً: ولادته.

لم أعثّر في حدود اطلاعي على تاريخ ولادة العالم الفقيه الأردبيلي، ولكن ذكرت كتب التراجم تاريخ وفاته وكانت في حدود سنة (٧٩٩هـ)، ثم ذكرت أنه أناف على السبعين، فيكون تاريخ ولادته تقديراً في حدود سنة (٧٢٠هـ)<sup>(٣)</sup>.  
ثانياً: أسرته.

لم نشر أي من كتب التراجم والمصادر التاريخية إلا الشيء اليسير عن حياة الإمام الأردبيلي ونشأته وأسرته، إلا ما ذكره صاحب الضوء اللامع عندما ترجم لسبط الإمام العلامة حيث قال: "عبيد الله بن عوض بن محمد الجلال بن التاج، الشرواني الأصل والمنشأ، الأردبيلي المولد، ثم القاهري الحنفي، والد أحمد وعبد الرحمن وعبد الله وعبد اللطيف ومحمد والبدر محمود، كان والده بارعاً في الطب فاستدعاه الفقيه جمال يوسف الأردبيلي لطب ابنته، فقدم عليه فوجد مرضها خطيراً يحتاج مشاركتها في كل لحظة، فالتمس من أبيها التزوج بها ليتمكن من مخالطتها فتوقف فرغبته أمها فيه فأجاب، فتزوجها، وعالجها حتى عوفيت، ودخل بها فحملت بصاحب الترجمة وكان مولده في أربيل فهو سبط جمال يوسف الأردبيلي<sup>(٤)</sup> وسبط جمال هذا من علماء المذهب الحنفي توفي (٨٠٧هـ) وحفظ القرآن والمنظوم<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> عبد العزيز الباهلي هو عبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي قائد من الأمراء كان عامل عمر بن

عبد العزيز عليه السلام على الجزيرة توفي (١٠٣هـ) انظر الأعلام للزركلي ١٦/٤.

<sup>(٢)</sup> تاريخ الخلفاء السيوطي ص ٢٤٥، العبر في خبر من غير، للذهبي ٩٩/١.

<sup>(٣)</sup> انظر شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٦٤/٦، الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني

٢٥٨/٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٣٨/٣.

<sup>(٤)</sup> الضوء اللامع، للسخاوي ١١٧/٥.

<sup>(٥)</sup> تاج التراجم، لابن قطلوبغا الحنفي ٣٢٢-٣٢٣.

ثالثاً: ثناء العلماء عليه.

كان الأردبيلي ذا منزلة عظيمة وشأن كبير بين علماء عصره، حيث قال بعضهم بأنه: "شيخ الفقهاء في أذربيجان"<sup>(١)</sup> ولقد جاء عنه كذلك بأنه "كان كبير القدر غزير العلم".<sup>(٢)</sup>

ولقد ذكر العثماني قاضي صفر إنه في سنة (٧٩٠هـ) كان موجوداً بأردبيل وهو شيخ المشرق في هذا القدر كبير القدر غزير العلم<sup>(٣)</sup>.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه، ومعاصروه، ومرتبته العلمية.  
أولاً: شيوخه.

لم تذكر التراجم في حدود علمي وإطلاعي أي معلومة عن شيوخ الفقيه الأردبيلي، وكانت هذه إحدى الصعوبات البالغة التي واجهت الباحثة في أثناء عملية البحث.

ثانياً: تلاميذه ، ومعاصروه.

كذلك لم تشر كتب التراجم في حدود بحث وإطلاع الباحثة على تلاميذ ومعاصري الشيخ الأردبيلي وهذه إحدى الصعوبات التي واجهتها الباحثة في أثناء عملية البحث وما زالت قائمة.

ثالثاً: مرتبته العلمية.

لقد كان الأردبيلي ذا منزلة عظيمة ولقد جاء عنه بأنه كان كبير القدر غزير العلم.

<sup>(١)</sup> هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي ٥٥٨/٢.

<sup>(٢)</sup> الأعلام، الزركلي، ٢١٢/٨.

<sup>(٣)</sup> الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني ٢٥٩/٥.

المبحث الثالث: مؤلفاته ووفاته وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مؤلفاته.

نظراً لغزارة علم الأردبيلي فقد تعددت وتوَّعت مؤلفاته ومصنفاته ومن أهم هذه المصنفات:

أولاً- كتاب الأنوار لأعمال الأبرار، وهو موضوع رسالتي هذه في جانب من فقه المعاملات، وسأتناول الحديث عن هذا الكتاب عند التحقيق في عنوان الكتاب وضبطه ومدى نسبة المخطوطة إلى صاحبها.

ثانياً- كتاب الأزهار في شرح المصابيح، ولقد تم الحصول على بيانات حول هذا المؤلف عن طريق مركز الأمير فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية على النحو الآتي:

رقم التسلسل: (٩٦٦٨٤).

الفن: ( الحديث).

عنوان المخطوطة: "الأزهار في شرح المصابيح من أحاديث سيد الأبرار".  
اسم الشهرة: الأردبيلي.

تاريخ وفاة المؤلف: ( ٧٩٩هـ ) القرن (٨هـ).

مكان حفظه: مصدر فهرس المخطوطات للجامعة العربية- حديث وعلوم-٥٧/١.

المكتبة : معهد إحياء المخطوطات العربية / البلد-مصر- القاهرة - رقم الحفظ:  
(٤٥) عن فيض الله (٤٦٤).

ومما يثبت نسبة هذا الكتاب للأردبيلي ما جاء في عون المعبود أذكر منها هذه المواضع:

١-قال: "الأردبيلي" في "الأزهار" المراد بعمران بيت المقدس عمرانه بعد خرابه فإنه يخرب في آخر الزمان.<sup>(١)</sup>

(١) عون المعبود، للعظيم ابادي، ٤٠٠/١١.

٢- قال: "الأردبيلي" في "الأزهار شرح المصابيح" قال الأكثرون المراد بدوران رحي الإسلام استمرار أمر النبوة والخلافة واستقامة أمر الولاية، وإقامة الحدود، والأحكام من غير فتور إلى سنة خمس وثلاثين، أو ست وثلاثين، أو سبع وثلاثين من الهجرة.<sup>(١)</sup>

ثالثاً: كتاب "المفاتيح شرح المصابيح".

اسم المؤلف : يوسف ابن إبراهيم الأردبيلي.

اسم الشهرة: الأردبيلي.

تاريخ وفاة المؤلف (٧٩٩هـ) القرن (٨هـ).

ملاحظات أخرى: مصوّر عن مكتبة المراوغة في اليمن.

مكان حفظه: مصدر النشر الببليوغرافية (١١٣/١).

المكتبة: المكتبة المركزية الجامعة الإسلامية.

البلد : المملكة العربية السعودية.

المدينة: المدينة المنورة.

رقم الحفظ : ( ٤٤٢-٤٤٤ ).

٢- مصدر المتنقي - ١٣٢ -

المكتبة : مكتبة معهد البيروتي للدراسات الشرقية.

البلد : أوزباكستان.

رقم الحفظ: (٨٣٧٢) .

المدينة : طشقند.

وجاء في شذرات الذهب، وطبقات الشافعية، أن للأردبيلي، شرح مصابيح

البغوي في ثلاثة أجزاء<sup>(٢)</sup>

رابعاً: كتاب الناسخ والمنسوخ

رقم التسلسل (١٠٤٢٦٣).

الفن : علوم القرآن.

<sup>(١)</sup> عون المعبود، العظيم آبادي، ٣٢٨/١١.

<sup>(٢)</sup> شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي ٢٦٤/٦، طبقات الشافعية ابن قاضي شهبه/١٣٨.

من الأقوال في المصادر التاريخية حيث ورد عنهم القول بأن وفاته كانت عام (٧٧٦هـ)<sup>(١)</sup> وذكر البعض أنه توفي (٧٧٩هـ)<sup>(٢)</sup>.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" ويشتمل على ما يلي:

المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلف.

بعد الاطلاع والبحث المستمر في تحقيق عنون الكتاب وضبطه ونسبته إلى الأردبيلي، وجدت الاختلاف بين المصادر التاريخية التي ذكرت هذا المؤلف من حيث اسمه وعنوانه على النحو الآتي:

أولاً- "الأنوار لعمل الأبرار" وقد جاء هذا العنوان بهذه الصيغة في فهرس المخطوطات العربية بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد<sup>(٣)</sup> وقد تمّ الحصول على بيانات لهذا الكتاب بهذا العنوان من خلال التعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية على النحو التالي:

- رقم التسلسل (٤٧٧٥٩).

- الفن (فقه شافعي).

- عنوان المخطوطة (الأنوار لعمل الأبرار).

- اسم المؤلف: (يوسف الأردبيلي).

- تاريخ الوفاة: (٧٧٩هـ) القرن (٨هـ).

مكان الحفظ (مصدر بروكلمان، ١٩٩/٢ المكتبة الملكية: ألمانيا، رقم الحفظ ٤٥٩٨).

ثانياً: "الأنوار لأعمال البررة" وقد جاء بهذه الصيغة في كتاب تبايرخ الأدب العربي<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٢٠٩/٧.

<sup>(٢)</sup> مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة، القسم الثاني، ٣٨.

<sup>(٣)</sup> فهرس المخطوطات العربية بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٥٨٦/١.

<sup>(٤)</sup> تاريخ الأدب العربي بروكلمان، ٢٠٩/٧.



ثالثاً: الأنوار في أعمال الأبرار" وقد جاء بهذه الصيغة في كتاب فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية<sup>(١)</sup> كما جاء على الصفحة الأولى للنسخة التي تحمل الرمز (ب).  
 رابعاً: "الأنوار في الفقه" ولقد وردت هذه الصيغة في كتاب طبقات الشافعية<sup>(٢)</sup>.  
 خامساً: "الأنوار لأعمال الأبرار" وهو العنوان الصحيح لهذه المخطوطة وسبب ترجيح هذا العنوان وروده بهذه الصيغة في نسخة الأصل، ولتواتر هذه الصيغة في مجموعة من المصادر التاريخية التي تخصصت في المخطوطات، ومن هذه المصادر تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي<sup>(٣)</sup> ومعجم شامل للتراث العربي المطبوع<sup>(٤)</sup> وكتاب كشف الظنون<sup>(٥)</sup> وأيضاً يوجد بهذه الصيغة في المكتبات العالمية والعربية التالية:

١- مصدر (بروكلمان ١٩٩١٢)

- المكتبة الوطنية.

- البلد: فرنسا مدينة باريس.

- رقم الحفظ: (١٠٧٧)

٢- مصدر (بروكلمان ١٩٩/٢)

- المتحف البريطاني - إنجلترا.

- المدينة لندن.

- رقم الحفظ (ملحق ٣١٧)

٣- مصدر (بروكلمان ١٩٩/٢).

- المكتبة (توبنجن)

- البلدة: ألمانيا

- المدينة توبنجن.

<sup>(١)</sup> فهرس مخطوطات، دار الكتب الظاهرية، ٢٦-٢٧.

<sup>(٢)</sup> طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ١٣٨/٣.

<sup>(٣)</sup> تصحيح أخطاء بروكلمان، في تاريخ الأدب العربي، الحبشي، ص ٢٢٣.

<sup>(٤)</sup> المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، ١٩٥/١.

<sup>(٥)</sup> كشف الظنون، حاجي خليفة، ١٩٥/١.

- رقم الحفظ (٢٣١)

٤- مصدر (بروكلمان ملحق ١٧١/٢)

المكتبة: ( جامعة مانشستر )

- البلد : إنجلترا

- المدينة: ( مانشستر )

- رقم الحفظ (١٨٨).

٥- مصدر (فهرس مخطوطات جامعة أم القرى ٩٩/٤)

- المكتبة المركزية=المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة.

- رقم الحفظ (١٨١٠، ١٨١٢).

٦- مصدر : (قائمة المخطوطات الأصلية جامعة الكويت/٨).

-المكتبة : (كلية الآداب والمخطوطات).

البلد : الكويت

المدينة : الكويت.

رقم الحفظ: (٩٠٧)

٧- مصدر: ( فهرس المخطوطات بمكتبة الجامع الكبير فقه ٩٢٠/٢ ).

المكتبة : مكتبة الجامع الكبير.

البلد : اليمن.

المدينة : صنعاء.

رقم الحفظ: (١٢٦٤).

٨- مصدر (فهرس مخطوطات مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر/١٠).

- مصدر : ( فهرس مخطوطات مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر ).

- البلد : المملكة العربية السعودية.

- المدينة : الإحساء

- رقم الحفظ: (رقم المخطوطة).

٩- مصدر (بروكلمان ملحق ١٧١/٢)

-المكتبة: سبهار

البلد : إيران

المدينة : طهران

- رقم الحفظ: (٣٦٦/١-٣٦٨).

١٠-مصدر (بروكلمان ملحق ٢/٢٧١).

- المكتبة : عليكرة

- البلد (الهند)

- المدينة (عليكرة)

- رقم الحفظ: (١٠٨/٦)

١١-مصدر بروكلمان

- المكتبة: بانكور

- البلد: الهند

- المدينة: بانكبور

- رقم الحفظ: (٢/١٩-١٨٦٤-١٨٦٥).

## المطلب الثاني: منهج المؤلف في كتابه.

قبل الخوض في منهج الإمام في كتابه أشير في عجالة يسيرة إلى ما تفرّد به الإمام في كتابه في الموضوعات التي قمت بتحقيقها، وغاير به علماء المذهب:

١- ومما تفرّد به الإمام عن المذهب مسألة في الماء، وهي ما لو تنازع اثنان أرضاهما متقابلتان يميناً ويساراً، أفرع بينهما، والمراد بالأول الأقرب إلى المنبع وقيل، السابق بالإحياء، ولا يكاد يوجد في كتب المذهب<sup>(١)</sup>.  
ولقد اتبع العالم الأردبيلي منهجاً في كتابه الأنوار لأعمال الأبرار تجلّت في

النقاط التالية :

أولاً- لقد جاء الكتاب كما هي الكتب الفقهية مبتدئاً بكتاب الطهارة ومنتهاً بكتاب عتق أمهات الأولاد.

ثانياً- لقد اقتصر الكتاب على ذكر الحكم الشرعي، خالياً من الأدلة الشرعية والعقلية لكونه كتاباً وضع للفتوى.

ثالثاً- لقد ذكر الإمام مسائل مهمة أهملت في الكتب السبعة المعتبرة، وأضاف كذلك كثيراً من المسائل التي لا غنى للناس عنها نقلت من كتب الأئمة المعتبرين<sup>(٢)</sup>.

رابعاً- لقد اعتمد في تحرير كتابه على ما اتفقت عليه الكتب السبعة من الفتوى ورجح ما رجحه الأكثرون<sup>(٣)</sup>.

سابعاً- كان يذكر أقوال علماء المذهب، وأسماء أصحابها وأحياناً كتبهم.

ثامناً- عدم ذكره التفريعات المذهبية أي التفريع على أصول المسائل.

تاسعاً- كان يبتدئ موضوعاً معيناً بكتاب وضمّنه فصول أو تكملة أو تذييب أو خاتمة.

<sup>(١)</sup> الأنوار لأعمال الأبرار، الأردبيلي، ١/٦٣٩.

<sup>(٢)</sup> طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة ٣/١٣٨.

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق ٣/١٣٨.

عاشراً - ذكر الإمام في غالب مسائل الرأي الجزء المحقق، الراجح في المذهب، أو الأصح من الأقوال، أو الأظهر من الوجوه، أو المشهور من مذهب الشافعية وهذه تعريفات المذهب لهذه المصطلحات:

١-الأصح: هو الوجه الفقهي الراجح في المذهب الشافعي من بين آراء الأصحاب وذلك إذا قوي الخلاف بين آراء الأصحاب، وكان لكل رأي دليل قوي وظاهر فيعبر عن الرأي المعتمد والراجح بالأصح.<sup>(١)</sup>

٢-الأظهر: يعني أظهر القولين المرويين عن الإمام الشافعي وهو يعني أن للإمام قولين مختلفين، ولكل منهما دليل قوي ولكن أحد القولين دليله أقوى من الآخر، ويكون الآخر ظاهراً أي ظاهر الدليل.<sup>(٢)</sup>

٣-المشهور: هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي إذا كان الاختلاف بين القولين ضعيفاً ويعبر عنه أيضاً بقولهم في قول<sup>(٣)</sup>.  
الحادي عشر: لقد سلك الإمام الأردبيلي خمس طرق في بيان الرأي الفقهي المتعلق بالأحكام الشرعية لمسائل الكتاب.

الطريقة الأولى: وهي الطريقة التي غلبت على الكتاب وهي أخذه بالرأي الراجح في المذهب.

الطريقة الثانية: أخذ المؤلف بالرأي المرجوح وذلك في مسائل نادرة.

الطريقة الثالثة: كان الإمام الأردبيلي يذكر الرأيين الراجح والمرجوح بصيغة قيل.

الطريقة الرابعة: كان الأردبيلي في بعض الأحيان يبين درجة الحكم بقوله لا بأس، أو صحيح، أو في ظاهر المذهب.

الطريقة الخامسة: كان الإمام يذكر آراء العديد من العلماء في المسائل دون ذكر رأيه.

<sup>(١)</sup> انظر المذهب الشيرازي ٣١/١.

<sup>(٢)</sup> بتصرف المذهب الشيرازي ٣١/١.

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق ٣١/١.

الثاني عشر: امتاز أسلوب الشيخ في الاستطراد ومنه عند حديثه عن دار الإسلام وتعريفها<sup>(١)</sup>، وكذلك قوله والسلطان يمنع من تصدى لمن ليس له أهلاً من العلماء والفقهاء<sup>(٢)</sup> وإذا تناولها أهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ الاجتهاد وهذا في إحياء الموات، وكذلك استطراد الشيخ في بيانه معنى المحتاج في الوقف<sup>(٣)</sup>، ومن المواضع التي استطراد الشيخ فيها كذلك عند كلامه عن عقوق الوالدين<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثالث: وصف النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق:

لقد اعتمدت في عملية التحقيق على أربع نسخ رمزت لها بالرموز التالية:

- ١- نسخة الأصل وقد أشرت إليها في الهامش بنفس هذا المسمى.
- ٢- النسخة الثانية أ. والنسخة الثالثة برمز ب. والنسخة الرابعة برمز (ج).

أما نسخة الأصل فهي النسخة المطبوعة في مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع، وورد في مقدمتها "الأنوار لأعمال الأبرار" تأليف العالم الفاضل والإمام الكامل "يوسف الأردبيلي" في فقه الإمام الشافعي رحمته الله ومعه حاشيتان: الأولى: "حاشية الكمثري" وسميت كذلك لأنها فاكهة لأهل القرى لا لأهل البلاد من الوري فإنهم لحل الكتاب كماء جرى<sup>(٥)</sup>.

والثانية: حاشية الحاج إبراهيم، ولقد جاء في مقدمتها الأبيات الشعرية التالية:

جزاك الله يوسف كل خير	ولا أخلاك من لطف جميل
لقد أبرزت في الفتوى كتاباً	نفرد في الفتاوى عن مثيل
هو الأنوار يهدي البرايا	إلى الجنات والظل الظليل

<sup>(١)</sup> "الأنوار لأعمال الأبرار"، الأردبيلي، ٦٢٩/١.

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق ٦٣٦/١.

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق ٦٥١/١.

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق ٦٦٣/١.

<sup>(٥)</sup> انظر حاشية الكمثري بهامش الأنوار ٥/١.

فرحمة ربنا أعداد رمل على المولى الإمام الأردبيلي  
وقد طبعت هذه النسخة الأخيرة عام ١٩٦٩م.

### ثانياً: النسخة (أ).

هي نسخة احتوت فهرساً لما جاء فيها من كتب وأبواب وفصول ابتداءً من الخلع وانتهاءً إلى كتاب أمهات الأولاد من المجلد الثاني، كما ويعتبر خط هذه النسخة من أجود الخطوط التي نسخت هذا العمل وهو الخط الفارسي.

ولقد جاء في نهاية الفهرست تمت الفهرست بيد الكاتب الكنيب الطالب الجنتي شمو بن حجعلي في (٤) من شعبان (١٣٣١هـ) ولقد جاء في آخر صفحاتها ما يلي:  
الفارغ من تحفة الأنوار ملج ابن رمضان وهو ملج بن أكلي بن رمضان ولد محمود المحتاج إلى رحمة الملك المنان في تاريخ ألف ومائة وثلاث وسبعين من هجرة النبي ﷺ (١١٧٣هـ) صاحب الجنان المخلص أمته بالشفاعة من النيران.  
عدد الأسطر ٢٣ سطر في الورقة.

ولقد احتوت هذه النسخة العديد من التعليقات ختمت بكلمة "سبيدي"، ولقد امتازت هذه النسخة بالآتي :

- ١- ظهرت كتابة الهمزة وعلامة المد.
- ٢- ظهرت علامات الترقيم في هذه النسخة واضحة.
- ٣- قَدِّمَتْ بعض الكلمات على أخرى بحيث لم تخل في المعنى.
- ٤- كتبت الواو بدلاً من أو والعكس كذلك.
- ٥- حملت بعض صفحاتها أرقاماً.
- ٦- استُبدلت الألف بالياء في كثير من المواضع مثل: إحداهما - أحديهما، منتهاهم - منتهيهم.
- ٧- استُبدلت بعض الحروف ببعض مثل: ولو - فلو، ولم - ولا، ويخرج - فيخرج.
- ٨- وردت كلمات بصيغة المفرد، وأحياناً بصيغة الجمع، مثل: الربط - الرباط.
- ٩- خلت كثير من الكلمات من ال التعريف مثل: صحراء - حجارة - شوك.

## ثالثاً: النسخة (ب)

جاء في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في وصفها (وهي نسخة كثيرة التعليقات على هوامشها ابتدأت الحمد لله الحميد المجيد المعطي المعيد حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده. وآخرها وكان الفراغ من تعليقه نهار الأربعاء أول شهر رجب الفرد من شهور سنة تسع وستين وثمان مائة الأربعاء، أول رجب (٨٦٩ هـ) على يد العبد الفقير الراجي عفو ربه اللطيف الخبير محمد بن... الساكن يومئذ بحلب الصهيوني بلدأ، الشافعي مذهباً، غفر الله له ولوالديه. ولمشاخه وأحبابه، ولمن دعى لهم بالمغفرة ولسائر المسلمين، أمين).

نوع خطها، خط النسخ، وعدد ورقها (٣٤٤)، ورقة وعدد أسطرها في كل ورقة ٢٧ سطر، وهذه النسخة من المخطوطة تحمل الرقم (٢٧٣)، من المخطوطات المتعلقة بالفقه الشافعي والموجود في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ولقد ذكر على إحدى ورقاتها: هذا المجلد وقف مؤبد على أهل العلم فمن بدله أو غيره فعليه غضب الله.

ولقد لاحظت من خلال التحقيق والمقارنة مع النسخة ب. الملاحظات التالية:

- ١- خلت الكلمات من الهمزة نهائياً.
- ٢- استبدلت الهمزة بالياء في الكلمات التي يوجد فيها الهمزة، مثل الحائط - الحايط، الضائعة - الضايعة.
- ٣- استبدلت الألف المقصورة بالياء. مثل، تندي - تندي، إلى - إلي.
- ٤- تم استبدال التاء بالياء في كثير من الكلمات. مثل تسمى - يسمي، تطوى - يطوى.
- ٥- جاءت الواو بدلاً من أو والعكس كذلك.
- ٦- وجدت في هذه النسخة شيئاً من التقديم والتأخير الذي لا يخل بالمعنى. مثل، وبه قطع - قطع به، مسجداً به - به مسجداً.
- ٧- خلت بعض الكلمات من التنقيط. مثل، استنجار - اسحار.
- ٨- وجدت بعض الكلمات نقطت بالتاء والياء في أن واحد. مثل يجب، تجب.



- ٩- وردت زيادات بسيطة على بعض الحروف والكلمات لم تغير في المعنى مثل  
لو، فلو، وإن، فإن، إذا، فإذا.
- ١٠- وردت كلمة ثلاثة في كل مواضعها ثلثه.
- ١١- جاءت في النسخة إشارة إلى تنتم الكلام في الحاشية وهو ليس شرحاً.
- ١٢- رسمت بعض الكلمات بصورة الرسم القرآني مثل صلاة - صلواة، حياة -  
حيوة
- ١٣- وردت بعض الكلمات بالتاء المفتوحة بدلاً من التاء المربوطة مثل: ورثت -  
ورثة، كسبت - كسبه، الكناسات - الكناساة.

#### رابعاً- النسخة (ج)

هذه النسخة قديمة كثيرة الإصابات ظهرت عليها آثار الرطوبة وخطها سيئ  
وغير مقروء في مجمله بالعين المجردة بل يحتاج إلى عدسة مكبرة، ولقد أسقطت  
الكثير من العبارات والجمال في هذه النسخة، وخاصة في كتاب عتق أمهات الأولاد.  
أولها الحمد لله الحميد المجيد المحصي المبدى المعيد حمداً يوافي نعمه ويكافي  
مزيده. وأخرها وإذا مات ففي عتق نصفها خلاف، وإذا مات عتق كلها والولاء  
موقوف على عصبتها.

عدد ورقاتها ٣٠٤ ورقات، وعدد أسطرها ٣١ سطراً، في كل ورقة خطها  
فارسي، تحمل الرقم، (٢٢١١) على بداية هذه النسخة. والرقم، (٢٧٤) فقه شافعي في  
فهرس مخطوطات، دار الكتب الظاهرية.

ولقد وجد في بداية هذه النسخة (هذا كتاب الأنوار المشتمل... تأليف الإمام  
العلامة... يوسف... وفي نهايتها والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة  
والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين الطاهرين صلاة دائمة  
إلى يوم الدين تم بعون الله وتوفيقه).

ومما لوحظ عليها على سبيل المثال لا الحصر  
- استبدلت بعض الحروف ببعض مثل، ولو - فلو.

- كتبت التاء المربوطة بصورة التاء المفتوحة ، مثل خدمة- خدمت.
- استبدلت الهمزة بالياء ، مثل، فوائد- فوايد، شراء- شري.
- استبدلت الياء بالتاء في كل مواضعها مثل، يمنع - تمنع، يبطل - تبطل، يكن- تكن، يبيعه- تبيعه.
- كلمة: ثلاث رُسِمت ثلث.
- لم تظهر الهمزة المتطرفة مثل، القضاء- القضا.
- ولقد تميزت النسخة ج بوضع الكلمة الأولى من الصفحة المبتدأ بها في آخر الصفحة وعند الإحالة إلى الحاشية وضع إشارة ( v ) ويضع كلمة صح.
- ومما تميزت به النسخة (ج) حذف الأول- الثاني-والثالث أينما ذكر.
- وجميع كلمة فصل أو كتاب جاءت غير واضحة وساقطة في كل المواضع.
- وردت كلمات مفردة جاءت بصيغة الجمع مثل: أرض- أراضي.
- كذلك وردت كلمة صلعم في كل مكان ذكرت فيه بدلاً من صلح.

#### المطلب الرابع: التعريف بالمصادر التي استعان بها المؤلف وأصحابها.

اعتمد الإمام يوسف الأردبيلي في تأليفه لكتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" على مجموعة كبيرة من كتب الفقه الشافعي، سبعة كتب كانت رئيسة، وكان اعتماده عليها بشكل كبير، والباقي، وهو حوالي العشرين كتاباً اعتمد عليها كذلك، ولكن بشكل غير رئيس، وسأتناول فيما يلي التعريف بهذه الكتب الرئيسية وأصحابها، وأما تلك الكتب الثانوية فلقد عرفت بأصحابها في أثناء عملية التحقيق عند ورودها في النص المحقق.

التعريف بالمصادر الرئيسية وأصحابها في كتاب "الأنوار لأعمال الأبرار".

أولاً- الشرح الكبير أو "فتح العزيز على كتاب الوجيز" للإمام الرافعي القزويني: وهذا الشرح هو شرح لكتاب الوجيز للإمام الغزالي- رحمه الله- وقد شرحه الإمام الرافعي بشرحين الكبير والصغير.

أما الشرح الكبير، فلقد سماه "فتح العزيز" وهو كتاب مطبوع ومحقق بقلم الشيخين عادل أحمد وعلي محمد، ولقد عني به من حيث الشرح والاختصار، ومن المختصرات عليه، مختصر الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الهاشمي العقيلي، وعليه حاشية مسماة بالدرر بنظم المنير في شرح إشكال الكبير، للإمام محمد المعروف بابن الربوة.<sup>(١)</sup> نقاوة فتح العزيز للإمام إبراهيم بن عبد الرحمن الزنجاني.

وقام الإمام ابن حجر العسقلاني بتخريج أحاديثه وسماه "تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير".

ثانياً: الشرح الصغير وقد اختصر فيه الإمام الرافعي الشرح الكبير، ولسم يسمه، وتوجد نسخة منه في مكتبة الأسد الظاهرية - قسم المخطوطات - تقع في ثمانية أجزاء تحت رقم (٢١٠٥) وهو محقق، وأشرف على تحقيق بعض أجزائه الدكتور (عبد الناصر أبو البصل).

ثالثاً: "المحرر للرافعي" في فروع الشافعية وهو كتاب معتبر في المذهب تناولته العلماء بالشرح والاختصار منها: كشف الدرر في شرح المحرر للإمام القاضي شهاب أحمد بن يوسف الندي وهو أربع مجلدات التزم فيه ذكر خلاف الأئمة مع تنقيح مذهبه.

وكتاب "الإيجاز"، وهو مختصر "للمحرر"، للإمام تاج الدين محمود بن محمد الكرمانلي، وهو كتاب كثير الفوائد، ومشمّل على ما حواه المحرر مع زيادات لطيفة.<sup>(٢)</sup>

وتوجد نسخة من كتاب المحرر في مكتبة الأسد الظاهرية - قسم المخطوطات تقع في مجلد واحد، رقمها (٢٢٨٤)، ولقد اختصره الإمام النووي في "منهاج الطالبين".

والشرح الكبير والصغير والمحرر هي للإمام الرافعي، والإمام الرافعي - رحمه الله - هو أبو القاسم بن محمد بن الفضل القزويني صاحب العزيز الذي لم

<sup>(١)</sup> كشف الظنون، حاجي خليفة، ٢/٢٠٠٢-٢٠٠٤.

<sup>(٢)</sup> كشف الظنون، حاجي خليفة، ٢/٢٩٩.

يصنف مثله وهو منسوب إلى رافع بن خديج توفي عام ٦٢٤ هـ وله ست وستون سنة.<sup>(١)</sup>

رابعاً: كتاب "روضة الطالبين وعمدة المفتين" للإمام النووي، وقد عمل الإمام النووي على اختصار "الشرح الكبير" في "الروضة" ويعتبر الروضة من أهم الكتب التي تناولها العلماء بالمختصرات ومنها:

- "روض الطالب للإمام المقرئ"، ولقد شرحه الإمام زكريا الأنصاري في كتاب سماه "أسنى المطالب شرح روض الطالب".

- "الغنية"، للإمام السيوطي، فقد نظم شرحه هذا نظماً سماه "الخلاصة"<sup>(٢)</sup>.

- وكتاب "روضة الطالبين" مطبوع ومحقق بقلم (عادل أحمد) و(علي محمد).

والإمام النووي - رحمه الله - هو الشيخ محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الحزامي ولد في العشر الأول من محرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوى قرية من الشام، وقد فاق أقرانه بطلب العلم ت (٦٧٦ هـ).<sup>(٣)</sup>

خامساً: "الحاوي الكبير" للإمام الماوردي، والحاوي هو شرح "مختصر المزني" ويعتبر "الحاوي الكبير" من أجود الكتب التي شرحت "مختصر المزني"<sup>(٤)</sup>.

والإمام الماوردي: هو قاضي القضاة أبو الحسن بن الحبيب الماوردي البصري، تفقه على أبي القاسم القشيري، ودرس بالبصرة وببغداد سنين كثيرة، وله مصنفات كثيرة في أنواع العلوم توفي (٤٥٠) هـ وهو ابن ست وثمانين سنة.<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> طبقات الفقهاء، الشيرازي، ٢٦٤.

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

<sup>(٣)</sup> طبقات الشافعية، لابن هداية الله الحسيني، ٢٦٩.

<sup>(٤)</sup> طبقات الشافعية، ابن قاضي شهاب، ٢٣٠-٢٣٢.

<sup>(٥)</sup> طبقات الشافعية، ابن هداية الله الحسيني، ص ٢٣٠.

سادساً: "العجاب شرح اللباب" للإمام نجم الدين ابن عبد الغفار القزويني وكتابته هذا مختصر.

والإمام القزويني: هو نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني فقيه شافعي من تصانيفه شرح اللباب المسمى "بالعجاب" والحاوي الصغير" وكلاهما في فروع الفقه الشافعي.<sup>(١)</sup>

سابعاً: "التعليقة في شرح الحاوي"، للإمام نجم الدين القزويني، وتوجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة الأسد الظاهرية تحت رقم (٢٣٥٣).

ولقد اعتمد على مجموعة كبرى ثانوية وهي:

١- "حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء" للإمام القفال الشافعي المتوفى

٥٠٧هـ، وهو محقق ومطبوع، حققه الأستاذ الدكتور ياسين درادكة، في كلية

الشريعة، الجامعة الأردنية.

٢- "المقنع"، لأبي الحسن المحاملي. ت. ٤١٥هـ.

٣- "الفتاوى" لأبي بكر القفال المروزي. ت. ٤١٧هـ.

٤- "التذكرة" لأبي عبد الله البيضاوي. ت. ٤٦٨هـ.

٥- "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" للإمام الماوردي. ت. ٤٥٠هـ.

٦- "الإبانة" لأبي القاسم الفوراني. ت. ٤٦١هـ.

٧- "الفتاوى" للقاضي حسين. ت. ٤٦٢هـ.

٨- "المهذب" لأبي إسحاق الشيرازي. ت. ٤٧٦هـ.

٩- "الشامل" لأبي نصر ابن الصباغ. ت. ٤٧٧هـ.

١٠- "نهاية المطلب في دراية المذهب" للإمام أبي المعالي الجويني. ت. ٤٣٨هـ.

١١- "تنمية" "الإبانة" والفتاوى لأبي سعيد المتولي. ت. ٤٧٨هـ.

١٢- "بحر المذهب" "والحلية" لأبي المحاسن الروياني. ت. ٥٠٢هـ.

١٣- "البسيط" "والوسيط"، للإمام الغزالي. ت. ٥٠٥هـ.

١٤- "التهذيب" "والتعليق" للإمام البغوي. ت. ٥١٦هـ.

<sup>(١)</sup> معجم المؤلفين، عمر كحالة، ٢٦٧/٥.

١٥- "وفتاوى" البغوي، يوجد نسخة منها في مكتبة الأسد الظاهرية تحمل (٢٣١١).

١٦- "الموضح" للإمام القشيري. ت ٥١٤هـ.

١٧- "زيادة المفتاح"، للإمام الزجاجي. ت ٤٠٠هـ.

١٨- "الإيضاح في المذهب" للقاضي أبي القاسم الصيمري. ت ٣٨٦هـ.

ولقد تم التعريف بكل علم ورد في الجزء المحقق من قبل الباحثة في أثناء عملية التحقيق.

## قسم التحقيق:

الكتاب الأول: كتاب الجعالة

الكتاب الثاني: كتاب إحياء الموات

الكتاب الثالث: كتاب الوقف

الكتاب الرابع: كتاب الهبة

الكتاب الخامس: كتاب اللقطة

الكتاب السادس: كتاب اللقيط

الكتاب السابع: كتاب العتق

الكتاب الثامن: كتاب التدبير

الكتاب التاسع: كتاب الكتابة

الكتاب العاشر: عتق أمهات الأولاد

الكتاب الأول: كتاب الجعالة.

وتضمن ما يلي.

الفصل الأول: أركان الجعالة.

الفصل الثاني: أحكام الجعالة.



## كتاب الجعالة: (١)

### ولها أركان (٢)

#### [الفصل الأول: أركان الجعالة]

[الركن الأول]: الصيغة (٣) وهي كل لفظة [دالة] (٤) على الأذن في [العمل] (٥)، بعوض [ملتزم] (٦)، عم الإذن أو خص (٧).

ولا يشترط القبول لفظاً وإن كان معيناً، فلو رد أبقاء (٨)، أو ضالاً بغير إذن مالكه، أو بإذنه بلا التزام، فلا شيء له (٩).

(١) الجعالة في اللغة: والجعيلة والجمال والجعالة كل ذلك ما جعل له على عمله، والجعالة الرشوة، وأجعله جعلاً، وأجعله له، أعطاه إياه، ويقال: جعل لك جعلاً وهو الأجر على شيء قولاً وفعلًا، والجمع جعائل. أنظر: لسان العرب، ابن منظور، ١١١/١، مادة جعل. انظر: المعجم الوسيط لإبراهيم المصطفى ١٢٦/١.

والجعل في الاصطلاح هو التزام عوض معلوم على عمل معين أو مجهول عسر علمه، أنظر: مغني المحتاج الشربيني ٤٢٩/٢.

والدليل عليها: «ولمن جاء به حملٌ بغير وأنا به زعيم» وردت في سورة يوسف آية، ٧٢.

(٢) الركن: أحد الجوانب التي يستند إليها الشيء ويقوم بها وهو جزء من أجزاء حقيقة الشيء، يقال ركن الصلاة والجمع أركان وأركان، المعجم الوسيط ٣٧٢/١. أما الركن في الاصطلاح فهو ما يتوقف عليه وجود الشيء وإن لم يكن جزءاً داخلياً في حقيقته، وقيل ركن الشيء ما يتم به وهو داخل فيه، انظر تعريفات الجرجاني ص ١١٢. والأركان عند الشافعية لأي عقد ثلاثة: عاقد ومعقود عليه، والصيغة. الفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي ٩٢/٤.

الأركان (الصيغة، المتعاملان، العمل، الجعل). أنظر: الروضة، النووي، ٢٦٨/٥-٢٧٠.

(٣) الصيغة هي الإيجاب والقبول في العقد، مغني المحتاج، الشربيني ١١٥/٢.

(٤) في (أ) دلّت والصواب كما في الأصل وباقي النسخ.

(٥) في (أ) يعمل والصواب كما في الأصل وباقي النسخ.

(٦) (أ)، (ب) يلتزم، والصواب كما في الأصل و (ج).

(٧) انظر: المذهب الشيرازي ٤١٨/١.

(٨) الأبق هو الهارب وهو المملوك الذي يفر من مالكه قصداً. انظر القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب ص ١٢.

(٩) لأنه بذل منفعة من غير عوض فلم يستحق العوض، المذهب الشيرازي ٤١٨/١.

ولو قال: لزيد إن ردّته فلك دينار، [أو ردّه [ولك] <sup>(١)</sup> دينار] <sup>(٢)</sup> فردّه [عمرو] <sup>(٣)</sup> فلا شيء له، ولا لزيد، ولو [ردّه] <sup>(٤)</sup> غلام زيد استحق زيد، ولو ردّه وكيله، أو مكاتبه، فلا شيء [لواحد] <sup>(٥)</sup> منهم، لأن النيابة لا [تجري] <sup>(٦)</sup> فيها، ولو قال: من [ردّه] <sup>(٧)</sup> فله كذا [فردّه] <sup>(٨)</sup> من لم يبلغه النداء لم يستحق <sup>(٩)</sup>، وإن اعتقد أن مثل هذا العمل ملزم لا يحبط. ولو قال: إن ردّه زيد فله كذا فردّه زيد جاهلاً بإذنه لم يستحق.

ولو التزم غير المالك وقال: من ردّ عبد فلان فله كذا استحق الرادّ على القائل، ولو قال كاذباً: قال فلان من ردّ عبدي فله كذا [فردّه] <sup>(١٠)</sup> فلا يستحق الرادّ على المالك <sup>(١١)</sup>، ولا على القائل. ولو [كان] <sup>(١٢)</sup> صادقاً فإن كان ممن يعتمد قوله استحق على المالك، وإلا [فكان] <sup>(١٣)</sup> لا خبر فلا يستحق على أحده. ولو شهد المخبر على المالك بالإذن، وكان عدلاً لم يقبل.

<sup>(١)</sup> في (أ) فلك والصواب المثبت في المتن وباقي النسخ.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٣)</sup> في (ب) عمر.

<sup>(٤)</sup> في الأصل ردّ، وفي (أ) و (ب) و (ج) ردّه وهو الصواب المثبت في المتن.

<sup>(٥)</sup> في (ج) لا حدّ والصواب المثبت في المتن.

<sup>(٦)</sup> وفي الأصل لا تجزي، وفي (أ) (ب) لا تجري وهو الصواب المثبت في المتن.

<sup>(٧)</sup> في (ب) يرده وفي الأصل ردّه وهو الصواب المثبت في المتن.

<sup>(٨)</sup> في الأصل فردّه، في (أ) فردّه وهو الصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> في (أ) والصواب كما في الأصل.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) أو ردّه والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> لأنه بذل منفعة من غير عوض فلم يستحق العوض، المذهب الشيرازي ٤١٨/١.

<sup>(١٢)</sup> في (ج) قال والصواب المثبت في المتن.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) فكان، (ب) و (ج) غير واضح. في الأصل فكان، وهو الصواب.

الركن الثاني: [المتعاملان]<sup>(١)</sup> وشرطهما التكليف، وإطلاق التصرف، فلا يصح التزام الصبي والمجنون والسفيه<sup>(٢)</sup> ولا شيء للراد [عليه]<sup>(٣)</sup> ولو ردّ الصبي أو السفيه استحقّ أجره المثل لا المسمّى، وردّ المجنون كردّ الجاهل بالنداء.

[الركن الثالث]<sup>(٤)</sup>: العمل وهو كل أمر فيه كلفة أو مؤنة، من ردّ أبق أو ضال، أو حج، أو خياطة، أو تعليم علم، [أو حرفة]<sup>(٥)</sup>، أو إخبار فيه غرض، [أو]<sup>(٦)</sup> غير ذلك. فلو قال: من ردّ مالي فله كذا، فردّ من المال من في يده، فإن كان عبداً أبقاً استحقّ<sup>(٧)</sup> وإن كان دراهم أو دنانير فلاه ولو قال: من دلّني [على]<sup>(٨)</sup> مالي، فإن دلّ من المال في يده لم يستحق وإن دلّ غيره استحق. ولو قال: من وجد [لقطتي]<sup>(٩)</sup> فله دينار، أو من ردّها فله دينار، ولم يكن وجد فوجد، وردّ، استحقّ الدينار. وما شَرِطَ في عمل الإجارة<sup>(١٠)</sup> شَرِطَ في عمل

(١) المتعاملان هما الجاعل وهو صاحب العمل الذي يلتزم بالجعل بالغاً عاقلاً مكلفاً رشيداً، والعامل الذي يقوم بالعمل ويستحقّ الجعل عليه، والجعل هو العوض وهو ما يلتزمه صاحب المال للعامل، انظر: نهاية المحتاج، الرملي ٤٦٥/٥، ٤٦٦. في الأصل المتعاقدان، وفي (أ) و (ب) و (ج) المتعاملان وهو الصواب.

(٢) السفيه في اللغة مصدر سفه وهو الخفة والحركة، وفي الاصطلاح إساءة التصرف في المال وسمي السفيه بذلك لخفة عقله وسوء تصرفه. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، قنبي، ص ٢٤٥.

(٣) في (ب) عليهم، والصواب المثبت.

(٤) في (ج) غير واضح وفي الأصل الركن الثالث وهو الصواب.

(٥) في (ج) على حرفة والصواب المثبت، انظر الوجيز للغزالي ٤١٥/١.

(٦) في (أ) و والصواب المثبت.

(٧) أي استحقّ الجعل إذا شرطه، رحمة الأمة في اختلاف الأنمة، الدمشقي ٢٤٦.

(٨) في (ج) و والصواب المثبت.

(٩) في (ب) لقيطتي والصواب المثبت.

(١٠) شروط الإجارة هي: رضی المتعاقدين، أن يكون المعقود عليه معلوماً علماً يمنع من المنازعة، أن يكون المعقود عليه مقدور الاستيفاء حقيقة وشرعاً، أن تكون المنفعة مباحة شرعاً، أن لا يكون العمل المستأجر له فرضاً ولا واجباً على الأجير قبل الإجارة، ألا ينتفع الأجير بعمله، أن تكون المنفعة مقصودة يعتاد استيفاءها بعقد الإجارة، النقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي ٧٤٠/٤، ٧٥٣.

مغصوباً، ولو قال: من ردّه فله نصفه صحّ، ولو قال: [من ردّه]<sup>(١)</sup> فله سلبه<sup>(٢)</sup>، أو ثيابه، فإن كان معلوماً أو [وصفهما]<sup>(٣)</sup> بما يفيد العلم استحق المشروط، وإلا فأجرة المثل.<sup>(٤)</sup>

ولو قال: من ردّ من بلد كذا فله دينار، فردّ من نصف الطريق استحق النصف، ومن ثلثه استحق الثلث، ومن [مكان]<sup>(٥)</sup> أبعد من المعين فلا شيء للزيادة ولو ردّه من المعين، ورأى المالك في نصف الطريق فدفع إليه فله النصف، [ولو قال: من ردّ لي عبيدين فله كذا فردّ أحدهما فله النصف، استوت قيمتهما أو اختلفت، ولو قال [لاثنين]<sup>(٦)</sup>: إن رددتما عبيدي فلكما كذا فردّ أحدهما استحق [النصف]<sup>(٧)</sup>، ولو قال: إن رددتما عبيدين فلكما كذا، [فردّه]<sup>(٨)</sup> [أحدهما]<sup>(٩)</sup> استحق الربع<sup>(١٠)</sup>، ولو قال: من ردّ عبيدي فله دينار، واشترك جماعة في الردّ فالدينار لهم على عدد الرؤوس، كما لو قال: [هذه]<sup>(١١)</sup> الجماعة فردّوه ولو قال لزيد: إن رددته فلك دينار فردّه هو وغيره فلا شيء لذلك الغير، والجعل بتمامه لزيد إن قصد الغير معاونته مجاناً، أو بعوض التزمه. وإن قصد المالك أو قصدهما أو عاون [مطلقاً]<sup>(١٢)</sup> فلزيد نصف الجعل ولو قال لواحد: إن رددته فلك دينار، ولآخر إن رددته أرضيك فردّاه فلأول نصف الدينار وللآخر نصف [أجرة]<sup>(١٣)</sup> المثل.

(١) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(٢) السلب: ما على القليل من سلاحه وأداته وإنما سمي سلباً لأن قائله يسلبه فهو مسلوب وسلب. انظر الزاهر، الأزهرى ٢٨٢.

(٣) في (أ) و (ب) وصفها.

(٤) جاء في الروضة أن المتولى ذكره ٢٧٠/٥، أسنى المطالب، الأنصاري ٤١/٢.

(٥) غير واضح في (ج).

(٦) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(٧) في (ب) الربع والصواب المثبت.

(٨) في (ج) فرد والصواب المثبت.

(٩) في (ج) زيادة أحدهما.

(١٠) ساقطة من (ب).

(١١) في الأصل هذا وفي (أ) هذه وهو الصواب المثبت.

(١٢) في (ب) مكلفاً والصواب المثبت.

(١٣) في (ج) أجر والصواب المثبت.

## فصل [الثاني: أحكام الجعالة]:

الجعالة جائزة<sup>(١)</sup> تنفسخ بفسخ [أحدهما]<sup>(٢)</sup> وجنونه، وإغمائه، وموته، [ولا]<sup>(٣)</sup> شيء لما عمل<sup>(٤)</sup>، بعد موت المالك، ولا أثر للفسخ بعد تمام العمل، ولو فسخ قبل [تمامه]<sup>(٥)</sup>، فإن فسخ العامل فلا [شيء له]<sup>(٦)</sup>، وإن فسخ المالك لزمه أجره مثل ما قبل الفسخ<sup>(٧)</sup>، ولو عمل بعد الفسخ، عالماً به فلا شيء له وجاهلاً [فله]<sup>(٨)</sup>، [أجره]<sup>(٩)</sup>، المثل إلى [العلم]<sup>(١٠)</sup>، أو الإتمام.

[وتجوز]<sup>(١١)</sup> الزيادة والنقص قبل الشروع وبعده، فلو قال: من ردّ عبدي فله عشرة، ثم قال: من ردّه فله خمسة أو بالعكس، فالاعتبار للأخير<sup>(١٢)</sup>. نعم لو لم يعلم الأخير حتى عمل رجع إلى أجره المثل، والتغيير في الأثناء يوجب [أجره]<sup>(١٣)</sup> المثل، ويتوقف لزوم الجعل على تمام العمل.

(١) انظر المذهب، الشيرازي ٤١٨/١، انظر متن الغاية والتقريب لأبي شجاع ص ١٤٤.

(٢) المقصود بأحدهما الجاعل والعامل في (ب) إحداهما لأنه عقد على عمل مجهول بعوض، المذهب

٤١٩/١. انظر نهاية المحتاج، الرملي ٤٧٩/٥.

(٣) في (ج) فلا والصواب المثبت.

(٤) في (أ) زيادة العامل والصواب إلغاؤها لأنه مفهوم به مقابله وهو المالك، ولطبيعة الكتاب في الاختصار.

(٥) في (ج) تمام العمل والأصح تمامه منعاً لتكرار المضمّر.

(٦) في (ب) غير واضح، لا يستحق الجعل إلا بالفراغ من العمل، نهاية المحتاج ٤٧٧/٥.

(٧) وجهان لفسخ المالك أحدهما لا شيء للعامل كما لو فسخ بنفسه، والصحيح أنه يستحق أجره المثل لما عمل، انظر الروضة للنووي ٢٧٣/٥.

(٨) في الأصل و (ج) له، وفي (أ) و (ب) فله وهو الصواب لوقوعها في جواب الشرط.

(٩) في (ج) أجر والأصح المثبت.

(١٠) في (أ) العمل والصواب المثبت.

(١١) في (أ) و (ب) و (ج) ويجوز والصواب المثبت.

(١٢) لأنه عقد جائز انظر تكملة المجموع، المطيعي ١٧/١٦.

(١٣) في (ج) أجر.

ولو شرط تعجيله بطلت، ولو رده [إلى دار]<sup>(١)</sup> المالك فمات قبل التسليم، أو هرب، أو غُصِبَ أو تركه العامل<sup>(٢)</sup>، ورجع بنفسه<sup>(٣)</sup>، فلا شيء له، ولو [خاط]<sup>(٤)</sup> نصف الثوب فاحترق، أو تركه، أو بنى بعض الحائط [فانهدم]<sup>(٥)</sup>، أو تركه، فلا شيء [لـه]<sup>(٦)</sup>، وإذا رد فلا يملك الحبس لاستيفاء الجعل.

ولو قال: إن علّمت هذا الصبي، أو إن علّمتي القرآن [فلك كذا]<sup>(٧)</sup>، فعلمه<sup>(٨)</sup> البعض، وامتنع من الباقي، أو كان الصبي بليداً لا يتعلم، فلا شيء له، كما لو طلب العبد فلم يجده، ولو مات المتعلم في أثناء التعليم استحق أجره [مثل]<sup>(٩)</sup> ما علّم. وإن منعه أبوه من التعلم فللمعلم أجره المثل [لما]<sup>(١٠)</sup> علّم ولو قال: أملك ما شرطت الجعل، أو شرطت في عبد آخر، أو ما سعيت بل عاد بنفسه، أو قال العبد: عدت بنفسي وأنكر العامل فالقول للمالك بيمينه<sup>(١١)</sup> وعلى العامل البينة<sup>(١٢)</sup>، ولو اختلفا في قدر المشروط، أو جنسه تحالفاً، وللعامل أجره المثل<sup>(١٣)</sup>، وكذا لو قال: شرطت على رد عبيدين وقال: بل على واحد ولو قال: بع عبيدي هذا، أو اعمل كذا ولك عشرة، فإن كان العمل مضبوطاً مقدراً فإجارة، وإن احتاج إلى تردد غير مضبوط فجعالة.

(١) في (ج) ولد والصواب المثبت.

(٢) في (ب) زيادة أو ترك العامل.

(٣) في (ب) و (ج) زيادة وترك العامل.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) في (أ) وانهدم والصواب المثبت.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (ب) فكذلك والصواب المثبت.

(٨) في (أ) زيادة المعلم والصواب عدم إثبات الزيادة لأنه أفصح لغة وأنسب للاختصار.

(٩) في (ب) زيادة مثل وهو الصواب المثبت.

(١٠) في (أ) ما والصواب المثبت.

(١١) انظر تكملة المجموع للمطيعي ١٨/١٦.

(١٢) لأن العامل يدعى عليه شرط الجعل في عقد الأصل عدمه فكان القول فيه قوله، انظر المذهب،

الشيرازي ٤١٩/١.

(١٣) حلف كل منهما على إثبات قوله ونفي قول الآخر فإذا حلفا تساقطت أقوالهما واستحق العامل أجره

المثل، انظر الروضة، النووي ٢٧٣/٤. كما رجع في البيع بعد هلاك السلعة إلى قيمة العين، المرجع

السابق ٤١٩/١.

ويد العامل على المأخوذ أمانة ولو رفع يده عنه وخلاه ضمن وما أنفق عليه مدة الرد تبرعه ولو كان رجلان في بادية ونحوها فمرض [أحدهما]<sup>(١)</sup>، أو غشي عليه وعجز عن السير، وجب على الآخر المقام معه<sup>(٢)</sup>، إلا أن يخاف على نفسه فإن مات وجب أخذ ماله وإيصاله إلى الورثة إن كان ثقة، ولا ضمان إن لم يأخذ.

قال (صاحب الروضة) في "الفتاوى"<sup>(٣)</sup>: ولو كان في حبس سلطان، أو [معزراً]<sup>(٤)</sup>، ظلماً، فبذل مالاً [للمن]<sup>(٥)</sup> يتكلم في خلاصه جاز، وهو جعالة مباحة لا رشوة<sup>(٦)</sup> محرمة<sup>(٧)</sup>، ولو عمل لغيره عملاً من [غير]<sup>(٨)</sup>، استتجار، ولا جعالة فدفع إليه مالاً على [ظن]<sup>(٩)</sup>، وجوبه عليه لم يحل للعامل، وعليه أن يعلمه أولاً أنه لا يجب عليه البذل، ثم القبول هبة لو أراد الدافع أن يهبه منه، ولو علم أنه لا يجب عليه البذل ودفعه إليه هدية حل.

(١) في الأصل أحدهم، وفي (أ) و (ب) أحدهما وهو الصواب.

(٢) في (ج) غير واضح.

(٣) انظر فتاوى النووي ص ١٥٤.

(٤) في (ب) متعزر، وفي (ج) منعزر والصواب المثبت.

(٥) في (أ) ممن وفي (ب) بمن، وفي (ج) من والصواب المثبت.

(٦) الرشوة: وهو ما يعطى لقضاء مصلحة والجمع رشا وهي ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل،

انظر المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٣٤٨/١، انظر المصباح المنير، الفيومي ٢٢٨/١. انظر التعريفات للجرجاني ص ١٢٥.

(٧) هذا جائز في زماننا إذا قام شخص كمحام وكان ألحن بحجته وأثبت الظلم الواقع على الحبس فيكون ذلك مباحاً، انظر تكملة المجموع، المطيعي ١٠/١٦.

(٨) في (ب) غير والصواب المثبت.

(٩) في (ب) ظن.

# كتاب إحياء الموات

## ويقتضيه ما يلي:

الفصل الأول : أحكام تعبیر الموات

المبحث الأول : حكم الإقطاع

المبحث الثاني: اشتراط نية التملك.

الفصل الثاني : أقسام الإقطاع.

الفصل الثالث : حق الطريق.

الفصل الرابع : أقسام المعادن.

الفصل الخامس: أقسام الماء.



## كتاب إحياء الموات<sup>(١)</sup>

الأراضي<sup>(٢)</sup> التي ليست بمعمورة، ولا عُمرت من قبل [أصلاً]<sup>(٣)</sup> إن كانت في دار الإسلام فللمسلم [تملكها]<sup>(٤)</sup> بالإحياء سواء أذن الإمام أو لم يأذن<sup>(٥)</sup>، ولو أحيائها الذمي لم يملك<sup>(٦)</sup>، وإن أذن الإمام<sup>(٧)</sup>، وللذمي الاصطياد، والاحتطاب، والاحتشاش في دار الإسلام<sup>(٨)</sup>، والمستأمن كالذمي، والحربي ممنوع من الكل. ولو كانت عامرة من قبل [غامرة]<sup>(٩)</sup> في الحال، فإن عُرف مالكوها فهي له [أو] لوارثه، وإن لم يُعرف<sup>(١٠)</sup>؛ فإن كانت عمارة إسلامية فحكمها حكم الأموال الضائعة<sup>(١١)</sup> للإمام حفظها إلى ظهور المالك، أو بيعها، وحفظ ثمنها، أو استقرضه على بيت المال، أو [إقطاعها]<sup>(١٢)</sup> من أهل المصالح، والإقطاع شرط في إحيائها، وقصاصي

<sup>(١)</sup> في (ج) غير واضح، الموات في اللغة ما لا حياة فيه، أنظر: المصباح المنير، الفيومي، ٥٨٤/٢.

انظر المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، ٨٩٧/٢، الموات في اصطلاح الشافعية الأرض التي ليس مالك ولا بها ماء ولا عمارة ولا ينتفع بها إلا أن يجري إليها ماء أو تستبط فيها عين أو يحفر بئر. انظر الزاهر، الأزهرى ص ٢٥٦. والدليل عليه قول الرسول ﷺ: "من أحيأ أرضاً ميتة فهي له" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحرث والمزارعة، باب ١٥ - من أحيأ أرضاً مواتاً رقم الحديث ٢٣٣٤ ج ١/٨٢٣.

<sup>(٢)</sup> في (ب) الأرض وكلاهما صواب.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

<sup>(٤)</sup> في (ب) تمللها والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> حيث أنه يكفي إذن الرسول ﷺ في الحديث السابق.

<sup>(٦)</sup> لقوله عليه الصلاة والسلام: "عادي الأرض وفي رواية مواتان الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني" وفي رواية "هي لكم مني أيها المسلمون" رواه البيهقي موقوفاً على ابن عباس.

<sup>(٧)</sup> وإن أذن لم يملك الذمي على الأصح، انظر الروضة، النووي ٢٧٨/٥.

<sup>(٨)</sup> لأن الاحتطاب والاصطياد يستخلف فلا يتضرر به المسلمون بخلاف الإحياء. انظر الروضة، النووي ٢٧٩/٥.

<sup>(٩)</sup> في (أ) و (ب) عامرة، الغامر من الأرض ضد العامر وقيل هو ما لم يزرع مما يحتمل الزراعة وإنما قيل له غامر لأن الماء يبلغه فيغمره. انظر مختار الصحاح، الرازي ٤٨١.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) و.

<sup>(١١)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(١٢)</sup> أي كلقطة لا يُعرف مالكوها. انظر فتح العزيز، الرافعي ٢٠٩/٦.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) انقطاعها والصواب المثبت.

- البقعة كالإمام. [و] <sup>(١)</sup> بيان الأموال الضائعة [يأتي] <sup>(٢)</sup> في كتاب اللقطة <sup>(٣)</sup>، وبيان أهل المصالح يأتي في كتاب الفیء <sup>(٤)</sup> والغنیمة <sup>(٥)</sup> - [إن شاء الله تعالى] - <sup>(٦)</sup>.
- وإن كانت [عمارة] <sup>(٧)</sup> جاهلية [فكالموات] <sup>(٨)</sup>، وإن لم يُعرف أنها إسلامية أو جاهلية فكالإسلامية، والبقاع الموقوفة كالأملك لا تملك بالإحياء، فإن خربت واشتبه مستحقوها فكالأملك الخربة، وإن كانت في [دار الكفار] <sup>(٩)</sup> فإن [كانت معمورة] <sup>(١٠)</sup> فهي كسائر أموالهم، ولا مدخل للإحياء فيها، وإن كانت مواتاً فيملكها الكفار بالإحياء <sup>(١١)</sup>، وكذا المسلمون إن لم يمنعهم الكفار.
- [وإذا] <sup>(١٢)</sup> استولينا على [أدارهم] <sup>(١٣)</sup> قهراً لم تملك الموات، والغانمون أحق بإحياء أربعة أخماسه وأهل الخمس بإحياء الخمس. ولو استولينا لجلانهم فالإمام أحق بإحيائها لأهل الفیء، وإن لم يعرف سببه يضعها الإمام فيمن شاء من المسلمين على النظر لهم. ولو كانت عامرة من قبل [غامرة] <sup>(١٤)</sup> في الحال وعرف مالکها [فكالمعمورة، وإن لم يعرف] <sup>(١٥)</sup> فكالموات.
- 
- <sup>(١)</sup> في (ج) في.
- <sup>(٢)</sup> ساقطة في (ج).
- <sup>(٣)</sup> الأموال الضائعة تحفظ ولا تملك. أو يحفظ ثمنها إن بيعه أو يقتضيه لبیت المال إلى ظهور مالکة وإلا صرفه لمصارف بیت المال، أنظر: تحفة المحتاج، الهيتمي ٣/٣، نهاية المحتاج الرملة ٣٢٩،٥، انظر الروضة ٤٠٥/٥.
- <sup>(٤)</sup> الفیء ما رده الله تعالى على أهل دينه من أموال من خالفهم في الدين بلا قتال إما بالجلاء أو بالمصالحة على جزية أو غيرها. انظر التعريفات، الجرجاني ص ١٧٠.
- <sup>(٥)</sup> اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة على وجه فيه إعلاء كلمة الله تعالى وحكمه أن يخمس وسائره للغانمين خاصة. انظر التعريفات، الجرجاني ص ١٦٣.
- <sup>(٦)</sup> غير مذكور في (ج).
- <sup>(٧)</sup> في (ج) عامرة والصواب المثبت.
- <sup>(٨)</sup> في الأصل فكالموت وفي (أ) و (ب) و (ج) فكالموات وهو الصواب. والمقصود حکمها حکم الموات.
- <sup>(٩)</sup> في (ب) و (ج) الكفر، والصواب المثبت.
- <sup>(١٠)</sup> في (أ) كان معمولة والصواب المثبت.
- <sup>(١١)</sup> زيادة في (ب) فينتفع بها مستحقوها بالتراضي.
- <sup>(١٢)</sup> في (أ) فإذا. والصواب المثبت.
- <sup>(١٣)</sup> في (ب) درايم والصواب المثبت.
- <sup>(١٤)</sup> في (ب) عامرة والصواب المثبت.
- <sup>(١٥)</sup> ساقطة من (ج).

وبيع<sup>(١)</sup> النصارى في دار الإسلام لا تملك بالإحياء، وإذا [تفانوا]<sup>(٢)</sup> تصير [فيئاً]<sup>(٣)</sup> والمراد بدار الإسلام، كل بلدة بناها المسلمون كبغداد والبصرة<sup>(٤)</sup> أو أسلم أهلها عليها كالمدينة واليمن، أو فتح عنوةً كخيبر وسواد العراق، أو صلحاً على أن [تكون]<sup>(٥)</sup> الرقبة لنا وهم [يسكنوها]<sup>(٦)</sup> [بجزية]<sup>(٧)</sup>، وإن [فتح]<sup>(٨)</sup> على أن [تكون]<sup>(٩)</sup> الرقبة لهم فمواتها كموات دار الحرب، ولو [غلب]<sup>(١٠)</sup> الكفار على بلدة يسكنها المسلمون (كطرسوس)<sup>(١١)</sup> (والمصينة)<sup>(١٢)</sup> لا تصير دار حرب.

وحريم المعمور لا يملك بالإحياء، لأنه [ملك]<sup>(١٣)</sup> لمالك [المعمور]<sup>(١٤)</sup>، وإن لم يصح بيعه وحده كبيع شرب الأرض يدونها؛ والحريم المواضع القريبة المحتاج إليها لتمام الانتفاع [كالطريق]<sup>(١٥)</sup> ومسائل الماء ومجراه، فحريم القرية النادي<sup>(١٦)</sup>، وملعب

(١) البيع هي معبد النصارى ومفردها بيعة انظر: المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ٧٩/١.

(٢) في (أ) فأوء، وفي (ب) تفانوا والصواب المثبت. والمراد بتفانوا أي هلكوا. انظر المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٧١٠/٢.

(٣) في الأصل فيء وفي (ب) فيئاً وهو الصواب المثبت، جاء في الروضة أن البغوي ذكره . . ج ٥/٢٨١، فتح العزيز، الرافعي، ٢١١/٦.

(٤) في (أ) و(ب) بصره، والبصرة، مدينة في العراق وهي أرض نخيل قريبة من الماء، وهناك بصرة في المغرب وهي من أوسع البلاد مرعى وأكثرها مرعى أنظر: معجم البلدان، الحموي، ٤٣٠/١-٤٤٠.

(٥) في (أ) يكون، في (ج) يكن.

(٦) في الأصل يسكنها، وفي (أ) و(ب) يسكنوها، وهو الصواب المثبت.

(٧) في (ب) بخراج، وفي (ج) جزية.

(٨) في (أ) صولج، وفي (ب) غلت، والصواب المثبت.

(٩) في (ج) تلمز، والصواب المثبت.

(١٠) في (ب) غلت، والصواب المثبت.

(١١) طرسوس هي مدينة بثغور الشام قرب حلب، انظر: معجم البلدان، الحموي، ٢٨/٤.

(١٢) في الأصل المصيص، وفي (ب) المضيص، والصواب، المصينة وهي بالفتح ثم الكسر والتشديد وياء ساكنة وصاد أخرى هي مدينة بثغور الشام قرب طرسوس مشهورة ببساتينها، انظر: المرجع السابق، ١٤٤/٥.

(١٣) في (أ) و(ب) زيادة ملك، وهو الصواب المثبت.

(١٤) في الأصل، العمور، والصواب المثبت، انظر: الروضة، ٢٨١/٥.

(١٥) في (أ) كالطريق والصواب المثبت.

(١٦) النادي، مجلس القوم ومتحدثهم، مادة ندا، مختار الصحاح الرازي، ٦٥٣.

الصبيان، ومرتكض<sup>(١)</sup> الخيل [ومنّاخ]<sup>(٢)</sup> الإبل، ومطرّح الرمياد والسّماد [والكنّاسات]<sup>(٣)</sup>، والمرعى القريب دون البعيد، والمحتطب كالمرعى.

وحريم الدار في الموات الممر ومُطرّحُ التراب والرماد والسّماد والتّلع والكنّاسات، وحريم البئر موقف النازح وموضع الدولاب ومُتردّد البهيمة ومصّب الماء ومجتمعه لسقيّ الماشية والزرع، وحريم القناة قدر لو حفر فيه لنقص [ماؤها]<sup>(٤)</sup> أو خيف منه انهيار وانكباس<sup>(٥)</sup>، ويختلف بصلابة الأرض ورخاوتها.

والمذكور في حريم الأملاك مفروض فيما إذا كان الملك محفوفاً بالموات، أو [متاخماً]<sup>(٦)</sup> له من بعض الجوانب، [فالدار]<sup>(٧)</sup> الملاصقة للدور لا حريم لها<sup>(٨)</sup>.

وكل واحد من الملاك يتصرف في ملكة على العادة، ولا ضمان [إن]<sup>(٩)</sup> أفضى إلى تلف، نعم لو تعدى ضمنه ولو اتخذ داره المحفوفة بالمساكن حُماماً، أو اصطبلأ، أو طاحونة، أو [حانوتاً]<sup>(١٠)</sup> في صف [البزازين]<sup>(١١)</sup> أو العطّارين، حانوت

(١) ركض الفرس، وركضتُ الفرس إذا ضربته ليعدو ثم كثر حتى أسند الفعل إلى الفرس، واستعمل لازماً فليل ركض الفرس، والمرتكض: الميدان الذي يجري فيه سباق الخيول، انظر: المصباح المنير، الفيومي، مادة، ركض، ٢٣٧/١.

(٢) في (ب) وناخ. والصواب المثبت،

(٣) الكنّاسات، مفرداً كناسة، وهي كناسة القمامة، أنظر: مختار الصحاح، مادة كنس، ص، ٥٨٠.

(٤) في (أ) مائها. والصواب المثبت.

(٥) انكباس من كبس البئر والنهر يكبسهما كبساً أي طمهما وردمهما وطواهما في التراب وكذلك الحفرة وهو من الأرض ما يسد من الهواء مسداً، انظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة كبس، ٤٢٥/١٦.

(٦) في (ج) متاخر، والصواب المثبت. متاخماً أي متصلاً به.

(٧) غير واضح في (ج)، من (ج).

(٨) لأن الأملاك متعارضة وليس جعل موضع حريماً لدار أو لا من جعله حريماً لأخرى وكل واحد من الملاك يتصرف في ملكه على العادة، انظر: فتح العزيز، ٢١٢/٦، أسمى المطالب، الأنصاري، ٤١٧/٢، الروضة، النووي، ٢٨٤/٥.

(٩) في (ج) لم.

(١٠) في (أ) حانوة وفي (ب) حانوتة

(١١) البزازين، من البزارة، وهي حرفة البزاز، والبز الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها، والجمع بزوز والبزاز ببيع الثياب، انظر: قطر المحيط البستاني ٩٩/١-١٠٠.

حداد أو قصار جاز، إذا احتاط وأحكم الجدران، ولو فعل [ما الغالب] <sup>(١)</sup> [فيه] <sup>(٢)</sup> الخلل في حيطان الجار منع، فإن لم [يمنع] <sup>(٣)</sup> ضمن المتولّد [منه] <sup>(٤)</sup> وذلك كالدقّ العنيف في داره بحيث ينزعج منه [الجيران] <sup>(٥)</sup>، وكحبس الماء في ملكه بحيث ينتشر منه الندوة إلى حيطان [الجار] <sup>(٦)</sup>، ولو حفر بجانب [جدار] <sup>(٧)</sup> الجار بئراً يتوهم [منه] <sup>(٨)</sup> الإضرار به، أو طرح في أصل حائطه السرجين <sup>(٩)</sup> منع. ولو اتخذ داره مدبغة، أو حانوته مخبزة بحيث لا يعتاد لم يمنع، وكذا لو أطال البناء، ومنع الشمس والقمر والرياح منه، ولو حفر في ملكه بئر بالوعة <sup>(١٠)</sup>، وفسد بها ماء بئر جاره <sup>(١١)</sup> أو حفر بئراً للماء فذهب ماء بئر جاره، أو تنذى [جذارة] <sup>(١٢)</sup> فأنهزم لم يضمن [فلا] <sup>(١٣)</sup> منع نعم. ولو خالف العادة في سعة البئر، أو قربها من الجدار، أو كانت الأرض خواره <sup>(١٤)</sup> تنهار إذا لم تطوء فلم يطوها، ضمن.

<sup>(١)</sup> في (أ) با الغالب، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) منه. والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في (أ) يمنعه. والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (ب) زيادة منه. وهو الصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في الأصل الحيطان، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في الأصل و (ب) الحيطان وفي (أ) الجار، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (ب) الجدار، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٩)</sup> السرجين هو، ما تدمل به الأرض وقد سرجنها: أنظر لسان العرب ابن منظور، ٢٨٠/١٣، وهو

الزبل وهي كلمة أعجمية أصلها سركين. انظر: المصباح المنير، الفيومي ٢٧٣/١.

<sup>(١٠)</sup> البالوعة، ثقب في وسط الدار ينزل فيه الماء، والجمع بلايع، انظر: مختار الصحاح

الرازي ٦٣، المصباح المنير، الفيومي ص ٦١/١

<sup>(١١)</sup> وهو مكروه، لكن لا يمنع منه ولا ضمان عليه بسببه على الصحيح، انظر: الروضة،

النووي ٢٨٥/٥.

<sup>(١٢)</sup> في (أ) جاره، والصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> في (ب) ولا، والصواب المثبت.

<sup>(١٤)</sup> خواره أي الضعيفة، والخوار الضعيف من كل شيء جمعه خور، انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن

فارس، مادة خور ٢٢٧/٢.

[وموات]<sup>(١)</sup> الحرم يملك بالإحياء، ولا تملك أراضي [عرفات]<sup>(٢)</sup> ومنى، ومزدلفة<sup>(٣)</sup> كالطرق ومصلى العيد خارج البلد.

### فصل [الأول: أحكام إحياء الموات] :

الشارع في الإحياء ما لم يتمه متحجر، وكذا إذا [علم]<sup>(٤)</sup> [علامة]<sup>(٥)</sup> للعمارة من نصب أحجار، وغرز خشبات، [أو]<sup>(٦)</sup> جمع [تراب]<sup>(٧)</sup> [أو]<sup>(٨)</sup> غيرها. وهو أحق به<sup>(٩)</sup> من غيره، وكذا وارثه من بعده<sup>(١٠)</sup> ولو [أحياء]<sup>(١١)</sup> غيره ملكه وإن كان ظالماً<sup>(١٢)</sup> ولو

ولو عشش طائر في ملكه، أو توحل [طبي]<sup>(١٣)</sup> في أرضه، أو وقع تلج أو ماء مباح فيها فأخذه غيره [ملكه]<sup>(١٤)</sup> وعصى بالدخول بلا إذن المالك إلا أن يضطر.

(١) في الأصل موت، وفي (أ) و (ب) و (ج) موات وهو الصواب المثبت.

(٢) في (أ) العرفات والصواب المثبت، المنع مطلقاً وهو أشبه بالمذهب وبه قطع المتولي في الروضة ٢٨٦/٥، فتح العزيز الراجعي ٢١٧/٦.

(٣) الحكم في أرض منى ومزدلفة، كعرفات لوجود المعنى. انظر: الروضة ٢٨٦/٥.

(٤) في (ب) أعلم والصواب المثبت.

(٥) في (أ) و (ب) و (ج) زيادة علامة وهو الصواب المثبت.

(٦) في (ب) و.

(٧) في (أ) التراب والصواب المثبت.

(٨) في (أ) و (ج) و.

(٩) لأن الإحياء إذا أفاد الملك وجب أن يفيد الشروع فيه الأحقية كالسوم مع الشراء وإنما لم يملكه لأن ذلك لا يفيد الملك، ولكن يجعله أحق به من غيره أما أنه لا يفيد الملك فلأن سبب الملك الإحياء ولم يوجد، وأما أنه يفيد الأحقية فلأن الإحياء إذا أفاد الملك وجب أن يفيد الشروع فيه الأحقية، أنظر: الروضة النووي، ٢٨٦/٥.

(١٠) أنظر : تحفة المحتاج للهيتمي، ٤٧٧/٢.

(١١) في (ب) أحياء والصواب المثبت.

(١٢) في (أ) زيادة به.

(١٣) في (أ) فضته، في (ب) زيادة متحجر عليه من الأرض والصواب المثبت.

(١٤) في (ب) طبي والصواب المثبت.

(١٥) في (أ) ملك.

ولو باع ما تحجر، أو أجر، أو وهب بطل، ولو أحياء المشتري، أو المستأجر،  
[أو] <sup>(١)</sup> المُنْهَب ملكه، وله استرداد ما [بذله] <sup>(٢)</sup>.

### [المبحث الأول: حكم الإقطاع] <sup>(٣)</sup>

ولإقطاع الإمام مَدْخُل في الموات، [ويعير] <sup>(٤)</sup> المَقْطَعُ له [أحق به] <sup>(٥)</sup> وهو  
[كالتحجر] <sup>(٦)</sup> في كل ما ذكره ولا يَقْطَع إِلَّا [لِمن] <sup>(٧)</sup> يَقْدِر، على الإحياء وبقدر ما  
يَقْدِر <sup>(٨)</sup> كما لا يَتَحَجَّر إِلَّا مَنْ يَقْدِر، وبقدر ما يَقْدِر.

والإحياء يختلف باختلاف المقصود، فإن أراد المسكن اشترط لحصول الملك  
التحويط باللبن أو الآجر أو الطين، أو الخشب، أو القصب، وتسقيف البعض [ونصب] <sup>(٩)</sup>  
الباب.

وإن أراد زريبة <sup>(١٠)</sup> للدواب، أو [حظيرة] <sup>(١١)</sup> لتجفيف الثمار، أو جمع [الحطب

<sup>(١)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٢)</sup> في (أ) (ب) و (ج)، بذل كلاهما جائز، انظر الروضة النووي، ٢٨٨/٥.

<sup>(٣)</sup> الإقطاع هو إعطاء بعض الأفراد من الأرض الميتة والمعادن والمياه ما دامت هناك مصلحة، والدليل عليه  
أن النبي ﷺ أقطع عبد الرحمن بن عوف وكذلك عمر، انظر: مغني المحتاج، الشربيني، ٦٨/٥.

<sup>(٤)</sup> في (أ) ويصح. والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) أحق به والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في الأصل كالتحجر، وفي (أ) كالتحجر، في (ج) غير واضح والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (أ) بمن والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> وبقدر ما يقدر لأنه اللائق بفعله المنوط بالمصلحة، انظر: تحفة المحتاج، الهيتمي، ٤٧٨/٢.

عن علقمة بن وائل عن أبيه رضي الله عنهما إن النبي ﷺ "أقطع أرضاً بحضرموت" أخرجه أبو داود  
كتاب الخراج باب ٣٦، إقطاع الأرضين، رقم الحديث ١٨٩/٣٠٨٥، ٢، وأخرجه الترمذي كتاب الأحكام  
باب ٣٩ ما جاء في القطن رقم ١٣٨٥ ج ٣ ٦٦٥، أخرجه أحمد ٣٩٣/٦ - ٣٩٩ والحديث حسن  
وصحيح، تحفة الأحوذى، المباركفوري ٦٣٦/٤.

<sup>(٩)</sup> في الأصل نصف، وفي (أ) و (ب) نصب وهو الصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> الزريبة، يقال زريبة السبع، موضعه الذي يختبأ فيه أي مكن السبع: انظر تاج العروس، الزبيدي

١٣/٣.

<sup>(١١)</sup> في (أ) و (ب) خطيرة والصواب المثبت، والخطيرة هي: جرين التمر، والمحيط بالشيء قصياً أو

خشباً، ويعمل للإبل ليقبها البرد. انظر: قطر المحيط، البستاني، ٤٢٢، ١.

والعلف<sup>(١)</sup> فيها اشترط التحويط<sup>(٢)</sup>، ونصب الباب لا التسقيف، ولا يكفي نصب سَعَف<sup>(٣)</sup>، وقصب وأحجار، من [غير]<sup>(٤)</sup> بناء، ولا حفر خندق، ولا التحويط في طرف، ونُصِبَ الأحجار أو السَعَف في طرف، وإن أراد مزرعة [يشترط]<sup>(٥)</sup> جمع التراب حواليه أو نصب قصب، أو حجر، أو شوك. [بحيث]<sup>(٦)</sup> لا ينبسط الماء إلى مالا يملكه، وهو الذي يسمّى مرزاً<sup>(٧)</sup> وأن يسوّيها بطمّ المنخفض، وكسح [المستعلي]<sup>(٨)</sup>، وأن يحرقها ويلينها، وإن لم يتيسر إلا بماء فلا بدّ من ذلك، وأن يرتب [ماءها]<sup>(٩)</sup> بشق نهر أو حفر بئر أو قناة<sup>(١٠)</sup> إن لم يكفها المطر، وإن كفاها فلا، وأن يحبس الماء عنها إن كانت<sup>(١١)</sup> من البطائح<sup>(١٢)</sup>.

ولا يشترط التحويط، ولا إجراء الماء حيث شرط الترتيب، ولا الزراعة كالسكون في الدار والإيواء في المواشي. ولو تعذر سوق الماء إليها [كأراضي]<sup>(١٣)</sup> الجبال هل تملك بالإحياء؟ مال صاحب "التقريب"<sup>(١٤)</sup> إلى أنه لا مدخل للإحياء [فيها]<sup>(١٥)</sup>. قال (القفال)<sup>(١٦)</sup>: وبني عليه أنه إذا وجد شيء من تلك الأراضي في يد

<sup>(١)</sup> في (أ) العلف أو الحطب، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> التحويط هو الإعلام بوضع الأحجار حول الأرض أو وضع سور من الأحجار والأشواك ونحوها على جوانب الأرض، انظر تكملة المجموع، المطبعي ص ٢٦.

<sup>(٣)</sup> السعف، أغصان النخيل وورقه الأخضر، انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٤٣٣/١.

<sup>(٤)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٥)</sup> في (أ) (ب) (ج) اشترط كلاهما جائز.

<sup>(٦)</sup> في (أ) حيث، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> المرز والحباس الذي يحبس الماء، جمعه مروز، انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٤٣٣/١.

<sup>(٨)</sup> في (أ) المتعلي، والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> في (ب) مالها.

<sup>(١٠)</sup> في (ب) زيادة وهي نهر مستوٍ لأعلى.

<sup>(١١)</sup> في (أ) زيادة بها والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> البطائح أو البطحاء منها الأبطح أي المكان المتسع يمر به السيل فيترك فيه الرمل والحصى الصغار جمع بطاخ. أنظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٤٣٣/١.

<sup>(١٣)</sup> في (ب) كأراضي، والصواب المثبت.

<sup>(١٤)</sup> جاء في الروضة أن صاحب التقريب مال إليه ٢٩٠/٥.

<sup>(١٥)</sup> في الأصل فيها وبه ساقطة من (أ) وبهذا يستقيم الكلام، انظر: الروضة النووي، ٢٨٩/٥.

<sup>(١٦)</sup> لم أقف عليه في حلية العلماء وإنما جاء في الروضة أن القفال ذكره ٢٩٠/٥.



إنسان لم يُحْكَمْ [في ملكه]<sup>(١)</sup>، ولا يجوز بيعه وإجارته ومن الأصحاب من قال: تملك بالحرثة والتسوية وجمع التراب، وهذا ما اختاره (القاضي حسين)<sup>(٢)</sup> [وبه قطع]<sup>(٣)</sup> (البغوي)<sup>(٤)</sup> "في التعليق".

وإن أراد بستاناً أو كرمًا اشترط التحويط على ما يعتاد من جدار [وخطيرة]<sup>(٥)</sup> بالقصب أو الشوك وربما (تركوه)<sup>(٦)</sup> كما [في البصرة]<sup>(٧)</sup> (وقزوين)<sup>(٨)</sup> فاعتبرت عادتهم<sup>(٩)</sup> واكتفي بجمع التراب، ولا بد من غرس الأشجار وتعليق الباب حيث اعتيد، والقول في سوق الماء كما في [المزرعة]<sup>(١٠)</sup>.

وإن أراد حفر البئر للتملك اشترط الوصول إلى الماء، وأن تُطَوَّى إن كانت الأرض خوّارة وإن أراد حفر القناة اشترط خروج الماء وجريانه وإن أراد حفر نهر للتملك فإذا انتهى رأسه إلى رأس النهر القديم ملكه<sup>(١١)</sup> وإن لم يجر الماء فيه.

<sup>(١)</sup> في (أ) و (ب) بملكه.

<sup>(٢)</sup> القاضي حسين هو الإمام المحقق أبو علي بن محمد بن أحمد المروروزي من كبار أصحاب القفال ت (٤٦٢هـ)، وله التعليقة المشهورة في الفقه: أنظر تهذيب الأسماء واللغات النووي، ١/١٦٤، جاء في الروضة أنه اختاره ٢٩٠/٥.

<sup>(٣)</sup> في (ب) قطه به.

<sup>(٤)</sup> ترجم له سابقاً، لم أعثر على رأيه في حدود ما اطلعت عليه.

<sup>(٥)</sup> في (أ) وخطيرة، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (أ) يزكوه والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (أ) بالبصرة، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> قزوين مدينة مشهورة قرب مدينة الري ونيسابور وأبهر وزنجان، أنظر: معجم البلدان،

الحموي، ٣٤٢/٤.

<sup>(٩)</sup> أنظر: الأم الشافعي ٤١/٤، الروضة النووي ٩٢/٥.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) المزارعة، وفي (ب) الزراعة، وفي (ج) الزرعة والصواب المثبت في المتن لتقدم الدليل

فيه.

<sup>(١١)</sup> جاء في الروضة أن البغوي ذكره ٢٩٢/٥.

ولا يشترط<sup>(١)</sup> قصد التملك فيما لا يفعل إلا للتملك، كالدار والبستان، وما يفعل للتملك وغيره، كالبنر في الموات إن انضم إليه قصد التملك [ملك]<sup>(٢)</sup>، وإن أطلق فوجهان:

قال (المتولي)<sup>(٣)</sup>: جرت [عادة]<sup>(٤)</sup> أهل البادية والنازلين في الصحراء [تنظيف]<sup>(٥)</sup> الموضع عن الحجارة والشوك و[تسويته]<sup>(٦)</sup> لضرب الخيام، وبناء معلف الدواب والمخبز، فإذا فعلوا ذلك؛ فإن قصدوا التملك ملكوا [البقعة]<sup>(٧)</sup>، ولا يزول بالارتحال، وإن قصدوا [الارتفاق]<sup>(٨)</sup> فهم أولى بها إلى الرحلة. وكان لرسول الله ﷺ أن يحمي بقعة لنفسه ولم يفعله، وإنما حمى (النقيع)<sup>(٩)</sup>

(١) في (ج) زيادة منه، والصواب المثبت.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) جاء في تكملة المجموع أن المتولي ذكره، ١٢٦/١٦ المتولي هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري ولد (٤٢٦هـ) في بغداد وتوفي فيها له مصنفات، وبرع في تصنيف كتاب في أصول الدين، وكتاب الخلاف، ومختصر في الفرائض، وصنف "التتمة" تلخيصاً من "إبانة" الفوراني مع زيادة أحكام عليها ولذلك سماه تنمة الإبانة ت (٤٧٨هـ)، انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان ٣١٤/٢، طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني ١٧٦، ١٧٧.

(٤) في (أ) عادت، والصواب المثبت.

(٥) في (أ) و (ج) بتنظيف، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) و (ب) و (ج) وتسويته، والصواب المثبت.

(٧) في (ب) المنفعة، والصواب المثبت.

(٨) وفي الأصل الاتفاق، في (أ) و (ب) و (ج) الارتفاق وهو الصواب.

(٩) في (أ) البقيع، النقيع هو موضع حماء الرسول ﷺ ومن بعده عمر بن الخطاب لنعم الفيء وخيل المجاهدين فلا يرعاه غيرها، وهو موضع قريب من المدينة كان يجتمع فيه الماء، وهو موضع بناوحي المدينة. وبين النقيع والمدينة عشرين فرسخاً، والفرسخ ثلاثة أميال، انظر: معجم البلدان ٣٠١/٥، لسان العرب ٣٦٣/٨، المعجم الاقتصادي الإسلامي، أحمد الشرباصي ٣٣٨. معجم ما استعجم، البكري ١٣٢٤/٤.

بالنّون لإبل [الصدقة]<sup>(١)</sup> ونعم الجزية وخيل المجاهدين، وأما غير الرسول ﷺ فليس [للأحاد]<sup>(٢)</sup> مطلقاً ولا للأئمة لأنفسهم، ويجوز<sup>(٣)</sup> لنعم الجزية والصدقة والضوال ومواشي الضعفاء عن الإبعاد في طلب النجعة<sup>(٤)</sup> ولخيل المجاهدين. وحمل رسول الله ﷺ لا ينقض<sup>(٥)</sup>، ولا يملك بالإحياء. وحمل غيره ينقض بالمصلحة، ويملك بالإحياء بإذن الإمام<sup>(٦)</sup>، وإذا حمل حيث لا يجوز له فهو على الإباحة، من أحياء ملكه.

### تكملة

#### [ المبحث الثاني: أقسام الإقطاع ].

إقطاع المعمور قسمان: إقطاع تمليك وإقطاع استغلال.

[ الأول: ]<sup>(٧)</sup> أن يقطع الإمام ملكاً أحياء بالأجراء [أو<sup>(٨)</sup> الوكلاء أو اشتراه أو [وكّله]<sup>(٩)</sup> في [الذمة]<sup>(١٠)</sup> فيملكه المقتطع له بالقبول والقبض إن أبد وأقت بعمر [المقطع له]<sup>(١١)</sup>. أو حياته، وهو [العمرى]<sup>(١٢)</sup> ويسمى معاشاً، ولو أكره على الإحياء لم يملكه ولو أدى الأجرة أو الثمن من الحرام فعلى ما مر في البيع، والأملاك [المتخلفة]<sup>(١٣)</sup> [عن]<sup>(١٤)</sup>

<sup>(١)</sup> في (ب) و(ج)، زيادة الصدقة، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (أ) لأحاد، والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> وفي حواشي لمصالح المسلمين قولان أظهرهما الجواز، انظر: الروضة النووي ٢٩٢/٥.

<sup>(٤)</sup> النجعة طلب الكلا في موضعه، نقول من النجع، مختار الصحاح، الرازي ٦٤٧.

<sup>(٥)</sup> هذا هو المذهب، وقيل إن بقيت الحاجة التي حمل لها لم يغير. وإن زالت فوجهان أصحهما المنع، انظر: الروضة النووي ٢٩٣/٥.

<sup>(٦)</sup> انظر: فتح العزيز، الرافعي ٢٢٠/٦.

<sup>(٧)</sup> في (أ) الأول، وفي الأصل الأولى، وساقطة من (ج)، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (ب) و(ج)، أو.

<sup>(٩)</sup> في (أ) و (ب) و(ج) وكيله والصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) ذمة، والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> في الأصل و (ج)، المقطوع له، وفي (أ) و(ب) و(ج) المقطع له وهو والصواب المثبت،

<sup>(١٢)</sup> في (ج) العمرى، والصواب المثبت. والعمرى هي اسم من الإعمار وجعل الدار ونحوها للشخص مدة

عمر هذا الشخص انظر: معجم لغة الفقهاء محمد رواس قلعه جي ص ٣٢١.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) متخلفة، والصواب المثبت.

<sup>(١٤)</sup> في (ج) من والصواب المثبت.

السلاطين الماضية بالموت أو القتل ليست بملك للإمام القائم [مقامهم]<sup>(١)</sup>، بل لورثتهم إن تبينوا وإلا فكالأموال الضائعة، ولا يجوز إقطاع أراضي الفيء تملكاً ولا إقطاع الأراضي التي اصطفاهما الأئمة لبيت المال من فتوح البلاد، إما بحق الخمس وإما باستطابة نفوس الغانمين، ولا إقطاع أراضي الخراج [صلحاً]<sup>(٢)</sup>. وفي [إقطاع]<sup>(٣)</sup> أراضي من مات من المسلمين، ولا وارث<sup>(٤)</sup> له [وجهان]<sup>(٥)</sup> ويجوز إقطاع الكل استغلاً.

الثاني: <sup>(٦)</sup> أن يقطع غلة [أرض]<sup>(٧)</sup> الخراج<sup>(٨)</sup> فيملكها [المقطع له]<sup>(٩)</sup> بالقبض، ويختص [بها]<sup>(١٠)</sup> قبله فإن أقطعها من أهل الصدقات بطل، وكذا من أهل المصالح وإن جاز [أن]<sup>(١١)</sup> يعطوا من مال الخراج، [ولو جعل لهم من مال الخراج شيئاً جاز ذلك]<sup>(١٢)</sup> بشرطين: أن يكون بمال مقدّر قد [وجب]<sup>(١٣)</sup> سبب [إباحته]<sup>(١٤)</sup> كالتأذين والإمامة [وغيرهما]<sup>(١٥)</sup>، وأن يكون قد حلّ المال، ووجب لتصح الحوالة به، [ويخرج]<sup>(١٦)</sup> بهذين الشرطين عن حكم الإقطاع، ويكون تسبياً وحوالة لا إقطاعاً.

<sup>(١)</sup> في الأصل و (أ) و (ج) مقامهم، وفي (ب) مقامه، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٣)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) زيادة إقطاع. والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (ب) زيادة حكم هذا حكم مال بيت المال.

<sup>(٥)</sup> لم أعر عليه في حدود ما اطلعت عليه.

<sup>(٦)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٧)</sup> في (ب) أراضي.

<sup>(٨)</sup> الخراج ضريبة مالية على الأراضي المفتوحة التي تركها المسلمون بيد أهلها يزرعونها ويستغلونها انظر: الخراج لأبي يوسف ص ١٦.

<sup>(٩)</sup> في الأصل المقطوع له، في (أ) و (ب) و (ج)، زيادة المقطوع له، وهو الصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> في (ب) زيادة بها.

<sup>(١١)</sup> في الأصل أو، وفي (أ) و (ب) و (ج) أن وهو الصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(١٣)</sup> في (أ) وجد، والصواب المثبت.

<sup>(١٤)</sup> في الأصل و (أ) إباحته و (ب) استباحته، والصواب المثبت.

<sup>(١٥)</sup> في (أ) غيرها، والصواب المثبت.

<sup>(١٦)</sup> في (أ) فيخرج، وكلاهما جائز.

وإن أقطعها من القضاة، أو كتاب الدواوين، جاز سنة واحدة، وهل يجوز الزيادة عليها؟ وجهان<sup>(١)</sup> أصحهما المنع، إن [كانت]<sup>(٢)</sup> جزية والجواز إن كانت أجرة، ولو أقطعها من المرتزقة<sup>(٣)</sup> جاز ونظر في الخراج فإن كانت جزية فلا يجوز إقطاعه أكثر من سنة، ثم إن أقطعه بعد حلوله، ولزومه صحّ وقبلة وجهان<sup>(٤)</sup>، وإن كان أجرة فيجوز سنة وأكثر.

ثم إن قُدِّرَ [بعشرة]<sup>(٥)</sup> سنين مثلاً، روعي شرطان: أحدهما؛ أن يكون رزق المقطع له معلوم القدر عند الإمام [الثاني أن يكون]<sup>(٦)</sup> الخراج معلوماً عند المقطع والمقطّع له في [المدة]<sup>(٧)</sup>. ولو زَمِنَ المقطع له في المدة؛ فثبي بقاء إقطاعه وجهان أصحهما البقاء.

ولو أقطعه مدة حياته ليكون [لورثته]<sup>(٨)</sup> بعد موته [يطل؛ لإخراجه من الإقطاع إلى التملك. ولو أقطعه مدة حياته، ولم يجعل لورثته بعد موته]<sup>(٩)</sup> ففي الصحة قولان<sup>(١٠)</sup>، أصحهما؛ الصحة، ومتى صحّ وأراد الإمام الاسترجاع، جاز فيما بعد السنة التي هو فيها؛ [أما]<sup>(١١)</sup> السنة التي هو فيها إن<sup>(١٢)</sup> حلّ [رزقه]<sup>(١٣)</sup> قبل حلول الخراج؛ فلا استرجاع، وانحلّ الخراج قبل حلول الرزق، فله الاسترجاع. ومتى فسد

<sup>(١)</sup> لم أعرّ عليهما في حدود ما اطلعت عليه.

<sup>(٢)</sup> في الأصل و(ب) كان، في (أ) كانت وهو الصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> قوله من المرتزقة هم الغزاة الذين يأخذون من الفبيء شيئاً، أنظر حاشية الكثرى بهامش الأنوار ٦٣٤/١.

<sup>(٤)</sup> لم أعرّ عليه في حدود ما اطلعت عليه.

<sup>(٥)</sup> في الأصل بعشرة، وفي (أ) و(ب) بعشر والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> غير واضح في (ج).

<sup>(٧)</sup> ساقطة من (أ) و(ب) و(ج).

<sup>(٨)</sup> في (أ) ورثته، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(١٠)</sup> قولان لم أعرّ عليهما في حدود ما اطلعت عليه.

<sup>(١١)</sup> في (أ) فأما، والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في (ب) زيادة فيه والصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) زرقة، والصواب المثبت.

لم يختص بالغلة، ولم يملكها بالقبض، لكن لو كان ذا حق فيها خوَّسب من حقه، فإن كان زائداً ردَّ الزيادة، إن كان ناقصاً أخذ النقص، وإن لم يكن ذا حق أُستردَّ منه الكلُّ.

### فصل [الثالث: حق الطريق]

يجوزُ الوقوفُ في الشوارع، والجلوسُ للمعاملة، والحرفة [وغيرهما] <sup>(١)</sup> بإذن الإمام ودونه، بشرط أن لا يضيقَ على المارة <sup>(٢)</sup>. والسابقُ أحقُّ كالمقطَّع له، إلى أن يفارق تاركاً لحرفته أو قاعداً في موضع آخر أو باذلاً حقه لآخر، ولو فارقَ على أن يعود، ومضى زمن [انقطع] <sup>(٣)</sup> عنه معاملوه، بطل حقه، ودونه فلا، ولو اعتدل ظنَّ الإعراض وعدمه لم يبطل، ولا يبطل حقه بالرجوع إلى البيت في الليل، وليس لغيره المزاحمةُ في اليوم الثاني، وكذا الأسواقُ المقامةُ في كل [أسبوع] <sup>(٤)</sup> أو شهر مرة، إذا اتخذ فيها مقعداً كان أحقَّ به في النوبة الآتية حتى يجوزَ له إزعاج من جلس هناك وإخراجه.

وليس للإمام تملك [ما] <sup>(٥)</sup> فضل من [الشوارع] <sup>(٦)</sup> لنفسه ولا لبيت المال، والجوال الذي يقعد كل يوم في موضع من السوق يبطل حقه بالمفارقة، ولو جلس في مسجد [ليقرأ] <sup>(٧)</sup> عليه القرآن أو الحديث أو الفقه أو [ليُستفتى] <sup>(٨)</sup> فالحكم كما في

<sup>(١)</sup> في (أ) و غيرها، الصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> انظر: زاد المحتاج، الكوهي ٤٠٢/٢، ولقول الرسول ﷺ لا ضرر ولا ضرار أخرجه ابن ماجة كتاب الأحكام باب ١٧، من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم الحديث ٢٣٤٠، ص ٧٨٤. أخرجه أحمد ٣٢٧/٥، الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، رقم الحديث ٣١، ٧٤٥/١. والحديث إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع وكذلك في إسناده جابر وهو متهم، أنظر: شرح السندي، ١٠٦/٣.

<sup>(٣)</sup> في (أ) انقطاع، والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (أ) أسبوع، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) با الصواب المثبت

<sup>(٦)</sup> في (ج) الشارع.

<sup>(٧)</sup> في (أ) ليقراء والصواب المثبت

<sup>(٨)</sup> في (ب) ليُستفتى والصواب المثبت.

مقاعد الأسواق<sup>(١)</sup> ولا مدخل لإقطاع الإمام<sup>(٢)</sup> فيه [ولا]<sup>(٣)</sup> في رحبته، ولو جلس للصلاة فلا اختصاص له في صلاة أخرى، وهو أحق في الحاضرة، فإن فارق بغير عذر بطل حقه<sup>(٤)</sup>، وبعذر كقضاء حاجة أو تجديد وضوء أو [رعاف]<sup>(٥)</sup> أو إجابة داع ونحوها لم يبطل، وإن جلس للبيع أو الشراء [أو]<sup>(٦)</sup> الحرفة منع.

قال (الغزالي) في (الإحياء)<sup>(٧)</sup>: ولو اتخذ المسجد دكاناً يحترف فيه حرم ذلك ومنع، فإن من المباحات ما يباح بشرط القلة؛ فإن [كثراً]<sup>(٨)</sup> صار صغيره، والجالس لاستماع الحديث والوعظ كالجالس للصلاة، ولو جلس الفقيه في موضع معين من المدرسة أو المسجد خال تدريس المدرس دام اختصاصه، والرباطات المسبلة السابق إلى موضع منها صار أحق ولا يبطل حقه بالخروج [ليشتري طعاماً]<sup>(٩)</sup> ونحوه<sup>(١٠)</sup>، وكذا الحكم في المدارس والخانقات<sup>(١١)</sup>؛ إذا [نزلها]<sup>(١٢)</sup> [من]<sup>(١٣)</sup> هو من أهلها سكن بإذن الإمام أو دونه، إلا إذا شرط الواقف السكون بإذن الناظر فمن سكن بغير إذنه أزعج. وإذا سكن مدة ثم غاب أياماً قليلة فهو أحق إذا عاد، وإن [طالت]<sup>(١٤)</sup> غيبته بطل حقه والرجوع في الطول إلى العرف، ولو أراد غيره النزول في مدة غيبته على أن يفارقه إذا جاء الأول جاز.

(١) لأن له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس، انظر: فتح العزيز، الرافعي ٢٢٥/٦.

(٢) انظر الروضة النووي ٢٩٥/٥.

(٣) ساقطة من (ب) و(ج).

(٤) لمفارقه لإعراضه عنه، انظر: زاد المحتاج الكوهجي ٤٠٧/٢.

(٥) في (ب) رفات.

(٦) في (ب) و (ب) والصواب المثبت.

(٧) ساقطة من (أ)، إحياء علوم الدين، الغزالي ٣٣٧/٢.

(٨) في (ي) كبير.

(٩) في الأصل و(ب) و(ج) من شراء طعام، في (أ) ليشتري طعاماً وهو الصواب المثبت.

(١٠) ولا يشترط تخليفه نائباً في الموضع، انظر: فتح العزيز ٢٢٧/٦، الروضة ٢٩٩/٥.

(١١) الخانقات رباط الصوفية انظر: المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ٢٥٩/١.

(١٢) في (أ) نزل والصواب المثبت.

(١٣) ساقطة من (أ).

(١٤) في (ج) غير واضح.

[والنازلون]<sup>(١)</sup> في موضع [من]<sup>(٢)</sup> البادية أحق به [وبما]<sup>(٣)</sup> حواليه قدر ما يحتاجون إليه لمرافقهم، [إلا]<sup>(٤)</sup> أن يرتحلوا، ولا يزاحمون في الوادي الذي سرحوا إليه مواشيهم، إلا أن يكون فيه وفاء بالكل<sup>(٥)</sup>، والمرتفق بالمسجد والشارع إذا طال مقامه لا يزعج، وأما [الرُّبُط]<sup>(٦)</sup> الموقوفة فإن عيّن الواقف مدّة المقام فلا يزداد عليها. وإن لم يُعين نظر إلى الغرض الذي بُنيت البقعة [له]<sup>(٧)</sup>، وعمل على المعتاد فيه. والمدرسة الموقوفة على طلبة العلم يمكن<sup>(٨)</sup> من الإقامة فيها إلى [إتمام]<sup>(٩)</sup> غرضه؛ فإن ترك التعلم<sup>(١٠)</sup> أزعج وفي الخانقاهات لا يمكن هذا الضبط فلا يزعج وإن طال المقام، ولو طال مقام رجل في بقعة موقوفة وخيف من مقامه اشتهاها به واندرس الوقف؛ فلإتمام نقله منها. والسلطان [يمنع]<sup>(١١)</sup> من تصدى لما ليس له أهلاً من العلماء والفقهاء، وإذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ الاجتهاد فيه لم يُمنع إلا أن يحدث [تتافر]<sup>(١٢)</sup> وإذا تظاهر بالصالح من استبطن ما سواه ترك [ومن]<sup>(١٣)</sup> تظاهر بالعلم هُتِك<sup>(١٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> في (ب) و (ج) غير واضح.

<sup>(٢)</sup> في (أ) إلى، والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في (أ) فيما والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٥)</sup> انظر: فتح العزيز، الرافعي، ٢٢٧/٦.

<sup>(٦)</sup> في (أ) الربطة، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٨)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٩)</sup> في (ج) تمام، والصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(١١)</sup> في (ج) منع، والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في (ج) تتافروا، والصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> في (ج) وإن، والصواب المثبت.

<sup>(١٤)</sup> هُتِك أي، منع لأنه ضال ومضل: انظر حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار لأعمال

الأبرار ١/٦٣٦.



الباطنة، ولا مدخل للإقطاع في الظاهرة<sup>(١)</sup>، ولا [للتحجر]<sup>(٢)</sup> والإحياء، بل مشتركة بين الناس كالمياه [الجارية]<sup>(٣)</sup>، والكلاً والخطب والأيغة<sup>(٤)</sup>، وثمارها. ولو أقطع الإمام [لغيره]<sup>(٥)</sup> غيضة<sup>(٦)</sup>، أو حطب أجمة<sup>(٧)</sup>، أو حشيش ناحية أو صيدها، أو سمك نهر أو بحر، أو [جواهره]<sup>(٨)</sup>، لم يختص به، ولم يكن له منع الغير من الأخذ، لكن [ما أخذه]<sup>(٩)</sup> المانع ملكه، ولو ازدحم اثنان وضاق النيل فالسابق أولى، إلى أن يأخذ قدر حاجته بالعادة في أمثاله، ولا يتقدر بحاجة يوم أو شهر أو سنة، ولو كان يتبكر كل يوم أو يبعث غلمانته متتولين لم يمنع، ولو قرب من الساحل بقعة لو حفر نبع منها الماء وانجمد ملحاً، وكذا لو سيق إليها الماء انجمد فهي من الباطنة، لأن المقصود يظهر بالعمل، قال الأكثرون: ومن حفرها وساق إليها [الماء]<sup>(١٠)</sup> أو نبع وانجمد [ملكها]<sup>(١١)</sup>، ولم يرتضه (الإمام)<sup>(١٢)</sup> (والغزالي) (والقشيري)<sup>(١٣)</sup>، بل أثبتوا الاختصاص<sup>(١٤)</sup> فقط وهو [الأحق]<sup>(١٥)</sup>، لأن الباطنة لا تملك

(١) الوجيز، الغزالي ٢٤٣/١، الحاوي الكبير، الماوردي ٤٩٧/٧.

(٢) في (ب) التحجر كلاهما جائز.

(٣) في (أ) الجارية وهو الصواب المثبت، وفي الأصل و(ب) و(ج)، الخارجة.

(٤) الأيغة: هي الشجر الكثيف الملتف ج أيك المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ٣٤/١.

(٥) في (ب) لغير والصواب المثبت.

(٦) غيضة جمع غياض وأغياض وهي مجتمع الشجر في مفيض الماء، وسميت كذلك لغموضها ولأن

السائر لا يكاد يرى، انظر: معجم مقاييس اللغة ابن فارس ٤٠٥/٤.

(٧) أجمة وهو الشجر الكثيف الملتف ج أجم، أجام، وإجام، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٧/١.

(٨) في (ج) جواهرها.

(٩) في (أ) و(ب) و(ج)، أخذ وكلاهما جائز.

(١٠) في (ب) المانع، والصواب المثبت.

(١١) في الأصل ملكه، وفي (أ) و(ب) ملكها والصواب المثبت، انظر: تحفة المحتاج الهيتمي ٤٨٣/٢.

(١٢) المقصود بالإمام هو إمام الحرمين الجويني، انظر: في نهاية المحتاج الرملي، ٣٥٠/٥.

(١٣) لم أعثر على رأيه في كتب المذهب، القشيري هو عبد الرحمن بن عبد الحكم بن هوازن بن

منصور القشيري ورد بغداد مع والده وسمع بها، وسمع بمر و بسرخس ت (٤٨٢هـ)، طبقات

الشافعية، السبكي ٢٢٣/٣.

(١٤) انظر الوسيط، الغزالي ٢٣١/٤.

(١٥) في (أ) و(ب) الحق.

بالحفر [أو العمل]<sup>(١)</sup> والإظهار والإحياء، مع العلم بأن فيه معدناً على ما هو أت قريباً قالوا: والوجه أن يحمل الحفر على أنه كان للإحياء لا للملح فظهر فيه الملح.

الثاني:<sup>(٢)</sup> الباطنة وهي التي كانت مستترة لا يظهر جوهرها بنفسه؛ بل بالعمل كالذهب والفضة والفيروزج<sup>(٣)</sup> والياقوت<sup>(٤)</sup> والعقيق<sup>(٥)</sup> و[البخش]<sup>(٦)</sup>، والرصاص والنحاس والحديد وحجره وسائر الجواهر المبتوثة في طبقات الأرض، إذا احتاج إلى حفر وتحتية تراب، ولو كان الذهب أو الفضة أو الحديد ظاهراً في الحجر مشاهداً فهو من الباطنة؛ لأنه لا يُستخرج إلا [يعمل]<sup>(٧)</sup>، ولو أظهر السيل إقطاع الذهب أو الفضة أو الياقوت أو الفيروزج أو أتى بها التحقت بالظاهرة؛ فمن أخذها ملكها.

(١) ساقط من (ج).

(٢) ساقطة من (ج) والصواب إثباتها، المعادن الباطنة تخالف الظاهرة من وجهين: أحدهما: ما يلزم من كثرة المؤونة في الباطنة حتى ربما ساوت مؤونة إحياء الموات وزادت ولا يلزم ذلك في الظاهرة. الثاني: أن ما في الباطنة مظنون متوهم فشابه ما يظن من منافع الموات بعد الإحياء، وما في الظاهرة مشاهد متيقن، فصارت الباطنة من هذين الوجهين مفارقة للظاهرة في المنع من إقطاعها وملحقة بالموات في جواز إقطاعها. انظر: الحاوي الكبير، الماوردي ٤٩٨/٧.

(٣) الفيروزج حجر كريم غير شفاف، معروف بلونه الأزرق كلون السماء أو أميل إلى الخضرة، يتحلّى به. انظر المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٧١٤/٢.

(٤) الياقوت هو حجر كريم نادر الوجود، وهو أربعة أنواع أحمر وأصفر وأزرق وأبيض وموطن وجوده في سيام، وبورما وأستراليا. انظر الأحجار الكريمة في الفن والتاريخ، عبد الرحمن زكي ص ٨٩. (٥) العقيق حجر كريم أحمر اللون يعمل منه الفصوص يكون باليمن وبسواحل البحر الأبيض وادته عقيقة. انظر المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٦٢٢/٢.

(٦) في الأصل و (أ) البخش والصواب البخش وهو جوهر شفاف مشرق صافي يضاهي فائق الياقوت في اللون والرونق وهو أنعم وأخف وزناً من الياقوت وبلورته وحيدة اللون وهو مكعب الشكل يستخرج من سيلان وبورما وتايلاند وأستراليا. انظر الأحجار الكريمة في الفن والتاريخ، عبد الرحمن زكي ١٢٠-١٢٢.

(٧) في (أ) بالعمل وكلامها جائز.

وتملك [الباطنة]<sup>(١)</sup> بالإحياء و[لا]<sup>(٢)</sup> يملكها بالحفر والعمل<sup>(٣)</sup> وأخذ النيل وإن ملك النيل به، حتى لو أظهر إنسان معدناً [باطناً]<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> بالعمل كالنفط وشبهه بغير إحياء، لم يملكه لكنه أحق كالسابق إلى [الظاهر]<sup>(٦)</sup> بنفسه، ولو أحيى مواتاً فظهر فيه معدن باطن لم يعلمه عند الإحياء<sup>(٧)</sup> ملكه<sup>(٨)</sup> ولا يصح بيعه كتراب المعدن مع النيل وإن علم فلا يملكه.

ولو ملك معدناً فقال لآخر: اعمل فيه وما استخرجته فهو لك، أو اعمل واستخرج لنفسك [ففعّل]<sup>(٩)</sup>، فالحاصل للأمر، وهل يستحق العامل أجره المثل؟ فيه وجهان: قال في (الروضة):<sup>(١٠)</sup> أصحهما نعم؛ لأنه لم يتبرع بالعمل وإن عمل لنفسه كعامل المساقاة حيث [استحقت]<sup>(١١)</sup> الحديقة. وقال (البغوي)<sup>(١٢)</sup> في التعليق (والإمام) في النهاية و(الغزالي)<sup>(١٣)</sup> في الوسيط<sup>(١٤)</sup> والبسيط.

(١) في (ب) الباطنات والصواب المثبت.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في المسألة وجهان لتردده بين الموات والمعدن الظاهر أظهرهما لا. انظر الروضة، النووي ٣٠٢/٥.

(٤) في الأصل و(أ) و(ج) ظاهراً وفي (ب) باطناً وهو والصواب المثبت.

(٥) في (أ) معدن ظاهر والصواب المثبت.

(٦) في (أ) الظاهرة، والصواب المثبت.

(٧) في (ج) غير واضح.

(٨) لأنه بالإحياء ملك الأرض بأجزائها. انظر الروضة، النووي ٣٠٣/٥.

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) لكونه عمل لنفسه لكن لم يقع له، ولا هو متبرع. انظر: الروضة ٣٠٤/٥.

(١١) في (ج) استحق والصواب المثبت.

(١٢) انظر التهذيب للبغوي ٤٩٩/٤.

(١٣) هو حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ولد سنة ٤٥٠ هـ ومن مصنفاته الإحياء الوسيط والبسيط، ت (٥٠٥ هـ) وعمره خمس وخمسون سنة، انظر طبقات الشافعية، ابن هداية الحسيني ٢٤٨.

(١٤) انظر الوسيط، الغزالي ٢٣٢/٤.

و(القشيري)<sup>(١)</sup> في الموضح [الأصح]<sup>(٢)</sup> والمذهب المنع<sup>(٣)</sup> وبه قطع (الماوردي)<sup>(٤)</sup> في الحاوي و(المحاملي)<sup>(٥)</sup> في المجموع والمقنع و(الزجاجي)<sup>(٦)</sup> في [زيادة]<sup>(٧)</sup> المفتاح؛ لأنه عمل لنفسه.

ولو قال: اعمل والحاصل بيننا، أو استأجرتك بما يحصل فالحاصل للأمر، وعليه أجره [مثل للعامل]<sup>(٨)</sup>.

ويقرب من [مسألة]<sup>(٩)</sup> المعدن، ما اعتيد من دفع الأولاد [الأحرار]<sup>(١٠)</sup> إلى [المراضع]<sup>(١١)</sup> [للتعهد]<sup>(١٢)</sup> بالإرضاع والحضانة، على أن يكون الولد لهن في استحقاقهن الأجرة وغدمه، وقياس ما مضى في المقبوض بالبيع الفاسد؛ وفي آخر الإجارة أنهن لا يرجعن بما [أنفقن]<sup>(١٤)</sup> عليهم.

(١) لم أعر على رأيه في حدود ما اطلعت عليه.

(٢) ماقطة من (ج).

(٣) انظر فتح العزيز ٢٣٢/٦.

(٤) لأن ذلك هبة مجهولة والمجهول لا يصح تملكه وكل ما يخرج فإنه يرد على صاحب المعدن إلا أن يستأنف له هبة بعد الإخراج ويقبضه إياه ولا أجره للعامل. انظر: الحاوي الكبير ٧/٥٠٥.

(٥) لم أعر على رأيه في حدود ما اطلعت عليه، المحاملي هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد

ضبي له المصنفات تحرير الأدلة والمقنع وهو بغدادي أخذ الفقه عن أبي حامد الإسفراييني ت

(٤١٥هـ) انظر شذرات الذهب لأبي العماد الحنبلي ٢٠٢/٣.

(٦) لم أعر على رأيه في حدود ما اطلعت عليه والزجاجي هو القاضي أبو علي الحسن بن محمد بن

العباس الطبري المعروف بالزجاجي، له كتاب [زيادة المفتاح]، أخذ العلم عن أبي العباس ابن القاسم

ت(٤٠٠هـ) انظر: طبقات الشافعية الكبرى السبكي، ٣/٢٦٥، ٤/٣٣١.

(٧) في الأصل زيادات والصواب المثبت.

(٨) في (ب) المثل للعامل والصواب المثبت.

(٩) في الأصل و (ب) و (ج) مسئلة والصواب المثبت.

(١٠) في (أ) والأحرار والصواب المثبت.

(١١) في (أ) الموضع، والصواب المثبت.

(١٢) في (ج) للمتعهد، والصواب المثبت.

(١٤) في (أ) أنفق والصواب المثبت.

## فصل

### [الخامس : أقسام الماء]

الأول: ما نبع من موضع لا يختص بأحد ولا صنع للآدميين في إخراجهِ<sup>(١)</sup> [وإجرائهِ] (كالفرات) و(ودجلة) و(جیحون)<sup>(٢)</sup> وسائر أودية العالم والعيون في الجبال والموات وسيول الأمطار، فالناس فيها شرع<sup>(٣)</sup> لم يجز المنع من الأخذ للشرب والطهارة وغيرهما، والمحتاج للشرب والاستعمال والبهائم أولى<sup>(٤)</sup> من المحتاج للزرع والأشجار والمأخوذ منه في الإناء أو الحوض ملك لأخذه.

وإذا أراد قوم سقي أراضيهم من مثل هذا الماء فإن وفى بالكل سقى من شاء [متى شاء]<sup>(٥)</sup>، وإن لم يف فإن أجري [في نهر]<sup>(٦)</sup> غير مملوك سقى الأول إلى الكعبين وزيادة بالحاجة ثم يُرسله إلى الثاني ثم الثاني إلى الثالث<sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٢)</sup> هو نهر بأذربيجان وهو يسمى الآن نهر بلخ مجازاً لأنه يمر بأعمالها ولا ينتفع بهذا النهر من البلاد التي يمر بها إلا خوارزم. وسمى جيحون سابقاً لاجتياحه الأرضيين التي يمر بها ، أنظر: معجم البلدان الحموي ٢/١٩٦، ١٩٧.

<sup>(٣)</sup> معنى شرع أي شركاء ، لقوله ﷺ : "الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار وثمنه حرام" أخرجه بن ماجة في كتاب الرهون باب ١٦ المسلمون شركاء في ثلاث رقم الحديث ٨٢٦/٢، ٢٤٧٢، وأخرجه أحمد ٣٦٤/٥، وأخرجه أبو داود كتاب البيوع باب ٦٢ في منع الماء رقم الحديث ٣٤٧٧/٢، ٣٠٠، والحديث أحد رواته ضعيف أنظر: شرح السندي ٣/١٧٦.

<sup>(٤)</sup> جاء في الروضة أن المتولي ذكره، ٣٠٤/٥.

<sup>(٥)</sup> في (ب) ما شاء، لأنه لا ضرر فيه على أحد ، أنظر: المهذب الشيرازي ١/٤٣٥. والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (أ) و(ب) و(ج) زيادة في نهر ، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> لحديث الرسول ﷺ عن عروة قال: خاصم الزبير رجل من الأنصار فقال النبي ﷺ : " يا زبير اسق ثم أرسل فقال الأنصاري إنه ابن عمك فقال عليه الصلاة والسلام: اسق يا زبير حتى يبلغ الماء الجدر ثم أمسك، فقال الزبير: فأحسب هذه الآية ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ وردت في سورة النساء اية ٦٥. أخرجه البخاري في كتاب المساقاة باب ٧ شرب الأعلى قبل الأسفل رقم ٢٣٦١، ص ٤٨٩.

ولو [تنازع]<sup>(١)</sup> اثنان أرضاهما متقابلتان يميناً ويساراً أقرع بينهما. والمراد بالأول: الأقرب إلى المنبع، وقيل السابق [بالإحياء]<sup>(٢)</sup> [ولا يكاد]<sup>(٣)</sup> يوجد في كتب المذهب، ولو سقى الأول، ثم احتاج إلى السقي مرة أخرى، قبل الوصول إلى الثاني أو الثالث مكن. ولو أراد واحد إحياء أرض، وسقيها من هذا النهر، فإن ضيق على الآخرين؛ منع وإلا فلا. ويجوز بناء الرحى<sup>(٤)</sup> عليه، إن كان الموضع ملكاً له، أو مواتاً ويصير ملكاً بالبناء<sup>(٥)</sup>، ولو كان بين الأراضي المملوكة وتضرر [الملك]<sup>(٦)</sup> به لم يجز إلا برضاهم، وإن جرى<sup>(٧)</sup> في نهر مملوك فالماء باق على الإباحة؛ ومالك النهر أحق به، ولا يزاحم لسقي الأرضين، وكذا للشرب والاستعمال عند (الجمهور)<sup>(٨)</sup>. ولو أراد أن يبني على النهر رحى<sup>(٩)</sup>؛ فلا منع، [ولا يجوز]<sup>(١٠)</sup> لغيره أن يحفر نهراً فوق نهره، إن ضيق عليه، وإن لم يضيق؛ فلا منع.

ولو اشترك جماعة في الحفر؛ اشتركوا في الملك على قدر [عملهم]<sup>(١١)</sup>، فإن

(١) في الأصل تنازل وفي (أ) و(ب) و(ج) تنازع وهو الصواب.

(٢) في (أ) و(ب) إلى الإحياء والصواب المثبت.

(٣) في الأصل يكا، في (أ) و(ب) و(ج) يكاد وهو الصواب المثبت، وهذه المسألة مما تفرّد به الأردبيلي.

(٤) مؤنثة والجمع أرحاء وهو دولا ب ثابت في مكانه انظر: الهادي الكرمي، ١٤٦/٢. والرحى مقصور الطاحون أنظر: المصباح المنير الفيومي، ٢٢٣/٢.

(٥) في (ب) زيادة له والصواب المثبت.

(٦) في الأصل المالك وفي (ج) الملك، والصواب المثبت.

(٧) في (أ) و(ب) أجري والصواب المثبت.

(٨) الجمهور، جمهور الشافعية وهم: ما رواه البوطي والربيع المرادي والمزني عن الشافعي انظر: الشافعي أبي زهرة ص ٣٦٨ وما بعدها.

(٩) الرحى مؤنثة والجمع أرحاء وهو دولا ب ثابت في مكانه انظر: الهادي الكرمي، ١٤٦/٢، والرحى مقصور الطاحون. انظر: مصباح المنير الفيومي، ٢٢٣/١.

(١٠) في الأصل ويجوز وفي (أ) و(ب) و(ج) لا يجوز وهو الصواب المثبت.

(١١) في (ب) علمهم، والصواب المثبت.

[شرطوا]<sup>(١)</sup> الشركة على قدر الملك من الأرض، [فليكن]<sup>(٢)</sup> عمل كل، على قدر أرضه، وليس للأعلى حبس الماء [عن]<sup>(٣)</sup> الأسفل والحالة هذه، بخلاف ما إذا لم يكن النهر مملوكاً.

ولو اقتسموا الماء بالأيام أو الساعات؛ جاز<sup>(٤)</sup>، ولا يلزم، بل لكل واحد الرجوع متى شاء، ولو اقتسموا الماء نفسه، فعلى ما سنذكر في ماء القناة المشتركة وليس لأحد منهم [بناء] <sup>(٥)</sup>قنطرة<sup>(٦)</sup> أو رحي، ولا نصب عبّارة<sup>(٧)</sup> عليه، ولا غرس شجرة [على]<sup>(٨)</sup> حافته، إلا برضى الشركاء، ولو كان لواحد رسم رحي [عليه]<sup>(٩)</sup>؛ لم يعطل.

وإذا قسّم الماء بين الشركاء [مهاياة]<sup>(١٠)</sup>، أو بالسواقي أو الكوى<sup>(١١)</sup>، وأرادّ واحد أن يسقي به أرضاً، لا شرب لها منه، لم يجز، وكل أرض يمكن

(١) في الأصل و (ب) شرطوا وفي (أ) و (ج) شطرا وهو الصواب المثبت.

(٢) في (ج) فليمكن والصواب المثبت.

(٣) في (أ) على والصواب المثبت

(٤) لأنه يتصرف في حريم مشترك أنظر: تكملة المجموع المطبعي ١٦٣/١٦.

(٥) في الأصل فناء، و (ب) يبنى و (أ) بناء وهو الصواب المثبت.

(٦) القنطرة هي الجسر أو ما يبنى على الماء المعبور الجمع قناطر أنظر: قطر المحيط البستاني ١٧٨٥/٢.

(٧) هي خشبة محفورة منقور وسطها موضوعة على عرض النهر، لأن يمر الماء فيه من جانب آخر، الهادي، الكرمي ١٥٧/٣.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) المهاياة قسمة المنافع وهي نوعان زماناً ومكاناً الأول، المهاياة زماناً كما لو تهايا اثنان على أن يزرعا الأرض المشتركة بينهما هذا سنة، والآخر سنة أخرى. الثاني: المهاياة مكاناً كما لو تهايا اثنان في الأراضي المشتركة بينهما على أن يزرع أحدهما نصفها والآخر نصفها الآخر. القاموس الفقهي. سعدي أبو جيب ص ٣٦٩.

(١١) هي جمع كوة هي الثقب التي تكون في الخشب الموضوع في عرض النهر يجري في كل منها حصّة كل واحد من الشركاء، أو هي الخرق في الحائط وتستعار الكوى لمفتاح الماء إلى المزارع أو الجداول فيقال كوى النهر أنظر: قطر المحيط: البستاني ١٩٠٠/٢.

سقيها من هذا النهر، إذا [رأينا]<sup>(١)</sup> لها ساقية منه ولم نجد لها شرباً من موضع آخر؛ حكم عند النزاع بأن لها شرباً منه<sup>(٢)</sup>، وإن لم يكن هناك ساقية<sup>(٣)</sup>، فإن كان لها شرب من [موضع]<sup>(٤)</sup> آخر؛ لم نجعل لها شرباً [من النهر]<sup>(٥)</sup>، وإن لم يكن لها شرب؛ كان صاحبها شريكاً لأهل النهر. ولو كان النهر ينصب في أجمة مملوكة، أو غدير مملوك، وحول النهر أراضي مملوكة، ونُوزع في الماء؛ جُعِلَ بين [صاحب]<sup>(٦)</sup> الأجمة. وأصحاب الأراضي، ولو صُوِّدِفَ نهر تستقى منه أرضون، ولم يُنْزَرْ أَنَّهُ [محظور]<sup>(٧)</sup> مملوك أو [متخرق]<sup>(٨)</sup>؛ حكم بأنه مملوك.

الثاني: ما نبع من موضع لا يختص بأحد، ولكن ظهر بصنع آدميين، كماء البئر المحفورة في الموات، فإن حفرت [للمارة]<sup>(٩)</sup>؛ فماؤها مشترك، والحافر كأحدهم، ويجوز الاستقاء للشرب [والزراع]<sup>(١٠)</sup>، ولو أراد الحافر طمّها لم [يُمكن]<sup>(١١)</sup>، [فإن]<sup>(١٢)</sup> حُفِرَتْ للارتفاق دون التملك؛ فالحافر أولى بمائها إلى الارتحال، وليس [له]<sup>(١٣)</sup> منع الفاضل للشرب، وله المنع للزراع مطلقاً، وللمواشي إذا لم يفضل عن شربه وماشيته وزرعه، وإن حفرت للتملك؛ فكما لو حفرت في الملك ولو حفرت مطلقاً، فلا اختصاص، والناس فيها سواء.

(١) في (ب) رينا لها والصواب المثبت.

(٢) في (ب) زيادة من النهر والصواب المثبت.

(٣) في (ب) زيادة منه.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (ب) منه.

(٦) في (أ) حاجب، والصواب المثبت.

(٧) في الأصل و(ب) و(ج) محفور وفي (أ) محظور وهو والصواب المثبت.

(٨) في (ب) منحرق، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) المارة والصواب المثبت.

(١٠) في (ج) الورع، والصواب المثبت.

(١١) في (ب) يكن، والصواب المثبت.

(١٢) في (أ) و(ب) وإن.

(١٣) ساقطة من (ج).



[الثالث]<sup>(١)</sup>: ما نبع في الملك بنفسه أو بعمل وحفر، فهو ملك لمالك الأرض، ولا يخرج [عن]<sup>(٢)</sup> ملكه بالخروج منه، ولا يجب بذل الفاضل عن حاجته للزراع، ويجب بذله للماشية مجاناً بشروط: أن لا يجد المحتاج ماء آخر مباحاً، وأن يكون هناك كلاً يُرعى، وأن يكون الماء في مستقره، وأن يفضل من مواشيه [وزروعه]<sup>(٣)</sup> وأشجاره، [وأن]<sup>(٤)</sup> لا يتضرر بورود المواشي في زرع أو غيره.

والقنوات<sup>(٥)</sup> كالآبار، [إلا أن] حفرها<sup>(٦)</sup> لمجرد الارتفاق لا يكاد يقع، وإذا اشترك [المتملكون]<sup>(٧)</sup> في الحفر، اشتركوا في الملك، بحسب العمل أو [الإنفاق]<sup>(٨)</sup>، ولهم قسمة الماء، بنصب خشبة، فيها ثقب<sup>(٩)</sup> متساوية، أو متفاوتة على حسب [حقولهم]<sup>(١٠)</sup>، ولو اقتسموا بالمهاياة جاز<sup>(١١)</sup>، ولا يلزم، بل لهم الرجوع متى شاءوا، ولو سقى زراعهم بماء مغصوب، فالغلة لصاحب البذر، وعليه قيمة الماء، ولو استحلّ كان أطيب. ولو أضرم<sup>(١٢)</sup> ناراً في حطب مباح؛ لم يكن له المنع من ناره، [إلا أن]<sup>(١٣)</sup> يضيق عليه المكان، ولو جمعه، ثم أضرم؛ فله المنع؛ لأنه ملكه بالجمع، نعم لو أحتيج إليه للبرد وتجفيف الثياب؛ فلا منع، ولا طلب عوض.

(١) غير واضح في (ج).

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) من والصواب المثبت.

(٣) في (ب) وزروعه، والصواب المثبت.

(٤) في (ج) غير واضح.

(٥) في (ج) غير واضح.

(٦) في (ج) يحفرها والصواب المثبت.

(٧) في (ب) المتملكين. والصواب المثبت.

(٨) في (أ) الارتفاق، والصواب المثبت.

(٩) في (ب) زيادة على، والصواب المثبت.

(١٠) في الأصل و (ب)، حقوقهم وفي (ج) حقولهم، والصواب المثبت.

(١١) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ٢٤٢/٦.

(١٢) أضرم أي أشعل النار، انظر: قطر المحيط البستاني ١١٩٥/٢.

(١٣) ساقطة من (ج).

# الكتاب الثالث: كتاب الوقف

ويتضمن مايلي:

الفصل الأول: أركان الوقف

الفصل الثاني: شروط الوقف.

الفصل الثالث:مراجعة شروط الوقف.

الفصل الرابع: حكم الوقف

الفصل الخامس: الولاية في الوقف

## [الفصل الأول: أركان الوقف].

وله أركان:

الأول: الواقف [وشرطه]<sup>(١)</sup>: أن يكون مكلفاً، مختاراً، أهلاً للتبرع<sup>(٢)</sup>، مالكاً للرقبة؛ فلا يصح من الصبي، والمجنون، والولي في مالهما، ومن المحجور عليه [بالسفه]<sup>(٤)</sup> [أو]<sup>(٥)</sup> الفلاس<sup>(٦)</sup>، ومن المستأجر، والموصى له بالمنفعة مؤقتاً أو مؤبداً<sup>(٧)</sup>.

الثاني: الموقوف وشرطه: أن يكون عيناً، معينة مملوكة، قابلة للنقل، يحصل منها عين أو منفعة [تستأجر]<sup>(٨)</sup> لها. فلا يصح وقف المنفعة المجردة، ولا وقف الجنين، ولا أحد عبيده، ولا وقف [ما]<sup>(٩)</sup> لا يملك، ولا وقف الحر نفسه<sup>(١٠)</sup>، ولا وقف أم الولد والمكاتب والموقوف، ولا وقف [آلات]<sup>(١١)</sup> الملاهي، والكلب

(١) الوقف في اللغة الحبس، ويقال وقفت الدار ونحوها حبستها في سبيل الله، ويقال وقفها على فلان وله، أنظر: المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ١٠٦٣/٢، والوقف في اصطلاح الشافعية حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود انظر: نهاية المحتاج الرملي ٣٥٨/٥، والسدليل عليه قوله تعالى ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ وردت في سورة الحج اية ٧٧. ولقول الرسول ﷺ: إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له، أخرجه مسلم في كتاب الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته رقم الحديث ١٦٣١/١، والوقف يعتبر صدقة جارية.

(٢) في الأصل شرط وفي (أ) و(ب) و(ج) وشرطه والصواب المثبت

(٣) شروط الواقف تتمثل في الحرية والبلوغ والعقل وألا يكون محجور عليه وأن يكون رشيداً والملك، انظر: أسنى المطالب، الأنصاري ٤٥٧/٢ انظر نهاية المحتاج الرملي ٣٥٩/٥-٣٦٠.

(٤) في (ج) بالسد، ورد التعريف بالسفه سابقاً.

(٥) في (ب) و(ج) أو.

(٦) انظر: نهاية المحتاج الرملي، ٣٥٩/٥-٣٦٠.

(٧) في (ب) مبين، والصواب المثبت.

(٨) في (أ) مستأجر، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) مال، والصواب المثبت.

(١٠) انظر: نهاية المحتاج الرملي، ٣٦٠/٥.

(١١) في (أ) الآلات، والصواب المثبت.

المُعْلَم، ولا وقف الطعام، والرياحين المشمومة وإن صحت [إجارتها] <sup>(١)</sup>، ولا وقف الدراهم والدنانير.

ويصح وقف العقار، والمنقول، والشائع <sup>(٢)</sup>، والمقسوم، [والمراعي] <sup>(٣)</sup>، والمصائد، والعيون، والآبار، للماء، والأشجار للثمار، والبهايم للبن والصوف، والوبر والبيض والإنزاء <sup>(٤)</sup>. والعبد، والمهر <sup>(٥)</sup> [والجحشي] <sup>(٦)</sup> الصغار والزمن المرجو الزوال، والحلي لغرض اللبس، والعلو دون السفلى وبالعكس، والمدبر <sup>(٧)</sup>، والمعلق عتقه بصفة [وعتقا] <sup>(٨)</sup> بموت السيد ووجود الصفة وبطل الوقف، ولو استأجر للبناء أو الغراس، ثم وقف البناء أو الغراس أو المؤجر الأرض أو المستأجر <sup>(٩)</sup> البناء أو الغراس، والمؤجر الأرض صح وقيل <sup>(١٠)</sup> لا يصح في الأرض [فقط] <sup>(١١)</sup>، ولو وقف موسر نصف عبد؛ صح ولا سراية. الثالث: الموقوف عليه، فإن كان شخصاً معيناً، أو جماعة معينين؛ فالشرط: أن

<sup>(١)</sup> في الأصل إجازتها، في (أ) و(ب) إجارتها، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> والشائع هو أي المختلط غير المتميز وإنما قيل له شائع لأن سهم كل واحد من الشريكين أشيع أي أذيع وفرق في أجزاء سهم الآخر حتى لا يتميز منه انظر الزاهر الأزهر ص ٢٤٤ ودليله عن ابن عمر قال أصاب عمر بخيبر أرضاً فأتى إلى النبي ﷺ فقال أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منها فكيف تأمرني به قال: إن شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر ... غير متمول فيه أخرجه البخاري في كتاب الوصايا باب الوقف رقم الحديث ٢٧٧٢، ٥٨٥/١.

<sup>(٣)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٤)</sup> الإنزاء هو من نزا الفحل، ونزوا أي وثب وهو طرق الفحل على الأنثى. أنظر: المعجم الوسيط

إبراهيم مصطفى ٩٢٣/٢، انظر: حاشية الكثرى بهامش الأنوار لأعمال الأبرار ٦٤٣/١.

<sup>(٥)</sup> المهر هو ولد القرس والأنثى مهرة والجمع مهر ومهرات أنظر: قطر المحيط البستاني ٢٠٩٧/٢.

<sup>(٦)</sup> في الأصل الجحشي، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> التدبير: تعليق عتق العبد بمطلق موت السيد، السيد مدبر والعبد مدبر القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب ١٢٨.

<sup>(٨)</sup> في الأصل وعتقا وفي (ب) و(ج)، عتقا، والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> المقصود بالعبرة: لو استأجر إنسان أرضاً للبناء أو الغراس ثم وقف المستأجر البناء أو الغراس والمؤجر الأرض صح.

<sup>(١٠)</sup> وجهان أصحهما الصحة لأنه مملوك، يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه والثاني المنع، فتح العزيز، ٢٥٤/٦.

<sup>(١١)</sup> في (ب) غير واضح.

يُمكن تملكه، فيصح على الذمي<sup>(١)</sup> والمسجد، والمدرسة، والرباط، ولا يصح على الحربي، والمرئد، والجنين إلا تبعاً<sup>(٢)</sup>، ولا على العبد نفسه، والوقف عليه مطلقاً وقف على سيده، ولا على البهيمة، والوقف عليها مطلقاً لا يكون وقفاً على مالكها، ولا على علف الوحوش والطيور المباحة، ولا على علف بهائم فلان أو قرية كذا، ولا على أحد الرجلين أو [المسجدين]<sup>(٣)</sup>، ولا وقف الإنسان على نفسه، ولا وقفه على الفقراء بشرط: أن يقضي منه ديونه، أو يأكل هو من ثماره، أو ينتفع هو به.

ولو شرط لنفسه التولية<sup>(٤)</sup>، وشرط [الأجرة]<sup>(٥)</sup> جاز<sup>(٦)</sup> ويتقيد بأجرة المثل، ولو وقف على الفقراء وافقر؛ جاز له أكله<sup>(٧)</sup>، وللواقف الانتفاع بأوقافه العامة، كالصلاة في بقعة جعلها مسجداً [والشرب]<sup>(٨)</sup> من بئر وقفها، [والقراءة]<sup>(٩)</sup> من كتاب وقفه.

[وإن]<sup>(١٠)</sup> كان الموقوف عليه جهة، فإن [كانت]<sup>(١١)</sup> معصية، كعمارة الكنيسة [والبيع]<sup>(١٢)</sup>، وكتب [التوراة]<sup>(١٣)</sup>، والإنجيل؛ بطل، وقفه مسلم أو ذمي، وإن لم

(١) انظر أسنى المطالب، الأنصاري ٤٥٩/٢.

(٢) لا يصح عليهما لأنهما لا دوام لهما، مع كفرهما والوقف صدقة جارية فكما لا يوقف ما لا دوام له لا يوقف على ما لا دوام له. انظر: أسنى المطالب، الأنصاري ٤٥٩/٢، مغني المحتاج، الشرييني، ٨٣٠/٢.

(٣) في (ج) المسجد والصواب المثبت.

(٤) في (ج) غير واضح.

(٥) في (ب) أجرة.

(٦) جاز لأن استحقاقه لها من جهة العمل لا من جهة الوقف، أسنى المطالب، الأنصاري ٤٦٠/٢.

(٧) في (ج) غير واضح.

(٨) في (ج) غير واضح، وصوابه المثبت.

(٩) في (ب) القراءة، والصواب المثبت في المتن.

(١٠) في (أ) ولو والصواب المثبت.

(١١) في (ب) كان والصواب المثبت.

(١٢) ساقطة من (ج)، والبيع هي معبد اليهود ومفردها بيعة، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٧٩/١.

(١٣) في (ب) التورية، والصواب المثبت.

يكن معصية؛ فإن ظهر فيها القربة، كالوقوف على المساكين، والحجاج، والمجاهدين، والعلماء، والمتعلمين، والمساجد، والمدارس، والربط، والخانقاهات، والقناطر صبح، وإن لم تظهر؛ فإن كان على الأغنياء فذلك [صح] <sup>(١)</sup>، وإن كان على الفساق، والقطّاع، والسراق، واليهود والنصارى بطل <sup>(٢)</sup>. نعم: يفرق بين ما إذا قال: وقفت على الفساق وبين ما إذا <sup>(٣)</sup> قال: وقفت على هؤلاء الجماعة، أو على هؤلاء وهم فساق، فإن الأول: فاسد والثاني: صحيح.

ولو وقف على قبيلة لا تتحصر كالعلوية جاز <sup>(٤)</sup> الاقتصار على ثلاثة منهم، وعلى قبيلة تتحصر لزم تعميمهم، ويصح <sup>(٥)</sup> الوقف على أكفان الموتى، ومؤنة [الغساليين] <sup>(٦)</sup>، والحفارين <sup>(٧)</sup>، وعلى شراء الأواني، والظروف لمن تكسرت عليه، وعلى المتفقه؛ وهم المشتغلون بتحصيل الفقه؛ مبتدئهم ومنتهيهم، وعلى الفقهاء، ويدخل فيه من حصل شيئاً منه وإن قل، وعلى الصوفية <sup>(٨)</sup>؛ وهم المشتغلون بالعبادة في أغلب الأوقات المعرضون عن الدنيا، ولا بد فيه من العدالة وترك الحرفة والثروة، وأن يكون في زيتهم إلا أن يساكنهم في الرباط فيقوم مقام الزي، ولا يشترط لبس المرقعة والصوف من يد شيخ، ولا بأس بالوراقة والخياطة وشبههما أحياناً في الربط دون الحانوت، ولا يقدح قدرته على الكسب، ولا اشتغاله بالوعظ والتدريس، ولا أن يكون له من المال قدر لا تجب فيه الزكاة ولا يفي دخله بخرجه.

<sup>(١)</sup> في (أ) زيادة صح والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> العلة في ذلك لأنه إعانة لهم على المعصية، أسنى المطالب، الأنصاري ٤٦٠/٢.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٤)</sup> انظر فتح العزيز، الرافعي ٢٦٠/٦.

<sup>(٥)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٦)</sup> في (ب) الغساليين، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> وإن كان ذلك من فروض الكفايات انظر: فتح العزيز الرافعي ٢٦١/٦، الحفارين: هم الحفارين

للقبور، انظر: حاشية الكمثري بهامش الأنوار ٦٤٤/١.

<sup>(٨)</sup> انظر: فتح العزيز الرافعي ٢٦٢/٦.

ويصح الوقف على الأرقاء الموقوفين لسدانة<sup>(١)</sup> الكعبة، وخدمة قبر [رسول]<sup>(٢)</sup> الله ﷺ ، وعلى علف الدواب في سبيل الله، وعلى المؤمن [التي تقع في قرية كذا]<sup>(٣)</sup> من جهة السلطان.

ولو قال: وقفت هذه البقرة على هذا الرباط أو الخانقاة أو الزاوية بطل، ولو قال: ليشرب من لبنها من نزل، أو ينفق من نسلها [عليه]<sup>(٤)</sup> صح، ولو وقف [شيئاً]<sup>(٥)</sup> على دار أو حانوت بطل إلا أن يقول: وقفت على هذه الدار على أن يأكل فوائده [طارقوها]<sup>(٦)</sup>، أو وقفت على [طارقيها]<sup>(٧)</sup> أو على الصادر والوارد فيصح، كما لو وقف على عمارة دار موقوفة.

الركن [الرابع]<sup>(٨)</sup>: الصيغة<sup>(٩)</sup> فلو بنى بناء على هيئة المسجد، وأذن فيه وصلى لم يصر مسجداً إلا [أن يكون]<sup>(١٠)</sup> في موات ونواه، ويزول ملكه عن الآلة<sup>(١١)</sup> بعد استقرارها في البناء، وقبله فلا، ولو بنى بعضه وترك لم يجبر على إتمامه، ولو أذن في الدفن في ملكه ودفن لم [يصر]<sup>(١٢)</sup> مقبرة.

(١) السدنة والسدانة خدم الكعبة جمع سادن أنظر المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ٤٢٦/١.

(٢) في (أ) النبي، والصواب المثبت.

(٣) غير واضح في (ج).

(٤) في (أ) عليها، والصواب المثبت،

(٥) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج)، وفي الأصل شيء ، والصواب المثبت.

(٦) في (ب) طارقوها، والصواب المثبت

(٧) في الأصل و (أ) طارقها في (ب) و (ج)، طارقيها ، وهو الصواب المثبت.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) الصيغة تعني الإيجاب والقبول وفي الوقف حالتين فإن كان على جهة عامة كالفقراء أو المساجد فلا يشترط القبول لتعذرهم وإن كان على معين واحداً كان أو جماعة معينة ففيه خلاف والراجح اشتراط القبول انظر: كفاية الأخيار ، الحصني، ٦٠٦/١.

(١٠) غير واضح في (ج).

(١١) أنظر : الوجيز ، الغزالي ٢٤٥/١.

(١٢) في (أ) يكن، والصواب المثبت.

ولو قال: وقفت كذا على كذا أو حبسته أو سبته أو جعلته وقفاً أو سيلاً، أو أرضي موقوفة أو [حبسه] <sup>(١)</sup> أو محبسه أو مسبته <sup>(٢)</sup>، أو تصدقته على فلان صدقة محرمة أو محبسة، أو [حبسه] <sup>(٣)</sup> أو موقوفة، أو صدقة لا [تباع] <sup>(٤)</sup> ولا تؤهب، أو [تصدقته] <sup>(٥)</sup> على فلان ما [دام] <sup>(٦)</sup> حياً، فإذا مات فعلى الفقراء فهو صريح.

ولو قال: حرّمته، أو أبدته، أو داري محرمة أو [مؤبدة] <sup>(٧)</sup>، أو صدقة على المساكين، أو تصدقتها عليهم فكناية، صدق بيمينه إن أنكر [نيتته] <sup>(٨)</sup>. ولو قال لمعين: تصدقتها عليك أو قاله لجماعة معينين؛ لم يكن وقفاً وإن نوى، بل تمليك محض. ولو قال: [جعلتها] <sup>(٩)</sup> مسجداً أو مسجد الله يصير مسجداً <sup>(١٠)</sup> كما لو قال: وقفها على صلاة المصلين <sup>(١١)</sup> ونوى، ولو اتخذ ذمي مسجداً جاز، ويجوز أن يجعل العلو مسجداً دون السفلى وبالعكس.

وإذا كان الوقف على جهة عامة كالفقراء، أو على المسجد والرباط وشبههما لم يشترط القبول، ولو قال: جعلت هذا للمسجد فهو تمليك لا وقف فيشترط قبول القيم وقبضه، وإن كان الوقف على شخص [معين] <sup>(١٢)</sup> أو جماعة

(١) في الأصل حبس وفي (ب) حبسة والصواب المثبت.

(٢) المسبلة من سبل تسبيلاً أي جعله في سبيل الله أي في سبيل الخير. أنظر: قطر المحيط البستاني ٨٩١/١.

(٣) في (ج) حبسة. والصواب المثبت.

(٤) في (ب) لا تباع، والصواب المثبت.

(٥) في (أ) صدقته، والصواب المثبت.

(٦) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) في (أ) بينة، والصواب المثبت.

(٩) في (ج) غير واضح.

(١٠) انظر أسنى المطالب الأنصاري، ٤٦٢/٢.

(١١) في (ج) زيادة هو.

(١٢) في (أ) زيادة معين.



مَعِينِينَ فَيَشْتَرِطُ الْقَبُولَ مُتَّصِلًا بِالْإِجَابِ<sup>(١)</sup> وَلَوْ سَكَتَ وَلَمْ يَقْبَلْ أَوْ رَدَّهُ بَطُلٌ  
بِخِلَافِ الْعَتَقِ فَإِنَّهُ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ<sup>(٢)</sup> أَهْلًا لِلْقَبُولِ لِلصَّغِيرِ  
[أَوْ]<sup>(٣)</sup> الْجَنُونِ قَبْلَ وَلِيهِ وَإِنْ وَقَفَ هُوَ، وَلَا يَشْتَرِطُ قَبُولُ الْبَطْنِ الثَّانِي فَمَنْ<sup>(٤)</sup>  
بَعْدَهُمْ، وَيَشْتَرِطُ عَدَمَ رَدِّهِمْ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) كما في البيع والهبة، أنظر: أسنى المطالب الأنصاري ٤٦٣/٢.

(٢) في (أ) زيادة له، والصواب المثبت.

(٣) في (ب) أو والصواب المثبت.

(٤) في (ب) من والصواب المثبت.

(٥) لأن استحقاقهم لا يبطل بالإيجاب. أنظر: أسنى المطالب، الأنصاري، ٤٦٣/٢.

## فصل [الثاني : شروط الوقف]

فصل : للوقف شروط<sup>(١)</sup> :

الأول : التأييد<sup>(٢)</sup>، وذلك بأن يقف على من لا ينقرض؛ كالفقراء والعلماء والمساجد والقناطر والربط<sup>(٣)</sup>، أو على من ينقرض ثم<sup>(٤)</sup> على من لا ينقرض كزيد، ثم<sup>(٥)</sup> الفقراء، [ولو]<sup>(٦)</sup> [وقت]<sup>(٧)</sup> لفظاً [وقال]<sup>(٨)</sup> : وقفت هذا سنة أو عشرأ أو مائة على أن يعود إليّ بعدها بطل<sup>(٩)</sup>.

ولو [ وقت ]<sup>(١٠)</sup> ضمنا [وسمى]<sup>(١١)</sup> منقطع الآخر بأن قال : وقفت على أولادي، ولم يذكر [المصرف]<sup>(١٢)</sup> بعده أو قال : وقفت على زيد ثم على عقبه ولم يزد أو قال : وقفت على زيد ما عاش صح<sup>(١٣)</sup> وإذا انقرضوا بقي وقفاً<sup>(١٤)</sup> ويصرف إلى أقرب الناس رحماً<sup>(١٥)</sup> إلى الواقف

<sup>(١)</sup> الشرط ما يوضع ليلتزم به في بيع أو نحوه وفي الفقه ما لا يتم الشيء إلا به ولا يكون داخلاً في حقيقته والجمع شرط انظر المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ٤٨١، والشرط في الاصطلاح عبارة عما يضاف الحكم إليه وجوداً عند وجوده لا وجوباً انظر : التعريفات الجرجاني ١٢٦.

<sup>(٢)</sup> واشترط التأييد لأنه إخراج مال على وجه القربى فلم يجز إلى مدة والتوقيت يبطل الوقف لأن المقصود من الوقف التصديق الدائم وهذا يقتضي التأييد انظر كفاية الأخيار الحصني ٦٠٤/١-٦٠٥، انظر : أسنى المطالب، الأنصاري، ٤٦٣/٢، ٤٦٤.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (أ) وغير واضحة في (ج).

<sup>(٤)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٥)</sup> في (ج) و(ب) زيادة على

<sup>(٦)</sup> في (ج) فلو .

<sup>(٧)</sup> في (أ) فلو وقف والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (ب) ثم قال . والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> انظر : الوجيز الغزالي، ٢٤٦/١.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) أقت. وكلاهما جائز

<sup>(١١)</sup> في (ب) و(ج) يسمى . والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في (ب) الصرف، وفي (ج) غير واضح. والصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> انظر : فتح العزيز الرافعي، ٢٦٦/٦.

<sup>(١٤)</sup> لأن وضع الوقف الدوام كالعق ولأنه صرفه عنه فلا يعود كما لو نذر هدياً إلى مكة فردّه فقرأها ، نهاية المحتاج الرملي ٣٧٣/٥.

<sup>(١٥)</sup> لأن الصدقة على الأقارب أفضل لما فيه من صلة رحم فكان الصرف إليهم أولى، انظر : فتح العزيز

٢٦٨/٦، الوجيز الغزالي ٢٤٦/١، نهاية المحتاج الرملي ٣٧٤.

وقت الانقراض<sup>(١)</sup>، فيقدم ابن البنت على ابن الابن ويختص بالفقراء منهم ولكن وجوباً أو استحباباً وجهان<sup>(٢)</sup> أشبههما الأول، فإن لم يكن الأقارب [أو]<sup>(٣)</sup> انقضوا بعد ذلك، صرف إلى الفقراء والمساكين، ومنقطع الوسط - كمنقطع الآخر، فلو وقف على معين، ثم على مجهول، ثم على الفقراء، صرف عند التوسط إلى الأقرب إلى الواقف رحماً، ثم إلى الفقراء.

الثاني: التجيز<sup>(٤)</sup> فلو علق لفظاً وقال : إذا جاء رأس الشهر، أو قدم فلان فقد وقفت كذا، أو ضمناً ويسمى منقطع الأول بأن قال: وقفت على من سيولد إلي<sup>(٥)</sup>، أو [على]<sup>(٦)</sup> مسجد سيبنى، ثم على الفقراء أو على [أولادي]<sup>(٧)</sup> [ولا ولد له]<sup>(٨)</sup>، ثم على الفقراء، أو على نفسي أو على أم ولدي، ثم على الفقراء فسد<sup>(٩)</sup>. ولو وقف على وارثه في مرض الموت، ثم على الفقراء، ورد باقي الورثة فهو منقطع الأول، [وكذا]<sup>(١٠)</sup> الوقف على معين ثم على الفقراء فردّه المعين.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) وجهان أشبههما الأول الوجوب في نهاية المحتاج الرملي ٣٧٤/٥.

(٣) في (ب) و.

(٤) التجيز أن يكون في الحال غير معلق بشرط ولا مضاف إلى وقت في المستقبل لأنه عقد

التزام يقتضي نقل الملك في الحال انظر : الوجيز، الغزالي ٢٤٦/١ ز

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) ساقطة من (ب) و (ج).

(٧) في (ج) والصواب المثبت .

(٨) في (ب) وليس له ولد. وكلاهما صواب.

(٩) فيه طريقان أحدهما قال به ابن أبي هريرة أنه على القولين في منقطع الآخر، الثاني وبه قال

أبو إسحاق وهو القطع بالبطلان والفرق بينه وبين منقطع الآخر أن متصل الأول وجد مستحقاً

وابتداء صحيحاً، يبنى عليه الأخير بخلاف العكس ولهذا يقال في منقطع الأول قولان مرتبان

على القولين في منقطع الآخر، والأولى البطلان. انظر: فتح العزيز الرافعي ٢٦٩/٦.

(١٠) ساقطة من (ب) و (ج).

ولو قال: وقفت على مسجد كذا، أو على كل مسجد بيني في تلك المحطة، صحّ عليه، وعلى ما بيني بعده تبعاً، ولو قال: وقفتُ على هذه العرصة<sup>(١)</sup> وهي مسجد فإن بنى عليها مسجد فهو وقف عليه، صحّ، ولو قال: فإن بنى عليه رباط فهو وقف عليه فيكون فيه التفصيل [الذي]<sup>(٢)</sup> سبق في [الوقف على]<sup>(٣)</sup> الرباط الموجود.

الثالث: [الإلزام]<sup>(٤)</sup> فلو وقف بشرط الخيار، أو أن يبيعه، أو يرجع فيه متى شاء بطل<sup>(٥)</sup> الوقف، ولو وقف وشرط لنفسه أو لأجنبي أن يحرم من شاء ويزيد من شاء أو يقدم أو يؤخر بطل الوقف<sup>(٦)</sup>. ولو شرط أن لا يؤجر، أو لا يؤجر إلا سنة أو سنتين أو ثلاثاً [أو أكثر]<sup>(٧)</sup> أتبع شرطه،<sup>(٨)</sup> ولو شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة [فأجر]<sup>(٩)</sup> عشر سنين مثلاً في عشرة عقود، كل عقد سنة بأجرة مثل تلك السنة من شخص صحّت الإجازات كلها.

ولو جعل داره مسجداً، أو أرضه مقبرة، أو داره مدرسة أو رباطاً، [فلكل]<sup>(١٠)</sup> أحد أن يصلي ويعتكف في المسجد، ويدفن في المقبرة، ويسكن في

(١) العرصة ساحة الدار وهي البقعة الواسعة بين الدور التي ليس فيها بناء والجمع عراض وعرصات وأعراس انظر قطر المحيط، البستاني ١٣٢٤/٢.

(٢) في (أ) التي، والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (أ) اللزوم، والصواب المثبت.

(٥) بطل الوقف على الصحيح، انظر: تحفة المحتاج الهيثمي ٤٩٨/٢، واحتجوا له بأن الوقف إزالة ملك إلى الله تعالى، أو إلى الموقوف عليه كالبيع والهبة وعلى التقديرين هذا شرط مفسد، فتح العزيز ٢٧٣/٦.

(٦) في صحة شرطه وجهان، أصحهما المنع لأنه وضع الوقف على اللزوم وإذا كان الموقوف عليه يتعرض للسقوط فلا يلزم، والثاني أنه يصح كما لو شرط صرف الربيع مدة إلى هذا ومدة إلى هذا، انظر: فتح العزيز الرافعي ٢٧٣/٦.

(٧) ساقطة من (ب) و(ج).

(٨) لما فيه من وجود المصلحة، انظر فتح العزيز الرافعي ٢٧٣.

(٩) في الأصل فأوجر، والصواب المثبت.

(١٠) غير واضح في (ج).

ولو قال: وقفت داري على زيد وعلى الفقراء كان كأحدهم، ولو وقف على مسجد أو رباط معين، ولم يذكر المصروف إن خرب صح، وهو منقطع الآخر لكنه هنا يصرف إلى مسجد أو رباط آخر؛ لأنه أقرب إلى غرض الواقف. ولو [قال]<sup>(١)</sup>: وقفت هذا على أن يطعم المساكين على رأس قبري بطل، ولو قال على رأس قبر أبي وهو ميت صح. ولو قال: وقفت على فقراء أولادي ولا فقير في أولاده بطل، وإن كان فيهم فقير صح، [ومن افتقر بعده]<sup>(٢)</sup> صرف إليه. ولو قال: وقفت على عمارة المسجد، ولم يعين المسجد بطل. ولو قال: وقفت داري على كل من [أراد]<sup>(٣)</sup> [من المسلمين]<sup>(٤)</sup> سكونها صح، ولو قال: وقفتها على الناس أو<sup>(٥)</sup> الخلق كلهم بطل. ولو دفع مالا إلى قيم المسجد ليصرفه في عمارته جاز له الاسترداد قبل الإنفاق. ولو قال: إذا مت [أخرجوا]<sup>(٦)</sup> من مالي كذا، وأعمروا به مسجد كذا، لزم من الثلث.

ولو وقف على ولده وولد ولده في المرض، فالنصف الذي وقفه على ولد الولد وقف صحيح، والنصف الآخر وصية للوارث، والحيلة في الوقف على نفسه أن يهب الشيء من غيره ويقبضه إياه أو يبيعه منه بثمن ما ويقبضه ثم يقفه المتهب أو المشتري عليه.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) غير واضح في (ج).

(٣) في (ج) راد والصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) في (ج) زيادة على.

(٦) في (ب) فأخرجوا.

## فصل [الثالث: شروط الواقف]

شروط الواقف من الترتيب والتشريك وغيرهما مرعية<sup>(١)</sup>، فلو قال: وقفتُ على أولادي وأولاد أولادي وإن [زاد]<sup>(٢)</sup> ما تناسلوا، أو بطناً بعد بطن، فلا ترتيب بل يُحمل على التعميم، ويجب التسوية في المقدار بين الكل من الذكور والإناث والأولاد والأحفاد.

ولو قال: على<sup>(٣)</sup> أولادي ثم على أولاد أولادي ثم على أولاد أولاد أولادي ما تناسلوا، أو على أولادي وأولاد [أولاد]<sup>(٤)</sup> أولادي الأعلى فالأعلى أو الأقرب فالأقرب أو الأول فالأول، أو على أولادي وأولاد أولادي على أن يبدأ منهم بالأعلى، أو على أن لا حق لبطن، وثم من فوقهم فهو للترتيب أبداً<sup>(٥)</sup>، ولا يُصرف إلى البطن الثاني ما بقي من الأول أحد، ولا إلى الثالث ما بقي من الثاني أحد، ولو قال: [فمن]<sup>(٦)</sup> مات<sup>(٧)</sup> فنصيبه لولده اتبع شرطه.

ولو قال: [وقفته]<sup>(٨)</sup> على أولادي ثم على أولاد أولادي وأولاد أولاد أولادي فهو للترتيب بين الأول، ومن دونهم وللجمع بين من دونهم، ولو قال [وقفت]:<sup>(٩)</sup> على أولادي وأولاد أولادي، ثم على أولاد أولاد أولادي فهو

(١) لدلالة ثم عليه، ولتصريحه به في الثانية، وعملاً به فيما لم يذكره في الأولى. نهاية المحتاج، الرملي ٣٧٩/٥، انظر متن الغاية والتقريب لأبي شجاع ص ١٤٦.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (ب) زيادة أولاد، والصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) انظر فتح العزيز، الرافعي ٢٧٧/٦، انظر نهاية المحتاج الرملي ٣٧٦/٥.

(٦) في (ب) فلو، والصواب المثبت.

(٧) في (ب) زيادة منهم والصواب المثبت.

(٨) في الأصل وقفت وفي (ب) وقفته وهو الصواب، وفي (ج) غير واضح.

(٩) في (أ) زيادة وقفت.

للتشريك [و] <sup>(١)</sup> الجمع أولاً والترتيب ثانياً. ولو وقف على الأولاد لم تدخل الأحفاد، وعلى أولاد الأولاد لم يدخل أولاد الأولاد [وهكذا] <sup>(٢)</sup> أبداً إلا إذا لم يوجد الداخل فيحمل على الخارج.

ولو وقف على البنين والبنات دخل المُشكِل <sup>(٣)</sup>، ولو وقف على أحدهما لم يدخل المُشكِل <sup>(٤)</sup>، ولو وقف على البنين لم يدخل أولادهم وعلى البنات لم يدخل أولادهن، ولو وقف على بني تميم دخل [نساؤهم] <sup>(٥)</sup>، وعلى بني زيد لم [يدخلن] <sup>(٦)</sup>، ولو قال: وقفتُ على ذريتي، أو عقبِي، أو نسلي دخل أولاد البنين والبنات قريبيهم ويعيدهم <sup>(٧)</sup>. ولو قال: على عشيرتي فهو كقوله: على قرابتي، ولو قال: على قرابتي، أو أقاربي، أو أقرب النَّاس إليّ، فعلى ما سَنذكر في الوصية، ولو وقف على مولا، وليس له إلا المعنق أو العتيق فالوقف عليه، [فإن] <sup>(٨)</sup> وجداً جميعاً فإن عيّن أو شَرَك فذاك، وإن أطلق فسد [الوقف] <sup>(٩)</sup>

<sup>(١)</sup> في (ج) أو.

<sup>(٢)</sup> في (أ) وكذا.

<sup>(٣)</sup> المُشكِل بضم الميم وكسر الكاف، شكل الأمر بمعنى أشكل، أي التبس فهو مُشكِل ومنه الخنثى المشكِل الذي ليس له آلة الذكر ولا آلة الأنثى، معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعه جي، قنبي، ٤٣١.

<sup>(٤)</sup> لأنه لا يخرج عن الصنفين في أصبح الوجهين، والثاني المنع لأنه لا يعد من هؤلاء ولا من هؤلاء، فتح العزيز، الرافعي ٢٧٩/٦.

<sup>(٥)</sup> في (ب) نساؤهم، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (ب) تدخل، وفي (ج) يدخل، والصواب المثبت. وجهان أحدهما المنع وأشبههما الدخول لأنه يعبر به عن القبيلة، فتح العزيز، الرافعي ٢٧٩/٦.

<sup>(٧)</sup> لأنهم من نسله وعقبه وذريته، قال تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ، وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى﴾ وردت في سورة الأنعام ٨٤، جعل عيسى من ذريته وهو إنما نسب إليه بأم لا باب، الحاوي الكبير، الماوردي ٥٢٩/٧.

<sup>(٨)</sup> في (ب) وإن.

<sup>(٩)</sup> في (ب) العقد، والصواب المثبت.

[وقيل]<sup>(١)</sup> يصح ويقسم بينهما.

ويجب رعاية شرط الواقف في الأقدار، وصفات المستحقين، وزمن الاستحقاق، فلو وقف على أولاده بشرط التسوية، أو تفضيل الذكر على الأنثى أو بالعكس، أو على العلماء بشرط كونهم على مذهب فلان، أو على الفقراء بشرط القرية أو الشيخوخة اتبع شرطه. ولو قال: على بني الفقراء، أو [بناتي]<sup>(٢)</sup> الأرامل، لم يستحق الغني منهم، [والمتروجة]<sup>(٣)</sup> منهم، وإذا [عاد]<sup>(٤)</sup> فقيراً أو صارت خلية استحق، ولو قال: على المقيم في البلد من أولادي لم يستحق [المنقل]<sup>(٥)</sup>، وإذا عاد استحق، ولو شرط صرف غلة السنة الأولى إلى قوم، وغلة الثانية إلى [آخرين]<sup>(٦)</sup> وهكذا أبداً اتبع [شرطه]<sup>(٧)</sup>.

ولو وقف على بنيه الأربعة [وعلى]<sup>(٨)</sup> أن<sup>(٩)</sup> من مات منهم وله عقب فنصيبه لعقبه ومن مات ولا عقب له فنصيبه لسانر أرباب الوقف، ثم ملت<sup>(١٠)</sup> أحدهم عن ابن، وآخر عن ابنين، وثالث ولا عقب له، فنصيبه للرابع، وابن الأول وابني الثاني [بالتسوية]<sup>(١١)</sup>. ولو قال: وقفت على أولادي، وإذا انقرضوا

<sup>(١)</sup> في (ج) قال والصواب المثبت، فيه أوجه ١- أنه يصح ويقسم بينهما لتناول الإثم لهما، وهو اختيار ابن القطان ٢- أنه يبطل الوقف لما في المصنف من الإيهام والإجمال وامتناع حمل اللفظ الواحد على المعنيين المختلفين وهذا أرجح عند الرافعي ٣- أنه للمعتق لأنه أنعم عليه بالإعتاق فهو أحق بالمكافأة أنظر: فتح العزيز الرافعي ٢٨٠/٦.

<sup>(٢)</sup> في (أ) بنات، والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في (ب) المتروجة، والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) عاد وهو الصواب، وفي الأصل دعا، لأنها من العود.

<sup>(٥)</sup> غير واضح في (ج).

<sup>(٦)</sup> في (أ) قوم.

<sup>(٧)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٨)</sup> في (ج) على.

<sup>(٩)</sup> في (ج) زيادة من.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) زيادة منهم.

<sup>(١١)</sup> ف (ب) بالتسوية، والصواب المثبت.



فعلى أولادهم، فإذا مات واحد من الأولاد لم ينتقل نصيبه إلى أولاده بل إلى أخوته [وأخواته]<sup>(١)</sup>. ولو قال: وقفتُ على سكان موضع كذا فغاب بعضهم سنة ولم يبع داره بقي<sup>(٢)</sup> حقه.

والصفة [المقدمة]<sup>(٣)</sup> على الجمل المعطوفة بالواو كوقفت على محاويج أولادي وأحفادي [وأخوتي]<sup>(٤)</sup>، أو بتمَّ كوقفت على محاويج أولادي، ثمَّ أحفادي ثمَّ إخوتي ترجع إلى الكلِّ إنَّ اتصل الكلام [ليستحق]<sup>(٥)</sup> المتصف<sup>(٦)</sup> بها منهم لا الخالي، [وإنَّ]<sup>(٧)</sup> انفصل فترجع إلى ما قبل الانفصال، والصفة المتأخرة عن الجمل المعطوفة والاستثناء عنها ترجع إلى الكلِّ [أيضاً]<sup>(٨)</sup> إنَّ [عطف]<sup>(٩)</sup> بالواو، واتصل الكلام [ليستحق]<sup>(١٠)</sup> المتصف لا الخالي، ولا الفاسق منهم كوقفت على أولادي وأحفادي و [أخوتي]<sup>(١١)</sup> [المحاويج]<sup>(١٢)</sup> منهم، أو إلّا أن يفسق واحد منهم و [المعطوفة]<sup>(١٣)</sup> بتمَّ والمنفصلة ترجع إلى الأخيرة، كوقفتُ على أولادي ثمَّ أحفادي، ثمَّ إخوتي المحاويج منهم، [أو]<sup>(١٤)</sup> إلّا أن يفسق واحد

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في الأصل في، وفي (أ) و (ب) و (ج) ساقط وهذا الأصح لأنه مناسب للمعنى.

(٣) في الأصل و (ب) المتقدمة، وفي (أ) المقدمة وهو الصواب لأنه اسم مفعول.

(٤) في (أ) و (ب) إخوتي وهو الصواب وفي الأصل أخواتي.

(٥) في (أ) استحق والصواب المثبت.

(٦) في (أ) غير واضح.

(٧) في (ب) ولو والصواب المثبت.

(٨) في (ج) ساقط.

(٩) في (ب) عطفه والصواب المثبت.

(١٠) في (أ) استحق والصواب المثبت.

(١١) في (أ) و (ب) إخوتي وهو الصواب وفي الأصل وإخواتي.

(١٢) في (ج) غير واضح.

(١٣) في (ب) عطفه والصواب المثبت.

(١٤) ساقطة من (أ).

منهم. والمحتاج من يجوز له أخذ الزكاة، والفاسق المباشر [الكبيرة]<sup>(١)</sup> أو المصر على الصغيرة.

### فصل [الرابع: حكم الوقف]

الوقف لازم في الحال<sup>(١)</sup> - وإن أضافه إلى دبر الحياة - [سلمه]<sup>(٢)</sup> أو لم يسلمه، قضى به قاض، أو لم يقض، فيمتنع الرجوع والتصرفات القاذحة في غرض الوقف: كالبيع، والهبة، والرهن، ورقبة [الوقف]<sup>(٣)</sup> ملك لله تعالى<sup>(٤)</sup>، وإن كان على [معينين]<sup>(٥)</sup>.

وفوائد الوقف ملك للموقوف عليه، يتصرف فيها بما شاء، لكن يبدأ منها أولاً بعماراته، سواء شرط الواقف أو لم [يشترطه]<sup>(٦)</sup>، فإن كان شجرة ملك ثمارها وأغصانها [التي]<sup>(٧)</sup> [يعتاد]<sup>(٨)</sup> قطعها، كالخلاف، وإن كان بهيمة ملك صوفها ووبرها، ولبنها، ونتاجها الحادث بعد الوقف، والحمل الموجود كالأم<sup>(٩)</sup>، هذا [إذا]<sup>(١٠)</sup> أطلق أو شرط الفوائد له، ولو وقسفا على ركوب إنسان أو حملة، ولم يشترط له [الدر]<sup>(١١)</sup> والنسل فهما للواقف. ولو

<sup>(١)</sup> في (ب) الكبيرة، الصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> انظر فتح العزيز، الرافعي ٢٨٣/٦.

<sup>(٣)</sup> في (أ) يسلم به، الصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (ب) الملك.

<sup>(٥)</sup> الأصح ينقل إلى الله تعالى كالعنق ومعناه أنه ينفك عن اختصاصات الأدميين. فتح العزيز، الرافعي ٢٨٣/٦.

<sup>(٦)</sup> في (ب) معين والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (ب) و (ج) يشترط والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (ب) الذي، والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) يعتاد وهو الصواب وفي الأصل ينقاد.

<sup>(١٠)</sup> في النتاج وجهان أنه يملكه أيضاً كالثمرة واللبن، والثاني لا بل يكون تبعاً لكم كما أن ولد الأضحية أضحية، فتح العزيز، الرافعي ٢٨٥/٦.

<sup>(١١)</sup> في الأصل و (أ) و (ج) إذ وفي (ب) إذا وهو الصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في (أ) الذرية، والصواب المثبت.

[وقف] <sup>(١)</sup> فحلاً <sup>(٢)</sup> للإنزاء لم يجز استعماله في الحرائة، والحمل، والركوب، وغيرها.

ولا يجوز ذبح المأكول - الموقوف - وإن خرج عن الانتفاع، كإعتاق الزمن الموقوف إلا إذا [كان] <sup>(٣)</sup> بحيث يقطع بموته [فيذبح] <sup>(٤)</sup> للضرورة، ويفعل الحاكم ما المصلحة فيه، أو يشتري بثمنه بهيمة من جنسه [ويقف] <sup>(٥)</sup>.  
وللموقوف عليه استيفاء المنافع المستحقة بنفسه، أو غيره إجارة أو إجارة، والأجرة ملك له، هذا إذا أطلق. فلو قال: وقفت [داري] <sup>(٦)</sup> ليسكنها من يعلم الصبيان هنا فللمعلم أن يسكنها، وليس له [إسكان] <sup>(٧)</sup> غيره بأجرة أو دونها، ولو كان الوقف مطلقاً، وقال: أسكنها، وقال الناظر: بل أكرمها [أو] <sup>(٨)</sup> أصرف أجزتها إلى [عمارته] <sup>(٩)</sup> فله الإكراء <sup>(١٠)</sup>. ولو كان [الموقوف] <sup>(١١)</sup> جارية فله مهرها بالنكاح أو بالشبهة <sup>(١٢)</sup>، وولدها بالنكاح أو السفاح، [وقيمته] <sup>(١٣)</sup> إن ولدت بالشبهة؛ لأنه حر سواء أولدها الواقف أو غيره.

٦٠٦٦٥٤

<sup>(١)</sup> في (ب) وقفه، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٤)</sup> في (ب) قديح، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

<sup>(٦)</sup> في (ج) ولدي، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (أ) إسكانها، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (ب) أو والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> في (أ) عمارته، والصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> انظر فتح العزيز، الرافعي ٢٨٥/٦.

<sup>(١١)</sup> في (ج) الوقف كلاهما صواب.

<sup>(١٢)</sup> في (ب) الشبهة.

<sup>(١٣)</sup> في (ج) وقيمتها، والصواب المثبت.

[ويجوز]<sup>(١)</sup> تزويج الموقوفة، ويزوجها لسلطان، أو مآذونه بإذن الموقوف عليه [أو]<sup>(٢)</sup> الموقوف عليه بإذن السلطان أو الواقف [بإذنهما]<sup>(٣)</sup> ونفقة الموقوف من حيث شرط الواقف، فإن لم يذكر ففي أكسابه [وبدل]<sup>(٤)</sup> منافعه، فإن لم يكن، أو زمن، أو مرض، أو لم يف بها، ففي بيت المال، كالحرم المعسر العاجز عن الكسب، فإن لم يكن بيت [المال]<sup>(٥)</sup> كفي زماننا في ديارنا فعلى الموقوف عليه، ومؤنة تجهيزه كنفقته، ونفقة العقار [الموقوف من حيث شرط]<sup>(٦)</sup>، فإن لم [يشترط]<sup>(٧)</sup> فمن غلته، فإن لم تكن لم تجب عمارته، ولو قُتل الموقوف، ولم يتعلق به قصاص فإن قُتل أجنبي لزمه قيمته، ويشترى الحاكم أو المتولى بها عبداً ويقيه، فإن لم يوجد، فبعض عبد، ولا يجوز شراء جارية بقيمته، ولا شراء عبد بقيمتها، وإن قُتل الواقف، أو الموقوف عليه، فكالأجنبي، وإن تعلّق به [قصاص]<sup>(٨)</sup> استوفاه الحاكم وحكم أروش الأطراف، والجنايات حكم القيمة [في]<sup>(٩)</sup> كل ما ذكر.

ولو جنى الموقوف جناية موجبة للقصاص، واقتصّ فات الوقف، وإن عفى على مال، أو كانت موجبة له، لم يتعلق برقبته، وعلى الواقف أن يفديه

<sup>(١)</sup> في (أ) و (ب) ويصح كلاهما صواب، ويصح أفصح.

<sup>(٢)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٣)</sup> في (ب) بإذنها، والصواب المثبت. الأظهر الجواز تحصيناً لها وأيضاً النكاح عقد على المنفعة فلا يمنع بالوقف كالإجارة والقول الآخر المنع لما فيه من نقصان قيمتها ومنفعتيها ولأنها إذا حبلت ضعفت عن العمل وربما ماتت في الطلق فيتضرر به أرباب الوقف، فتح العزيز، الرافعي ٢٨٨/٦.

<sup>(٤)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) وبذل، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (ب) مال، ساقطة من (ج).

<sup>(٦)</sup> في (ج) حيث والموقوف من شرط، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (ب) يشترط وفي (ج) غير واضح، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (ب) القصاص.

<sup>(٩)</sup> ساقطة من (ب).

بأقل الأمرين من قيمته والأرث<sup>(١)</sup>، وتكرر الجناية منه كتكررها من المستولدة، ولو مات الموقوف فات الوقف، ولو [كانت]<sup>(٢)</sup> شجرة فجفت، أو انقلعت، بقيت وقفاً فلا تباع، بل تؤجر إن أمكن استيفاء منفعة منها مع بقائها، وإن لم يمكن فتصير ملكاً [له]<sup>(٣)</sup>.

وزمانة الدابة الموقوفة مأكولة أو غيرها كجفساف الشجرة، وحُصر المسجد إذا بليت، ونحاتة أخشابه في النجر، وأستار الكعبة، إذا لم يبق فيها منفعة ولا جمال، وداره المنهدمة، والمشرفة على الانهدام، [وجدعة]<sup>(٤)</sup> المشرف على الانكسار تباع ويصرف ثمنها في مصالح المسجد والكعبة، وكذا الجذع المنكسر إذا لم يصلح لشيء سوى الإحراق، وإن أمكن أن يتخذ منه ألواح يجتهد الحاكم ويستعمله فيما هو أقرب إلى مقصود [الواقف]<sup>(٥)</sup>. ولو كان في المسجد حشيش لا قيمة له، ولا يحتاج إليه جاز طرحه، ولو انهدم المسجد أو خربت المحلة حوله، وتفرق الناس وتعطل المسجد، لم يعد [ملكاً]<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز بيعه<sup>(٧)</sup>، ثم إن أمن على نقضه لم ينقض، وإن خيف عليه نقض وحفظ، وإن<sup>(٨)</sup> رأى الحاكم أن يعمر<sup>(٩)</sup> مسجداً به جاز، ولا يجوز صرفه إلى عمارة نوع آخر من بئر، أو حوض، أو رباط، أو قنطرة، وكذا البئر الموقوفة إذا خربت يصرف نقضها إلى بئر أخرى أو حوض لا إلى المسجد،

(١) الأرض هو دية الجراحة، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ١٣/١. وهي المال الواجب على

مادون النفس، انظر القاموس الفقهي، سعدي أبو حبيب ص ١٩.

(٢) في (أ) و (ب) كان، والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) في الأصل جذعه وفي (أ) جزعه، وفي (ب) جدعه، والصواب المثبت.

(٥) في (أ) الحاكم، والصواب المثبت.

(٦) في (ج) غير واضح.

(٧) انظر رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، الدمشقي ص ٢٣٩.

(٨) في (ب) زيادة إن.

(٩) في (ب) زيادة مثله، والصواب المثبت.

ويراعى [غرض] <sup>(١)</sup> الواقف ما أمكن. وكذا الرباط الموقوف إذا خيف على نقضه ينقل إلى رباط آخر، ولا يُصرف إلى نوع آخر، إلا أن لا يوجد من ذلك الجنس، وهذا إذا كان النقض موقوفاً فأما [إذا] <sup>(٢)</sup> اشتراه الناظر للمسجد، أو وهب منه وقبله الناظر، ولم [يقف] <sup>(٣)</sup> جاز بيعه قطعاً، ولو [خرب] <sup>(٤)</sup> المسجد وله أوقاف [تُصرف] <sup>(٥)</sup> إلى مسجد آخر، وكذا [إذا] <sup>(٦)</sup> كان للرباط وخرب، ولو وقف على قنطرة [وانحرف] <sup>(٧)</sup> الوادي <sup>(٨)</sup>، وتعطلت، واحتيج إلى أخرى جاز النقل إليه، ولو خرب الموقوف على مسجد، [وتمّ فاضل غلة بدئ منه بعمارته] <sup>(٩)</sup>، وكذا لو [احتاج] <sup>(١٠)</sup> إلى العمارّة، ولم [يكفه] <sup>(١١)</sup> ذلك، وإذا حصل مال كثير من غلته، [أعد قدر] <sup>(١٢)</sup> لو خرب أعيدت به <sup>(١٣)</sup> عمارته، [ويشتري] <sup>(١٤)</sup> بالزائد ما للمسجد فيه زيادة غلة.

(١) في (ج) غير واضح.

(٢) في (ج) ماء، والصواب المثبت.

(٣) في (ج) ينفق، والصواب المثبت.

(٤) في (ج) خربت، والصواب المثبت.

(٥) في (ج) فيصرف، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) و (ب) و (ج) لو وكلاهما صواب.

(٧) في (ب) وانحرق، وفي (ج) وانحرق، والصواب المثبت.

(٨) في (ب) زيادة إذا حصل فيه خرق يغير وفيه الماء لا يصل إلى القنطرة، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) فضل منه غلة بدئ بعمارته، (ب) غير واضح، والصواب المثبت.

(١٠) في الأصل احتاجاً، في (أ) احتاج، وهو الصواب.

(١١) في الأصل و (ب) يكفهما، والصواب المثبت.

(١٢) في (ب) غير واضح.

(١٣) في (ج) غير واضح.

(١٤) في (ب) غير واضح.

## فصل [الخامس الولاية في الوقف]

التولية في الأصل للواقف، ثم لمن شرطها الواقف له<sup>(١)</sup>. ولو [مات]<sup>(٢)</sup> ولم يشترط فللحاكم، وإن كان على معين<sup>(٣)</sup>. وشرطه التكليف، والأمانة، والكفاية<sup>(٤)</sup>، وإن كان واقفاً، ولو كان متصفاً بها فاخترت بعضها انعزل، ولا تعود ولايته بعود الصفة إلا إذا كانت توليته شرطاً [للووقف]<sup>(٥)</sup>.

[ووظيفته: الإجارة]<sup>(٦)</sup>، وتحصيل الربح، وقسمته، وحفظ الأصول والغلات على الاحتياط، ولو رسم له بعضاً من هذه لم [يتعد]<sup>(٧)</sup> عنه، ويجوز أن ينصب [واحد]<sup>(٨)</sup> لبعض الأمور وآخر لبعض آخر، ولو نصب اثنين لم يستقل أحدهما، ولو شرط للمتولي شيئاً من الربح جاز، و<sup>(٩)</sup> كان ذلك أجرة عمله، ولو لم يذكر شيئاً لم يستحق. شيئاً ولو شرط له عشر الغلة أجرة لعمله ثم عزله بطل استحقاقه، وإن لم يتعرض لكونه أجرة لم يبطل.

وإقراض مال الوقف كإقراض مال الصبي [لأنه كأحد الموقوف عليهم]<sup>(١٠)</sup>، وللووقف عزل المتولي ونصب غيره إلا إذا وقف بشرط أن تكون التولية لفلان، أو وقف مدرسة بشرط أن يكون مدرسها فلاناً فليس له العزل. ولو وقف مدرسة ثم قال لعالم: فوضت إليك تدريسها أو اذهب ودرس فيها كان

(١) انظر الحاوي الكبير، الماوردي ٥٣٣/٧، فتح العزيز، الرافعي ٢٨٩/٦.

(٢) في (ب) غير واضح.

(٣) انظر زاد المحتاج، الكوهجي ٤٣٢/٢.

(٤) الكفاية تعني الكفاءة وهي قوة الشخص وقدرته على التصرف فيما هو ناظر عليه انظر مغني

المحتاج الشربيني ٣٩٣/٢.

(٥) في (ب) للوقف، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) ووظيفته إجارته، والصواب المثبت.

(٧) في (ب) يتعده، والصواب المثبت.

(٨) في (ب) واحد، والصواب المثبت.

(٩) في (ب) زيادة وإن.

(١٠) في (أ) زيادة لأنه كأحد الموقوف عليهم وهو الصواب. وفي الأصل و (ب) و (ج) ساقط.

له تبديله بغيره، ولو غُزل المتولي [حال]<sup>(١)</sup> إنشاء الوقف نفسه فليس للواقف نصب غيره بل ينصب الحاكم متولياً، ولو شرط التولية للأرشد من أحفاده فكان الأرشد من أولاد البنات، فهو الناظر، ولا يُبدل بعد موت الواقف منصوبه، ولو جعل الواقف التولية للأفضل<sup>(٢)</sup> من بنيه واستقرت على واحد ثم حدث فيهم أفضل منه لم يُنقل إليه، ولو جعل [الواقف]<sup>(٣)</sup> لكل بطن من الموقوف عليهم الإجارة فلهم ذلك، وكان ذلك تولية منه إليهم، وإن كان فيهم طفل قام وليه مقامه، ولو أجر المتولي الوقف فزادت الأجرة في المدة، أو ظهر طالب [بالزيادة]<sup>(٤)</sup> لم يتأثر، ولو زاد معاند فلا نظر إليه بحال.

وإذا [اندرس]<sup>(٥)</sup> شرط الواقف، ولم يعرف مقادير الاستحقاق أو كيفية الترتيب بين المستحقين، قسّمت الغلة بينهم بالسوية، ولو اختلف في شرط الواقف فإن كان حياً روجع إليه، وإلا فإلى وارثه، وإلا فإلى من [يتولاه]<sup>(٦)</sup> [من جهته]<sup>(٧)</sup>، وإن لم يكن ولا بيّنة جعلت [الغلة]<sup>(٨)</sup> بينهم بالسوية، إن كان في أيديهم أولاً يد [لأحد]<sup>(٩)</sup>، وإن كان في يد بعضهم صدق بيمينه، ولو لم يعرف الموقوف عليه صُرف إلى أقرب الناس إلى الواقف، ثم إلى الفقراء أو المساكين.

ولو وقف على عمارة المسجد لم [يجز]<sup>(١٠)</sup> صرفه إلى النقش والتزويق

(١) في (ب) حال، وهو الصواب، وفي الأصل حل.

(٢) في (ب) زيادة بالصفات المتقدمة.

(٣) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(٤) في (ب) في الزيادة، والصواب المثبت.

(٥) في (ب) ندرس، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) تولية وفي (ج) يتوليه، والصواب المثبت.

(٧) في (ب) جهة الحاكم، والصواب المثبت.

(٨) في (ب) زيادة الغلة وهو الصواب.

(٩) في (أ) لأحدهم، والصواب المثبت.

(١٠) في (أ) يكن، والصواب المثبت.



والإمام والمؤذن، والدهن، والنفط والحصير والبارية<sup>(١)</sup> وغرم لو صرف، ويجوز توفير أجرة القيم منه وشراء سلم، ومكانس، ومساحي، والتجصيص الذي فيه إحكام المسجد، وبناء [منارة]<sup>(٢)</sup> ومظلة تمنع المطر من بابه [إن]<sup>(٣)</sup> لم يضر بالمنارة، وكذا الصرف إلى ثمن الأجذاع، والآجر، واللبن، والأساطين<sup>(٤)</sup>، وإلى أجرة من ينقل الكناسة.

ولو وقف على مصلحة المسجد لم يجز النقش والتزويق، ويجوز شراء الحصير، والبواري، والفرش، والدهن، والنفط، والخطب، حيث احتيج إليه والصرف إلى الإمام والمؤذن. والموقوف على الحشيش والسعف لا يصرف إلى الحصير وبالعكس<sup>(٥)</sup>، والموقوف على أحدهما لا يصرف إلى [اللبود]<sup>(٦)</sup> وبالعكس، والوقف على المسجد مطلقاً كالوقف على عمارته لكن يجوز صرفه إلى الإمام والمؤذن وإلى بناء [منارة]<sup>(٧)</sup> قطعاً ولو وقف على النقش والتزويق بطل<sup>(٨)</sup>، وإذا قال المتولي: أنفقت [كذا]<sup>(٩)</sup> قبل قوله بيمينه إن احتمل واتهمه الحاكم، وبغير يمين إن لم يتهمه وبينه إن لم يحتمل.

ولا يجوز [قسمة]<sup>(١٠)</sup> الموقوف حيث لا يجوز بيعه ويجوز [مهاياته]<sup>(١١)</sup>. ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بستاناً ولا حماماً وبالعكس

(١) البارية هي: نوع من الحصير المنسوج، انظر: لسان العرب، ابن منظور ٧٢/٤. مادة بري.

(٢) في (ب) منارته، والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) الأساطين مفرداها اسطوانة، وهي العمود أو السارية، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ١٧/١.

(٥) انظر فتح العزيز، الرافعي ٣٠٢/٦.

(٦) في (ج) غير واضح، واللبود هو جمع لبدة وهو الصوف وهناك ضرب من البسط. انظر:

المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى، ٨١٨/٢، ٨١٩.

(٧) في الأصل عمارة، و (أ) و (ب) و (ج) منارة، والصواب المثبت.

(٨) انظر فتح العزيز الرافعي ٣٠١/٦.

(٩) في (ب) زيادة إذا، والصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (ب)

(١١) في (ب) غير واضح.

ولا يبني في الأرض الموقوفة، ولا يتخذها بستاناً إلا إذا جعل الواقف [إلى] <sup>(١)</sup> المتولي ما يرى المصلحة. ولو فعل كان متعدياً.

وفي "فتاوى" <sup>(٢)</sup> (القفال) <sup>(٣)</sup>، إنه يجوز جعل حانوت القصارين للخبازين، قال في "الشرح الكبير" <sup>(٤)</sup>: [وكانه] <sup>(٥)</sup> احتمال تغيير النوع دون الجنس، ولا يجوز جعل دكان المسجد مسجداً. ولو وقف قرية على قوم جاز إحداث مسجد، ومقبرة، وسقاية فيها، ولو هدم الدار أو البستان ظالم أخذ منه الضمان، وبني <sup>(٦)</sup>. ولو انهدمت [استغلت للإجارة] <sup>(٧)</sup> ممن يزرعها أو يضرب فيها خيامه ثم يبني من غلتها.

ويجوز أن يأذن الإمام [للمتولي] <sup>(٨)</sup> في [الاقتراض] <sup>(٩)</sup> أو الإنفاق من مال نفسه على العمارة بشرط الرجوع، وليس له دون إذن <sup>(١٠)</sup> ويقبل قوله في الاستدانة مادام قيماً فإذا انعزل لم يقبل. ولو تلف الموقوف في يد الموقوف عليه بلا تعدٍ لم يضمن، ويتعدى ضمن واستعماله في غير ما وقف له تعدٍ، ولو وقف على الفقراء لم يختص بفقراء بلد [الواقف] <sup>(١١)</sup>، ولو وقف على دهن السراج للمسجد جاز وضعه في جميع الليل إذا انتفع به منتفع، كمصلٍ ونائم وغيرهما، ولو لم يكن فيه أحد لم يجز.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (ج) زيادة صاحب.

(٣) جاء في فتح العزيز أن القفال ذكره ٣٠٢/٦.

(٤) انظر: فتح العزيز، الرافعي ٣٠٢/٦.

(٥) ساقطة من (ب) و (ج).

(٦) ليكون وفقاً مكان الأول، انظر فتح العزيز الرافعي، ٣٠٢/٦، ٣٠٣.

(٧) في الأصل، الإجارة، وفي (ب) انتقلت بالإجارة، وفي (ج) بالإجارة والصواب المثبت.

(٨) في الأصل والمتولي، وفي (أ) المتولي، وفي (ب) للمتولي، وهو الصواب المثبت.

(٩) في الأصل الإقراض، وفي (ب) الاقتراض، وفي (أ) الاقتراض وهو الصواب المثبت.

(١٠) انظر فتح العزيز، الرافعي، ٣٠٣/٦.

(١١) في (ج) الوقف، وكلاهما جائز.

ولو أجر حانوتاً من رجل، وأخذ الأجرة منه [بسنتين]<sup>(١)</sup>، فادعى آخر أن ذلك وقف عليه فدعواه يتوجه على من في يده دون من أخذ الأجرة. ولو اندرست المقبرة، ولم يبق أثرها لم يجز للإمام إجارتها للزراعة وصرف غلتها إلى المصالح.

ولو وقف داراً أو حانوتاً على مسجد ثم وقف شيئاً آخر بدل ذلك الوقف على أن ينقض الأول لما في ذلك من [إصلاح]<sup>(٢)</sup> المسجد ففي "زيادة المفتاح" (للزجاجي): أن الأول والثاني [يكونان]<sup>(٣)</sup> وقفاً عليه، ولو كان أرض لها مالك غائب، ولم يدر أين هو جاز للإمام إجارتها إذا أيس عن رجوعه.

ولو باع داراً فادعى ابنه على المشتري بأن البائع كان [وقفها]<sup>(٤)</sup> علينا وعلى أولادنا وأقام البينة بطل البيع، ولو أقام المشتري بينة على إقرار المدعي بأنها كانت ملكاً لأبي حين باعها وثم أطفال من أولاد الأولاد سُمعت وبطلت دعواه الوقفية في نصيبه دون نصيب الأطفال، وليس له أن يدعي نصيب أولاده؛ لأنه يخرج بإقراره عن كونه قيمياً لهم فينصب الحاكم قيمياً ليدعي لهم ويقيم البينة [عنهم]<sup>(٥)</sup>، ويجوز أن ينصب المقر ليدعي [لهم ويقيم البينة عنهم]<sup>(٦)</sup>، ولو ادعى المقر جهله بالوقف وقت الإقرار صدق بيمينه.

ولو ادعى على رجل بأن [هذه]<sup>(٧)</sup> الدار التي في يدك وقفها أبي عليّ، وعلى أولادي، وأقام بينة فقيل له كم مات أبوك قال: منذ تسع عشرة سنة، فقيل للشهود كم مات أبوه قالوا: منذ خمس وعشرون سنة فاختلفا في التاريخ [لا]<sup>(٨)</sup> يبطل الشهادة

(١) في (أ) سنتين والصواب المثبت.

(٢) في (أ) و (ج) ذلك صلاح، و (ب) صلاح والصواب المثبت.

(٣) في (ب) و (ج) يكون، والصواب المثبت.

(٤) في (ج) وقفه، والصواب المثبت.

(٥) في (أ) زيادة عنهم.

(٦) في (أ) زيادة لهم ويقيم البينة عنهم، وهو الصواب المثبت.

(٧) في (ب) هذا، والصواب المثبت.

(٨) في (أ) لم، والصواب المثبت.

ولو قال: الشهود في الشهادة وقفها أبوه منذ تسع عشرة سنة ثم [سنل]<sup>(١)</sup> منه فقال: مات أبي منذ خمس وعشرين سنة بطلت شهادتهم ولو قال: رجل للشهود اشهدوا بأنني وقفت أملاكي على كذا ولم [يحدد]<sup>(٢)</sup> شيئاً منها كان الجميع وقفاً، ولا يضر سكوته عن ذكر الحدود، ولا جهل الشهود بها، ومهما شهد الشهود بما سمعوا ثبت الوقف.

---

<sup>(١)</sup> في (أ) ما يمثل والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في ج يحد، والصواب المثبت.

# كتاب الهبة

ويتضمن ما يلي:

الفصل الأول: أركان الهبة.

الفصل الثاني: استبعاد التسوية في العطية بين الأولاد.

الفصل الثالث: شروط الرجوع في الهبة.

## كتاب الهبة<sup>(١)</sup>

وهي تمليك بلا عوض<sup>(٢)</sup>؛ فإن كان المتهب محتاجاً فصدقة، وإن نقل الموهوب إلى المتهب بنفسه أو بغيره - إعظماً له وإكراماً - لا لغرض آخر فهدية، وامتنيازها من الهبة والصدقة بالنقل، ولو بعث شيئاً إلى شخص واختلفا في قصده، فإن تلفظ حال البعث بالإهداء أو الإعارة أو الأمانة أو غيرها فالحكم للفظ، وإن لم [يتلفظ]<sup>(٣)</sup> فالحكم لقصده، ويصدق بيمينه فيه إن كان له عليه شيء وإلا فالمبعوث إليه، ولو دفع [إليه]<sup>(٤)</sup> ولم يبعث فالقول للدافع، وقد مضى في الإجارة؛ ولو قال المبعوث إليه: أرسله هدية، وقال الرسول بل وديعة صدق [بيمينه]<sup>(٥)</sup>.

قال (القفال) في [الفتاوى]<sup>(٦)</sup>: ولو جهز ابنته [بأمتعة]<sup>(٧)</sup> لم تصر ملكاً لها بدون الصيغة والقبض، والقول قوله في أنه لم يملكها إياها إن ادعته، وفي فتاوى (القاضي الحسين)<sup>(٨)</sup>: أنه لو زوج ابنته من رجل، وبعثها [إلى]<sup>(٩)</sup> داره مع الجهاز، فإن قال: هذا جهاز ابنتي فهو ملك لها، وإن لم يقل وماتت فادعى الزوج أنه جهاز ابنته وله فيه ميراث، وادعى الأب أنه إجارة منها صدق بيمينه.

<sup>(١)</sup> الهبة في اللغة التبرع، وفي الشرع عقد يزيد التمليك بلا عوض حال الحياة تطوعاً، مغني المحتاج ج ٢/٣٦٩ انظر: القاموس الفقهي، سعدى أبو حبيب ص ٢٥٦. والدليل عليها قوله تعالى: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً﴾ وردت في سورة النساء آية ٤، ومن السنة النبوية عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها" أخرجه البخاري، كتاب الهبة فضلها والتحريض عليها، ١٠/١١ باب المكافأة في الهبة رقم الحديث ٢٥٨٥، ص ٥٣٧.

<sup>(٢)</sup> انظر نهاية المحتاج، الرملي ٤٠٤/٥.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٤)</sup> في (أ) زيادة إليه.

<sup>(٥)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٦)</sup> جاء في تحفة المحتاج أن القفال ذكره، ٥٢١/٢. انظر نهاية المحتاج، الرملي ٤٠٨/٥،

<sup>(٧)</sup> غير واضح في (ج).

<sup>(٨)</sup> جاء في نهاية المحتاج أن القاضي ذكره ٤٠٦/٥.

<sup>(٩)</sup> في (أ) في، والصواب المثبت.

فالحاصل: أن التجهيز<sup>(١)</sup> بمجردة ليس بتمليك وفقاً، ومع اللفظ<sup>(٢)</sup> تمليك، لكن قول الأب هذا جهاز ابنتي إقرار بالتمليك، وليس بتمليك ولو ختن ابنه، واتخذ دعوة وحملت الهدايا إليه، ولم [يسم]<sup>(٣)</sup> أصحابها الأب ولا الابن، فهي للأب. ولو مات أبوه، فبعث إنسان ثوباً [ليكفن]<sup>(٤)</sup> فيه، فإن كان الميت ممن يتبرك بتكفينه لفقهِ أو ورع لم يملكه الوارث، وليس له إمساكه وتكفينه في غيره، ولو فعل لزمه رده إلى مالكه.

## [الفصل الأول: أركان الهبة]

### وللهبة أركان<sup>(٥)</sup>:

الأول: العاقدان [وشروطهما]<sup>(٦)</sup> كشروط البائع والمشتري<sup>(٧)</sup>.  
الثاني:<sup>(٨)</sup> الصيغة وهي الإيجاب من الواهب، كوهبتك كذا، أو ملكتك، أو أعطيتك، أو نحلتك، والقبول من المتهب<sup>(٩)</sup> باللفظ متصلاً كاتهبت، أو تملكك، أو قبلت، أو رضيت أو أجبك. وتتعدد بالإيجاب والاستيجاب<sup>(١٠)</sup>، ولا تتعدد [معلقاً]<sup>(١١)</sup>، ولا مؤقتاً إلا في

(١) في (ج) غير واضح.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ج) يتم، والصواب المثبت.

(٤) في (ج) ليكفنه والصواب المثبت.

(٥) انظر نهاية المحتاج، الرملي ٤٠٦/٥.

(٦) في (ب) وشروطهما، والصواب المثبت.

(٧) ساقطة من (ب) وشرط البيع يشترط في البائع كونه عاقلاً مميزاً بالغاً مالكاً غير محجور عليه بسفه

أو فلس انظر: وشرط المشتري أن يكون موجوداً حقيقة، الفقه الإسلامي وأدلته وهبة الزحيلي ج ٤/ ٤١٩.

(٨) في (ج) غير واضح.

(٩) ساقطة من (ب).

(١٠) انظر تحفة المحتاج، الهيتمي، ٥٢١ / ٢.

(١١) في (ب) مطلقاً، ولا تجوز معلقة لأنه يبطل بالجهالة، المهذب، الشيرازي ٤٥٣/١.

العُمري<sup>(١)</sup>، والرُقبي<sup>(٢)</sup>، ويتأبد. ولو وهب من ابنه شيئاً بشرط أنه إذا احتاج إليه، [وكان]<sup>(٣)</sup> قد أنفقه رجع بمثله أو قيمته بطلت، ولا تشتط الصيغة في الهدية، بل يكفي<sup>(٤)</sup> البعث، أو النقل من المهدى والقبض من المهدى إليه أو عبده بإذنه، ولو قال للرسول: ضعها موضعها فوضعها حصل القبض<sup>(٥)</sup>. والصدقة كالهدية، ولا فرق بين الأطعمة وغيرها.

ولو كان المتهب أو المهدى إليه صبيّاً أو مجنوناً قبل له وليّه، ولو كان الواهب أباه أو جدّه تولّى الطرفين، ويشتط مضي زمن يتأتى فيه القبض، ولو كان الواهب وصياً أو قيماً أو أباه وهو فاسق قبل له الحاكم أو مأذونه.

ولو وهب من عبد غيره اعتبر قبوله؛ ولو قبل السيد دونه بطلت، ولو أبى العبد لم يجبر، ولو غرس أشجاراً وقال عند الغرس: أغرسها لابني لم تصر للابن، ولم يكن إقراراً بخلاف ما لو قال: [اشتريتها]<sup>(٦)</sup> لابني أو لفلان، فإنه يكون إقراراً، ولو قال [جعلتها]<sup>(٧)</sup> للابن، [وقبل]<sup>(٨)</sup> له صارت له ولو قال لابنه الصغير: وهبتها منك بطل الإيجاب، ولو كان عبد في يده فقال لآخر: (أين تراست)<sup>(٩)</sup> فهو إقرار، ولو قال:

(١) العُمري: بضم فسكون ففتح اسم من الإعمار وجعل الدار ونحوها للشخص مدة عمر هذا الشخص، معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعه جي ص ٣٢١.

(٢) الرُقبي: بضم الراء وسكون القاف من المراقبة والانتظار وهي أن يعطي الرجل إنساناً داراً فإن مات أحدهما كانت للحَي منهُما ومنه كقوله هذه الدار لك رُقبي، المرجع السابق ص ٢٢٥. ويدل عليها عن جابر رضي الله عنه قال: قضى النبي ﷺ بالعُمري أنها لمن وهبت له أخرجه البخاري كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها باب ما قيل في العمرة والرُقبة رقم الحديث ٢٦٢٥، ص ٥٤٥.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ب) زيادة أن يرجع، والصواب المثبت.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في (ب) اشتريها، والصواب المثبت.

(٧) في (ج) جعلتها، والصواب المثبت.

(٨) في الأصل قيل وفي (ج) قبل وهو الصواب المثبت.

(٩) كلمة فارسية تعني هذا يكون لك.



(أين ترا) <sup>(١)</sup> فهو إيجاب الهبة، ولو قال: (أين ترابا شد) <sup>(٢)</sup> فإن أضاف إلى ما بعد الموت فهو وصية، وإن لم يضيف فهو وعد.

ولو بعث إليه هدية في ظرف، لم يكن [الظرف] <sup>(٣)</sup> هدية إلا إذا كانت العادة أن [لا ترد] <sup>(٤)</sup> كقوصرة <sup>(٥)</sup> التمر، وحيث يجب رده كان أمانته ولو قال: وهبتك هذه الدراهم بشرط أن تشتري بها خبزاً فتأكله بطلت ونفسد الهبة، والوقف بكل شرط يفسد البيع ولو قال: أعمرت هذه الدار، أو ملكتكها عمرك، أو جعلتها لك عمري بفتح الراء المشبعة - أو المعاش، أو جعلتها لك عمرك أو حياتك ما عشت أو [ما حييت] <sup>(٦)</sup> أو بقيت فهو هبة تنم بالقبول، والقبض، سواء قال: فإذا مت فهي لورثتك، أو لعقبك، أو لم يقل، وسواء قال: إذا مت عادت إلي، أو إلى [ورثتي] <sup>(٧)</sup> إن كنت متاً أو لم يقل، ولا تعود إلى الواهب ولا إلى ورثته [بحال] <sup>(٨)</sup>. ولو قال أعطيتك، أو ملكتك، أو وهبتك، هذه الدار عمرك على أنك إن مت قبلي عادت إلي وإن مت قبلك استقرت [لك] <sup>(٩)</sup> أو جعلتها لك رقبى أو أرقبتها [لك] <sup>(١٠)</sup> فكذلك الحكم <sup>(١١)</sup>. ولو قال: جعلتها لك عمري بالإضافة، أو حياتي، أو عمر زيد أو حياته بطلت، ولو قال: [إذا] <sup>(١٢)</sup> مت فهي

(١) كلمة فارسية تعني هذا لك.

(٢) كلمة فارسية تعني هذا لك يكون.

(٣) ماقطة من (ب) و (ج).

(٤) في (أ) لا يرده، والصواب المثبت.

(٥) القوصرة وعاء التمر من قصب، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٧٤٦/٢.

(٦) في (ب) زيادة ما وهو الصواب.

(٧) في (ج) ورثتهما، والصواب المثبت.

(٨) على قولين أحدهما تبطل والثاني تصح لأنه شرط أن تعود إليه بعدما زال ملكه أو إلى وارثه، وشرطه بعد زوال

الملك لا يؤثر في حق المعمر فيصير وجوده كعدمه، المهذب، الشيرازي ٤٥٥/١، زاد المحتاج، الكوهجي ٤٣٤/٢.

(٩) في الأصل و (ج) عليك، وفي (ب) لك، وهو الصواب المثبت..

(١٠) ماقطة من (ج).

(١١) فهي على قولين كالسابق أحدهما تبطل والثاني تصح، المهذب، الشيرازي ٤٥٥/١.

(١٢) في (ب) والصواب المثبت.

لك عمرك [فوصية] <sup>(١)</sup>، ولو قال داري لك عمرك فإذا مت [فهي] <sup>(٢)</sup> لزيد أو عبيد لك عمرك فإذا مت فهو حر، صحت العمرى، ولم تصر الدار لزيد، ولم يعتق العبد.

الركن الثالث: <sup>(٣)</sup> الموهوب، وكل ما جاز بيعه جاز هبته <sup>(٤)</sup> وما لا فلا، وهبة الدين مبنية عليه الدين <sup>(٥)</sup> إبراء لا يحتاج إلى القبول، [وإن] <sup>(٦)</sup> كان بلفظ الهبة أو الصدقة ومتن غيره باطله، [وإن] <sup>(٧)</sup> كان عليه زكاة وله دين على مستحق فوهبه [منه] <sup>(٨)</sup> أو أبراه منه بنية الزكاة لم يقع الموقع، وكذا لو كان على غير مستحق فوهبه من مستحق بنيته.

الركن الرابع: القبض <sup>(٩)</sup>، ولا يحصل الملك في الهبة [والهدية] <sup>(١٠)</sup> والصدقة إلا بالقبض، وكيفية: ما مر في البيع والرهن <sup>(١١)</sup> والمعتبر [هنا] <sup>(١٢)</sup> حقيقته، فلا يكفي التخليّة بينه وبين الموهوب المنقول وفاقاً ولا الوضع بين يديه، ولو وهب المغصوب ممن يقدر على الانتزاع، [وإن] <sup>(١٣)</sup> له في القبض لم يكف حتى يتسلط عليه، ولو وكل

<sup>(١)</sup> في (ب) إن والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (أ) والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٤)</sup> لأنه عقد يقصد به ملك العين، المذهب الشيرازي، ٤٥٣/١، فتح العزيز، الرافعي ٣١٥/٦.

<sup>(٥)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٦)</sup> في (أ) و (ب) ولو، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (ب) و (ج) ولو، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٩)</sup> القبض عند الشافعية قبضان أما قبض العقار كالأرض والبناء ونحوهما يكون بالتخليّة بين البائع والمشتري وتمكينه من التصرف فيه بتسليم المفاتيح إن وجدت وقبض المنقول كالأمتعة وغيرها بحسب العرف الجاري الفقه الإسلامي وأدلته وهبي الزحيلي، ٤/ ٤١٩ والدليل عليه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه نحل عائشة عشرين وثقاً فلما مرض قال وددت أنك حزتيه أو قبضتيه وإنما هو اليوم مال الوارث.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) و (ب) و (ج)، زيادة الهدية، وهو الصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> في (ب) زيادة صورته وكيفية، والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في (أ) هنا.

<sup>(١٣)</sup> ساقطة من (ب).

المتَّهَب الغاصب [بالقبض]<sup>(١)</sup> جازاً، ولو كان الموهوب في يد المتَّهَب فقد مرَّ في<sup>(٢)</sup> الرهن ولو كان الموهوب شائعاً<sup>(٣)</sup> فالقبض كما [ذكر]<sup>(٤)</sup> في بيع المشاع وقبضه<sup>(٥)</sup>، ولو مات الواهب أو المتَّهَب قبل القبض لم تنفسخ الهبة، ويخير الوارث في القبض والإقباض، ولو جُنَّ أحدهما، أو أغمي عليه لم تنفسخ، وتقبض بعد الإفاقة.

[والقبض]<sup>(٦)</sup> المعتبر أن يكون بإذن الواهب، فلو قبض بلا إذنه لم يملكه ودخل في ضمانه<sup>(٧)</sup>، ولو أذن له في القبض، ورجع<sup>(٨)</sup> قبله لم يصح القبض، وكذا لو أذن ثم مات هو أو المتَّهَب قبل القبض، ولو أنلفه المتَّهَب لم يكن قبضاً<sup>(٩)</sup>، ولو مات المهدى قبل قبض المهدى إليه بطل الإهداء، وكذا المسافر إذا اشترى لأصدقائه تحفاً وسمي

(١) في (ب) و (ج) زيادة بالقبض وهو الصواب المثبت.

(٢) في (ب) زيادة بيان.

(٣) في (ب) سابقاً، والصواب المثبت.

(٤) في (ج) زيادة ذكر ، والصواب إثباتها.

(٥) في (ب) زيادة بيان بيع المشاع.

والدليل عليه أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة وهو محرم حتى إذا كان بالروحاء إذا حمار وحشي عقير فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: دعوه فإنه يوشك أن يأتي صاحبه فجاء البهزي وهو صاحبه إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر فقسّمه بين الرفاق ثم مضى حتى إذا كان بالأثاية - بين الرويثة والعرج - إذا طبي حاقف في ظل فيه سهم فزعم أن الرسول أمر رجلاً أن يقف عنده لا يريد أحد من الناس حتى يجاوزه.

أخرجه النسائي ، كتاب مناسك الحج ، باب ما يجوز للمحرم أكل من الصيد ٢٦٤٢ ص ٥٩٤١ وأخرجه في الموطأ كتاب الحج باب ٢٤ ما يجوز للمحرم أكله من الصيد رقم ٧٩ ، ٣٥١/١ ، انظر: البهزي هو صحابي اسمه زيد بن كعب ، التقريب ٧٠٥ والحديث متفق عليه ، تلخيص الحبير ابن حجر ٢٧٧/٢.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) فتح العزيز ، الرافعي ٣١٩/٦.

(٨) في (ج) زيادة فلو.

(٩) انظر : المرجع السابق ، ٣٢٠/٦.

لكل واحد شيئاً معيناً ومات قبل وصولها إليهم<sup>(١)</sup>، ولو باع الواهب الموهوب قبل القبض صحّ البيع، وكذا كل تصرف يصحّ من الراهن قبل القبض، ويكون رجوعاً.

ولو [قال]:<sup>(٢)</sup> وهبت كذا من فلان، وملكه والموهوب في يده لم يكن إقراراً بالقبض واستنفسر ولو كان في يد المتهب كان إقراراً ولو قال، وهبته وخرجت إليه منه وكان في يد المتهب كان إقراراً بالقبض، وإن كان في يد الواهب فلا. ولو قيل له: وهبت دارك من فلان وأقبضته أو [سلمته]<sup>(٣)</sup> إليه فقال: نعم كان إقراراً بالهبة والقبض كما لو قيل: لفلان عليك مائة درهم وعشرة دنانير فقال: نعم كان إقراراً [بهما]<sup>(٤)</sup> ولو قال: وهب فلان [هذا]<sup>(٥)</sup> [مني]<sup>(٦)</sup> [فأقبضته]<sup>(٧)</sup> فقال فلان: نعم كان إقراراً بهما.

(١) فهي ميراث، المرجع السابق ٣٢٠/٦.

(٢) في (ب) زيادة قال . وهو الصواب المثبت.

(٣) في (ب) و (ج) سلمت. والصواب المثبت.

(٤) في (أ) بها، والصواب المثبت.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في (أ) زيادة كذا.

(٧) في (ب) فأقبضته وفي الأصل و (ج) وأقبضنيه والصواب المثبت.

## فصل [الثاني] استحباب التسوية في العطية بين الأولاد

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْدَلَ الْوَالِدُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْعَطِيَّةِ<sup>(١)</sup>، بَأَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ، وَكَرِهَ الرُّجُوعُ إِنْ كَانَ الْوَلَدُ عَفِيفاً بَارِئاً، وَإِلَّا فَلَا يُكْرَهُ، وَلِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا وَهَبَ مِنَ الْوَلَدِ وَوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ سَوَاءٌ كَانُوا مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا، غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا، كَافِرًا أَوْ مُسْلِمًا، وَلَا رُجُوعَ لغير الأصول<sup>(٢)</sup> من الأقارب والأجانب، ولو وهب من عبد ولده رجوع، ومن مكاتب نفسه أو ولده فلا والهدية وصدقة التطوع كالهبة في الرجوع وعدمه؛ [ولو أعطاه]<sup>(٣)</sup> لحم الأضحية أو الزكاة أو وقف عليه شيئاً فلا رجوع.

---

<sup>(١)</sup> الأصل في ذلك الحديث عن النعمان بن بشير قال تصدق علي أبي ببعض ماله فقالت أمي عمره بنت رواحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ فانطلق أبي إلى النبي عليه الصلاة والسلام ليشهد على صدقتي فقال له رسول الله فعلت هذا بولدك كلهم قال لا قال: اتقوا الله واعدلوا في أولادكم فرجع أبي تلك الصدقة.

أخرجه مسلم كتاب الهبات باب ٣ كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة رقم ٤١٨٩ ص ٧٨٣.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (أ) انظر: الروضة النووي ٣٧٩/٥.

<sup>(٣)</sup> في (ب) غير واضح.

## [الفصل الثالث: شروط الرجوع في الهبة]

وللرجوع شروط:

الأول: أن يكون الموهوب [باقياً]<sup>(١)</sup> في ملكه؛ فإن [تلف]<sup>(٢)</sup> أو [أنلفه]<sup>(٣)</sup> هو أو غيره، أو باع، أو أصدق، أو وهب، وأقبض ولو من ولده أو أخيه أو [أخته]<sup>(٤)</sup> أو [وقف]<sup>(٥)</sup>، أو اعتق، أو مات، فلا رجوع فيه ولا في [يدله]<sup>(٦)</sup> حيث كان له بدل، ولو كان حباً فبذره ونبت، أو بيضاً [فتقرخ]<sup>(٧)</sup> فلا رجوع.

قال (المحاملي)<sup>(٨)</sup> في "المجموع" و"المقنع": ولو كان ثوباً فأبلاه لم يرجع، ولو زال الملك ثم عاد ببيع، أو هبة، أو إرث، أو غيرها فلا رجوع.

الثاني: أن لا يتعلق به حق يمنع البيع، فإن كاتبه، أو رهنه، وأقبضه، أو تعلق برقبتة الأرض أو حُجر عليه بالفلس، أو استولد الأمة فلا رجوع، ولو انفك الرهن أو الكتابة بالعجز رجع. ولو رهن، أو وهب ولم يقبض، أو أعار، أو حُجر عليه بالسف، أو دبر العبد، أو علق عتقه بصفة أخرى، أو زرع الأرض، أو أجرها أو زوج الجارية أو وطنها، ولم تحبل فله الرجوع ولا مهر للوطء والنكاح والإجارة بحالهما، ولا قلع ولا أجرة إلى الحصاد.

الثالث: أن يكون<sup>(٩)</sup> الموهوب عيناً، فلو وهب منه ديناً كان عليه أو أبرأه منه فلا رجوع.

(١) في (ب) و (ج). غير واضح.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (ب) غير واضح.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (أ) فيفرخ، وفي (ب) غير واضح، وفي الأصل فيفرح، والصواب المثبت في المتن.

(٨) انظر قول المحاملي في نهاية المحتاج للرملي ٤٢١/٥.

(٩) في (أ) و (ب) و (ج)، زيادة الرجوع والصواب المثبت.

الرابع: أن يكون منجزاً فلو قال إذا جاء رأس الشهر فقد رجعت لم يصح الرجوع<sup>(١)</sup>، وإذا رجع فإن كان ناقصاً فلا أرش، وإن كان زائداً والزيادة متصلة كالأسمن، وتعلم صنعة، فهي للواهب مجاناً، وإن كانت منفصلة كالولد [والثمرة]<sup>(٢)</sup> المؤبرة والكسب فللمتهب، ولو وهب حاملاً ورجع قبل الوضع، أو بعده، فالولد للوالد، ولو وهب حائلاً، ورجع حاملاً أو منفصلاً فالولد للوالد. ولو صبغ، أو قصر، أو طحن، أو نسج، أو ذبح وزادت قيمته رجع والابن شريك بالزيادة، وإن لم يزد فلا شيء للابن، ولو بنى أو غرس رجع، ويتخير كالمعير إذا رجع، ولو أسقط حق الرجوع لم يسقط.

ويحصل [الرجوع]<sup>(٣)</sup> برجعت فيما وهبت أو ارتجعت أو استرددت المال أو رددته إلى ملكي، أو أبطلت الهبة، أو نقضتها، ولو لم يأت بلفظ الرجوع، وباع الموهوب أو [وهبه]<sup>(٤)</sup> من غيره، أو وقفه أو أعتقه، أو وطئ الجارية وأحبلها، أو أتلفها لم يكن رجوعاً وبطل البيع، والهبة والوقف والإعتاق، وتصير الجارية مستولدة، وتلزمه القيمة والمهر للاستيلاد<sup>(٥)</sup> والقيمة للإتلاف، والمهر للوطء بلا إحبال، ولو صبغ أو خلط بمال نفسه لم يكن رجوعاً، وإذا رجع ولم يسترد فهو أمانة.

ولو تقايلا في الهبة، أو تفاسخا حيث لا رجوع لم يفسخه. ولو وهب شيئاً من آخر مطلقاً أو مقيداً بنفي الثواب لم يجب الثواب سواء وهب من الأعلى أو الأدنى أو المثل، ولو أعطاه المتهب [ثوباً]<sup>(٦)</sup> كان ابتداء عطية، حتى لو كان من ابنه لم ينقطع الرجوع والصدقة كالهبة. ولو وهب بشرط الثواب، [فإن]<sup>(٧)</sup> كان معلوماً انعقد بيعاً ثبت فيه أحكامه، ولا رجوع

(١) لأن الفسوخ لا تقبل التعليق. قاله المتولي في الروضة النووي ٣٨٤/٥

(٢) في (ب) و (ج) الثمرة، وكلاهما جائز.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (ج) وهب، والصواب المثبت.

(٥) في (أ) زيادة القيمة للاستيلاد، وفي (ج) دون القيمة، والاستيلاد هو طلب الولد من الأمة، التعريفات، الجرجاني ص ٢٢.

(٦) في الأصل و (أ) ثوباً والصواب المثبت.

(٧) في (ج) فلو.

[إن<sup>(١)</sup>] كان من الأصل مع [الفرع]<sup>(٢)</sup>. وفي ثبوت [الخيار]<sup>(٣)</sup> كلام<sup>(٤)</sup> سبق في البيع، وإن كان مجهولاً بطل العقد، ولو قال: وهبتك ببذل وقال: بل بلا بدل صدّق المتهب، ولو كان في يده عين فقال: وهبتها أبي [وأقبضتها]<sup>(٥)</sup> في الصحة، وأقام باقي الورثة بيّنة أن الأب رجع فيما وهب من ابنه ولم تذكر البيّنة ما رجع فيه لم [تنتزع]<sup>(٦)</sup> من يده بهذه البيّنة، ولحق وهب وأقبض ومات فادعى الورثة أنه كان في المرض، [وقال]<sup>(٧)</sup> المتهب: بل في الصحة صدّق المتهب، ولو دفع شيئاً بنية الصدقة فأخذه ظاناً أنه ودیعة أو عارية فردّه لم يحل له الأخذ ولزمه الردّ لو أخذ. وعقوق الوالدين حرام<sup>(٨)</sup>، وهو كل ما يتأذيان به ما لم يكن حراماً حتّى قيل [يجب]<sup>(٩)</sup> [طاعتها]<sup>(١٠)</sup> في الشبهات حكاه (الغزالي) في "الإحياء"<sup>(١١)</sup> عن أكثر العلماء ولو ماتا ساخطين فالطريق بعد الندم أن يكثر الاستغفار لهما والدعاء [والتصدق]<sup>(١٢)</sup> عنهما، وأن يكرم من كانا يحبان [إكرامه]<sup>(١٣)</sup> وأن [يصل]<sup>(١٤)</sup> رحمهما، ويقضي دينهما، وينفذ عدتهما، وما تيسر له من ذلك.

(١) في (أ) و(ب) وإن.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (أ) الخياد، والصواب المثبت.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج) زيادة فيه وكلاهما جائز.

(٥) في (ب) وأقبضتها، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) و(ج) ينتزع، وفي (ب) ينزع والصواب المثبت.

(٧) في (ب) فقال والصواب المثبت.

(٨) لقوله تعالى (فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً) سورة الإسراء آية ٢٣.

(٩) في (ب) تجب وكلاهما جائز.

(١٠) في (أ) إطاعتها والصواب المثبت.

(١١) انظر: إحياء علوم الدين الغزالي ٢/٢١٨.

(١٢) في (أ) والصدقة. والصواب المثبت.

(١٣) في (ب) إكرامهما، والصواب المثبت.

(١٤) في (ج) يحصل، والصواب المثبت.



وصلة الرحم مأمور [بها]<sup>(١)</sup>: وهي كل فعل يعدُّ به واصلًا غير منافٍ ومقاطع له ويحصل ذلك بالمال تارة وبالخدمة [أو الزيارة]<sup>(٢)</sup> وقضاء الحاجة أخرى، وفي الغائب بالمكاتبة والمراسلة ونحوهما.

والوفاء بالعهد مستحب، وإخلافه<sup>(٣)</sup> كراهة شديدة<sup>(٤)</sup>، ولو وعد إنساناً هدية، أو صدقة لم يلزمه الوفاء، حتى لو كانت الصدقة فريضة فله أن يعطيها [غيره]<sup>(٥)</sup>. ولو أسكن داره رجلاً وسافر، وقال: إن رجعت فإلدار لي، وإن لم أرجع فلك فسد الشرط والعقد، ولو مات عن ابن وابنة [أو خمسة]<sup>(٦)</sup> عشر رأساً من الغنم فقالت لأخيها خمسٌ منها نصيبي فوهبتُها منك [فقبل]<sup>(٧)</sup> بطاقتَه ولو أهدى إلى الصبي ووضَع بين يديه فأخذه الصبي لم [يملك]<sup>(٨)</sup>. ولو اختلف الواهب والمتهب في القبض أو في صفته كالإذن فيه صدَّق الواهب، ولو أهدى إلى رجل، أو حلت زوجه من صداقها رجاء الثواب، فلم يثب المهدى إليه ولا الزوج، فإن لم [يشترطاً]<sup>(٩)</sup> العوض وقت الهدية والتحليل فلا ثواب ولا رجوع.

(١) في (أ) بهما والصواب المثبت لقوله تعالى: (وأولو الأرحام بعضهم ببعض في كتاب الله) وردت في سورة الأنفال آية ٧٥.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ب) زيادة للوفاء. والصواب المثبت.

(٤) لقوله تعالى: (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم) وردت في سورة النحل آية ٩١، ولقوله تعالى: (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا) وردت في سورة البقرة آية ١٧٧.

(٥) في (أ) غيرها والصواب المثبت انظر: الروضة، النووي ٣٩٠/٥.

(٦) في (ب) خمس والصواب المثبت.

(٧) في الأصل فقبله، في (ج) غير واضح، وفي (أ) و (ب)، فقبل وهو الصواب المثبت.

(٨) في (أ) يملك والصواب المثبت.

(٩) في الأصل يشترط، و (ب) يشترط، وفي (أ) و (ج) يشترط، والصواب المثبت.

إذا كتب السلطان إدراراً<sup>(١)</sup> أو صلة لفقهاء أو غيره، فإن كتب على الجزية حلّ بشروط: أن تكون مضروبة [مقدّرة]<sup>(٢)</sup> [على]<sup>(٣)</sup> وجه الشرع كما سيأتي في بابها، وأن لا [يكون]<sup>(٤)</sup> المأخوذ مكتسباً على وجه يعلم حرمة، كظلم وبيع خمر ونحوهما، وأن يكون الآخذ من أهل الفيء ويأخذ [قدر]<sup>(٥)</sup> ما يسوغه، ويراعى في الإدرار شروط الإقطاع وفي الصلة: شرط الحوالة والتسبب كما مرّ في إحياء الموات. وإن كتب على المواريث والأموال الضائعة حلّ بشروط: أن لا يعلم أنها مكتسبة من الحرام كالظلم وغيره، أو لا يتبين ملاكها، أو<sup>(٦)</sup> أن يكون الآخذ من أهلها، ويأخذ قدر ما يسوغ له شرعاً وإن كتب على الأوقاف حلّ بشروط: أن يكون من أهلها، وأن يأخذ على [وفق شرط الواقف]<sup>(٧)</sup>. وإن كتب على ما ملك بالإحياء أو الاشتراء حلّ إقطاعاً وحوالة - كما مرّ في الإقطاع -، وإن كتب على خراج المسلمين، وهو المكس<sup>(٨)</sup> المسمّى [التمغاء]<sup>(٩)</sup> والباج<sup>(١٠)</sup> [الجوز]<sup>(١١)</sup> (وغيرها)<sup>(١٢)</sup>، أو على المصادرة

(١) يقال لإدرار لعطائه الدائم والصلة والعطية لا على سبيل الدوام، انظر: حاشية الحاج إبراهيم

بهامش الأنوار لأعمال الأبرار ٦٦٣/٢. والإدرار بضمن الدال هو اسم موضوع للدفع، والسلطان ذو

تدرا أي ذو عدة وقوة على دفع أعدائه انظر: الصحاح الجوهري، ٤٩/١.

(٢) ساقطة من الأصل و(ب) و(ج)، وفي (أ) زيادة مقدّرة وهو الصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ج) يأخذ وهو الصواب المثبت

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في (ب) أو والصواب المثبت.

(٧) في (أ) على قدر الشرط كما شرط الواقف وفي (ب) على وقف بشرط الواقف. والصواب المثبت.

(٨) هو الظلم وهو ما يأخذه العشار وهو ماكس ومكّاس، انظر: تاج العروس الزبيدي ٥١٤/١٦، مادة مكس.

(٩) في (أ) و(ب) بالتمغاء.

(١٠) الباج هي ضريبة على الحيوانات، أنظر الهادي الكرمي ١٠٩/١.

(١١) في (أ) و(ب) و(ج) الجواز والصواب المثبت.

(١٢) في (ب) وغيرهما والصواب المثبت.

على المسلمين فهو الحرام الصرف الذي لا يبيحه شرع ولا يسوغه اجتهاد، ويكفر مستحله ويفسق متعاطيه. وإن كتب على خزانته أو على بياح لا يعامل غير السلطان فهو كما لو كتب على خراج المسلمين، إلا أن الأموال الكائنة في خزانته إن لم [يعرف] <sup>(١)</sup> [ملاكها] <sup>(٢)</sup> فهي كالأموال الضائعة، وإن كتب على الأملاك المتخلفة [من] <sup>(٣)</sup> السلاطين الماضية بالموت أو القتل، وقد تبين [ورثتهم] <sup>(٤)</sup> حرّم، وإن لم يتبين [فهو] <sup>(٥)</sup> [كما] <sup>(٦)</sup> لو كتب على الأموال الضائعة.

وإن كتب على الخراج المضروب [على] <sup>(٧)</sup> المعادن الظاهرة أو الباطنة حرّم، وإن كتب على الزكاة حلّ إن كان من أهلها وإن لم يجز إقطاعها.

قال (الغزالي) في "الإحياء": <sup>(٨)</sup> وأموال السلاطين في عصرنا حرام كلها أو أكثرها كيف لا؟! والحلال الفيء والغنيمة ولا وجود لهما وليس شيء منهما في أيدي السلاطين وخزائنهم ولم [يبق] <sup>(٩)</sup> إلا الجزية، [وأنها] <sup>(١٠)</sup> تؤخذ [بأنواع] <sup>(١١)</sup> الظلم، ثم إذا نسبت ذلك إلى ما [ينسب] <sup>(١٢)</sup> إليهم من الخراج المضروب على المسلمين والمصادرات والرشا <sup>(١٣)</sup> وصنوف الظلم لم يبلغ عشر معشار [عشره] <sup>(١٤)</sup> ومع ذلك

<sup>(١)</sup> في (أ) يعرفها، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (أ) مالكها. والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في (ب) عن والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (ب) قبلتهم، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> ساقطة من (أ) و (ب).

<sup>(٦)</sup> في (أ) و (ب) فكما، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٨)</sup> انظر: إحياء علوم الدين الغزالي ١٣٩/٢.

<sup>(٩)</sup> في (أ) تبق. والصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) إنما وهو الصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> في (ج) من أنواع والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في الأصل و (ب) و (ج). ينصب، وفي (أ) ينسب والصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> الرشا جمع رشوة وهو ما يعطى لقضاء مصلحة انظر: المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ١٣٤٨.

<sup>(١٤)</sup> في الأصل و (ب) و (ج) عشيره وفي (أ) عشره وهو الصواب المثبت.

إذا لم يذلّ الأخذ منهم بالسؤال أولاً، وبالتردد في الخدمة ثانياً، وبالثناء والدعاء ثالثاً، وبالمساعدة على أغراضهم الفاسدة رابعاً، [وبتكتير]<sup>(١)</sup> جمعهم ومجلسهم خامساً، وبإظهار الحب والمناصرة على أعدائهم سادساً، وبالستر على ظلمهم ومقابحهم سابعاً، لم ينعم عليه بدرهم ولو كان في فضل الشافعي.

مثلاً فإذا لا يجوز أن يؤخذ منهم في هذا الزمان ما يعلم أنه حلال لإفضائه إلى هذه المعاني فكيف ما يعلم أنه حرام أو يشك؟

هذا لفظ ( الغزالي ) بحروفه في زمانه وزمن الخلفاء، فكيف في زماننا وزمن الأتراك والمتغلبة والظلمية؟ نبهنا الله [تعالى] <sup>(٢)</sup> من لوم الغفلة! ورزقنا الصبر والقناعة! [بحرمة محمد ﷺ أمين]<sup>(٣)</sup>.

---

(١) غير واضح في (ب).

(٢) في (أ) و(ب) زيادة تعالى، وهو الصواب المثبت.

(٣) في (أ) زيادة بحرمة محمد صلعم أمين والصواب المثبت

الكتاب الخامس: كتاب اللقطة  
الطرف الأول: أركان اللقطة  
الطرف الثاني: شروط الملتقط  
الطرف الثالث: أحكام اللقطة

## كتاب اللقطة<sup>(١)</sup> [أطراف اللقطة]

والنظر في أطراف<sup>(٢)</sup>: [الطرف الأول: الأركان].

الأول: الالتقاط؛ وهو مستحب للوائق بأمانته<sup>(٣)</sup>، مكروه للفاسق، ويستحب الإشهاد عليه، وذكر بعض الأوصاف للشهود، ويكره ذكر الكل.

[الثاني]<sup>(٤)</sup>: الملتقط [وإذا]<sup>(٥)</sup> اجتمع في شخص الإسلام والحرية والأمانة والتكليف فله الالتقاط والتعريف، والتملك. ولو التقط الذمي في دار [الإسلام]<sup>(٦)</sup>، أو الفاسق، [ينزع]<sup>(٧)</sup> من يدهما، ويوضع عند عدل، ويضم إليهما عدل للتعريف؛ فإذا تم التعريف؛ لهما التملك، وأجرة العدل في بيت المال، ولو التقط العبد بغير إذن السيد<sup>(٨)</sup>، وجهله السيد

(١) اللقطة واحدة اللقط وهو الشيء الذي تجده ملقى، فتأخذه، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٨٤١/٢. وفي الاصطلاح هي ما وجد من حق محرم غير محرز لا يعرف الواجد مسبقته، القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب ٣٣٢، دليل المشروعية قوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ وردت في سورة المائدة آية (٢).

ولقوله رسول الله ﷺ: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلّمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ومن ستر على مسلم ستره الله يوم القيامة."

أخرجه البخاري في كتاب المظالم باب لا يظلم المسلم، المسلم، ولا يسلّمه رقم الحديث ٢٤٤٢ ٥٠٧/١. (٢) في (ب) الأطراف.

(٣) انظر كفاية الأخيار، الحصني ٤٢٥/٢.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) في إذا والصواب المثبت.

(٦) في (أ) الكلام والصواب المثبت.

(٧) في (ب) ينزع والصواب المثبت.

(٨) فيه قولان أحدهما أن يلتقط كسب بفعل، والثاني لا يجوز لأن الالتقاط يقتضي ولاية قبل الحول

وضماناً بعد الحول، والعبد ليس من أهل الولاية وليس له ذمة يستوفى منها الحق إلى أن يعتق ويوسر،

انظر كفاية الأخيار، الحصني ٤٢٦/٢.

فالمال مضمون متعلق برقبته، أتلف أو تلف، بتقريب أو [بغيره]<sup>(١)</sup>، وإن علمه فإن أخذه [منه]<sup>(٢)</sup> أو أقره في يده ليعرفه وكان أميناً جاز، وسقط الضمان عن العبد، وإن لم يكن أميناً، أو لم [يأخذ]<sup>(٣)</sup>، ولم يقر في يده بل أهمله وأعرض عنه فهو متعد [فيتعلق]<sup>(٤)</sup> الضمان برقبته، وبسائر أموال السيد، كمن رأى عبده يتلف مالاً لغيره ولم يمنعه، ولو أذن لعبده في [استيلاء]<sup>(٥)</sup> شيء فأخذه، وتلف في يده ضمنه السيد أيضاً من سائر أمواله، ولو أذن له في الغصب فغصب لم يضمنه من سائر أمواله، ولو التقط بإذن السيد صح التقاطه، ولم يضمن.

والمذبر<sup>(٦)</sup> وأم الولد والمعلق عتقه بصفة والمكاتب<sup>(٧)</sup> بالكتابة الفاسدة كالقن لكن حيث يتعلق الضمان برقبة القن ففي أم الولد يتعلق بالسيد، وإن جهل ويصح التقاط المكاتب بالكتابة الصحيحة، ويعرف [ويتملك]<sup>(٨)</sup>، ولو التقط الحر ومات قبل التعريف يعرف الوارث ويتملك.

ويصح التقاط الصبي كاحتطابه واصطياده، ثم إن [جهله]<sup>(٩)</sup> الولي، وأتلفه الصبي ضمن، وإن تلف لم يضمن، وإن علمه فعليه أن ينتزع، ثم إن رأى المصلحة في تملكه له جاز أن يعرف ويتملك إن كان بحيث يجوز الاستقراض له، وإلا فلا، وإن لم ير

(١) في (أ) غيره والصواب المثبت.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) يأخذه والصواب المثبت.

(٤) في (أ) و (ب) ويتعلق، والصواب المثبت.

(٥) في (ب) الاستيلاء، وهو من التساوم بين الرجلين في السلعة بأن يعرض البائع سلعته بثمن ما الصواب وبطلبه الآخر بثمن دونه المثبت ويقال سمت السلعة أي عرضتها وسمتها بكذا وكذا إذا طلبتها أنظر الزاهر: الأزهرى ١٩٦.

(٦) المدبر من التدبير وهو تعليق عتق العبد بمطلق موت السيد وهو مدبر والعبد مدبر أنظر القاموس الفقهي سعدي أبو جيب ١٢٨.

(٧) من كاتب السيد العبد أي كتب بينه وبين العبد اتفاقاً على مال يقسطه فإذا ما دفعه صار حراً أنظر: المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى ٧٠٨/٢.

(٨) في (أ) زيادة بتملكة، والصواب المثبت.

(٩) في (ب) جهل والصواب المثبت.

التملك له حفظه أمانة، أو سلمه إلى القاضي، ولو تلف في يده قبل الانتزاع فإن لم يقصر فيه فلا ضمان، وإن قصر حتى تلف، أو [أنتفه] <sup>(١)</sup> الصبي ضمنه <sup>(٢)</sup> الولي لا الصبي كما لو احتطب الصبي، وتركه الولي في يده حتى تلف أو أنتفه الصبي، ولو تلف في يد الولي قبل التملك فلا ضمان على أحد وإن تلف بعده فالضمان على الصبي، والمجنون كالصبي في الالتقاط.

الطرف الثالث : في [المَلْتَقَط] <sup>(٣)</sup> وله شروط:

[الأول] <sup>(٤)</sup>: أن يكون ضائعاً بسقوط أو غفلة، فأما إذا [ألقت] <sup>(٥)</sup> الريح ثوباً في حجره، أو ألقي هارب كيساً في هربه، ولم يعرف الملقى، أو مات موزنه عن ودائع، وهو لا يعرف ملاكها فهو مال ضائع يحفظ ولا [يتملك] <sup>(٦)</sup>.

الثاني: أن يكون في موات، أو شارع، أو مسجد، فأما إذا وجد في أرض مملوكة، لم يؤخذ للتعريف والتملك، بل هو لصاحب اليد في الأرض، مالمالكاً [كان] <sup>(٧)</sup> أو مستعيراً، أو مستأجراً.

الثالث: أن يكون في دار الإسلام، أو دار الحرب وفيها مسلمون، أما إذا لم يكن فيها مسلم فهو غنيمة خمسها لأهل الخمس، والباقي لواجده.

وما يمتنع من صغار السباع بقوته، كالإبل، والخيل، والبغال، والحمير والثور، والبقرة الكبيرة، أو بعدوه [كالأرنب] <sup>(٨)</sup> والظباء المملوكة، أو بطيرائه

<sup>(١)</sup> في الأصل تلفه وفي (أ) و (ب) و (ج) أنتفه وهو الصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> لأنه لا يؤمن أن يؤدي الأمانة فيها، المذهب، الشيرازي ٤٤١/١.

<sup>(٣)</sup> في (أ) اللقطة وفي (ب) الملتقط وفي (ج) الملقط وفي الأصل المنقط. والصواب كما في (ب) والمثبت في المتن.

<sup>(٤)</sup> ساقطة من (ب) و (ج) والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) لفظ، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (أ) يملك والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (ب) غير واضح.

<sup>(٨)</sup> في (أ) كالأرنب والصواب المثبت.



كالحمام، [والدراج] <sup>(١)</sup> إن وجد في مفازة جاز [للكل] <sup>(٢)</sup> أخذه للحفظ <sup>(٣)</sup>، ولا يجوز [للملك] <sup>(٤)</sup> إن أمن الوقت، ولو أخذ ضمن، ولا يبرأ بالرد إلى ذلك الموضع ويبرأ بالدفع إلى القاضي، [وقيل] <sup>(٥)</sup>: يبرأ <sup>(٦)</sup> بالرد إن خلّصه من ماء أو نار، وهو [خطأ] <sup>(٧)</sup> ليس هذا من المذهب في شيء. وإن وجد في بلدة أو قرية، أو في موضع قريب منهما جاز أخذه للملك، وما لا يمتنع، [كالكسير] <sup>(٨)</sup> والغنم والعجاجيل <sup>(٩)</sup> والفصلاّن <sup>(١٠)</sup> والمهر جاز أخذه للملك من المفازة والعمران، ويتخير الآخذ من المفازة بين الإمساك والتعريف ثم التملك، وبين البيع والتعريف ثم [تملك] <sup>(١١)</sup> ثمّنه، وبين الأكل إن كان مأكولاً، وتعريفه، و[غرامة] <sup>(١٢)</sup> قيمته، إن ظهر مالكه، [أو الخصلة] <sup>(١٣)</sup>

<sup>(١)</sup> في الأصل الدجاج، وفي (أ) (ب) الدراج، وهو الصواب المثبت، والدراج هو: طائر أسود باطن الجناحين وظاهرهما أغير على خلقة القطا، إلا أنها ألطف أنظر: تاج العروس الزبيدي، ٥٦١/٥، مختار الصحاح الجوهري ٢٠٢، مادة درج.

<sup>(٢)</sup> في (أ) الكل وفي (ب) لكل، والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> أخذها للحفظ ينظر فيه فإن كان الواجد هو السلطان جاز لأن للسلطان ولاية في حفظ أموال المسلمين وإن كان الواجد من الرعية فوجهان: الأول يجوز لأنه يأخذها للحفظ على صاحبها، والثاني لا يجوز لأنه لا ولاية على صاحبها بخلاف السلطان، تكملة المجموع، المطيعي ١٨٩/١٦.

<sup>(٤)</sup> لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سمعت رجلاً من مزينة يسأل النبي عن ضالة الإبل فقال:

«معها حذاؤها ومقازها تأكل الشجر وترد الماء دعها حتى يأتي باغيها، وسأله عن ضالة الغنم فقال: إنما هي لك أو لأخيك أو للذئب احبسها حتى يأتي باغيها...»، أخرجه أبو داود، كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة رقم

(١٧١٠) ٥٣٥/١، شرح السنة، كتاب العطايا والهدايا، باب اللقطة، رقم (٢٢٠٤) ٤٤٣/٤، متفق عليه، إرواء الغليل، الألباني ٤٦٠/٩.

<sup>(٥)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٦)</sup> يبرأ على الأصح أنظر الروضة النووي ٤٦٥/٤.

<sup>(٧)</sup> في (أ) و(ب) و(ج) خبطا، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (أ) الكيش، والصواب المثبت. أي كسير الرجل أو الجناح، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار لأعمال الأبرار ٦٦٦/١.

<sup>(٩)</sup> العجاجيل مفردة عجل وهو ولد البقرة (ج) عجول، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٥٩٢/٢.

<sup>(١٠)</sup> الفصلاّن ولد الناقة أو البقرة بعد قطامه وفصله عن أمه مفردة فصيل، المرجع السابق ٦٩٨/٢.

<sup>(١١)</sup> في الأصل تملكه، وفي (ب) و(ج) تملك وهو الصواب.

<sup>(١٢)</sup> في (ب) غرامته، وهو الصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> في (ب) الخصلة، وهو الصواب المثبت.

الأولى أولى من الأخيرتين، والثانية من الثالثة، ويتخير الأخذ من العمران بين الأوليين ولم يكن له الأكل، وإن لم يكن مأكولاً فله الإمساك والبيع، ولا يجوز التملك، ولا [تملك] <sup>(١)</sup> الثمن إلا بعد التعريف، وإذا أمسك فإن تبرع بالإنفاق فذاك، وإن أراد الرجوع فلينفق بإذن الحاكم أو أشهد كفي نظائره، [وإذا] <sup>(٢)</sup> أراد [البيع] <sup>(٣)</sup> فإن لم يجد حاكماً استقل به، وإن وجد وجب [استئذانه] <sup>(٤)</sup>.

- والمراد من صغار السباع الثعلب، وابن أوى <sup>(٥)</sup>، وولد الذئب وأمثالها-.

وإن وجد رقيقاً مُمَيَّزاً فإن أمن الوقت لم يأخذه، وإن لم يأمن أو لم يكن مُمَيَّزاً جاز أخذه للتملك، عبداً كان أو أمة، لا تحل له كالمحرم والمجوسية، وإن حلت لم يجز التملك وينفق على الرقيق في مدة الحفظ من كسبه؛ فإن لم يكن يبيع بعضه للنفقة وإذا بيع ثم ظهر [المالك] <sup>(٦)</sup> وقال: كنت أعتقته قُبُلٌ وحكيمُ بفساد البيع بخلاف ما لو وكل ببيع عبده وباعه الوكيل ثم قال: كنت أعتقته فإنه لا يقبل، وإن وجد كلباً يفتنى جاز أخذه وتعريفه ثم الاختصاص به، وغير الحيوان من الأموال يُلْتَقَطُ بأنواعه. فإن كان مما يتسارع إليه الفساد يتخير بين التملك في الحال وأكله وتعريفه وغرامة قيمته إن ظهر المالك، وبين البيع وتعريفه ثم [تملك] <sup>(٧)</sup> ثمناه؛ سواء وجدته في المفازة أو العمران، فإن أمكن إبقاؤه كالرَّطْبِ يُجَفَّف، فإن كانت الغبطة في بيعه رطباً يبيع، وإلا فإن تبرع الواحد بتجفيفه جفف، وإلا يبيع بعضه وجفف به الباقي.

<sup>(١)</sup> في (ج) البيع.

<sup>(٢)</sup> في (أ) و(ب) وإن.

<sup>(٣)</sup> في (ج) البيع، الصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> استئذانه في (ب).

<sup>(٥)</sup> ابن أوى هو دويبة تعوي ليلاً بما يشبه صياح الصبيان فيه شبه من الذئب وهو فوقه ودون الكلب،

الحيوان، الجاحظ ج ٢/ص ٣٦٠٤، ج ٥، ٢٨٨، ١٨٢.

<sup>(٦)</sup> في (ب) المال، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (ب) يملك.

## الطرف الرابع في الأحكام وهي أربعة.

الطرف الرابع: [ أحكام اللقطة ]: وهي أربعة:

[الطرف] (١) [الأول] (٢): الأمانة والضمان، فإن أخذه للحفظ أبداً فهو أمانة، ولا يجب التعريف وقيل (٣) يجب، وإن أخذه للتملك فهو أمانة في السنة وبعدها إلى التملك، ولو دفعه إلى الحاكم في صورتين لزمه القبول، ولو دفعه إلى غيره بأمره برئ [وبدونه] (٤) فلا ضمن، وإن أخذه للخيانة كان غاصباً وبرئ بالدفع إلى الحاكم أو مأذونه، وليس له التعريف، والتملك قبل الدفع [ولا] (٥) بعده، [وإن] (٦) قصد الأمانة ثم الخيانة ولم يفعل لم يضمن، وإن فعل ثم أراد أن يُعرف ويتملك فله ذلك، وإن أخذه مطلقاً لم يضمن، وله التملك بشرطه.

[الطرف] [الثاني] (٧): المعرفة والتعريف: أما المعرفة، فَيُعرفُ وعاء اللقطة، ووكاءها، وجنسها، ونوعها، وقدرها (٨)، ويقيد بالكتابة، ثم يُعرف، ويجب تعريفها سنة متصلة على

(١) ساقطة من جميع النسخ والأصل، والصواب إثباتها.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ج) غير واضح وجهان الأول لا يجب التعريف والأظهر يجب وليس عليه مؤنته ولكن يرفع الأمر إلى الحاكم ليبدل أجرته من بيت المال أو يستقرض على المالك أو يأمر الملتقط به ليرجع، أنظر فتح العزيز ٣٦١/٦-٣٦٢.

(٤) في (أ) و (ب) و (ج) وبدون، الصواب المثبت.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في الأصل و (أ) وإذا، وفي (ب) وإن، وهي الصواب.

(٧) ساقطة من (ج).

(٨) عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال: "عرفها سنة ثم أعرف وكأها وعفاصتها ثم استنق بها فإن جاء ربها فادبها إليه قالوا يا رسول الله فضالة الغنم قال خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب قال يا رسول الله فضالة الإبل قال فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت وجنتاه أو احمر وجهه ثم قال ما لك ولها معها جذاؤها وسقاؤها حتى تلقاها ربها" أخرجه البخاري، كتاب اللقطة، باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لأنها وديعة عنده حديث رقم (٢٤٣٦) ص ٥٠٥.

العادة، فيُعرَف في الابتداء كل يوم مرتين طرفي النهار أسبوعاً، ثم كل يوم مرة أسبوعاً، أو أسبوعين، ثم كل أسبوع مرة أو مرتين، ثم كل شهر مرة أو مرتين، أو أكثر؛ بحيث لا ينسى أنه [تكرار] <sup>(١)</sup> لما مضى، ولو تخلل زمن يغلب على الظن أن النُوب السابقة قد نسيت لم يعتد بما مضى. [ويجب] <sup>(٢)</sup> عليه التعريف بعد ذلك سنة، وقيل <sup>(٣)</sup> لا يجب الاتصال، ويُعتد بما مضى، ويُستحب أن يذكر بعض أوصاف اللقطة في التعريف، ولا يستوعب وإلا فيضمن <sup>(٤)</sup>، ثم إن تَبَرَّعَ الْمُتَنَقِّطُ بالتعريف أو بمؤنته فذاك وإلا [فلا] <sup>(٥)</sup>، فإن أخذها للتمك فالمؤنة عليه اتصل بالتمك، [أولم] <sup>(٦)</sup> يتصل، ظنير مالها أو لم يظهر، وكذا لو أخذها للحفظ ثم قصد التملك.

[وليكن] <sup>(٧)</sup> التعريف في الأسواق، ومجامع الناس، وأبواب المساجد عند خروج الناس، ولا يجوز في المساجد <sup>(٨)</sup> إلا في المسجد الحرام، كما لا [تُطلب] <sup>(٩)</sup> الضالة فيها. وليكن أكثر تعريفها في البقعة والمحلة التي وجدت فيها. قال في "الإنباء": ولو

<sup>(١)</sup> في (أ) تكراراً، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من الأصل و(ب). في (أ) زيادة ويجب وهو الصواب

<sup>(٣)</sup> وجهان أحدهما وبه أجاب الإمام لا لأنه إذا فرق لم تظهر فائدة التعريف، فعلى هذا إذا قطع التعريف مدة وجب الاستئناف الثاني: كما لو نذر الصوم سنة يجوز التفريق قاله القاضي الروياني في فتح العزيز ٣٦٢/٦.

<sup>(٤)</sup> أي يحرم عليه ذلك لنلا يتوسل إليها كاذباً ويضمن، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار لأعمال الأبرار ٦٦٧/١.

<sup>(٥)</sup> ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

<sup>(٦)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) أو وهو الصواب..

<sup>(٧)</sup> في (أ) فليكن والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> لما روي عن سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَخْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا وَجَدْتُ إِنَّمَا بُنِيَتْ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ كِتَابُ الْمَسَاجِدِ ومواضع الصلاة، باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشر رقم الحديث ١١٩٩ ص ٢٥٧.

<sup>(٩)</sup> في (ج) بطالب ، والصواب المثبت في المتن.

وجدها في الجامع عرفها كل جمعة عند أبوابه<sup>(١)</sup>. ولو حضره سفر فوّض التعريف إلى غيره، ولا يسافر به. ولو التقط في الصحراء، فإن اجتازت به قافلة تبعهم وعرفهم، وإلا فيعرف في أي بلد شاء، قُرباً أو بُعداً، ولا فائدة [في التعريف]<sup>(٢)</sup> في المواضع الخالية، ولا يُكَلَّفُ أن يغيّر قصده ويعدل إلى أقرب البلاد، ولا يجوز تسليم المال إلى [غيره]<sup>(٣)</sup> للتعريف إلا بإذن الحاكم، وإلا فيضمن:

وَيُسْتَرَطُّ أن يكون المُعرِّفُ عاقلاً لا يُشْتَهَرُ [بالخدعة]<sup>(٤)</sup>، وإلا فلا يعتدّ بتعريفه. وإنما يجبُ التعريف حيث كانت اللقطة كثيراً، فإن كانت [قليلة]<sup>(٥)</sup> فإن لم يتموّل كالثمرة الواحدة والتمرّتين، فلا تعريف، وإن تموّل وجب تعريفه مدة [يَغْلِبُ]<sup>(٦)</sup> على الظن إعراض فاقده، ويختلف ذلك باختلاف الأموال والمُلْك، ويؤخذ في المالك بالأسوأ، ولا تقدير للقليل والكثير بل [ما]<sup>(٧)</sup> يغلب على الظن أن فاقده لا يُكْثِرُ أسفه عليه، ولا يطول طلبه فهو قليل، ويحلُّ النقاط السنابل [عن]<sup>(٨)</sup> المزارع وقت الحصاد إن أذن المالك، أو كان قادراً لا يشقُّ عليه الالتقاط، ولا يلا تقط بنفسه [لو اطلع]<sup>(٩)</sup>،<sup>(١٠)</sup>.

(١) لأن المقصود لا يحصل إلا بذلك، ولأن من ضاع منه شيء يطلبه فيه الموضع الذي ضاع منه تكملة المطيعي، المجموع ١٦٦/١٧٣.

(٢) في الأصل للتعريف، وفي (أ) في التعريف، وهو الصواب لمثبت.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج) الغير، والصواب المثبت.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج) الخداعة والصواب المثبت.

(٥) وفي الأصل قليلاً، في (ج) قليلة وهو الصواب المثبت.

(٦) في (ب) تغلب والصواب المثبت.

(٧) ما ساقطة من (ج).

(٨) في (أ) على والصواب المثبت.

(٩) ساقطة من (ب).

(١٠) في (أ) زيادة سنة [هكذا في الأصل]، والمعنى غير مستقيم ولعل فيها سقط.

الثالث: التملك بعد التعريف، ولو تملك [وتصدق] <sup>(١)</sup> به عن نفسه، ثم ظهر المال غرم له، ولا معنى للتصدق به عن المالك، ولا يملك إلا باللفظ كقوله تملك أو اخترت، وشبههما، فلو باع أو أعتق لم يملك، [ولا] <sup>(٢)</sup> ينفذ. ولا يجوز أخذ لقطة مكة وحرمها <sup>(٣)</sup> للتملك، بل تؤخذ للحفظ <sup>(٤)</sup> أبداً، ويلزم الملتقط بها الإقامة للتعريف، أو دفعها إلى الحاكم، وهل تكون لقطة عرفه ومسجد إبراهيم كلقطة مكة؟ وجهان <sup>(٥)</sup>.

[الرابع] <sup>(٦)</sup> رد عينها أو بدلها إذا ظهر مالها <sup>(٧)</sup>، [فإذا] <sup>(٨)</sup> جاء من يدعيها، فإن لم يقم بيّنة، ولم يصفها بحيث يزول الوهم لم يدفع، إلا أن يعلم أنها له فيلزمه الدفع، وإن أقلم بيّنة لزمه، ويشترط إقامتها عند القاضي [بعد] <sup>(٩)</sup> الدعوى، وإن لم يقم بيّنة [ووصفها] <sup>(١٠)</sup> فإن لم يغلب على الظن صدقه لم يدفع، وإن غلب، أو أقام شاهداً واحداً، جاز الدفع ولم يجب، والقول قوله بيمينه أنه لا يلزمه التسليم، أو لا يعلمه له على وفق الجواب، فإن نكل وحلف المدعي وجب الدفع كما لو أقام رجلاً وحلف معه [و] <sup>(١١)</sup> أقام

(١) في (أ) فتصدق، والصواب المثبت.

(٢) في (أ) و (ب) ولم، والصواب المثبت.

(٣) والمقصود بحرمها أي جوارها بما في ذلك المدينة.

(٤) لقول رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: "إن هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعضد شوكة، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلي خلاه" فقال ابن العباس: يا رسول الله إلا الإذخر. فإنه لقينهم وليبيتهم فقال: "إلا الإذخر...".

أخرجه البخاري كتاب الجزية والموادعة باب إثم الغادر للبر والفاجر رقم ٣١٨٩ ص ١٧٤.

(٥) أحدهما أنه تحل لقطته قياساً على جميع الحل. الثاني أنه كالحرّم لا تحل لقطته إلا لمنشد لأن ذلك

مجمع الحاج تكملة المجموع المطبوعي ١٦/١٧٠/١٧١.

(٦) في (ج) غير واضح.

(٧) لأنها باقية على ملكه، تكملة المجموع، المطبوعي ١٦/١٨٠.

(٨) في (أ) فإن، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) و (ب) وبعد، والصواب المثبت.

(١٠) في (ب) فوصفها، والصواب المثبت.

(١١) في (أ) و (ب) أو والصواب المثبت.

رجلاً وامرأتين، ولو دفع بالوصف ثم أقام آخر [بيّنة] <sup>(١)</sup> [أنها] <sup>(٢)</sup> له؛ فإن كانت باقية حوت إليه، وإن تلفت فإن دفع بأمر الحاكم فالضمان على الواصف، وإلا فيضمن من شاء [منهما] <sup>(٣)</sup>. [والقرار على الواصف، وإذا ظهر المالك قبل تملك اللقطة أخذها بالزوائد المتصلة والمنفصلة] <sup>(٤)</sup> وبعد التملك <sup>(٥)</sup> فله أخذها ولا يلزمه أخذ [بدلها]، والمتصلة للمالك والمنفصلة للمتقبط، وإن نقصت فله أخذها قهراً [مع الأرش] <sup>(٦)</sup> وإن تلفت فعليه [بدلها] <sup>(٧)</sup> مثلاً أو قيمة باعتبار قيمة يوم التملك <sup>(٨)</sup> ولو باعها ثم جاء صاحبها فإن باع [بإذن] <sup>(٩)</sup> الحاكم أو بنفسه لعدمه فليس له إلا الثمن، وإلا فله الرجوع إلى العين والمشتري إلى الثمن. ولو وجد رجلان لقطعة يعرفانها ويملكانها، وليس لأحدهما نقل حقه إلى صاحبه <sup>(١٠)</sup>. ولو تنازعا وقال كل واحد: أنا التقطته، وأقام كل بيّنة فإن تعرضت [إحدهما] <sup>(١١)</sup> لسبق حكم بها، وإلا [فيتعارضان] <sup>(١٢)</sup> ولو كانا يتماشيان فرأى أحدهما [وأخذ] <sup>(١٣)</sup> الآخر، فالأخذ أولى،

<sup>(١)</sup> غير واضح في (ج)

<sup>(٢)</sup> في (أ) لها ، والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٤)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٥)</sup> للقطعة حالتان: الحالة الأولى أن تكون باقية عنده فينظر إن بقيت بحالها فوجهان أحدهما له أخذها

وليس للمتقبط أن يلزمه أخذ بدلها وهو أظهرهما الثاني المنع فتح العزيز الرافعي ٣٧٣/٦.

<sup>(٦)</sup> لأن الكل مضمون عليه لو تلف فذلك البعض فتح العزيز الرافعي ٣٧٣/٦.

<sup>(٧)</sup> في (ب) بدلها، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (ب) قيمته. فتح العزيز، الرافعي ٣٧٤/٦.

<sup>(٩)</sup> ساقطة من (أ) (ب).

<sup>(١٠)</sup> انظر : فتح العزيز الرافعي ٣٧٤/٦.

<sup>(١١)</sup> في (أ) أحدهما، و(ب) أحدهما ، والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> فعلى الخلاف لتعارض البيّنيتين ، فتح العزيز الرافعي ٣٧٤/٦.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) وأخير ، في (ب) وأخير والصواب المثبت.

ولو [أراه] <sup>(١)</sup> وقال: هاتها، فأخذها لنفسه فكذلك، وإن أخذها للأمر أو له ولنفسه جاز، ويعرفانها ويتملكانها ولو رأى شيئاً مطروحاً فدفعه بيده أو رجله ليعرف جنسه أو قدره، ولم يأخذه وضاع لم يضمن <sup>(٢)</sup>. ولو وجد بدنة منحورة قد غمس [نعلها] <sup>(٣)</sup> في دمها وضرب به [صفحتها] <sup>(٤)</sup> هل يجوز [الأكل] <sup>(٥)</sup> منها [إن] <sup>(٦)</sup> لم يسمع الإباحة من مهديها؟ قولان <sup>(٧)</sup>: أصحهما: نعم، اعتماداً على العلامة كالحب الموضوع على الباب المملوء من الماء ولو خاف الملتقط أن يأخذه السلطان [الجائر] <sup>(٨)</sup>، أو يطلبه بأكثر منها إن عرف، فإن غلب على ظنه ذلك فعليه الإخفاء، ولا يجوز <sup>(٩)</sup> التعريف إلى أن يأمن، ولو عرف ضمن.

<sup>(١)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٢)</sup> لأنه لم يحصل في يده، فتح العزيز، الرافعي ٣٧٥/٦.

<sup>(٣)</sup> في (أ) رجلها، والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (أ) صفحتها، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) أكلها، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (أ) لمن، في (ب) لم، وفي (ج) لمن، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> فإن منعناه منعنا الأخذ هنا وإن جوزناه اعتماداً على العلامة، فكذا هنا، التقليد علامة. والأضحية

المعينة إذا ذبحت في وقت النحر وقعت الموقع وإن لم يأذن صاحبها، قال الإمام: لكن ذبح الأضحية إن وقع الموقع لا يجوز الإقدام عليه من غير إذن.

<sup>(٨)</sup> في (أ) و(ب) زيادة الجائر وهو الصواب.

<sup>(٩)</sup> في (ب) زيادة له والصواب المثبت.



الكتاب السادس: كتاب اللقيط

الفصل الأول : أركان اللقيط.

الفصل الثاني : إسلام الشخص

## وله أركان [الفصل الأول: أركان اللقيط]

[الركن الأول: الالتقاط وهو فرض على الكفاية<sup>(٢)</sup> ولزم الإشهاد عليه، وعلى ما معه وإن كان ظاهر العدالة فإن لم يُشهد لم يثبت له الولاية وانتزع منه.

[الركن الثاني: اللقيط وهو كل صبي ضائع لا كافل له، [فلا]<sup>(٣)</sup> يلتقط البالغ لكن لو وقع في مهلكة أعين ليتخلص، والمميز يلتقط والمراد [من الضائع]<sup>(٤)</sup> [المنبوذ]<sup>(٥)</sup> وأما غير المنبوذ [فإن]<sup>(٦)</sup> لم يكن له أب ولا جد ولا وصي، فعلى القاضي أن يحفظه أو يسلمه إلى من يقوم به، والمراد [بالكافل]<sup>(٧)</sup> الأب والجد ومن يقوم مقامهما من أم أو قريب فمن في حضانة أحد هؤلاء لا يلتقط لكن لو وقع في مضیعة يجب أخذه للرد إلى [حاضنته]<sup>(٨)</sup>.

[الركن الثالث: الملتقط وشرطه: التكليف، والحرية، والإسلام، والعدالة، والرشد، ولو التقط العبد بغير إذن السيد انتزع منه، وبإذنه أو علم وأقره [في يده كان]<sup>(٩)</sup> كلقطة. ولو

(١) اللقيط في اللغة بمعنى الملقوط أي المأخوذ من الأرض، وفي اصطلاح الشافعية كل صبي ضائع لا كافل له سواء كان مميزاً أو غير مميز لاحتياجه إلى التعهد ويقال له دعي ومنبوذ انظر الروضة النووي ٤١٨/٥. والدليل عليه قوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ وردت في سورة المائدة آية ٢. (٢) لأنه تخلص لأدني له حرمة الهلاك فكان فرضاً كبذل الطعام للمضطر، انظر تكملة المجموع،

المطبعي ٢٠٢/١٦، فتح العزيز، الرافعي ٣٧٨/٦.

(٣) في (ج) غير واضح.

(٤) في (أ) و (ب) بالضائع والصواب المثبت.

(٥) في (ب) المنبوذ، والصواب المثبت في المتن.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في الأصل من الكافل، في (أ) و (ب) بالكافل، وهو الصواب.

(٨) في (أ) و (ب) حاضنة، والصواب المثبت.

(٩) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج) والصواب المثبت.

النقط المكاتب بغير إذنه انتزع منه<sup>(١)</sup> وبإذنه فالمرجح في (الشرحين)<sup>(٢)</sup> و(الروضة)<sup>(٣)</sup> أنه يُنتزع والمذكور في "الحاوي"<sup>(٤)</sup> "وتعليقه": أنه كلقطة السيد والكافر [وإن النقطاء]<sup>(٥)</sup> لا يلتقط المحكوم بإسلامه، ويلتقط المحكوم بكفره، ويُنتزع من الفاسق والمحجور عليه [بالسفه]<sup>(٦)</sup> وإذا ازدحم اثنان على الأخذ جعله الحاكم عند من يراه، وإن سبق أحدهما منع الآخر، [فإن النقطاء]<sup>(٧)</sup> معاً وهما من [أهل]<sup>(٨)</sup> [الالتقاط]<sup>(٩)</sup> قُدِّم الغني على الفقير، وظاهر العدالة على المستور، فإن تساوى أقرع، ولا يُخَيَّر الصبي بينهما وإن كان مميزاً. [ويجب]<sup>(١٠)</sup> على الملتقط الحفظ والتربية؛ فإن عجز أو تبرم سلّمه إلى القاضي، ولو نبذه أو رده إلى [المأخذ]<sup>(١١)</sup> عصي، ولو التقط في بلد جاز نقله إلى بلد آخر، ولا يجوز إلى قرية أو بادية، ويجوز منهما إلى بلد، كما يجوز من بادية إلى قرية، ولا يجوز العكس.

ونفقة اللقيط في ماله، وهو: إما عام كالوقف على اللقطاء، [أو]<sup>(١٢)</sup> الوصية لهم، أو

<sup>(١)</sup> في (ب) زيادة منه، والصواب المثبت. المذهب الانتزاع منه لأن الالتقاط ولاية وليس هو من أهلها، انظر الروضة، النووي ٤/٤٨٥، فتح العزيز، الرافعي ٦/٣٨٠.

<sup>(٢)</sup> انظر فتح العزيز، الرافعي ٦/٣٨١.

<sup>(٣)</sup> انظر الروضة، النووي ٤/٤٨٥.

<sup>(٤)</sup> انظر الحاوي الكبير، الماوردي ٨/٢١.

<sup>(٥)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) وإن النقطاء، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

<sup>(٧)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) وإن النقطاء، والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) من أهله، والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> ساقطة من (أ) و (ب).

<sup>(١٠)</sup> في (أ) فيجب والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> في (ج) المأخوذ والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في (أ) و (ب) و، والصواب المثبت.

القاضي إن تيسر وإلا قسّط على الموسرين، ويكون قرضاً على اللقيط، لكن لو ظهر قريب أو سيد له وجب عليه الأداء [وقيل] <sup>(١)</sup> لا يجب على القريب، ولو افتقر رجل واضطر وحكم الحاكم على الموسرين بالإففاق فلا رجوع إذا أيسر، ويجوز للقاضي أن يأذن للملئق <sup>(٢)</sup> في الإففاق على اللقيط واللقطة من مال نفسه ليرجع على اللقيط ومالك اللقطة إن تبين، وكذا يجوز أن يأذن للقيم في الإففاق على اليتيم من مال نفسه ليرجع [عليه] <sup>(٣)</sup> وإذا اختلفا في قدر الإففاق صدّق المنفق بيمينه إن ادعى قدراً لا نقاً، وإن ادعى زيادة فقد أقرّ بتفريطه وإسرافه فيضمن، ولو أنكر [أصل] <sup>(٤)</sup> الإففاق صدّق الملئق، وإن لم [يمكن] <sup>(٥)</sup> مراجعة القاضي وأنفق عليه من مال اللقيط لم يضمن إن أشهد، وإن لم يشهد ضمن <sup>(٦)</sup>، ولو أنفق من مال نفسه فكمثله من المساقاة <sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> مساقطة من (ج)، قولان أحدهما يجب على القريب، والثاني اعتبار القريب غريب وهو ضعيف، انظر فتح العزيز، الرافعي ٣٩١/٦.

<sup>(٢)</sup> في الأصل الملئق، في (ب) و (ج) للملئق، وهو الصواب.

<sup>(٣)</sup> في الأصل و (أ) و (ب) إليه وفي (ج) عليه، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (أ) الأصل وفي (ب) أصل، وهو الصواب.

<sup>(٥)</sup> في (أ) و (ب) تكن، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> فتح العزيز، الرافعي ٣٩٢/٦.

<sup>(٧)</sup> المساقاة هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره، التعريفات، الجرجاني ص ٢١٢.

## فصل [الثاني: إسلام اللقيط]

إسلام الشخص قد يثبت بنفسه [وقد يثبت] <sup>(١)</sup> تبعاً، [أما الأول] <sup>(٢)</sup> فالمكلف يصحّ منه الإسلام بالنطق إن كان ناطقاً، وبالإشارة إن كان أخرس، ولا يصحّ من الصبيّ والمجنون في حكم الدنيا، لكن [إحالة] <sup>(٣)</sup> بين المميّز [وبين] <sup>(٤)</sup> الأبوين <sup>(٥)</sup> وأهله الكفّار استحباباً، ويَنَلَطَفُ بأبويه ليؤخذ منهما، فإن [أبياً] <sup>(٦)</sup> فلا حيلولة، فإن بلغ ووصف الكفر هُدّد فإن أصرّ ردّ إليهم، وأما في أحكام الآخرة، فإن أضمر الإسلام كما أظهر ومات قبل البلوغ، وبيان الكفر فهو من الفائزين بالجنة، كمن لم تبلغه الدعوة [ومات] <sup>(٧)</sup> وأما التبعية فلها جهات: <sup>(٨)</sup>

الأولى: إسلام الأبوين أو أحدهما، فإن كانا أو أحدهما مسلماً يوم العلوق فيحكم بإسلام الولد وإن كانا كافرين يوم العلوق، ثمّ أسلما أو أحدهما حكم بإسلام الولد في [الحال] <sup>(٩)</sup> وفي معنى الأبوين الأجداد والجَدات، [فإذا] <sup>(١٠)</sup> أسلم الجد أو الجدة تبعه الولد، وإن [كان] <sup>(١١)</sup> أبوه أو أمه حياً [فإن] <sup>(١٢)</sup> بلغ وأعرّب بالكفر فمرتد، والمجنون كالصغير سواء كان بالغاً أو صبيّاً، بلغ عاقلاً أو مجنوناً، حتى لو أسلم أحد أصوله تبعه.

<sup>(١)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٣)</sup> في (ب) زيادة بين ، الصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (ب) بين.

<sup>(٥)</sup> في الأصل من، في (ب) وبين الصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (ج) أبناً، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٨)</sup> وفي الأصل الجهات ، في (ج) جهات ، وهو الصواب.

<sup>(٩)</sup> لأنه جزء من مسلم ، فتح العزيز الرافعي ٣٩٧/٦.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) فإن، والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(١٢)</sup> في (أ) فإذا، والصواب المثبت.

الثانية : تبعية السابي، فإذا سبى المسلم طفلاً منفرداً عن أبويه حكم بإسلامه.<sup>(١)</sup>

ولو بلغ وأعرب بالكفر فمرتد، ولو سباه الذمي منفرداً لم يحكم بإسلامه وإن باعه من مسلم أو أسلم الذمي ولو كان معه أحد أبويه لم يتبع السابي، ولا يشترط في المعية أن يكونا في ملك رجل واحد، بل يكفي أن [يكونا]<sup>(٢)</sup> في جيش واحد وغنيمة واحدة حتى لو [سباه]<sup>(٣)</sup> مسلم وسبى أبويه أو أحدهما مسلم آخر وهما في عسكر تبع أبويه وفي عسكرين تبع السابي.

الثالثة: تبعية الدار، فإذا وجد لقيط في دار الإسلام فهو مسلم<sup>(٤)</sup> وإن كان فيها أهل الذمة، - وقد مرَّ بيانها في إحياء الموات -؛ وإذا بلغ وأفصح بالكفر فكافر أصلي<sup>(٥)</sup> وإن وجد في دار الكفر؛ فإن لم يكن فيها مسلم من تاجر أو أسير أو غيرهما فكافر، وإن اجتاز المسلمون بها؛ وإن كان فيها مسلم ولو واحد فهو مسلم ولو نفاه وقال ليس الولد مني قبل قوله في النسب لا في الإسلام.

ولو ادعى ذمي نسبه؛ وأقام بيّنة لحقه [وتبعه]<sup>(٦)</sup> في الكفر، وإن اقتصر على الدعوى لحقه، ولا يتبعه [في الكفر]<sup>(٧)</sup>؛ وإذا بلغ ووصف الكفر فكافر أصلي. ولو استلحق اللقيط اثنان لم يقدم المسلم على الذمي، ولا الحر على العبد، فإن أقام أحدهما بيّنة لحقه؛ وإن أقام كلُّ بيّنة، أو لم تكن [بيّنة]<sup>(٨)</sup> عُرِضَ اللقيط على القائف<sup>(٩)</sup> فإن لم

(١) لأنه أصبح تحت ولايته وليس معه من هو أقرب إليه، فتح العزيز، الرافعي، ٤٠٠/٦، الروضة النووي ٤٣١/٥.

(٢) في (ب) يكون والصواب المثبت.

(٣) في (ج) سلبه، والصواب المثبت.

(٤) زاد المحتاج الكوهجي، ٤٦٢/٢، تكملة المجموع، المطيعي ٢٠٢/١٦.

(٥) كافر أصلي على المذهب وقيل قولان كالمسلم تبعاً لأبويه أو السابي أحدهما أنه أصلي والثاني أنه مرتد الروضة النووي ٤٣٤/٥.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (أ) بالكفر، والصواب المثبت.

(٨) في (ج) غير واضح.

(٩) القائف هو الذي يعرف النسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود، التعريفات الجرجاني ١٧١.

يكن [أو] <sup>(١)</sup> نفاه عنهما أمر بالانتساب إلى أحدهما بعد البلوغ <sup>(٢)</sup>، ويعول في <sup>(٣)</sup> الاختيار [على] <sup>(٤)</sup> ميل الطبع. والمراد بفقد القائف أن لا يوجد هناك لا في العالم، وإذا بلغ اللقيط عاقلاً، ولم يقرّ بالرق لأحد، ولم يدّع أحد رقه حكيم بحريته، ولو أقرّ بالرق لأحد فإن كذبه لم يثبت الرق، ولو [عاد] <sup>(٥)</sup> بعد ذلك وصدقه أو أقام بينة لم تسمع، وإن صدقه [فإن لم يقر] <sup>(٦)</sup> بالحرية بعد البلوغ ولا بالرقبة لمعين مع تكذيبه قبل إقراره، وإن أقرّ لم يقبل. وإن وجدت منه تصرفات يستدعي نفوذها الحرية كبيع، ونكاح، وهبة وإقباض، ثم قامت بينة برقه نقضت، وجعلت صادرة من غير مأذون، ولو لم تقم بينة لكن أقرّ بالرق ولا مانع قبل في أصل الرق وأحكامه المتعلقة بالمستقبل، ولا يقبل في التصرفات [السابقة] <sup>(٧)</sup> المضرة [بغيره] <sup>(٨)</sup> حتى لو لزمته الديون وفي يده أموال قضيت منها، ولا يجعل للمقر له إلا الفاضل ولو زادت الديون فالزيادة في ذمته إلى أن يعتق. [فلو كانت] <sup>(٩)</sup> امرأة ونكحت، ثم أقرت بالرق لم يحكم بانفساخه، وتسلم إلى الزوج تسليم الحرائر، وللزوج فسخ النكاح ولا شيء عليه إن فسخ قبل الدخول، وإن فسخ بعده فعليه أقل [الأمرين] <sup>(١٠)</sup> من المسمى ومهر المثل <sup>(١١)</sup> وإن أجاز لزمه المسمى، ولا يجوز المطالبة به قبل الدخول، ولا بالمهر ثانياً إن قبضتهم والأولاد الحاصلون قبل الإقرار

<sup>(١)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) زيادة أو تخيراً ، الصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> الوجيز الغزالي، ٢٥٨/١.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٤)</sup> في (أ) إلى والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (ب) ادعاه وفي (ج) عاد وفي الأصل عاد وهو الصواب.

<sup>(٦)</sup> في (ب) (ج) غير واضح.

<sup>(٧)</sup> في (ب) السابقات والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (أ) لغيره، والصواب المثبت. فتح العزيز الرافعي ٤٢٩/٦.

<sup>(٩)</sup> في الأصل و (ب) و (ج) ولو كان وفي (أ) فلو كانت وهو الصواب.

<sup>(١٠)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(١١)</sup> فتح العزيز الرافعي ٤٣١/٦.

أحرار، ولا يجب عليه [قيمتهم]<sup>(١)</sup> والحادثون أرقاء<sup>(٢)</sup> ولو كان ذكراً [ونكح]<sup>(٣)</sup> ثم أقر بالرق انفسخ النكاح ولم يقبل قوله في المهر فعليه نصف المسمى إن لم يدخل وجميعه إن دخل ويؤدي ذلك مما في يده ومما يكتسبه في الحال أو في المستقبل<sup>(٤)</sup> ولو باع أو اشترى [ثم]<sup>(٥)</sup> أقر لم يبطل فإن لم يستوف الثمن استوفاه المقر له وإن استوفاه لم يطالب المشتري ثانياً، ولا فرق في جميع ذلك [بين]<sup>(٦)</sup> أن يقر بالرق مبتدئاً أو في جواب دعوى برقه، ولو ادعى أحد برقه فأنكر، وقال: أنا حر أو لست بعبد ثم أقر به لم يقبل ولا ينفع إلا [بالبينة]<sup>(٧)</sup> فإن لم تكن فلا تحليف، ولا رد، لأنه لا يقبل إقراره بالرق فإن أقام بينة على رقه عمل بها، ويشترط أن يتعرض المدعى والشاهد لسبب الملك كإرث وشراء اتهام وغيرها، ولا تكف الدعوى المطلقة والشهادة المطلقة، سواء كان المدعي ملقطاً أو غيره، [وسواء]<sup>(٨)</sup> كان المدعي عليه لقيطاً أو غيره، ولو شهدا أن أمته [استولدت]<sup>(٩)</sup> أو ولدت<sup>(١٠)</sup> مملوكاً له، أو في ملكه، أو ولدت له وأنه ملكه، أو أنه ولد أمته كفى، ولكن لا يثبت النسب إلا أن [تدعيه]<sup>(١١)</sup>، وتقبل هذه الشهادة من رجل وامرأتين، ومن أربع نسوة.

ولو ادعى رق صغير لا يتيقن حريته، فإن لم يكن في يده، أو كان وقد النقطة لثم يقبل إلا ببينة متعرضة لسبب الملك، وإن لم يعرف النقاطه صدق بيمينه، وهي واجبة

(١) في (ب) قيمتهم، والصواب المثبت. أن قولها غير مقبول في إلزامه فتح العزيز الرافعي ٤٣٢/٦.

(٢) لأنه وطنها على علم بأنها أمة، فتح العزيز الرافعي ٤٣٢/٦.

(٣) في (أ) فنكح، والصواب المثبت.

(٤) فإن لم يوجد فهو في ذمته إلى أن يعتق، فتح العزيز الرافعي ٤٣٢/٦.

(٥) في الأصل و (أ) و (ب) ولو، وفي (ج) ثم وهو الصواب.

(٦) في (ج) من الصواب المثبت.

(٧) في (أ) و (ب) البينة في الأصل بالبينة، والصواب المثبت.

(٨) في (ب) سوي، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) استولدت وهو الصواب في (ب) غير واضح.

(١٠) في (ج) زيادة وولدت، والصواب المثبت.

(١١) في (أ) يدعيه وهو الصواب وفي الأصل تدعيه.



وإذا بلغ وأقرّ لآخر لم يقبل، ولو ادعى الحرية لم يقبل إلا ببينة فإن لم تكن [صدق]<sup>(١)</sup> السيد بيمينه ولو ادعى رقّ بالغ لزمته [البينة]<sup>(٢)</sup> كان في يده أو لم يكن ولو ادعى البالغ أنه حر الأصل صدق بيمينه وعلى المسترق البينة على إقراره له بالملك، أو لبائعه أو لبائع بائعه، وإن بعد ولو أقام على حرّيته، والمسترق على رقه قدّمت الأخيرة، ولو أقام على إعتاقه أو إعتاق بائعه والمسترق على رقه قدّمت الأولى. ولو رأى صغيراً في يد آخر [يأمره وينهاه]<sup>(٣)</sup> ويستخدمه جاز له أن يشهد بالملك، إن سمعه يقول: هو عبدي، أو سمع الناس يقولون إنه عبده. ولو كانت صغيرة يدّعي نكاحها، فبلغت وأنكرت صدّقت وعلى المدعي البينة، ولا يحكم بالنكاح في صغرها. ولو النقطة [مالاً]<sup>(٤)</sup> وادعاه، ولا منازع قبل قوله، وجاز الابتياح منه [والله أعلم].<sup>(٥)</sup>

(١) في (أ) و (ب) و (ج) فالقول للسيد.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (ج) ينهاه ويأمره، والصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ) و (ب) و (ج) غير موجود.

# الكتاب السابع : كتاب العتق.

الفصل الأول : أركان العتق.

الفصل الثاني : إذا أعتق بعض مملوك أعتق كله.

الفصل الثالث : من ملك وهو من أهل التبعية.

الفصل الرابع : الولاء للمعتق.

## كتاب العتق<sup>(١)</sup> [الفصل الأول: أركان العتق]

[وله]<sup>(٢)</sup> أركان:

[الركن الأول]<sup>(٣)</sup>: المعتق [وله شروط]<sup>(٤)</sup>: أن يكون مالكا [مكفئا]<sup>(٥)</sup> مطلقاً فلا يصح إعتاق الأجنبي، بلا وكالة ولا إعتاق الواقف ولا الموقوف عليه الوقف، ولا إعتاق الصبي، والمجنون، ولا إعتاق المحجور عليه بفلس، أو سفه ويصح إعتاق الذمي والحربي.

[الركن الثاني]<sup>(٦)</sup>: العتيق وشروطه: أن لا يتعلّق به حق لازم فلا يصح إعتاق المرهون والجاني وقد [مر]<sup>(٧)</sup> تفصيلهما، ويصح إعتاق الأجير والمكاتب.

[الركن الثالث: الصيغة وهي [صريح]<sup>(٨)</sup> وكناية فالصريح<sup>(٩)</sup> الإعتاق والتحرير، وفك الرقبة فإذا قال أعتقتك أو حررتك<sup>(١٠)</sup> أو فككت رقبتك أو أنت [حر]<sup>(١١)</sup> أو محرر

(١) العتق معناه في اللغة الحرية وهو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق ونجى وهو إزالة الملك عن الأدمي تقريباً إلى الله تعالى انظر: تحرير التنبيه النووي ٢٤٣. وعنه كذلك خروج العبد من الرق فهو عاتق وعتيق ج عتقاء وأعتقه جعله حراً فهو معتق، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٥٨٨/٢. والدليل عليه قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ الأحزاب ٣٧، وقال تعالى: ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ البلد ١٣، ولحديث رسول الله ﷺ "من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها إرباً منه من النار" أخرجه مسلم، كتاب العتق، باب فضل العتق رقم ١٥٠٩.

(٢) في (ج) ولها والصواب المثبت.

(٣) الأول أي المقصود الركن الأول والمعكوف من عمل المحققة.

(٤) في (أ) و (ب) وشروطه، وفي (ج) شروطه، والصواب المثبت.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) ساقطة من (ج).

(٨) في (أ) صريحة، والصواب المثبت.

(٩) لا يحتاج إلى نية، مغني المحتاج، الشربيني ٤٩٢/٤-٤٩٣.

(١٠) في (أ) ملكتك، والصواب المثبت.

(١١) في (أ) حر، وفي الأصل محرر والصواب المثبت.

[أو عتيق أو معتق أو مفكوك الرقبة عتق] <sup>(١)</sup>، [وإن لم ينو] <sup>(٢)</sup>، ولا [أثر] <sup>(٣)</sup> [للخطأ] <sup>(٤)</sup> في التذكير والتأنيث بأن يقول للعبد [أنت حرة وللأمة أنت حر] <sup>(٥)</sup> والكناية كقوله <sup>(٦)</sup> لا ملك لي عليك، ولا سبيل أو لا سلطان أو لا يد أو لا أمر أو لا خدمة أو أزلت ملكي عنك أو حرمتك أو أنت سائبة <sup>(٧)</sup> [أو] <sup>(٨)</sup> [أنت] <sup>(٩)</sup> لله صرائح الطلاق وكناياته، وأنت علي كظهر أمي ووهبت نفسك منك، [ولو نوى التملك به] <sup>(١٠)</sup> فإن قبل عتق مجاناً وإن لم يقبل [لم] <sup>(١١)</sup> يعتق، ولو كان اسم الأمة حرة واسم العبد حراً أو عتيقاً فقال لها يا حرة. [أو] <sup>(١٢)</sup> يا حر أو يا عتيق وقصد النداء، أو أطلق لم يعتق <sup>(١٣)</sup> وكذا الحكم لو كان مسمى (بازاد روى) <sup>(١٤)</sup> ولو اجتاز بالمكاس <sup>(١٥)</sup> فطالبه بالمكس عن عبده فقال إنه حر وقصد الإخبار لم يعتق بينه وبين الله [تعالى] <sup>(١٦)</sup>، ولو قال افرغ [من] <sup>(١٧)</sup> هذا العمل قبل الليل وأنت حر، وقال أردت الحر من العمل دين،

<sup>(١)</sup> في (ب) غير واضح.

<sup>(٢)</sup> في (ج) غير واضح.

<sup>(٣)</sup> في (ب) غير واضح.

<sup>(٤)</sup> في (أ) للخطأ، وفي (ب) غير واضح، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) و (ج) للعبد أنت حر وللأمة أنت حرة، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (ب) و (أ)، بياض وغير واضح.

<sup>(٧)</sup> فتح العزيز، الرافعي، ٣٠٦/١٣.

<sup>(٨)</sup> في (أ) و (ج) زيادة أنت، ساقطة من (ب)، والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(١٠)</sup> غير واضح في (ب). وبه ساقطة من (ج) والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> في الأصل و (أ) فلا، في (ب) لم، وهو الصواب.

<sup>(١٢)</sup> في (أ) و (ب) وله، والصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> فوجهان إن أطلق والأشبه لا يعتق، فتح العزيز، الرافعي ٣٠٧/١٣.

<sup>(١٤)</sup> بازاد روى كلمة فارسية تعني حر طليق.

<sup>(١٥)</sup> المكاس من مكس بمعنى نقص وهو انتقاص الثمن في البيعة، المكس الظلم وهو ما يأخذه العقار

المكاس ج مكاس، مادة مكس، تاج العروس، الزبيدي ٥١٤/١٦.

<sup>(١٦)</sup> ساقطة من (أ) و (ج).

<sup>(١٧)</sup> ساقطة من (ب).

ولا يقبل ظاهراً ولو زاحمته امرأة في الطريق فقال تأخري يا حرة فبانت أمته لا تعتق<sup>(١)</sup> ولو قال لعبده يا مولاي أو يا سيدي أو لأمته (ياكذبانويه)<sup>(٢)</sup> أو (ياكذبانوي مني)<sup>(٣)</sup> أو لعبده (توخذ أوند مني)<sup>(٤)</sup> أو بار (خداي مني)<sup>(٥)</sup> فكناية، [أو]<sup>(٦)</sup> قال لعبده (يا آزاد مرد)<sup>(٧)</sup> وقال: أردت وصفه بالجود لم يقبل ظاهراً ودين إلا أن يكون اسمه آزاد مرد وقصد نداءه باسمه لم يُعتق، ولو كان هناك قرينة [تُشعر]<sup>(٨)</sup> بأنه قصد مدحه والثناء عليه قبل، ولا يعتق، ولو قال لعبد غيره أنت حسر فإقرار بحريته [فإذا]<sup>(٩)</sup> ملكه [يؤاخذ به]<sup>(١٠)</sup>، ولو قال لعبد [غيره]<sup>(١١)</sup>: [أعتقتك]<sup>(١٢)</sup> في معرض الإنشاء لغا وفي معرض الإقرار يؤاخذ إذا ملكه ويصحّ تعليق العتق بالصفات والإعتاق على عوض وإضافته إلى جزء شائع أو معين، ولو قال: جعلت عتقك إليك أو حريتك ونوى تفويض العتق إليه فأعتق نفسه في الحال عتق ولو قال: أعتقتك [على كذا]<sup>(١٣)</sup> فقبل في الحال أو قال اعتقني بكذا فأجابه عتق بالملتزم ولو قال: أعتقتك على كذا إلى شهر فقبل عتق في الحال والعوض مؤجل.

(١) فتح العزيز، الرافعي ٣٠٧/١٣.

(٢) ياكذبانويه كلمة فارسية تعني يا سيدة يا ربة المنزل.

(٣) ياكذبانوي مني كلمة فارسية تعني يا سيدتي أنا، يا ربة منزلي.

(٤) توخذ أوند مني كلمة فارسية تعني سيدي أنا.

(٥) بار خداي مني كلمة فارسية تعني يا سيدي يا ربي.

(٦) في (أ) و (ب) ولو.

(٧) آزاد مرد كلمة فارسية تعني أيها الحر الطليق.

(٨) في (أ) يشعر، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) وإذا، وفي (ب) ولو، والصواب المثبت.

(١٠) غير واضح في (ج).

(١١) في (ب) لغيره، والصواب المثبت.

(١٢) في (ج) غير مقروء.

(١٣) في (ج) بكذا، والصواب المثبت.

ولو أعتقه على خمر أو خنزير عتق وعليه قيمته، وكذا لو قال: أعتقتك على أن تخدمني ولم يبين المدة أو تخدمني أبداً<sup>(١)</sup>، ولو قال على أن تخدمني شهراً أو تعمل لي كذا وبينه فقبل عتق بالملتزم ولو خدمه نصف شهر ومات، فللسيد نصف قيمته [في]<sup>(٢)</sup> تركته، ولو قال لعبده: أنت ابني ومثله يجوز أن يكون ابناً له ثبت نسبه وعتق إن كان صغيراً أو بالغاً وصدقه وإن كذبه عتق، ولم يثبت [نسبه]<sup>(٣)</sup> وإن لم يمكن أن يكون ابناً له بأن كان أصغر منه بحيث لا يتصور أن يكون ابناً له لم يعتق، وهذا إذا كان مجهول النسب فإن كان معروفاً لم يلحقه، ويعتق ولو قال لزوجته: أنت ابنتي فالحكم في [الفراق]<sup>(٤)</sup> وثبوت النسب [كما]<sup>(٥)</sup> في العتق ولو قال لعبده: هذا أبي أو لأمته [هذه]<sup>(٦)</sup> أمي فإن كان [في]<sup>(٧)</sup> سن لا يتصور أن يكون ولداً لهما لا يعتق، وإن تصور فإن كان السيد مجهول النسب، وصدقه العبد ثبت النسب ويعتق وإن كذبه أو كان معروف النسب فلا يثبت ويعتق، ولو قال لعبده: أعتقتك قبل أن أخلق لا يعتق لأنه كذب محض.

(١) فتح العزيز، الرافعي ٣٠٩/١٣.

(٢) في (أ) من، والصواب المثبت.

(٣) في الأصل و(أ)، النسب، في (ب) و (ج) نسبه وهو الصواب المثبت.

(٤) في (ج) القران، والصواب المثبت.

(٥) في (ج) كان، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) هذا، والصواب المثبت.

(٧) ساقطة من (ج).

## فصل [الثاني: إذا أعتق بعض مملوك له عتق كله]

إذا أعتق بعض مملوك له عتق كله<sup>(١)</sup> موسراً كان أو معسراً، ولو أعتق أمته [الحامل]<sup>(٢)</sup>، [بمملوك]<sup>(٣)</sup> له عتق الحمل لا بالسراية؛ فإن السراية [بالأشقااص]<sup>(٤)</sup> لا في الأشخاص بل [بالتبع]<sup>(٥)</sup> كما يتبعها في البيع إلا أن البيع يبطل [باستثنائه]<sup>(٦)</sup>، والعتق لا يبطل<sup>(٧)</sup> ولهذا لو [استثنى]<sup>(٨)</sup> عضواً في البيع بطل بخلاف العتق، ولو أعتق الحمل [عتق]<sup>(٩)</sup> [ولا]<sup>(١٠)</sup> تعتق الأم [ولو]<sup>(١١)</sup> كانت الأم لواحد والحمل [لآخر]<sup>(١٢)</sup> لم يعتق [واحد]<sup>(١٣)</sup> منهما [بعثق]<sup>(١٤)</sup> الآخر ولو قال لأمته إذا [ولدت]<sup>(١٥)</sup>

(١) لأنه موسر بالقدر الذي يسري إليه فسرى إليه، تكملة المجموع، المطبعي ٥١٦/١٦.

(٢) في (ب) الحاملة، والصواب المثبت.

(٣) في (ج) لمملوك، والصواب المثبت.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج) في الأشقااص، والأشقااص ج الشَّقْص وهو القطعة من الشيء يذكر ويؤنث وهو النصيب في العين المشتركة من كل شيء قليلاً كان أو كثيراً، القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب ص ١٩٩.

(٥) في (ب) باستثنائه، والصواب المثبت، في (ج) بالبيع، والصواب المثبت.

(٦) في (ج) زيادة البيع، والصواب المثبت.

(٧) لا يبطل لقوته، فتح العزيز، الرافعي ٣١٢/١٣.

(٨) في (ب) استثنائه والصواب المثبت.

(٩) ساقطة من (ب)

(١٠) في (ب) ولم، والصواب المثبت.

(١١) في (ب) أو الصواب المثبت.

(١٢) في (ج) لواحد، والصواب المثبت.

(١٣) ساقطة من (ج).

(١٤) في الأصل العتق (أ) و(ب) بعثق وهو الصواب المثبت.

(١٥) في الأصل ولولدت، في (ب) (ج) ولدت وهو الصواب.

فولدك حر أو كل ولد تلدينه حر عتق الولد [كانت حاملاً عند التعليق]<sup>(١)</sup> أو حائل<sup>(٢)</sup> أولو أعتق مملوكاً له بعضه أو اعتق نصيبه عتق كله في الحال إن كان موسراً وعليه قيمة نصيب شريكه في الحال، وولاء الكل له وإن كان معسراً بقي الباقي رقيقاً لشريكه وإن كان موسراً بقيمة النصيب [يسرى]<sup>(٣)</sup> إلى ذلك المقدار، واستيلاد أحد الشريكين الجارية موسراً كالإعتاق يسري إلى نصيب الشريك وعليه قيمة نصيبه وحصته من مهر المثل وللسرارية شروط.

الأول: أن يكون المعتق موسراً<sup>(٤)</sup>، وليس معناه أن يكون غنياً بل إذا كان له من المال ما يفي بقيمة نصيب الشريك قوم عليه، وإن لم يملك غيره ويصرف إلى هذه الجهة كل ما يباع في الدين فيباع مسكنه وخادمه، وكل ما فضل عن قوت يومه وقوت من تلزمه نفقته، ودست ثوب يلبسه وسكنى يوم. والاعتبار في اليسار بحالة الإعتاق فإن كان معسراً ثم أيسر فلا تقويم ولو ملك قيمة الباقي، ولكن عليه دين بقدره قوم عليه.

ولا يمنعه الدين كما لو [ابتاع]<sup>(٥)</sup>، عبداً واعتقه، ويضارب الشريك بقيمة نصيبه مع الغرماء فإن أصابه ما يفي بقيمة نصيبه فذاك<sup>(٦)</sup> وإلا اقتصر على حصته، ويعتق العبد كله ولو ملك نصفين من عبيدين متساويي القيمة<sup>(٧)</sup> فأعتق نصيبه منهما وهو موسر بنصف قيمة أحدهما؛ فإن اعتقهما معاً عتق، نصيبه منهما وسرى إلى نصف نصيب الشريك من كل واحد منهما، فيكون [جملة]<sup>(٨)</sup> ما يعتق من كل واحد

(١) في (أ) و(ب) حاملاً كانت عند التعليق، والصواب المثبت.

(٢) الحائل فيه وجهان الأشبه أنه يعتق لأنه لم يملك الولد حينئذ فقد ملك الأصل المفيد لملك الولد، فتح العزيز، الرافعي ١٣/ ٣١٣.

(٣) في (أ) يسرى والصواب المثبت.

(٤) فتح العزيز الرافعي، ١٣/ ٣١٥.

(٥) وفي الأصل ابتاعاً، في (أ) و(ب) و(ج) ابتاع. وهو الصواب.

(٦) في (ج) زيادة وهو موسر.

(٧) في (ب) زيادة فإن، والصواب المثبت.

(٨) غير واضح في (ب).



ثلاثة أرباعه، وإن أعتقهما مرتباً سرى إلى جميع الأول، [وإلى]<sup>(١)</sup> الثاني وما في يده يُصرف إلى الشريك والباقي في ذمته، وإن كان [الشقصان]<sup>(٢)</sup> لشخصين صُرف إلى كل منهما نصفه [ولو]<sup>(٣)</sup> ملك الشقصين فأعتقهما معاً ولا مال له غيرهما فلا سراية؛ وإن أعتقهما مرتباً عتق كل الأول ثم [إن]<sup>(٤)</sup> اعتق نصيبه من الثاني نفذ العتق في نصيبه<sup>(٥)</sup>، ولا سراية ولو اعتق نصيبه في مرض الموت وخرج جميعه من الثلث قوم عليه نصيب شريكه، وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق نصيبه ولا تقويم، وإن خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه<sup>(٦)</sup> قوم عليه ذلك القدر، ولو ملك نصفيين من عبيدين متساويي القيمة وأعتقهما في مرض الموت، فإن خرج العبدان من الثلث عتقا أعتقهما [معاً]<sup>(٧)</sup> أو مرتباً وعليه قيمة نصيب شريكه، وإن لم يخرج إلا نصيباه فإن أعتقهم معاً عتق [أحد]<sup>(٨)</sup> نصيباه ولا سراية، وإن أعتقهما مرتباً عتق جميع الأول ولا يعتق من الثاني [شيء]<sup>(٩)</sup>، وإن خرج من الثلث نصيباه ونصيب أحد الشريكين [و]<sup>(١٠)</sup> أعتقهما مرتباً عتق جميع الأول، ولا يعتق من الثاني [شيء]<sup>(١١)</sup> إلا

(١) في (أ) فإلى، والصواب المثبت.

(٢) في (ج) النقصان، والصواب المثبت.

(٣) في (ب) فلو، والصواب المثبت.

(٤) في (أ) و(ب) إذا، والصواب المثبت.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في (أ) زيادة من الثلث والصواب المثبت.

(٧) ساقطة من (أ) و(ب) و(ج).

(٨) ساقطة من (أ).

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) في (ب) فإن، والصواب المثبت.

(١١) ساقطة من (أ) و(ب) و(ج).

نصيبه [وإن] <sup>(١)</sup> أعتقهما معاً فمن خرجت له القرعة عتق <sup>(٢)</sup>، ولا يعتق من [الآخر] <sup>(٣)</sup> إلا نصيبه وإن لم يخرج من الثلث إلا أحد نصيبيه فإن اعتقهما مرتباً عتق الأول وإن أعتقهما معاً فمن خرجت له القرعة عتق ولا يعتق من الآخر شيء، ولو أوصى أحد الشريكين بإعتاق نصيبه بعد موته فأعتق لم يسر وإن خرج كله من الثلث، لأن المال انتقل بالموت إلى الوارث، [وبقي] <sup>(٤)</sup> الميت معسراً، بل لو كان [الكل] <sup>(٥)</sup> له وأوصى بإعتاق بعضه فاعتق لم يسر وكذا لو دبر أحدهما نصيبه ومات لم يسر، ولو كان عبد بين [ثلاث] <sup>(٦)</sup> فأعتق [اثنان] <sup>(٧)</sup> نصيبهما [وأحدهما] <sup>(٨)</sup> موسر قوم نصيب الثالث [عليه] <sup>(٩)</sup>.

الشرط الثاني: أن يحصل العتق باختياره <sup>(١٠)</sup>، فلو ملك بعض من يعتق عليه لا باختياره؛ بأن ورثه لم يسر وإن ملكه باختياره فإن كان بطريق لا يقصد به التملك غالباً لكنه [يتضمنه] <sup>(١١)</sup> بأن [كاتب] <sup>(١٢)</sup> عبداً فاشترى شقصاً ممن يعتق على سيد ثم [عجز] <sup>(١٣)</sup> وصار الشقص له فذلك، وإن كان بطريق يقصد به التملك كالشراء والإيهاب وقبول الوصية سرى.

<sup>(١)</sup> في (ب) وإذا والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> لأنه لزمته قيمة نصيب شريكه من العبد الأول فصار نصيبه من الثاني مستحق الصرف إليه، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار لأعمال الأبرار ٧٧٤/٢.

<sup>(٣)</sup> غير واضح في (ج).

<sup>(٤)</sup> في (أ) وبقيت والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في الأصل للكل، وفي (أ) و(ب)، الكل، وهو والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (أ) ثلث، وفي (ب) الثلاثة، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (ب) غير واضح.

<sup>(٨)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٩)</sup> في الأصل فيه، في (أ) (ب) (ج) عليه وهو والصواب المثبت..

<sup>(١٠)</sup> فتح العزيز الرافعي ٣٢١/١٣.

<sup>(١١)</sup> في (ب) تضمنه، والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> وفي الأصل كان، في (أ) و (ب) كاتب وهو والصواب.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) عجزه، والصواب المثبت.

الشرط الثالث: أن يمكن انتقال نصيب الشريك<sup>(١)</sup> فلو أعتق نصيبه من أمة [بأقبيها]<sup>(٢)</sup> مستولدة لمعسر لم يسر ولو أعتق نصيبه ونصيب [شريكة]<sup>(٣)</sup> مرهون سرى وانتقلت الوثيقة [إلى القيمة]<sup>(٤)</sup> ولو كاتباً عبداً، أو دبراه ثم [أعتقه]<sup>(٥)</sup> أحدهما سرى.

الرابع: أن يوجّه الإعتاق إلى ملكه بأن يقول أعتقت نصيبي منه أو النصف الذي أملكه فإن قال أعتقت نصيب شريكي أو نصيب شريكي<sup>(٦)</sup> من هذا العبد حر لغا<sup>(٧)</sup> ولو قال: مطلقاً لعبد يملك نصفه أعتقت نصفك حمل على نصفه، ولو [باع]<sup>(٨)</sup> مطلقاً نصف عبد يملك نصفه أو أقر بنصف المشترك مطلقاً فذلك، ولو قال: لكل واحد منهما إن دخلت الدار فأنت حر أو [فنصيبي]<sup>(٩)</sup> منك حر فدخلها عتق على كل واحد نصفه [ولا تقويم]<sup>(١٠)</sup> وكذا لو وكّلا رجلاً في عتقه فأعتقه كله دفعة ولو كان العبد لثلاثة لواحد ثلثه وآخر نصفه<sup>(١١)</sup> وآخر سدسه فأعتق أحدهم نصيبه موسراً سرى إلى نصيبهما [فإن]<sup>(١٢)</sup> كان موسراً ببعض قيمة الباقي قوّم عليه بنسبة المقدور عليه من نصيبهما. فإن كان موسراً بثلث الباقي قوّم عليه ثلث نصيب كل منهما.

ولو أعتق اثنان [منهم]<sup>(١٣)</sup> معاً أو [علقا]<sup>(١٤)</sup> ووجد الشرطان معاً أو وكّلا من أعتق عنهما دفعة، فإن كان أحدهما موسراً قوّم نصيب الثالث عليه، وإن كانا

(١) فتح العزيز، الرافعي ٣٢١/١٣.

(٢) غير واضح في (ب).

(٣) في (ج) شركه ، والصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) في الأصل أعتق، في (أ) و(ب) أعتقه، وهو الصواب.

(٦) ساقطة من (ب).

(٧) لا يؤثر في نصيب الشريك، فتح العزيز، الرافعي ٣٢٣/١٣.

(٨) في (ب) ماع، والصواب المثبت.

(٩) في (ج) نصيبي، والصواب المثبت.

(١٠) في (أ) ولا يقوّم، والصواب المثبت.

(١١) ساقطة من (ج).

(١٢) في (أ) وإن، والصواب المثبت.

(١٣) ساقطة من (ج).

(١٤) في الأصل أعتقا، في (أ) و (ب) علقا، وهو الصواب.

موسرين قوم عليهما بالسوية لا على قدر النصيبين، ولو مات المعتق قبل أداء القيمة أخذت من تركته<sup>(١)</sup> ولو أعسر بعد الإعتاق، ومات معسراً فالقيمة في ذمته<sup>(٢)</sup> ولو أعتق الشريك نصيبه قبل أخذ القيمة لم ينفذ، ولو [تعدرت]<sup>(٣)</sup> القيمة بإفلاس أو هرب بقي نصيب الشريك رقيقاً وارتفع الحجر عنه ولو عاد اليسار لا يعود [النقويم]<sup>(٤)</sup>.

ولو قال لشريكه: إذا أعتقت نصيبك فنصيبني حر [بعد]<sup>(٥)</sup> نصيبك فأعتق الآخر موسراً أعتق وسري، ولو قال: فنصيبني حر قبله فأعتقه المخاطب، [والمعتق]<sup>(٦)</sup> معسر عتق [نصيب]<sup>(٧)</sup> كل منهما<sup>(٨)</sup> والولاء بينهما وإن كان موسراً فإن صححنا الدور لم ينفذ عتق المخاطب في نصيبه وإلا عتق نصيب كل [منهما]<sup>(٩)</sup>، ولو قال لعبده متى أعتقتك فأنت حر قبله لم يتمكن من إعتاقه إن صححنا الدور، وإلا فيمكن، ولو قال لشريكه: الموسر أعتقت نصيبك، فعليك قيمة نصيبني، وأنكر فإن كان له بيّنة قضى بها وإلا فيصدق المنكر بيمينه، فإن حلف رق نصيبه وعتق نصيب [المقر]<sup>(١٠)</sup> ولا يسري، وإن نكل وحلف المدعى استحق القيمة، ولا يحكم بعتق نصيب الناكل؛ لأن الدعوى توجهت بسبب القيمة، وإلا فلا معنى للدعوى على [الآخر]<sup>(١١)</sup> بأنه أعتق عبده وإنما هي [من]<sup>(١٢)</sup> وظيفة العبد، [لكن]<sup>(١٣)</sup> لو شهد

(١) فتح العزيز، الرافعي ٣٣١/١٣.

(٢) فتح العزيز، الرافعي ٣٣١/١٣.

(٣) في (ب) تعدرت، والصواب المثبت في المتن.

(٤) في (أ) التقديم، والصواب المثبت.

(٥) في الأصل قبل، في (أ) بعد، وفي (ب) غير واضح، والصواب المثبت.

(٦) في (ب) والمعتق، والصواب المثبت.

(٧) في (ج) غير واضح.

(٨) في (أ) زيادة عنه.

(٩) في (أ) منهما وهو الصواب، في (ب) عنه، وفي الأصل منه.

(١٠) في (ب) المدعى، والصواب المثبت.

(١١) في (ب) آخر والصواب المثبت.

(١٢) ساقطة من (ب).

(١٣) في (أ) يكن والصواب المثبت.

مع آخر حصة [يثبت] <sup>(١)</sup> العتق، ولو ادعى أحد الشريكين على الآخر بأنك اشتريت نصيبي وأعتقته، وأنكر عتق نصيبه [بالإقرار] <sup>(٢)</sup>، ولا يسري، [ولو] <sup>(٣)</sup> اختلفا في قيمة العبد، فقال المعتق: مائة وقال الشريك مائتان، فإن كان العبد حاضراً والعهد قريب راجعنا المقومين، وإن مات العبد أو غاب أو تقادم العهد صدّق المعتق، ولو اختلفا في [صناعة] <sup>(٤)</sup> تزيد قيمته [كالصياغة] <sup>(٥)</sup> فإن كان حاضراً وهو يحسنها ولم يمض بعد الإعتاق زمن يمكن تعلمه فيه صدّق الشريك، وإن مضى أو مات العبد أو غاب <sup>(٦)</sup> فالمصدق المعتق، ولا يقبل قول العبد إني أحسنها [أو لا أحسنها] <sup>(٧)</sup> بل يُجرب، ولو اختلفا في عيب منقّص للقيمة خلقي أو حادث فعلى ما مر في الغصب، ولو شهد اثنان من الشركاء بأن الثالث منهم أعتق نصيبه فإن كان معسراً قبلت شهادتهما وإن كان موسراً فلا ولو وكلّ شريكه في عتق [نصيبه] <sup>(٨)</sup> فقال الوكيل [للعبد] <sup>(٩)</sup> أنصفك حر فإن قال أردت نصيبي قوم عليه نصيب شريكه، وإن قال: أردت نصيب شريكي قوم على الشريك نصيب الوكيل وإن أطلق فعلى أيهما يحمل؟ وجهان.

قال (النووي) <sup>(١٠)</sup>: ولعل الأصح أنه يحمل على نصيب الوكيل، ولو شهد اثنان على شريك أنه أعتق نصيبه وأخران على الشريك الآخر أنه أعتق نصيبه وهما موسران، فإن أرخت البيئتان عتق كله على الأول، وعليه قيمة نصيب الآخر، وإن لم يؤرخا عتق كله ولا تقويم. ولو مات وخلف ابنين فأقر أحدهما بأن أباهما أعتق

(١) في (أ) ثبت، والصواب المثبت.

(٢) غير واضح في (ج).

(٣) في (ب) وإذا، والصواب المثبت.

(٤) في (أ) و (ب) و (ج) صفة، والصواب المثبت.

(٥) في (أ) و (ب) و (ج) كالصناعة، والصواب المثبت.

(٦) في (ب) زيادة العبد، والصواب المثبت.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) وفي الأصل نصيب، في (ب) نصيبه، وهو الصواب.

(٩) ساقطة من (ب).

(١٠) انظر روضة الطالبين، النووي ٤٠٢/٨.

هذا العبد وكذّبه الآخر، عتق نصيب المقر ولا سراية ولا تقويم [ذكره (المحاملي) في كتابه]<sup>(١)</sup>.

### فصل [الثالث: من ملك وهو من أهل التبّرع]

من ملك وهو من أهل التبّرع أباه أو أمه أو أحد أصوله من الأجداد والجَدات من جهة الأب أو الأم، أو ملك واحداً من أولاده وأولاد أولاده وإن سفلوا [عتق]<sup>(٢)</sup> عليه<sup>(٣)</sup> سواء ملكه قهراً كبالإرث أو اختياراً كالشراء والهبة وغيرهما، ولا يعطى غير الأصول والفروع كالأخوة<sup>(٤)</sup> والأعمام والأخوال وسائر الأقارب، وليس لولي الصبي و[المجنون]<sup>(٥)</sup> أن يشتري لهما من يعتق عليهما ولو فعل بطل<sup>(٦)</sup>، ولو وهب منه أو أوصى له فإن كان كسوباً جاز قبوله ويعتق عليه ونفقته [في كسبه، وإلا فإن كان الصبي معسراً جاز قبوله ويعتق<sup>(٧)</sup> [ونفقته]<sup>(٨)</sup> في]<sup>(٩)</sup> بيت المال، وإن كان موسراً فلا يجوز، ولو ملك في مرض الموت من يعتق عليه [فإن]<sup>(١٠)</sup> ملكه بالإرث أو الهبة أو الوصية عتق من الثلث وإن ملكه بالشراء؛ فإن كان بثمن المثل عتق من

(١) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج) لم أعثر على رأي المحاملي في حدود ما اطلعت.

(٢) في (أ) عتقوا، والصواب المثبت.

(٣) الدليل عليه قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَتَشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُ الْجِبَالُ هَدًا، أَنْ دَعُوا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا، وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا، إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ وردت في سورة مريم آية ٩١-٩٢.

هنا نفى الولادة مع العبودية فدل على أنهما لا يجتمعان ولأن الولد بعض منه سيصير كما لو ملك بعضه، انظر تكملة المجموع، المطبعي ٩/١٦.

(٤) في (أ) زيادة والأخوات.

(٥) في (ب) ومجنون، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) زيادة الشري.

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) في (ب) والنفقة، والصواب المثبت.

(٩) ساقطة من (أ).

(١٠) في (ب) زيادة كان، والصواب المثبت.

قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتان، وقيمة الثالث ثلاثمائة [يقرع]<sup>(١)</sup> بسهمي رق وسهم عتق، فإن خرج العتق الذي قيمته مائتان عتق [وتم] بالثلث، [ورق الأخران]<sup>(٢)</sup> وإن خرج للذي [قيّمته]<sup>(٣)</sup> ثلاثمائة عتق ثلثاه، وإن خرج للذي [قيّمته]<sup>(٤)</sup> مائة عتق كله وتعاد القرعة فمن خرج له العتق تم منه الثلث، وإن كانوا أكثر من ثلاثة فإن أمكنت التسوية عدداً وقيمة كسّته قيمتهم متساوية فيجزّون اثنين [اثنين]<sup>(٥)</sup>، وإن أمكنت قيمة لا عدداً كسّته قيمة [أحدهم]<sup>(٦)</sup> مائة واثنان مائة [وثلاثة مائة]<sup>(٧)</sup> فيجعل الأول جزءاً والاثنان [جزءاً]<sup>(٨)</sup> والثلاثة جزءاً وإن لم يمكن قيمة<sup>(٩)</sup> ولا عدداً كأربعة قيمتهم متساوية فيجزّون أجزاءً اثنان وواحد واحد فإن خرج العتق<sup>(١٠)</sup>، لأحد الواحدين عتق وأعيدت القرعة بين الثلاثة فمن خرج له [العتق]<sup>(١١)</sup> عتق ثلثه ويجوز أن يراعى الأقرب إلى الفصل فيكتب اسم كل عبد في رقعة [أو]<sup>(١٢)</sup> ويخرج [واحدة]<sup>(١٣)</sup> باسم العتق فمن خرج اسمه عتق ويخرج واحدة كذلك فمن خرج اسمه عتق ثلثه ولو شهد أنه قال: أحد هذين حرّاً أو إحدى هاتين طالق قبلت ولو أوصى بإعتاق عبد يخرج من الثلث لزم الوارث إعتاقه، فإن امتنع أعتقه السلطان، وإذا

(١) في (أ) ويقرع، وفي (ب) فيقرع، والصواب المثبت.

(٢) في (ب) زيادة ورق الأخران، وهو الصواب.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (ب) غير واضح.

(٦) في (أ) واحد والصواب المثبت.

(٧) في (أ) وثلاثمائة.

(٨) في (أ) جزءاً، الصواب المثبت.

(٩) في (أ) ويتم.

(١٠) في (ب) غير واضح.

(١١) في (أ) القرعة والصواب المثبت.

(١٢) في (ب) زيادة ثم والصواب المثبت.

(١٣) في (ب) زيادة كذلك والصواب المثبت.

أعتقنا بعض العبيد بالقرعة. ثم ظهر للميت مال [خرج] <sup>(١)</sup> الكل من الثلث عتقوا ولهم أكسابهم من الإعتاق، ولا يرجع الورثة بما أنفقوا كما لو نكح نكاحاً فاسداً على ظن الصحة وأنفق، ثم فرق القاضي بينهما وإن خرج بما ظهر عبد آخر أقرع بين الباقيين، فمن خرجت له عتق مع الأول ويعتبر قيمة من عتق يوم الإعتاق، ويسلم له ما [اكتسب] <sup>(٢)</sup> منه غير محسوب من الثلث، ومن بقي رقيقاً يعتبر قيمته يوم الموت ويحسب من الثلثين ما بقي من إكسابه يوم موت المعتق، ولا يحسب من الثلثين ما اكتسب بعد موته فلو اعتق المريض [ثلاثة] <sup>(٣)</sup> أعبد لا يملك غيرهم قيمة كل [واحد] <sup>(٤)</sup> مائة واكتسب أحدهم مائة [أقرع] <sup>(٥)</sup> بينهم، فإن خرج العتق للمكتسب عتق وتبعه كسبه <sup>(٦)</sup> وإن خرجت لغيره عتق، وأعيدت القرعة فإن خرجت لغير المكتسب عتق ثلثه، وإن خرجت له عتق بعضه وتبعه من كسبه مثله ويبقى للوارث مثله من [الرقيق] <sup>(٧)</sup> والكسب، ويستخرج ذلك بالجبر والمقابلة بأن يقال عتق من الثاني شيء وتبعه من الكسب مثله ويبقى للوارث ثلاثمائة سوي شينين [يعدل] <sup>(٨)</sup> [مثل] <sup>(٩)</sup> ما [أعتقناه] <sup>(١٠)</sup> وهو مائة وشيء فمثله <sup>(١١)</sup> مائتان وشينان وذلك يقابل <sup>(١٢)</sup>

<sup>(١)</sup> في (أ) يخرج، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في أ ما أكسب، والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في (أ) بثلثه، والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (ب) زيادة واحد، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) فيقرع، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> لأن من عتق له كسبه من حين عتقه. حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار ٧٧٨/٢.

<sup>(٧)</sup> في (ب) الرق والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٩)</sup> في (أ) مثلي، وفي (ب) ضعف والصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> في (ب) ما عتق والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(١٢)</sup> ساقطة من (ب).



ثلاثمائة سوى [شيين] <sup>(١)</sup> [فيجبر] <sup>(٢)</sup> ويقابل فماتان <sup>(٣)</sup>، وأربعة أشياء [نقابل] <sup>(٤)</sup>  
 ثلاثمائة [يقسط] <sup>(٥)</sup> المائتين بالمائتين [تبقى] <sup>(٦)</sup> أربعة أشياء في مقابلة مائة فالشيء  
 خمسة وعشرون فعلمنا أن الذي عتق منه ربه وتبعه الربع من الكسب <sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> في (ب) زيادة الإشييين بشيين، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٣)</sup> في (ب) زيادة ورد على ضعف العتق شين تصير ثلثمائة تعدل مائتين.

<sup>(٤)</sup> في (أ) يقابل، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) نسقط، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (أ) يبقى، ساقطة من (ج).

<sup>(٧)</sup> في (ب) زيادة مثله والصواب المثبت.

## فصل [الرابع: الولاء<sup>(١)</sup> للمعتق]

من أعتق رقيقاً [ثبت]<sup>(٢)</sup> [له]<sup>(٣)</sup> الولاء عليه، سواء نجّر عتقه أو علّق [بصفة]<sup>(٤)</sup> ووجدت<sup>(٥)</sup>، أو عتق المكاتب بالأداء أو المدير أو المستولدة بموت السيد أو القريب بالملك، أو أعتق [شركاً]<sup>(٦)</sup> له فسرى أو باع [رقيقته]<sup>(٧)</sup> منه اتفق دينهما أو اختلف، ولو أسلم على يدي آخر فلا ولاء له، ومن أعتق من غيره بلا إذن فالولاء للمعتق عنه، ولا يجوز بيع الولاء وهبته ولا يثبت [بالموالة]<sup>(٨)</sup> [والحلف]<sup>(٩)</sup> وكما يثبت على العتيق يثبت على أولاده وأحفاده وعلي عتيقه وعتيق عتيقه وكما يثبت للمعتق يثبت [لابنه]<sup>(١٠)</sup> وجدّه وإن علا ولولده وولد ولده وإن سفل<sup>(١١)</sup> وللمعتق المعتق، وكما يثبت على ولد العتيق يثبت على ولد العتيقة. واستثنى من [استرسال]<sup>(١٢)</sup> الولاء على أولاد العتيق وأحفاده مواضع:

[الأول]:<sup>(١٣)</sup> إذا كان منهم من مسّه الرق فولأؤه لمعتقه<sup>(١٤)</sup> [وإن]<sup>(١٥)</sup> لم يكن<sup>(١٦)</sup>

(١) الولاء هو عسوبة متراخية عن عسوبة النسب تقتضي للمعتق الإرث والعقل وولاية أمر النكاح والصلاة عليه والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام "الولاء لمن أعتق" رواه الشيخان.

(٢) في (أ) يثبت، والصواب المثبت.

(٣) في (ج) لما الصواب المثبت.

(٤) في (ج) نصفه الصواب المثبت.

(٥) في (ب) وجدت الصواب المثبت.

(٦) في الأصل و (أ)، شريكاً، في (ب) و (ج) شركاً وهو الصواب المثبت.

(٧) في (ب) رقيقته، الصواب المثبت.

(٨) في (أ) بالموالة والصواب المثبت.

(٩) في (أ) والحلف، وهو، الصواب المثبت.

(١٠) في الأصل و (أ) لأبيه. في (ج) لابنه وهو الصواب

(١١) ساقطة من (ج).

(١٢) في (ب) (ج) إرسال والصواب المثبت.

(١٣) في (أ) (ب) أحدها، والصواب المثبت.

(١٤) فتح العزيز الرافعي، ٣٨٧/١٣.

(١٥) في (أ) فإن، والصواب المثبت.

(١٦) ساقطة من (ج).

فلعصبات معتقه فإن لم يوجد فالميراث لبيت المال، ولا ولاء عليه لمعتق الأصول.  
وصورته أن تلد رقيقة رقيقاً [من رقيق أو حر] <sup>(١)</sup> وأعتق الولد [أو] <sup>(٢)</sup> [أبوه] <sup>(٣)</sup>  
أو أمه.

الثاني: من أبوه حر أصلي ولا ولاء عليه وأمه عتيقة فلا يثبت الولاء عليه لموالي  
الأم. <sup>(٤)</sup>

الثالث: تزوج مجهول النسب بعتيقة فأنت بولد فلا ولاء عليه ولو كان الأب عتيقاً  
والأم حرة أصلية [يثبت] <sup>(٥)</sup> الولاء عليه لموالي الأب.

الرابع: من <sup>(٦)</sup> أمه حرة أصلية وأبوه رقيق فلا ولاء عليه لأحد فإن أعتق الأب فهل  
يثبت لموالي الأب؟ وجهان: أرجحهما نعم، وبه قطع (القفال) في "الفتاوى" <sup>(٧)</sup>، وإذا  
نكح العبد معتقة وأنت بولد يثبت الولاء عليه لموالي الأم، فإن أعتق الأب <sup>(٨)</sup> انجر  
إلى مواليه <sup>(٩)</sup>، ولو [أعتق] <sup>(١٠)</sup> الجد <sup>(١١)</sup> والأب رقيق انجر إلى موالي الجد ولو عتق  
الأب بعده انجر إلى مواليه، ولو ملك ولد الأب منها أباه عتق وثبت له الولاء عليه  
وعلى أخوته وأخواته -الذين هم أولاد الأب- ولا يجر ولاء نفسه من مواليها ولا  
يزول عنه وقيل يجر ويزول وإذا انجر إلى موالي الأب فلم [يوجد] <sup>(١٢)</sup> منهم أحد لم

<sup>(١)</sup> في (أ) من حر أو رقيق والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (أ) و (ب) و، والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في الأصل أبواه، وفي (أ) أبوه، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> الأصح لا يثبت الولاء عليه لموالي الأم لأن الانتساب إلى الأب والأب حر مستقل لا ولاء عليه  
فليكن الولد مثله وأيضاً فإن ابتداء حرية الأب تبطل دوام الولاء لموالي الأم، فتح العزيز الرافعي  
٣٨٧/١٣.

<sup>(٥)</sup> في (ب) ثبت الصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (أ) زيادة كان.

<sup>(٧)</sup> في (أ) و (ج) زيادة ولو ملك ولد الأب أباه عتق الولد، فتح العزيز، الرافعي ٣٨٧/١٣.

<sup>(٨)</sup> في (أ) زيادة ولو مات الأب رقيقاً وعتق الجد، انجر الولاء إلى مواليه.

<sup>(٩)</sup> لأن الولاء تلو النسب والنسب للأباء دون الأمهات، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار ٧٧٩/٢.

<sup>(١٠)</sup> في الأصل و (أ)، عتق وفي (ب) أعتق وهو الصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(١٢)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) يبقى، والصواب المثبت.

يعد إلى موالى الأم بل يكون الميراث لبيت المال وكذا إذا ثبت<sup>(١)</sup> لموالى الأب فهلكوا لم يصر [إلى]<sup>(٢)</sup> موالى الجد حتى لو مات من انتقل ولاؤه من موالى جده إلى موالى أبيه فميراثه لبيت المال، ولا [ترث]<sup>(٣)</sup> النساء بولاء الغير، فإن كان للمعتق ابن وبنت أو أب وأم أو أخ وأخت ورث الذكر لا الأنثى، ولو أعتق مسلم كافراً ومات العتيق وللمعتق ابنان مسلم وكافر فميراثه للكافر، ولو أسلم العتيق، ثم مات فميراثه للمسلم وترث المرأة بالولاء من عتيقها وأولاده وعتيقه.

ولو اشترت أباهما وعتق عليها ثم أعتق عبداً ومات العتيق<sup>(٤)</sup> بعد موت الأب فإن كان له عصبه من النسب فله الميراث، وإن لم يكن فللبنت والولاء للكبرى: - أي في الدرجة والقرب - حتى لو أعتق عبداً ومات عن ابنين ثم مات أحدهما عن ابنين يكون الولاء لأخيه، وإن كان ميراثه [لابنه]<sup>(٥)</sup> ولو مات المعتق عن ثلاثة بنين ومات أحدهم عن ابن، وآخر عن أربعة بنين وآخر عن خمسة فالولاء بين العشرة بالسوية ولو مات عن أخ من الأبوين وأخ من الأب [فالولاء]<sup>(٦)</sup> للأخ من الأبوين ولو مات الأخ من الأبوين عن ابن وعن الأخ الآخر فالولاء للأخ ولو اشترت [امراً]<sup>(٧)</sup> أباهما فعتق، وأعتق ومات عتيقه بعد موته، [و]<sup>(٨)</sup> لم يكن [للأخ]<sup>(٩)</sup> عصبه بالنسب فميراثه للبت، وإن كان له عصبه كأخ وابن عم قريب أو بعيد فميراثه له ولا شيء للبت [لأنها بنت المعتق ولكن]<sup>(١٠)</sup>؛ لأنها معتقة المعتق [فتأخرت]<sup>(١١)</sup> عن عصبته وقد أخطأ في هذه المسألة أربعمائة قاض فضلاً عن غيرهم.

(١) في (ج) زيادة المال، والصواب المثبت.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (أ) ترث وهو الصواب.

(٤) في (ج) غير واضح.

(٥) في الأصل لأبيه، في (أ) و (ج) لابنه، وهو الصواب المثبت.

(٦) في (ب) فماله، والصواب المثبت.

(٧) ساقطة من (أ)، في (ب) زيادة امرأة، وهو الصواب.

(٨) وفي الأصل أو، في (أ) و (ب) و، وهو الصواب.

(٩) في الأصل و (أ)، للأب في (ج) للأخ، وهو الصواب.

(١٠) ساقطة من الأصل و (أ) و (ج)، في (ب) زيادة لا لأنها بنت المعتق ولكن، وهو الصواب المثبت.

(١١) في (أ) فيتأخر، وفي (ج) فتأخر، والصواب المثبت.

## خاتمة [فائدة الولاء]

فائدة الولاء الإرث وولاية النكاح، وتحمل الدية والتقدم في صلاة الجنازة ولو ادعى على سيده العتق. [فأنكر]<sup>(١)</sup> وحلف ثم قال قم يا حر على وجه السخرية أو (أزاد شدي خيز)<sup>(٢)</sup> عتق، ولو قال أعتقت مضغة هذه الجارية لغا؛ لأن إعتاق ما لم يُنفخ فيه الروح لغو، ولو قال مضغة هذه الجارية [حرة]<sup>(٣)</sup> فأقرار بانعقاده حراً ولو قال لعبده: إذا أخذك متغلب فقل أنا حر، أو قال: (أكرثرا تركمانان بكيزند يكومن آزادم)<sup>(٤)</sup> لا يعتق؛ لأنه أمر بالكذب، ولو أنتت المشتركة بولد فقال أحد الشرعيين: هذا الولد مني عتق عليه موسراً كان أو معسراً ويغرم قيمة نصيب الآخر وتصير الجارية مستولدة له إن كان موسراً<sup>(٥)</sup> ونصيبه إن كان معسراً، ولو كان في يد عبده ألف اكتسبه فقال أعتقتك على [هذا]<sup>(٦)</sup> الألف فوجوه:

أحدها: أنه يعتق، ولا شيء على العبد<sup>(٧)</sup> والألف [على السيد]<sup>(٨)</sup>.

الثاني: يعتق ويتراجعان بالقيمة كالكتابة الفاسدة، فإن كان الألف أكثر من قيمة العبد فيلزم السيد أن يرد الزيادة، وإن كان الألف أقل فيتبعه بالزيادة إلى تمام القيمة.

الثالث: أنه يعتق والألف ملك السيد ورجع على العبد بتمام قيمته والوجوه كلها [متفقة]<sup>(٩)</sup> على العتق والكلام في الغرامة وعدمها وقدرها وإذا سبق لسانه وقال أو ازاداست فأقرار بالحرية ظاهراً وله استرقاقه بينه وبين الله تعالى ولو اشترى عبداً

(١) في (ج) وأنكر، والصواب المثبت.

(٢) كلمة فارسية تعني لقد أصبحت حراً أنهض.

(٣) في (أ) حر. والصواب المثبت.

(٤) جملة فارسية تعني إذا ألقى التركمان القبض عليك فقل أنا أكون حراً.

(٥) في (ب) زيادة في، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) و (ج) هذه، والصواب المثبت.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) في (أ) و (ب) و (ج) للسيد، والصواب المثبت، وعلى ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(٩) في (ج) متقدمة، والصواب المثبت.

وأعتقه ثم أقر البائع والمشتري والعتيق بأنه مغصوب من فلان وصدقهم فلان [لا]<sup>(١)</sup>  
يبطل العتق ولو أقام فلان بينة [به]<sup>(٢)</sup> يبطل ولو كاتبه المشتري ثم أقروا وصدقهم  
المقر له بطلت الكتابة ويُرد العبد إلى المقر له.

---

<sup>(١)</sup> في (أ) فلا ، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (ب) زيادة به، وهو الصواب المثبت.

# الكتاب الثامن: كتاب التدبير

الفصل الأول: أركان التدبير

الفصل الثاني: للسيد إزالة الملك عن المدير

## كتاب التدبير<sup>(١)</sup> [الفصل الأول: أركان التدبير]

وله أركان:

الأول: المحل وهو معلوم ولو دبر المستولدة بطل<sup>(٢)</sup>، ولو دبر المكاتب أو [كاتب]<sup>(٣)</sup> المدبر صحّ ويكون مدبراً ومكاتباً ولو دبر المعلق عنقه بصفة صحّ ويُعتق بوجود الأسبق من الصفتين<sup>(٤)</sup>.

الثاني: الصيغة وهي<sup>(٥)</sup> [صريحة]<sup>(٦)</sup> [أو]<sup>(٧)</sup> كناية فالصريح قوله اعتقتك أو حررتك بعد موتي أو دبّرتك أو أنت مدبر أو أنت حر<sup>(٨)</sup> بعد موتي، أو دبّرتمولي<sup>(٩)</sup> أو إذا مت فانت حر أو عتيق، والكناية كقوله خلّيت سبيك بعد موتي مع نية العتق ولو قال دبّرت نصفك أو ربعك صحّ، وإذا مات عتق ذلك الجزء ولا يسري، ولو قال دبّرت يدك أو رجلك فهل يصحّ ويكون كله مدبراً أم يلغو؟ وجهان<sup>(١٠)</sup>، ويصحّ التدبير مطلقاً وهو أن يعلق العتق بموته بلا شرط ومقيداً بشرط كقوله: إن قُلتُ أو مت من مرضي هذا أو حتف أنفي<sup>(١١)</sup> [في]<sup>(١٢)</sup> سفري هذا أو في هذا الشهر أو البلد،

(١) التدبير هو: تعليق عتق العبد بمطلق موت السيد وهو مدبر والعبد مدبر، القاموس الفقهي، سعدي أبو حبيب ١٢٨.

(٢) لأنها تستحق العتق بالموت بجهة أقوى من التدبير، حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار ٧٨١/٢.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ب) غير واضح.

(٥) في (ب) زيادة من، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) و(ب) و(ج) صريح، والثواب المثبت.

(٧) في (أ) و، والصواب المثبت.

(٨) ساقطة من (ب).

(٩) ساقطة من (ب).

(١٠) عن القاضي حسين وجهين بناء على أن قول القائل زنى يدك هل يكون قذفاً؟ ففي وجه يصح

ويكون كله مدبراً وفي وجه يلغو قاله في فتح العزيز، الرافعي ٤٠٩/١٣.

(١١) وهو الموت من غير قتل ولا نحو ضرب، حاشية الكمثرى بهامش الأنوار ٧٨٢/٢.

(١٢) في (أ) زيادة في، وفي (ب) في، وهو الصواب المثبت.



فأنت حر فإن مات على الصفة المذكورة عتق وإلا فلا<sup>(١)</sup>، ولو قال: إذا مت ومضى شهر أو يوم فأنت حر أو قال أنت حر بعد موتي بيوم عتق بعد موته بيوم<sup>(٢)</sup> ولا يعتق بالموت؛ لأنه تعليق بصفة بعد الموت، وليس بتدبير كما لو قال: إذا مت [وشتت]<sup>(٣)</sup> الحرية أو شاء فلان أو إذا مت ثم دخلت الدار فأنت حر<sup>(٤)</sup>، أو أنت حر بعد موتي [إذا]<sup>(٥)</sup> خدمت ابني شهراً.

ويجوز تعليق التدبير<sup>(٦)</sup> بأن يقول إذا أو متى دخلت الدار فأنت مدبر أو حر بعد موتي<sup>(٧)</sup>، فإذا [دخل]<sup>(٨)</sup> صار مدبراً ولا يشترط الدخول في الحال، ويشترط في حياة السيد كسائر الصفات المعلق [عليها]<sup>(٩)</sup> فإن مات السيد قبل الدخول فلا تدبير ولغا التعليق إلا أن يصرح ويقول إذا دخلت بعد موتي أو إذا مت ثم دخلت، فأنت حر فإنما يعتق حينئذ بالدخول بعد الموت، ولا يشترط [المبادرة]<sup>(١٠)</sup> إليه بعد الموت بل متى دخل عتق، ولو قال: إذا مت ودخلت الدار فأنت حر فيشترط الدخول بعد الموت إلا أن يريد الدخول قبله<sup>(١١)</sup> ولو قال: إذا مت فدخلت الدار أو إذا مت فأنت حر إن دخلت الدار فإنما يعتق إذا دخل على الفور بعد الموت ولو قال شريكان لعبدتهما: إذا متتا فأنت حر لم يعتق بموت أحدهما ثم إن ماتا معاً عتق<sup>(١٢)</sup> وهو عتيق

(١) فتح العزيز، الرافعي ٤٠٩/١٣.

(٢) المرجع السابق ٤١٠/١٣.

(٣) في (ج) وسبب، والصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) تكملة المجموع، المطيعي ١٣/١٦.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) في (أ) دخلها، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) عليه، والصواب المثبت.

(١٠) في (ج) البادرة، والصواب المثبت.

(١١) انظر: فتح العزيز الرافعي ٤١١/١٣.

(١٢) لأنهما علقا عتقه بموتهما، فتح العزيز، الرافعي ٤١١/١٣.

بوجود الصفة لا التدبير<sup>(١)</sup>؛ لأنه معلق بموته وموت غيره، والتدبير تعليق بموت نفسه وإن ماتا مرتباً فبموت الأول تصير حصة الحي مدبراً ولا تكون حصة الميت مدبراً، والعبد بين الموتين [لورثة]<sup>(٢)</sup> [الأول]<sup>(٣)</sup> لهم كسبه خاصة ولهم التصرف فيه بما لا يزيل الملك [كالأجرة]<sup>(٤)</sup> [وليس]<sup>(٥)</sup> لهم بيعه؛ لأنه مستحق العتق بموت الشريك، ولو قال: إن دخلت الدار بعد موتي فأنت حر، فليس للوارث بيعه بعد الموت وقبل الدخول إذ ليس له إبطال تعليق [الموت]<sup>(٦)</sup> وإن كان له ذلك في حياته كما [لو]<sup>(٧)</sup> أوصى لرجل بشيء ومات ليس للوارث بيعه وإن كان [له]<sup>(٨)</sup> ذلك في حياته ولو قال: أعيروا داري من فلان بعد موتي شهراً وجب تنفيذ وصيته ولم يمتلك الوارث الرجوع عن هذه العارية، وإن كان له ذلك في حياته<sup>(٩)</sup>، ولو [قال]<sup>(١٠)</sup> أنت حبيس على آخرنا موتاً وإذا [مات]<sup>(١١)</sup> عتقت فهو كما لو قال إذا متنا فأنت حر إلا أن هناك المنفعة<sup>(١٢)</sup> بين موتهما لورثة الأول، وهنا للآخر وكذا الكسب، ولو قال أحدهما إذا مت فأنت حر فإذا مات عتق نصيبه ولم يسر ولو قال: أنت حر إن شئت فإنما يعتق إذا شاء على الفور<sup>(١٣)</sup>، ولو علق التدبير بمشيئة العبد فقال أنت مدبر إن شئت أو دبرتك إن شئت، أو إن شئت فأنت مدبر أو فأنت حر

(١) عتق بحصول الصفة لتعلق العتق بموته وموت غيره والتدبير أن يعلق العتق بموت نفسه، فتح العزيز، الرافعي ٤١١/١٣.

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) للورثة.

(٣) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(٤) في (أ) و (ب) و (ج) كالأجرة، والصواب المثبت.

(٥) في (أ) فليس، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) و (ب) و (ج) الميت، والصواب المثبت.

(٧) في (أ) (ب) زيادة لو وهو الصواب المثبت.

(٨) في (ب) في الصواب المثبت.

(٩) فتح العزيز الرافعي ٤١١/١٣.

(١٠) في (ب) قالاً، والصواب المثبت.

(١١) في (ب) ماتاً، والصواب المثبت.

(١٢) في (ج) غير واضح.

(١٣) كما لو قال لامراته أنت طالق إن شئت، أنظر: فتح العزيز الرافعي ٤١٢/١٣.

إذا مت أو متى مت فلا يصير مدبراً إلا بالمشيئة على الفور<sup>(١)</sup> ولو قال متى شئت أو مهما شئت فلا يشترط الفور ويصير مدبراً متى شاء وفي [الحالتين]<sup>(٢)</sup> يشترط المشيئة في حياة السيد كسائر الصفات المعلق عليها إلا إذا علق بالمشيئة بعد الموت أو قال إن شئت، وقال أردت بعد الموت فلا يحصل العتق إلا بالمشيئة بعد الموت [لكن]<sup>(٣)</sup> لا يشترط الفور، ولو قال إذا مت فشئت، فأنت حر فيشترط اتصال المشيئة بالموت؛ لأن الفاء للتعقيب<sup>(٤)</sup>، وكذا في سائر التعليقات مثل أن يقول إن دخلت الدار فكلمت زيدا فأنت حر، أو فأنت طالق فيشترط اتصال الكلام بالدخول، [فإذا]<sup>(٥)</sup> لنسم يعتبر الفور في المشيئة فإن امتنع من المشيئة، فللورثة بيعه وكذا لو علق بدخول الدار وغيره بعد الموت [مما]<sup>(٦)</sup> يعرض عليه الدخول، ولو قال إذا قرأت القرآن بعد [موتي]<sup>(٧)</sup> فأنت حر لا يعتق<sup>(٨)</sup> إلا بقراءة الجميع، ولو قال [إذا]<sup>(٩)</sup> قرأت قرأناً عتق بقراءة البعض ولو قال لعبدك إن رأيت [معيناً]<sup>(١٠)</sup> فأنت حر أو لزوجته فأنت طالق. والعين مشترك بين الباصرة والدينار وعين الماء وقرص الشمس والجاسوس وغيرها، ولم ينو المعلق شيئاً منها عتق<sup>(١١)</sup> هو وطلقت هي بروية شيء منها؛ لأن اللفظ<sup>(١٢)</sup> المشترك لا يحمل على جميع معانيه عند الإطلاق.

(١) هذا في الوجه الظاهر، انظر: فتح العزيز الرافعي، ٤١٢/١٣.

(٢) في (أ) الحالين، والصواب المثبت.

(٣) في (أ) ولكن، والصواب المثبت.

(٤) من غير تخلل فصل، انظر: فتح العزيز الرافعي ٤١٣/١٣.

(٥) في (أ) وإذا، والصواب المثبت.

(٦) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(٧) في (أ) موته، والصواب المثبت.

(٨) في (ب) زيادة عليه، والصواب المثبت.

(٩) في (ب) و (ج) ولو، والصواب المثبت.

(١٠) في الأصل عيناً، في (ج) معيناً وهو الصواب.

(١١) انظر: فتح العزيز الرافعي ٤١٤/١٣.

(١٢) في (أ) اللفظة وفي (ب) لفظ الصواب المثبت.

الركن الثالث: الأهل فلا يصح تدبير المجنون والصبي المميز وغيره<sup>(١)</sup>، ويصح تدبير السكران والمحجور عليه بالسفه<sup>(٢)</sup> كإعتاقه، وتدبير المرتد موقوف إن أسلم صح وإلا بطل ولو دبّر ثم ارتدّ لم يبطل فإن مات مُرتدّاً عتق العبد<sup>(٣)</sup> ولو ارتدّ المدبّر قُتل ولا يبطل التدبير بالردة<sup>(٤)</sup> كما لا يبطل [بالاستيلاء]<sup>(٥)</sup> والكتابة [ولو ملّت السيد قبل قتله بها عتق ويصح تدبير الكافر الأصلي وتعليقه العتق بصفة كما يصح استيلاءه، وكتابتة]<sup>(٦)</sup> سواء الكتابي والمجوسي والوثني والحربي والذمي ولو دبّر كافر عبداً أو كاتبه ثم أسلم العبد فلا يُباع ويبقى التدبير والكتابة، ويحال بينه وبين السيد فإن عجز المكاتب أمر ببيعه ولو دبّر أحد الشريكين نصيبه لا يسري فإن ملّت عتق نصيبه ولا سراية ولو علّق عتق نصيبه [بصفة]<sup>(٧)</sup> [فوجدت]<sup>(٨)</sup> وهو موسر سري ولو دبّر بعض عبده صح ولا سراية.

(١) الصبي المميز وغير المميز في الأظهر زاد المحتاج الكوهجي ٦٨٢/٤.

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) زيادة وتدبير المحجور عليه بالفلس. لأنه صحيح العبارة ولا ضرر عليه بالتدبير، انظر: فتح العزيز الرافعي ٤١٥/١٣.

(٣) في (أ) زيادة بعده والصواب المثبت.

(٤) إذا إداره لا يخرج من المملوكية حاشية الكمثري بهامش الأنوار ٧٨٣/٢.

(٥) في (أ) الاستيلاء، والصواب المثبت.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) ساقطة من (ب) و (ج).

(٨) في (أ) ووجدت، والصواب المثبت.

## فصل [ الثاني: للسيد إزالة الملك عن المدبر ]

للسيد إزالة الملك عن المدبر بالبيع والهبة والوصية وغيرها<sup>(١)</sup> كان التدبير مطلقاً أو مقيداً وإذا زال ثم عاد إلى ملكه لم [يعد]<sup>(٢)</sup> التدبير، ولا يصح الرجوع باللفظ كقوله رجعت عنه أو نسخته أو أبطلته أو رفعت أو نقضته مطلقاً كان أو مقيداً، ولو قال اعتقوا عني فلاناً إذا مت جاز الرجوع باللفظ؛ لأنه وصية بخلاف التدبير فإنه تعليق عتق بصفة ولو ضم إلى الموت صفة أخرى بأن قال: إذا مت فدخلت الدار فأنت حر لا يجوز الرجوع<sup>(٣)</sup> قطعاً والهبة بلا قبض لا تبطل التدبير والبيع بشرط الخيار يبطله، ولو باع نصف المدبر أو وهب وأقبض بطل في النصف وبقي [في]<sup>(٤)</sup> الباقي والاستخدام، والتزويج والوطء والرهن مع القبض ودونه لا يبطل التدبير [وإحبال يبطله، وإنكار السيد التدبير ليس برجوع]<sup>(٥)</sup>. وقول المدبر في حياة السيد [بعد]<sup>(٦)</sup> موته رددت [التدبير]<sup>(٧)</sup> لغو ولو ادعى العبد أنه دبره أو علق عتقه بصفة سمعت ولو ادعى على الورثة أن مورثهم دبره وعتق بموته حلفوا على [نفي العلم]<sup>(٨)</sup>.

(١) عن جابر أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور اعتق غلامين عن دبر يقال له يعقوب فبلغ ذلك النبي عليه الصلاة والسلام فقال: ألك مال غيره فقال لا فقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم العدوي بثمان مائة درهم فجاء بها رسول الله ﷺ فدفعها إليه ثم قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك فإن فضل شيء عن أهلك فلذي قرابتك فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول ما بين يديك وعن يمينك وعن شمالك أخرجه مسلم كتاب الزكاة باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة ٢٢٧٧، ١/٤٤٦.

(٢) في (أ) تعد، والصواب المثبت.

(٣) في (أ) و (ب) و (ج) زيادة باللفظ، والصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (أ) و (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في (أ) وبعد.

(٧) ساقطة من (ب) و (ج).

(٨) ساقطة من (ب) و (ج).

ولا يثبت التدبير إلا بشهادة رجلين، [ويثبت الرجوع]<sup>(١)</sup> بشهادة رجل وامرأتين وشاهد ويمين؛ لأن المقصود منه المال [ويجوز وطء المدبرة والمعلق عنقها بصفة]<sup>(٢)</sup>، ولو أولدها بطل التدبير وصارت أم ولد له<sup>(٣)</sup>، ولو أنت المدبرة بولد من نكاح أو سفاح فهل يسري إليه التدبير؟ قولان أرجحهما عند (الإمام)<sup>(٤)</sup> (والبغوي)<sup>(٥)</sup>، وهو اختيار (المزني) لا<sup>(٦)</sup> وهو المرجح في "الروضة" و"المحرر" وأظهرهما عند الشيخ (أبي حامد)<sup>(٧)</sup> و(القفال) وغيرهما نعم وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد - [رضي الله تعالى عنهم]<sup>(٨)</sup> - وهو المذكور في "الحاوي" و"تعليقه" ولو ولدت المعلق عنقها بصفة لم يتبعها الولد كالموصى بها فإن جعلنا ولد المدبرة مدبراً، فلو ماتت هي في حياة السيد لم يبطل التدبير في الولد كما لو دبّر عبيدين ومات أحدهما قبل السيد، ولو باع أحدهما لم يبطل التدبير في الآخر، ولو كان الثلث لا يفي إلا بأحدهما أقرع بينهما.

ولو قال لأمتي: أنت [حرة]<sup>(٩)</sup> بعد موتي بعشرة سنين مثلاً فإنما تعتق بعد مضي تلك المدة من موته، ولو ولدت قبل موت السيد لم يتبعها الولد، ولا يؤثر تدبير الأب في الولد وما ذكرنا في ولد المدبرة<sup>(١٠)</sup> هو فيما إذا حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد فأما إذا كانت حاملاً عند موته فيعتق معها الحمل، فإن لم يحتملها الثلث

(١) في (ب) غير واضح.

(٢) ساقطة من (ج)، لكامل الملك ونفاذ التصرف فيهما فتح العزيز، الرافعي ٤٣٣/١٣.

(٣) ساقطة من (ب) و (ج).

(٤) لم أعثر عليه في حدود ما اطلعت.

(٥) لم أعثر على رأيه في حدود ما اطلعت.

(٦) لأنه عقد يقبل الرفع فلا يسري إلى الولد كالرهن، فتح العزيز، الرافعي ٤٣٤/١٣.

(٧) لأنها تعتق بموت سيدها فتبعها الولد كالمستولدة ولأن ولد الحرة حر وولد الرقيق رقيق، الوسيط، الغزالي ٥٠٢/٧.

(٨) ساقطة من (أ) و (ج)، وفي (ب) رحمهم، هذه المسألة الوحيدة التي تعرض فيها الأردبيلي لقول الفقهاء.

(٩) في (أ) حر، والصواب المثبت.

(١٠) في (ب) المفروض، والصواب المثبت.

حاملاً عتق منها قدر الثلث<sup>(١)</sup>، وكذا المعلق عتقها [بصفة] [ولو]<sup>(٢)</sup> كانت عند وجودها حاملاً، ولو كانت المدبرة حاملاً وقت التدبير فالولد مدبرٌ ويُعتق معها<sup>(٣)</sup> لا على سبيل السراية ولكن اللفظ يتناوله، وإنما يعرف وجوده يوم التدبير إذا أنت [به]<sup>(٤)</sup> لما دون ستة أشهر، فإن أنت به لأكثر من أربع سنين من وقت التدبير فحادث، وإن أنت لما بين المدتين فإن كان لها زوج يستفرشها فحادث، وإلا فموجود وقت التدبير ولو دبر الحمل وحده جاز ولا يتعدى إلى الأم فإذا مات السيد عتق دون الأم ولو باع الأم صح فيهما وحصل الرجوع قصد أم لا كما لو باع المدبر ناسياً، ولو قال السيد أو وارثه ولدته قبل التدبير ففن، وقالت بعده صدقَ بيمينه وتسمع دعواها لولدها<sup>(٥)</sup> حسبة، حتى<sup>(٦)</sup> لو كانت [قنة]<sup>(٧)</sup> وادعت التدبير له سمعت<sup>(٨)</sup>، ولو قالت: ولدته بعد موت السيد فحر، [وقال]<sup>(٩)</sup> [الوارث]:<sup>(١٠)</sup> بل قبل التدبير ففن صدقَ بيمينه، ولو كان في يده مال فقال كسبته بعد موت السيد، وقال الوارث: بل قبله صدقَ المدبر بيمينه، ولو أقام كل بيّنة رجّحت بينته، ولو أقام الوارث بيّنة أنه كان في يد المدبر في حياة السيد فقال: كان [ما]<sup>(١١)</sup> في يدي لفلان فملكته بعد موت السيد صدقَ المدبر أيضاً، ولو تنازع السيد والمستولدة في ولدها [أو]<sup>(١٢)</sup> لدته قبل الاستيلاد أو بعده أو الوارث

(١) انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٣٧/١٣.

(٢) في (أ) لو، والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ب) بولد، والصواب المثبت.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) ساقطة من (ب).

(٧) غير واضح في (ج).

(٨) انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٣٨/١٣.

(٩) في (أ) فقال، والصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (ج).

(١١) ساقطة من (أ) و (ب) و (ج).

(١٢) في (أ) أو، والصواب المثبت.

والمستولدة فعلى ما ذكرنا في المدبرة، ولو قالت المكاتب ولدته<sup>(١)</sup> بعد الكتابة، وقال السيد قبلها حلف [السيد]<sup>(٢)</sup>، ولو اختلف السيد والمكاتب في المال حلف المكاتب<sup>(٣)</sup>. ولو [دبر أمة]<sup>(٤)</sup> وأنت بولد فادعاه أحدهما فهو ابنه ويضمن نصف قيمتها ومهرها ونصف [قيمة]<sup>(٥)</sup> [الولد]<sup>(٦)</sup> لشريكه والجناية على المدبر كعلى القن<sup>(٧)</sup> فإن قتل فللسيد القصاص أو القيمة ولا يلزمه أن يشتري بها عبداً [ويدبره]<sup>(٨)</sup>، وإن جنى على طرفه فللسيد الاقتصاص [أو]<sup>(٩)</sup> [الأرش]<sup>(١٠)</sup> ويبقى التدبير بحاله<sup>(١١)</sup> وجنأيته كجناية القن أيضاً فإن جنى بما يوجب القصاص اقتص منه، وفات التدبير [أو]<sup>(١٢)</sup> بما يوجب المال أو عاد بالعفو إليه فللسيد الفداء أو التسليم<sup>(١٣)</sup> [للبيع]<sup>(١٤)</sup>، فإن فداه بقي التدبير والفداء [بالأقل]<sup>(١٥)</sup> من القيمة وأرش الجناية فإن بيع جميعه ارتفع التدبير ولا يعود بالعود وإن حصل الغرض ببيع البعض بقي التدبير في الباقي، [فإن]<sup>(١٦)</sup> مات السيد قبل البيع والفداء عتق ويؤخذ الفداء من تركة السيد إن كان موسواً، وإن

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في الأصل للسيد، في (أ) و (ج) السيد، وهو الصواب.

(٣) انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٣٩/١٣.

(٤) في (ج) غير واضح.

(٥) في (أ) قيمته، والصواب المثبت.

(٦) ساقطة في (أ) و (ب) و (ج).

(٧) انظر زاد المحتاج، الكوهجي ٦٨٧/٤.

(٨) في (أ) ويدبر، ساقطة من (ج).

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) في (أ) الإرث، والصواب المثبت.

(١١) انظر الأم، الشافعي ٢١/٨.

(١٢) ساقطة من (أ).

(١٣) انظر: فتح العزيز الرافعي ٤٣٢/١٣.

(١٤) ساقطة من (ب).

(١٥) في (أ) الأقل، والصواب المثبت.

(١٦) في (أ) وإن، والصواب المثبت.



كان معسراً فلا يعتق، ويتخير الوارث بين الفداء والتسليم للبيع، وإن كان في الثلث سعة، ولو [جنت]<sup>(١)</sup> مدبرة لها [ولد]<sup>(٢)</sup> وقلنا بسرابة التدبير<sup>(٣)</sup> فوجهان: أحدهما: أنه يباع [الولد]<sup>(٤)</sup> معها حذراً من التفريق، ولا يبالي ببطان التدبير فيه للضرورة.

والثاني: [تباع وحدها]<sup>(٥)</sup> للضرورة [وهو]<sup>(٦)</sup> كالخلاف فيمن رهن الجارية دون الولد، واحتيج إلى بيعها [للدين]<sup>(٧)</sup> والمدير يعتق من الثلث كان التدبير في الصحة أو المرض، وإنما يعتق من الثلث بعد [الدين]<sup>(٨)</sup> فلو كان عليه دين يستغرق لم يعتق منه شيء، وإن لم يكن دين، ولا مال سواه عتق من الثلث، وإن كان عليه دين يستغرق نصفه بيع نصفه في الدين ويعتق من الباقي ثلثه والحيلة<sup>(٩)</sup> أن يعتق كله، وإن لم يكن [له]<sup>(١٠)</sup> مال سواه أن يقول هذا العبد حر قبل مرض موتي بيوم<sup>(١١)</sup> وإن مت فجأة<sup>(١٢)</sup> فقبل موتي بيوم، فإذا مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولو اقتصر على قوله أنت حر قبل موتي بيوم أو شهر فإذا مات فإن كان في أول اليوم أو الشهر قبل الموت مريضاً فعتقه من الثلث، وإن كان صحيحاً فمن رأس المال ولو دبر عبداً ومات وباقي ماله غائب أو دين على معسر فلا يعتق كله، ولا

(١) في (ج) حبت، والصواب المثبت.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) زيادة ففيه، والصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ) يباع أحدها، ساقطة من (ج)، والصواب المثبت.

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) في الأصل الدين وفي (أ) للدين، وهو الصواب المثبت.

(٨) في (أ) الدين، وكلاهما جائز.

(٩) في (أ) و (ب) و (ج) زيادة في، والصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (ب).

(١١) في (ب) زيادة شهر، والصواب المثبت.

(١٢) في (ج) زيادة وبه.

ثلثه حتى يصل المال إلى الورثة ويوقف [الاكتساب]<sup>(١)</sup> فإن حضر الغائب بان [أنه]<sup>(٢)</sup> عتق وأنها له، ولو كانت قيمته<sup>(٣)</sup> مائة<sup>(٤)</sup> والغائب مائتين فحضرت مائة عتق نصفه وإن حضرت مائة وتلفت مائة [واستقر]<sup>(٥)</sup> العتق في ثلثه، وتسلمت الورثة على ثلثه وعلى المائة، ولو كان له دين على<sup>(٦)</sup> آخر، وليس له غيره فأبرأه في مرض الموت [منه]<sup>(٧)</sup> أو عن ثلثه فلا يبرأ [من]<sup>(٨)</sup> الثلث قبل توفية الثلثين، ولو مات عن ابنين، ولم يترك إلا ديناً على أحدهما لم يبرأ [من]<sup>(٩)</sup> النصف إلا بتوفية النصف الآخر، ولو أوصى بثلاث ماله وبعضه حاضر، وبعضه غائب أو عين ودين دفع إلى الموصى له ثلث الحاضر [أو]<sup>(١٠)</sup> [عين]<sup>(١١)</sup> وما حصل بعده قسّم كذلك، ولو علق عتق [عبده]<sup>(١٢)</sup> بصفة فوجدت في مرض الموت فإن كان التعليق بصفة لا توجد إلا في المرض بأن قال إن دخلت الدار في مرض موتي فأنت حر<sup>(١٣)</sup> اعتبر عتقه من الثلث، وإن احتمل [وقوعه]<sup>(١٤)</sup> في الصحة والمرض عتق من رأس المال وهذا إذا

<sup>(١)</sup> في (أ) و (ب) الأقسام وفي (ج) الكسابة، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (ب) و (ج).

<sup>(٣)</sup> في (ب) زيادة العبد، والصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (ب) زيادة المال، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) استقر، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (ب) زيادة إنسان، وكلاهما جائز.

<sup>(٧)</sup> في الأصل و (أ) ساقطة وفي (ب) منه، وهو الصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في الأصل و (أ)، عن، وفي (ب) من وهو الصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> في (أ) من، والصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) و، والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> في (أ) و (ب) و (ج)، العين، والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في (أ) عبد، والصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) و (ب) زيادة وإذا مرضت مرض الموت، كلاهما جائز.

<sup>(١٤)</sup> في (أ) وقوعها، والصواب المثبت.

وجدت بلا اختياره، فإن وجدت باختياره [اعتبر]<sup>(١)</sup> من الثلث كما لو قال: إن دخلت  
الدار فأنت حر فدخلها في مرضه اعتبر من الثلث ولو قال إن مرضت [مرضاً]  
مخوفاً فأنت حر فمرض مرضاً<sup>(٢)</sup> مات [منه]<sup>(٣)</sup> عتق من الثلث.

---

<sup>(١)</sup> في (أ) و (ب) فيعتبر كلاهما جائز.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٣)</sup> في (ب) فيه كلاهما جائز.

## الكتاب التاسع: كتاب الكتابة

الفصل الأول: أركان الكتابة

الفصل الثاني: أحكام الكتابة

الفصل الثالث: به يحصل تحقق المكاتب

الفصل الرابع: إيتاء المكاتب

الفصل الخامس: المكاتبون دفعة

الفصل السادس: لو بالغ السيد المكاتب

الفصل السابع: تصرفات المكاتب

الفصل الثامن: جناية المكاتب

وهي مستحبة إذا طلبها العبد وكان أميناً قوياً على الكسب<sup>(٢)</sup>، فإن لم يكن أميناً أو قوياً فلا يستحب ولا يكره بحال، ولو طلبها السيد لم يجبر العبد عليها. ولها أركان:

الأول: الصيغة وهي أن يقول كاتبك على كذا منجماً إذا أديته فأنت حر [ويقول]<sup>(٣)</sup> العبد [قبلت]<sup>(٤)</sup> ولو لم يعلق الحرية بالأداء ونواه بقوله كاتبك على كذا صحّت الكتابة، ولو لم يعلق ولا نواه بطلت<sup>(٥)</sup>، ولم يحصل العتق. ولو قال أنت حر على ألف فقبل عتق [في الحال وثبت الألف]<sup>(٦)</sup> في [ذمته]<sup>(٧)</sup>، ولو قال إن أعطيتني ألفاً أو أديت إليّ<sup>(٨)</sup> ألفاً فأنت حر، فلا يمكنه الإعطاء إلا من مال نفسه؛ فإن أعطاه من مال غيره [بلا إذن]<sup>(٩)</sup> فلا يعتق<sup>(١٠)</sup>، ولو قال بعتك نفسك بكذا فقال اشتريت، أو قال العبد بعني نفسي بكذا فقال بعتك صحّ ويثبت المال في ذمته [ويعتق]<sup>(١١)</sup> في الحال، ولو أقرّ السيد بأنه باعه نفسه فأنكر عتق بإقرار السيد، وحلف أنه لم يشتر

(١) الكتابة: من كاتب السيد العبد أي كتب بينه وبين العبد اتفاقاً على مال يقسطه فإذا ما دفعه صار حراً، فالسيد مكاتب والعبد مكاتب، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٧٨٠/٢.

والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ وردت في سورة النور آية ٣٣.

(٢) انظر زاد المحتاج، الكوهجي ٦٨٩/٤.

(٣) في (أ) فيقول، والصواب المثبت.

(٤) فتح العزيز، الرافعي ٤٤٣/١٣.

(٥) في (ب) غير واضح.

(٦) غير واضح في (ج).

(٧) في (ب) غير واضح.

(٨) ساقطة من (ب).

(٩) ساقطة من (ج).

(١٠) وجهان أصحهما لا والثاني نعم، انظر الروضة، النووي ٢١٠/١٢.

(١١) في (ب) و (ج) وعتق، والصواب المثبت..

[فلا]<sup>(١)</sup> شيء عليه، ولو قال: بعتك نفسك بهذه العين أو الخمر أو الخنزير فقبل عتق وعليه قيمته، كما لو قال: أعتقتك على خمر أو خنزير، ولو قال: وهبتك نفسك أو ملكتك فقبل عتق.

واعلم أن إعتاق العبد على مال وبيعه من نفسه يشاركان الكتابة في أن كلا منهما يتضمن إعتاقاً بعوض، ويفارقانها في الشروط والأحكام وهما عقدان برأسهما. الركن الثاني: العوض وله شروط<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون ديناً [لزمه]<sup>(٣)</sup> في الذمة ثم يحصله فيؤديه؛ أما الأعيان فلا يملكها [فكيف]<sup>(٤)</sup> يورد العقد عليها.

الثاني: أن يكون مؤجلاً<sup>(٥)</sup> حتى لو ملك شقصاً من عبد باقيه حر وكاتب [الشقص]<sup>(٦)</sup> بدين حال [فسد]<sup>(٧)</sup>، ولو [كاتب]<sup>(٨)</sup> على مقدار من الملح وهما على مملحة لم يصح؛ لأنه لا يملك إلا بالأخذ، وكذا لو أوصى له بشيء قبل الكتابة؛ لأنه لا يملك إلا بالقبول، ولو باع شيئاً من الحر المعسر صح، وإن زاد الثمن على [قيمة]<sup>(٩)</sup> [المبيع]<sup>(١٠)</sup>.

الثالث: أن يكون منجماً [بنجمين]<sup>(١١)</sup>، أو أكثر ومن بعضه رقيق [يشترط]<sup>(١٢)</sup> في

(١) في (أ) ولا.

(٢) انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٤٦/١٣.

(٣) في الأصل ليلتزمه، وفي (أ) لزمه وهو الصواب المثبت.

(٤) في (ج) بكنف، والصواب المثبت.

(٥) لأنه عاجز حالياً، حاشية الكمثري بهامش الأنوار لأعمال الأبرار ٧٨٦/٢.

(٦) في الأصل الشقص، وفي (أ) الشقص وهو الصواب المثبت.

(٧) في الأصل فسد، وفي (أ) و(ب) و(ج)، فسدت، وهو الصواب.

(٨) في الأصل و(أ) و(ب)، كانت، وفي (ج)، كاتب، وهو الصواب.

(٩) في (أ) قيمته، والصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (أ).

(١١) غير واضح في (ج)، انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٤٨/١٣.

(١٢) في (ب) غير واضح، وفي (ج) يشرطه، والصواب المثبت.

كتابته التتجيم، والتأجيل على الأرجح<sup>(١)</sup>. ويجوز أن يكتب على مال. كثير إلى نجمين قصيرين، وإلى نجمين طويل وقصير، وإن شرط أداء الأكثر في الأقصر<sup>(٢)</sup> كالسلم من المعسر [في مال كثير]<sup>(٣)</sup>، ويجوز أن يكون العوض منفعة كبناء دار، وخياطة ثوب وخدمة شهر كما يجوز جعلها ثمنًا، ولا يجوز أن يُكتفى ببناء واحد [أو خياطة]<sup>(٤)</sup> واحدة وخدمة شهر أو شهرين أو سنة ويقدر كل عشرة أيام نجماً<sup>(٥)</sup> أو كل شهر نجماً؛ لأن الجميع نجم واحد<sup>(٦)</sup> [كما]<sup>(٧)</sup> لو شرط خدمة شهر [بليته]<sup>(٨)</sup> نجماً [أو خدمة ثلاثة نجماً]<sup>(٩)</sup> أو خدمة رجب نجماً وخدمة رمضان نجماً فسدت، وحيث يجوز فيشترط أو تتصل الخدمة وغيرها من المنافع المتعلقة بالأعيان، [فلو]<sup>(١٠)</sup> كاتبه في رمضان على خدمة شوال فسدت، ولو كاتبه على دينار يؤديه آخر هذا الشهر وعلى خدمة الشهر الذي بعده فسدت<sup>(١١)</sup>، ولو كانت المنافع ملتزمة في الذمة كخياطة ثوب معين، وبناء جدار موصوف، ودار موصوفة<sup>(١٢)</sup> فيجوز فيه التأجيل، ولو كاتبه على بناء دارين<sup>(١٣)</sup> وجعل لكل منهما [وقتاً]<sup>(١٤)</sup> معيناً صحت، ولو قال كاتبك على خدمة

(١) وجهان والتأجيل الراجح، انظر الروضة، النووي ٢١٢/١٢.

(٢) نعم جائز لتحقيق الإمكان انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٤٩/١٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (أ) أو، وفي الأصل و (ب) و (ج) و، والصواب المثبت

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) المطالبة ثابتة به في الحال لا أنه يوفي بمضي الزمان، انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٤٩/١٣.

(٧) ساقطة من (أ) و (ب)، و (ج).

(٨) في (أ) زيادة يليه وكلاهما جائز.

(٩) ساقطة من (أ).

(١٠) في (أ) ولو.

(١١) انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٤٩/١٣.

(١٢) في (ب) غير واضح.

(١٣) في (ج) غير واضح.

(١٤) في (ب) زمنًا، كلاهما جائز.

شهر من الآن وعلى بناء دار بعده بيوم أو شهر جاز، وكذا لو قال: [على] <sup>(١)</sup> دينار عند انقضائه <sup>(٢)</sup> أو بعد انقضائه، ولا بأس بكون المنفعة حالة بخلاف ما لو كاتب على دينارين أحدهما حال والآخر مؤجل، ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار في أثانته جاز، وكذا لو قال: على خدمة شهر وخياطة ثوب موصوف بعد انقضائه قال (البغوي) <sup>(٣)</sup>: ويشترط بيان العمل في الخدمة، [وقال] <sup>(٤)</sup> (ابن الصباغ) <sup>(٥)</sup>: [كفى] <sup>(٦)</sup> [على] <sup>(٧)</sup> الإطلاق لكن لو قال [المنفعة] <sup>(٨)</sup> شهر فسدت؛ لاختلاف المنافع ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار فمرض في الشهر وفاتت الخدمة انفسخت في قدرها، وفي الباقي [وجهان] <sup>(٩)</sup>. ولو قال <sup>(١٠)</sup>: اعتقك على أن تخدمني أو على أن تخدمني أبداً فقبل عتق ورجع السيد بقيمته، ولو قال <sup>(١١)</sup>: على أن تخدمني شهراً من الآن فقبل

<sup>(١)</sup> في (أ) وعلى، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٣)</sup> لم أعثر على رأيه في حدود ما اطلعت.

<sup>(٤)</sup> في (أ) قال، والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> لم أعثر على رأيه في حدود ما اطلعت، وابن الصباغ الإمام العلامة شيخ الشافعية أبو النصر عبد السيد ابن محمد بن عبد الواحد أحمد بن جعفر الفقيه المعروف بابن الصباغ مصنف كتاب الكامل والشامل وكتاب تذكرة العالم والطريق ت ٤٧٧ هـ وكفى بصره قبل وفاته بسنتين انظر: طبقات الشافعية الكبرى السبكي ٣/ ١٣٠-١٣١.

<sup>(٦)</sup> في (ب) يكفي كلاهما جائز.

<sup>(٧)</sup> ساقطة من (أ) (ب).

<sup>(٨)</sup> في (أ) على منفعة، والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> في (أ) الوجهان، والصواب المثبت، قيل تبطل فيه قطعاً لأنها في بعض العبد، وقيل هو كمن باع عبيدين فتلّف أحدهما قبل القبض ففي الباقي طريقان أحدهما لا تبطل والثاني قولان، انظر الروضة النووي ٢١٣/١٢.

<sup>(١٠)</sup> في (ب) زيادة لعبد، وكلاهما جائز.

<sup>(١١)</sup> في (أ) زيادة اعتقك.



عتق وعليه الوفاء فإن [تعذر]<sup>(١)</sup> [لمرض]<sup>(٢)</sup> أو [لغيره]<sup>(٣)</sup> [فيرجع السيد]<sup>(٤)</sup> بالقيمة، ولو قال: كاتبتك على أن تخدمني أبدا لم يعتق، ولو قال: على أن تخدمني شهرا فقبل وخدمة [يعتق]<sup>(٥)</sup> ويرجع السيد بالقيمة والعبد بأجرة المثل؛ لأنها كتابة فاسدة وإن خدمه أقل من شهر لم يعتق.

الشرط الرابع: <sup>(٦)</sup> بيان قدر العوض وصفته <sup>(٧)</sup> [وآجاله]<sup>(٨)</sup>، وما [يؤدي]<sup>(٩)</sup> عند حلول كل نجم، ولو كاتب على نقد كفى الإطلاق إن كان هناك نقد [مفرد]<sup>(١٠)</sup> أو غالب، وإلا فيشترط البيان، ولو كاتب على [عرض]<sup>(١١)</sup> فيصفه بالصفات المشروطة [في السلم]<sup>(١٢)</sup> [ولا]<sup>(١٣)</sup> يشترط تساوي الآجال [في]<sup>(١٤)</sup> والأقدار المؤداة في آخرها، ولو كاتب على مائة على أن يؤدي نصفها أو ثلثها عند انقضاء خمس سنين [أو]<sup>(١٥)</sup> الباقي عند تمام العشرة أو على أن يؤدي عند تمام كل سنة عشرة جاز.

(١) في (ب) تعذر والصواب المثبت.

(٢) في الأصل و (أ)، بمرض وفي (ب) امراض. وهو الصواب.

(٣) في الأصل و (أ)، غيره. وفي (ب) لغيره. وهو الصواب المثبت.

(٤) غير واضح في (ج).

(٥) في (أ) (ب) عتق وكلاهما جائز.

(٦) فتح العزيز الرافعي ٤٥٢/١٣.

(٧) ساقطة من (ج).

(٨) في (أ) وأجله.

(٩) في (أ) بادي والصواب المثبت.

(١٠) في (أ) (ب) مفرد وكلاهما جائز.

(١١) في (أ) عوض والصواب المثبت.

(١٢) في (ب) بالسلم وهو الصواب المثبت، والصفات المشروطة بالسلم الكيل المعلوم والوزن المعلوم

إلى أجل معلوم انظر الفقه الإسلامي وأدلته وهبي الزحيل ٦٠٣/٤-٦١٥..

(١٣) ساقطة من (ج).

(١٤) ساقطة من (أ).

(١٥) في (أ) و، والصواب المثبت.

ولو كاتب على مائة على<sup>(١)</sup> أن يؤدي بعضها عند انقضاء نصف المدّة والباقي عند تمامها لم يجز، وكذا لو قال: على أن [تؤديها]<sup>(٢)</sup> إلى عشر سنين [أو عشرة سنين]<sup>(٣)</sup> أو في يوم كذا، ولو قال: في وسط السنة [فمجهول عليه]<sup>(٤)</sup> [أو]<sup>(٥)</sup> يحمل على [نصفها]<sup>(٦)</sup> وجهان<sup>(٧)</sup>، ولو قال: كاتبك على مائة تؤديها في ثلاثة أشهر [قسط]<sup>(٨)</sup> كل شهر عند انقضائه جاز، ولو [كاتبه]<sup>(٩)</sup> على دينار إلى شهر ودينارين إلى شهرين على أنه إذا أدى<sup>(١٠)</sup> الأول عتق ويؤدي الدينارين بعد العتق صحّت؛ لأنه لو كاتبه مطلقاً وأدى بعض المال ثم أعنته على أن يؤدي الباقي بعد العتق جاز، فكذلك إذا شرطه<sup>(١١)</sup> في الابتداء، وفي [اشتراط]<sup>(١٢)</sup> بيان موضع التسليم التفصيل الذي في المسلم فيه<sup>(١٣)</sup>، ولو [كاتب]<sup>(١٤)</sup> على مال [الغير]<sup>(١٥)</sup> فسدت فإن أذن مالكه في الإعطاء، وأعطاه عتق بحكم التعليق، وإن أعطاه بغير إذنه لم يعتق بخلاف ما لو قال: إن أديت هذا إلي فأنت حر فإنه إذا أداه عتق، ويجب الرد والرجوع إلى القيمة

(١) ساقطة من (أ) (ب).

(٢) في (أ) يؤديها، والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) ساقطة من (أ) (ج).

(٥) في (أ) أم ، ساقطة من (ب) والصواب المثبت.

(٦) في (ب) نصفه والصواب المثبت.

(٧) هما مجهول أما الحمل على نصفها لأنه الوسط الحقيقي أنظر: الروضة النووي ٢١٥/١٢.

(٨) في (ج) سقط، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) كاتب، والصواب المثبت.

(١٠) في (ب) غير واضح.

(١١) في (ب) شرط والصواب المثبت.

(١٢) في الأصل اشترط، وفي (أ) (ب) اشتراط وهو الصواب المثبت

(١٣) شروط المسلم فيه أن يكون معلوم النوع والجنس والصفة والقدر وألا يكون في البديلين إحدى عتق

ربا الفضل وأن يمون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين وأن يكون مؤجلاً وأن يكون موجوداً في الأسواق

وبيان مكان الإبقاء إذا كان للمبيع كلفة ومؤونة أنظر الفقه الإسلامي وهي الزحيلي ٦١٥/٤.

(١٤) ساقطة من (ج).

(١٥) في (أ) و (ب) لغيره، والصواب المثبت.

في الصورتين، ولو شرط في الكتابة<sup>(١)</sup> أن يشتري أحدهما من الآخر شيئاً فسدت<sup>(٢)</sup>.  
ولو كاتبه وباعه شيئاً بعوض واحد بأن قال: كاتبتك وبعثتك الثوب بمائة إلى شهرين تؤدي نصفها آخر كل شهر، فإذا أديت فأنت حر فقال: قبلت الكتابة والبيع أو البيع والكتابة أو قبلتهما جميعاً [صح البيع]<sup>(٣)</sup> وصحت الكتابة، ويوزع المسمى على قيمة العبد والثوب فما يخص العبد يلزمه في النجمين فإذا آداه عتق ولو كاتب ثلاثة أعبد صفقة فقال: كاتبكم على ألف إلى نجمين فإذا [أديتم]<sup>(٤)</sup> [فأنتم]<sup>(٥)</sup> أحرار صحت ويوزع المسمى على قيمتهم فإذا كانت قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتين وقيمة الثالث ثلاث مائة فعلى الأول سدس المسمى، وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه والاعتبار بقيمة يوم الكتابة، ويؤدي كل عبد حصته [في]<sup>(٦)</sup> النجمين فإذا آداه عتق ولا يتوقف على أداء الغير فإن مات بعضهم أو عجز رق وعتق المؤدى.  
الركن الثالث: السيد وشرطه أن يكون مختاراً مكلفاً أهلاً للتبرع<sup>(٧)</sup> فلا يصح كتابة المكره والصبي والمجنون ولا إعتاقهما على مال، ولو بإذن الولي ولا كتابة وليهما ولا [إعتاقه]<sup>(٨)</sup> عبدهما، ولو بأضعاف القيمة ولو أدى إلى الولي الملتزم لم يعتق، ولا [تصح]<sup>(٩)</sup> كتابة المحجور عليه بالسفه ولا يعتق بتسليم الملتزم [إليه]<sup>(١٠)</sup>، ولو بعد ارتفاع الحجر، ولو كاتب المريض في مرض موته اعتبرت قيمته من الثلث<sup>(١١)</sup>.  
وإن كاتب على أكثر منها فإن كان يملك وقت الموت مثلي قيمته صحت الكتابة وإن لم يملك شيئاً سواه، وأدى الملتزم في حياة السيد فإن كاتبه على مثلي قيمته عتق

(١) ساقطة من (ج).

(٢) لأنه شرط عقداً في عقد أنظر: فتح العزيز الرافعي ٤٥٤/١٣.

(٣) في (ب) صحت الكتابة وهو الصواب المثبت.

(٤) في (ب) أديتم والصواب المثبت.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في (أ) من، والصواب المثبت.

(٧) فتح العزيز الرافعي ٤٥٧/١٣.

(٨) في (ب) وإعتاقه، كلاهما جائز.

(٩) في (أ) يصح، والصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (ج).

(١١) فتح العزيز الرافعي ٤٥٨/١٣.

كله، وإن كاتبه على مثلها<sup>(١)</sup> عتق ثلثاه وإن كاتبه على مثل قيمته وأدى نصف النجوم صحّت في نصفه. وإن لم يؤد شيئاً حتى مات السيد ولم يجز الورثة الزيادة فثلثه مكاتب، وإن أدى حصته عتق<sup>(٢)</sup> [وإن أجازت]<sup>(٣)</sup> الورثة صحّت الكتابة في الكل وإن أجازوا في بعض الثلثين صحّت الإجازة في المجاز والباقي قن<sup>(٤)</sup> ولو كاتب في الصحة وأبراه في المرض عن النجوم أو اعتقه وخرج من الثلث عتق كله وإن لم يملك سواه فإن اختار العجز عتق<sup>(٥)</sup> ثلثه ورق ثلثاه.

وإن اختار الكتابة، فإن كانت النجوم مثل القيمة عتق ثلثه وبقيت الكتابة في الثلثين وإن كان بينهما تفاوت اعتبر خروج الأقل من الثلث، ولو أوصى بإعتاق مكاتبه أو إيرائه نُظِر [أيخرج]<sup>(٦)</sup> من الثلث أم لا؟ [والحكم]<sup>(٧)</sup> كما لو أعتقه السيد أو أبراه إلا أنه يحتاج إلى إنشاء إعتاق<sup>(٨)</sup> [و]<sup>(٩)</sup> إبراء بعد موت السيد.

ولو أقر في المرض أنه قبض النجوم في الصحة [أو المرض]<sup>(١٠)</sup> قُبِل واعتبر<sup>(١١)</sup> من رأس المال [ولو]<sup>(١٢)</sup> [كاتب]<sup>(١٣)</sup> في الصحة وقبض النجوم<sup>(١٤)</sup> في

(١) في (أ) مثلها الصواب المثبت.

(٢) في (ب) زيادة ثلثه ، الصواب المثبت.

(٣) في (ب) (ج) أجاز كلاهما جائز.

(٤) القن هو العبد الذي لا يجوز بيعه ولا اشتراؤه التعريفات الجرجاني ص ١٧٩.

(٥) في (أ) زيادة كله، والصواب المثبت.

(٦) في (ب) أن يخرج . الصواب المثبت.

(٧) في (أ) و (ب) (ج) زيادة والحكم وهو الصواب المثبت.

(٨) في (ب) عتق، في (ج) أعتق، كلاهما جائز.

(٩) في (أ) أو ، والصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (أ)، وفي (ب) زيادة أو المرض.

(١١) في (ج) غير واضح.

(١٢) في (ب) زيادة كما والصواب المثبت.

(١٣) في (ب) باع محاباه الصواب المثبت.

(١٤) في (ب) الثمن كلاهما جائز.

المرض أو وارثه<sup>(١)</sup> بعد موته صحَّ وعُتق، والكتابة من رأس المال كما لو باع<sup>(٢)</sup> في الصحة وقبض الثمن في المرض<sup>(٣)</sup> ولا يشترط إسلام السيد بل تصح كتابة الكافر كإعتاقه<sup>(٤)</sup> ولا تصح كتابة المرتد ولا يعتق العبد بالأداء ولو كاتب ثم ارتدَّ لم تبطل الكتابة، ولا يجوز دفع النجوم إليه بل إلى الحاكم فإن دفع لم يعتق وتصح كتابة الذمي كتابيا كان أو مجوسياً<sup>(٥)</sup> ككتابة المستأمن، وهذا<sup>(٦)</sup> إذا جرت على شرط شرعنا فإن [ كاتب ]<sup>(٧)</sup> على خمر أو خنزير ثم أسلم أو ترفعنا إلينا فإن كان ذلك عند قبض ما سمى فالعتق حاصل ولا شيء على العبد، وإن كان قبله حكم بفسادها، ولا يحصل العتق<sup>(٨)</sup> بعد ذلك<sup>(٩)</sup> وتصح كتابة الحربي، لأنه مالك ولو قهره سيده بعد ذلك [ ارتفعت ]<sup>(١٠)</sup> ولو قهر سيده عُتق وصار السيد عبداً له، وكذا لو قهر حرّاً ولو دخلا دار الإسلام وقهر أحدهما الآخر لم يملكه، ولو خرج<sup>(١١)</sup> المكاتب إلينا هارباً مسلماً ارتفعت الكتابة وعُتق، وإن خرج غير مسلم فإن خرج بإذنه وبأماننا لتجارة مثلاً استمرت الكتابة، وإن خرج هارباً بطلت وعُتق، ولو دخل مع المكاتب بأمان أو كاتبه بعد ما دخلا وأراد العود ولم يوافقه المكاتب لم يجبر كما لا يسافر المسلم بمكاتب له<sup>(١٢)</sup> ويؤكل من يقبض النجوم.

(١) في (ج) غير واضح.

(٢) في (أ) و (ج) باع بمحابة زيادة، والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (ب) و (ج).

(٤) فتح العزيز الرافعي ٤٦١/١٣.

(٥) لأنهما مالكان، انظر: فتح العزيز الرافعي ٤٦١/١٣.

(٦) ساقطة من (ب).

(٧) في (ب) كان الصواب المثبت.

(٨) في (أ) زيادة القبض.

(٩) في (أ) و (ب) و (ج) زيادة بالعتق. الصواب المثبت.

(١٠) في (ج) ويبيح. الصواب المثبت.

(١١) في (ج) زيادة من الصواب المثبت.

(١٢) في (أ) بمكاتبه في (ب) ساقطة الصواب المثبت.

الركن الرابع: المكاتب، شرطه أن يكون مختاراً مكلفاً<sup>(١)</sup> فلا تصح كتابة المكره والصبي، والمجنون، ولو كاتب البالغ لنفسه ولأولاده الصغار لم تصح لهم وتصح له، ولو كاتب عبده الصغير أو المجنون وقال في كتابته<sup>(٢)</sup> إذا أدبت كذا<sup>(٣)</sup> فأنت حر فأدى عتق ولا يرجع السيد بالقيمة ولا يلزمه رد المأخوذ ولا تصح كتابة المرهون<sup>(٤)</sup> والمستأجر<sup>(٥)</sup> وتصح كتابة المدبر والمستولدة والمعلق عتقه بصفة<sup>(٦)</sup>.

ولو قبل الكتابة أجنبي على أن يؤدي عن العبد كذا في نجمين لم يصح<sup>(٧)</sup> ولو أدى عتق بالصفة ورجع الأجنبي بما أدى والسيد عليه بالقيمة، ولو كاتب بعض عبده فإن كان باقيه حراً صحت، ولو كاتب جميعه والحالة هذه بطلت في [الحرية]<sup>(٨)</sup> وصحت في الباقي بالقسط، وكذا لو كان [يعتقد]<sup>(٩)</sup> الرق في جميعه فبان [في]<sup>(١٠)</sup> بعضه.

ولو كاتب بعض عبد وباقيه ملك له فسدت، ولو أدى المال قبل أن يفسخها السيد عتق وسرى إلى الباقي، ويرجع العبد بما أدى والسيد بقسط القدر المكاتب من القيمة ولا يرجع بقسط سري، ولو كاتب بعض عبد [بأقيه]<sup>(١١)</sup> لغيره فسدت كاتبة بإذن الشريك أو دونه، وللمكاتب<sup>(١٢)</sup> إبطالها فإن لم يفعل ودفع العبد إليه [بعض] كسبه<sup>(١٣)</sup> وإلى الآخر بعضه بحسب الملك حتى أدى الملتزم عتق ويقوم نصيب

(١) يستقل بالكسب ويوثق بصرف ما يكسبه إلى السيد فتح العزيز الرافعي ٤٦٨/١٣.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) لأن الرهن يحوج إلى البيع والكتابة تمنع منه انظر: فتح العزيز الرافعي ٤٧٠/١٣.

(٥) لأنه في تصرف الغير فلا يتفرغ إلى الانتساب لنفسه، انظر فتح العزيز الرافعي ٤٧٠/١٣.

(٦) انظر: فتح العزيز الرافعي ٤٧٠/١٣.

(٧) ساقطة من (ج).

(٨) في (أ) الحر، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) يعتق الصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (أ) و (ج).

(١١) في (أ)، وباقيه والصواب المثبت.

(١٢) في (ب) وللمالك الصواب المثبت.

(١٣) في (ب) و (ج) بغض، والصواب المثبت في المتن.

الشريك على المكاتب بشرط اليسار ويرجع العبد عليه بالمدفوع وهو على العبد بقسط القدر المكاتب من قيمته، وإن دفع جميع كسبه إلى المكاتب ثم قَدَّر النجوم لم يعتق كما لو قال: إن أعطيتني عبداً فأنت حر فأعطاه عبداً مغصوباً ولغير المكاتب أن يأخذ نصيبه مما أخذه المكاتب، ثم إن أدى العبد تمام النجوم من حصته من الكسب عتق وإلا فلا ولو أذن [شريكه]<sup>(١)</sup> في كتابة نصيبه فله الرجوع عن الإذن فإن رجع ولم يعلم الشريك حتى كاتبه لم تصح.

ولو كاتب الشريكان معاً أو وكلاً من يكاتبه أو أحدهما الآخر فكاتبه صحَّت إن انفقت النجوم جنساً وأجلاً وعدداً، وجعلاً حصة كل من النجوم بحسب اشتراكهما في العبد أو اطلقاً [فإنها تقسم]<sup>(٢)</sup> كذلك، وإن [اختلفت]<sup>(٣)</sup> النجوم في الجنس أو الأجل أو العدد أو شرطاً تفاوتاً في النجوم مع التساوي في الملك أو بالعكس لم يصح ولا يشترط استواء الشريكين في الملك ولو كاتباه معاً<sup>(٤)</sup> فعجزه أحدهما وفسخ الكتابة، وأراد الآخر إنظاره لم يجز أذن الشريك أو منع كابتداء الكتابة، وقيل يجوز، ولو كاتب عبداً ومات عن ابنين وعجز فأرقه أحدهما وأنظره الآخر لم يجز.

(١) في الأصل و (أ) لشريكه، وفي (ب) شريكه وهو الصواب.

(٢) في الأصل فإنهما يقسمان، في (أ) فإنهما تقسم، (ب) فإنها تقسم (ج) يقسم، والصواب المثبت. كما في (ب).

(٣) في (أ) اختلف وهو الصواب المثبت.

(٤) في (أ) و (ب) زيادة وعجز الصواب المثبت.

## تكملة<sup>(١)</sup> [ الفصل الثاني: أحكام الكتابة ]

الكتابة التي لا تصح باطلة أو فاسدة؛ أمّا الباطلة فهي التي اختل بعض أركانها بأن كان السيد صيباً أو مجنوناً أو مكرهاً أو العبد كذلك أو كاتب ولى الصبي أو المجنون عبدهما أو لم يجر ذكر عوض أو ذكر<sup>(٢)</sup> ما لا مالية [له]<sup>(٣)</sup>، ولا يقصد كالدم والحشرات، [أو]<sup>(٤)</sup> اختلت الصيغة بأن فقد الإيجاب [أو]<sup>(٥)</sup> القبول أو [لم يتوافقا]<sup>(٦)</sup>.

وأمّا الفاسدة: فهي [التي]<sup>(٧)</sup> اختلت صحتها لشرط فاسد، أو لفوات شرط في العوض بأن ذكر خمراً أو خنزيراً أو مجهولاً أو لم يؤجله أو لم يُنجمه، أو كان النجم أو الأجل مجهولاً أو كاتب بعض العبد حيث لا يجوز [وضبطها]<sup>(٨)</sup> (الإمام) فقال: إذا صدرت الكتابة إيجاباً وقبولا ممن تصح عبارته [وظهر]<sup>(٩)</sup> اشتغالها على المالية لكنها لم تجمع شرائط الصحة فهي الفاسدة، فالكتابة الباطلة لاغية إلا إذا صرّح بالتعليق، وهو ممن يصح تعليقه فيثبت مقتضى التعليق، والفاسدة تشترك الصحيحة في بعض الأحكام الآتية على الأثر.

(١) في (ج) غير واضح.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ب)، فيه، وكلاهما جائز.

(٤) في (أ) و، والصواب المثبت.

(٥) في (ب)، والصواب المثبت.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٧٦/١٣.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) في (ب)، فظهر، والصواب المثبت.



قال الأصحاب<sup>(١)</sup>: تعليق العتق بالصفة أقسام<sup>(٢)</sup>:

أحدها: أن [لا]<sup>(٣)</sup> يخلو عن العوض كقوله إن دخلت الدار أو كلمت فلاناً أو [إذا]<sup>(٤)</sup> طلعت الشمس أو إن أديت إليّ كذا فانت حر وهذا القسم لازم من الجانبين، وليس للسيد ولا للعبد ولا لهما رفعه وفسخه<sup>(٥)</sup> بالقول ويبطل بموت السيد وإذا وجدت الصفة في حياة السيد عتق وكسبه قبل [وجود]<sup>(٦)</sup> الصفة للسيد، ولو أبرأه في التعليق بالأداء عن المال لم يُعتق، [ولا]<sup>(٧)</sup> تراجع بين السيد وبينه.

والثاني: التعليق في عقد فيه معنى معاوضة [ويغلب فيه معنى المعاوضة وهو الكتابة الصحيحة]<sup>(٨)</sup>.

الثالث: التعليق في عقد فيه معنى المعاوضة ويغلب فيه معنى التعليق، وهو الكتابة الفاسدة وهي كالصحيحة في أحكام<sup>(٩)</sup>:

[أحدها]<sup>(١٠)</sup>: [أنه]<sup>(١١)</sup> إذا أدى المسمّى عتق بموجب التعليق، ولا يُعتق بإبراء السيد ولا بأداء الغير تبرعاً [ولا]<sup>(١٢)</sup> بالاعتياض عنه.

الثاني: أن يستقل بالكسب فيتردد، ويتصرف ويؤدي المسمّى، ويُعتق وإذا أدى فما فضل فهو له.

(١) هم أصحاب الآراء في المذهب الشافعي المنتسبون إلى الشافعي ومذهبه، كالقفال وأبي حامد، انظر: المذهب، الشيرازي ج ١/٣١.

(٢) انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٧٨/١٣.

(٣) ساقطة من (أ) و (ب).

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) في (ب) ولا فسخه، كلاهما جائز.

(٦) ساقطة في (أ) و (ب) و (ج).

(٧) في (أ) فلا، والصواب المثبت.

(٨) ساقطة من (أ) و (ج).

(٩) انظر فتح العزيز، الرافعي ٤٧٨/١٣-٤٧٩.

(١٠) ساقطة من (ج).

(١١) في الأصل أنها، في (أ) و (ب) أنه، وهو الصواب المثبت.

(١٢) ساقطة من (ب).

الثالث: أنه يسقط نفقته عن السيد كفى الصحيحة<sup>(١)</sup>.

الرابع: قال (الإمام)<sup>(٢)</sup> و (الغزالي)<sup>(٣)</sup> و (المحاملي)<sup>(٤)</sup> و (الصيمري)<sup>(٥)</sup> و (البيضاوي)<sup>(٦)</sup> وغيرهم إن له المعاملة مع السيد وقال (البغوي)<sup>(٧)</sup> لا قال أصحاب "الكبير"<sup>(٨)</sup> و "الروضة" و "العجاب"، ولعل هذا أقوى<sup>(٩)</sup> [وتخالف]<sup>(١٠)</sup> الصحيحة في أحكام<sup>(١١)</sup>:

الأول: أنه لا تجوز له المسافرة بغير إذن السيد.

الثاني: أنه إذا أدى المسمى أو<sup>(١٢)</sup> عتق [رجع]<sup>(١٣)</sup> بما أدى والسيد عليه بقيمته يوم العتق، فإن تلف في يد السيد رجع بمثله أو قيمته، فإن كان الواجب من جنس القيمة بأن كان غالب نقد البلد نقاصا، فإن فضل لأحدهما شيء رجع به.

<sup>(١)</sup> في (ب) الصحيح.

<sup>(٢)</sup> لم أعثر على رأيه، في حدود ما اطلعت.

<sup>(٣)</sup> لم أعثر على رأيه، في حدود ما اطلعت.

<sup>(٤)</sup> لم أعثر على رأيه، في حدود ما اطلعت.

<sup>(٥)</sup> الصيمري هو القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري من كتبه الإيضاح في المذهب، سبعة مجلدات، والكفاية، وكتاب في القياس والعلل، وكتاب في الشروط، وكتاب صغير في أدب المفتي والمستفتي، طبقات الشافعية، الحسيني ص ١٧٩.

<sup>(٦)</sup> البيضاوي هو أبو القاسم علي بن محمد بن محمد بن عبد الله سبط القاضي أبي الطيب الطبري،

توفي شاباً (٤٥٠هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، السبكي ٤/٤.

<sup>(٧)</sup> ذكره البغوي في الروضة، النووي ٢٣٣/١٢.

<sup>(٨)</sup> في (أ) زيادة والصغير.

<sup>(٩)</sup> في (أ) و (ب) و (ج) زيادة وقطعوا بعد ذلك بأوراق إن يعامله وبأن يجتمع على المكاتب نجوم الكتابة وديون المعاملة للسيد فلا قوة وله إذن تكاد تكون مناقضته.

<sup>(١٠)</sup> في (ج) وبخلاف والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> انظر فتح العزيز، الرافعي، ٤٧٩/١٣ - ٤٨٠.

<sup>(١٢)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(١٣)</sup> في (ب) ورجع، والصواب المثبت.

الثالث : للسيد فسخها وإبطالها بنفسه أو [بالحاكم]<sup>(١)</sup> ولا يبطلها الحاكم [من غير]<sup>(٢)</sup> طلب السيد وإذا فسخها أو حكم الحاكم بإبطالها ثم أدّى المسمّى لم يعتق [ويشهد]<sup>(٣)</sup> السيد على الفسخ، فإن أدّى وقال: أديته قبل [فسخه]<sup>(٤)</sup> وقال السيد: (٥) بلى بعده. صدّق بيمينه وعلى السيد [البينة]<sup>(٦)</sup>.

الرابع : إذا باعه السيد أو وهبه صحّ وكان فسخاً لها.

الخامس : [إذا]<sup>(٧)</sup> [أعتقه]<sup>(٨)</sup> عن الكفارة يجزيه.

السادس : إذا أعتقه السيد عتق لا [من]<sup>(٩)</sup> جهة الكتابة حتى لا يتبعه الكسب والولد.

السابع : أنها تبطل بموت السيد ولا يعتق بالأداء إلى الوارث إلا إذا قال إن أدّيت إلى ورثتي كذا بعد موتي فأنت حر فأدّى إليهم.

الثامن : لا يجب الإيتاء في الفاسدة.

التاسع : لو [كانت]<sup>(١٠)</sup> أمة وعجزت فأرقها أو [فسخت]<sup>(١١)</sup> الكتابة لم يجب الاستبراء.

العاشر : لو عجل النجوم في الفاسدة لم يعتق.

الحادي عشر: تلزم السيد فطرته.

الثاني عشر : لا يصرف سهم المكاتبين إليه.

(١) في (ب) الحكم، الصواب المثبت.

(٢) في (ب) بغير، والصواب المثبت.

(٣) في (أ) و (ب) وليشهد، الصواب المثبت.

(٤) في (أ)، (ب)، (ج) الفسخ، كلاهما جائز.

(٥) في (ج) ومات.

(٦) في الأصل النفقة، في (أ) و (ب) و (ج) البينة، وهو الصواب.

(٧) في (أ) و (ب) لو، كلاهما جائز.

(٨) في (ج) وعلق والصواب المثبت.

(٩) في (أ) و (ب) عن والصواب المثبت.

(١٠) في (أ) كان والصواب المثبت.

(١١) في الأصل و (ب) فسخ، في (أ) فسخت وهو الصواب

## فصل [ الثالث: بما يحصل عتق المكاتب ]

يحصل عتق المكاتب بأداء النجوم بتمامها وبالإبراء عنها<sup>(١)</sup> وبالحالة حيث جوزناها [والاعتياض]<sup>(٢)</sup> إن جوزناها<sup>(٣)</sup> وقد سبق في الشفعة الكلام فيه. ولا يعتق بأداء البعض [وبالإبراء]<sup>(٤)</sup> عن البعض<sup>(٥)</sup>، بل يتوقف على أداء الباقي [أو]<sup>(٦)</sup> إيرائه<sup>(٧)</sup>، ولو كاتب عبيداً أو عبيدين صفقة فأدى بعضهم حصته عتق، وإن لم يتؤد الآخرون، ولو كاتب [اثنين]<sup>(٨)</sup> معاً فيسوي [بينهما في الأداء]<sup>(٩)</sup> ولا يعتق نصيب أحدهما بأداء نصيبه<sup>(١٠)</sup>.

ولو كاتب عبداً ومات عن ابنين فأدى نصيب أحدهما لم يعتق نصيبه أدى بإذن الآخر أو دونه ولا تنفسخ الكتابة بجنون السيد والعبد ولا بإغماثهما<sup>(١١)</sup> فإن جُنَّ السيد

(١) انظر فتح العزيز، الرافعي، ٤٨٣/١٣.

(٢) في (أ) و (ب) وبالاغتياض، والصواب المثبت.

(٣) في (ب) غير واضح.

(٤) في (أ) و (ب)، ولا بالإبراء، كلاهما جائز.

(٥) في (أ) زيادة عن البعض.

(٦) في (أ) و، والصواب المثبت.

(٧) لما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم

من كتابته\* أخرجه أبو داود ٢٣ كتاب العتق في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت رقم

٣٩٢٦، ٤١٤/٢. وهو حديث حسن، إرواء الغليل الألباني ١٨٢/٦.

(٨) في الأصل و (أ) و (ب)، إثنان، والصواب المثبت.

(٩) في (ب) في الأداء بينهما، كلاهما جائز.

(١٠) انظر: فتح العزيز، الرافعي، ٤٨٤/١٣.

(١١) لأنها لازمة من أحد الطرفين فأشبهت الرهن وإنما تنفسخ بالجنون العقود والجائزة من الطرفين

كالشركة والوكالة. انظر: فتح العزيز، للرافعي ٤٨٥/١٣.

فعلى المكاتب التسليم إلى وليه، فإن سلم إليه لم يعتق<sup>(١)</sup> ولو حجر عليه بالسفه<sup>(٢)</sup> فكما [في حال الحجر وعجز الولي ثم رفع الحجر عنه استمر التعجيل]<sup>(٣)</sup>، لو جُنَّ المكاتب فأدى في جنونه أو أخذه السيد منه عتق، وهذا في الكتابة الصحيحة.

فأما الفاسدة فتبطل بجنون السيد وإغمائه وبالحجر عليه لا بجنون العبد<sup>(٤)</sup> وإغمائه فإذا أفاق وأدى عتق وثبت التراجع، ولو كاتبنا [معاً]<sup>(٥)</sup> ثم أعتق [أحدهما نصيبه]<sup>(٦)</sup> عتق وسرى، ولا يتعجل السراية، فإن أدى نصيب الآخر عتق [من]<sup>(٧)</sup> الكتابة والولاء بينهما وإن عجز وعاد إلى الرق استقر [حينئذ]<sup>(٨)</sup>، ويكون الولاء كله [للمعتق]<sup>(٩)</sup>.

ولو مات قبل الأداء والعجز فقد مات بعضه حراً وبعضه رقيقاً، وإبراء أحد الشريكين عن نصيبه كإعتاقه، ولو قبض أحدهما نصيبه برضا الآخر لم يعتق نصيبه، ولو قال العبد: [أعطيتكما]<sup>(١٠)</sup> النجوم [وأنكرا]<sup>(١١)</sup> حلفاً وإن صدقه أحدهما عتق نصيبه وحلف المكذب ولا يسرى إلى نصيبه ولو قال لأحدهما: دفعت إليك النجوم لتأخذ نصيبك وتدفع نصيب الآخر إليه، فقال: دفعت إلى نصيبي ودفعت نصيب الآخر إليه بنفسك وأنكر الآخر القبض عتق نصيب المقر وصدق في أنه لم

(١) لأن قبضه فاسد، انظر: فتح العزيز، الرافعي ٤٨٥/١٤.

(٢) في (ب) زيادة فهو. والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (أ) و(ب).

(٤) زاد المحتاج، الكوهجي ٧١٥/٤.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في الأصل عن، في (أ) و(ب) من والصواب المثبت.

(٨) في (أ) و(ج) ء، والصواب المثبت.

(٩) ساقطة من (ب).

(١٠) في (ج) أعطيت كما، الصواب المثبت.

(١١) في الأصل وأنكر، في (أ) و(ب)، وأنكرا وهو الصواب.

يقبض نصيب الآخر بيمينه، وصدق الآخر في أنه لم يقبض<sup>(١)</sup> نصيبه بغير يمين، ويتخير بين أن يأخذ حصته من العبد وبين أن يأخذ<sup>(٢)</sup> نصف المأخوذ والباقي من العبد<sup>(٣)</sup>، ولا تقبل شهادة المقر عليه، ولو عجز عما طلبه المنكر فله [تعجيزه]<sup>(٤)</sup> ولو قال لأحدهما دفعت إليك الكل لتدفع نصيب الآخر إليه فقال: صدقت ودفعت وعنت وأنكر الآخر عتق نصيب المقر وحلف المنكر وبقي نصيبه مكاتباً وخير بين أخذ حصته من العبد والمقر ومن أيهما أخذ عتق والقرار على المقر<sup>(٥)</sup> ولو كاتب<sup>(٦)</sup> ومات عن [ابنين]<sup>(٧)</sup> فهما قائمان مقامه في أنه إذا أعتقه أو أبراه أو [استوفياه]<sup>(٨)</sup> عتق، ولو أعتقه أحدهما أو نصيبه عتق نصيبه وكذا لو أبراه عن نصيبه ثم<sup>(٩)</sup> كان معسراً بقيت الكتابة في نصيب الآخر فإن عجز رق وإن أدى عتق [وولاه]<sup>(١٠)</sup> للأب كولاء نصيب الأول وإن كان موسراً فلا سراية [وببقى]<sup>(١١)</sup> مكاتباً كما كان فإن عتق بالأداء أو الإبراء أو الإعتاق فولاء الكل للأب وإن عجز [نصيبه]<sup>(١٢)</sup>،<sup>(١٣)</sup>

(١) انظر : فتح العزيز الرافعي، ١٣ / ٤٨٩.

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) زيادة من المقر وكلاهما جائز.

(٣) لأن كسب المكاتب متعلق حقهما بالشركة ، انظر : فتح العزيز، الرافعي ١٣ / ٤٨٩.

(٤) في (أ) زيادة أن يعجزه، الصواب المثبت.

(٥) في (ب) زيادة فإن اتخذها من المقر فلا رجوع له على المكاتب واختار الرجوع على المكاتب ولم يأخذه حصته من المقر ولم يدفع إلى المنكر وعجز نفسه فنصفه حر ونصفه رقيق فيقوم على المقر فيأخذ المنكر من القيمة النصف، ويأخذ أيضاً آخر بقبضه فإنه كسب النصف الذي كان ملكه.

(٦) في (ب) زيادة عبداً كلاهما جائز.

(٧) في الأصل اثنين. وفي (أ) و (ب) ابنين. وهو الصواب المثبت.

(٨) في (ب) استوفياها، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) و (ب) و (ج) زيادة أن، الصواب المثبت.

(١٠) في (ب) وولاه، الصواب المثبت.

(١١) في (أ) و (ب)، وبقي.

(١٢) ساقطة من (أ) و (ب)، انظر : فتح العزيز ، الرافعي ١٣ / ٤٩٢.

(١٣) في (ب) زيادة نظر إن كان المعتق موسراً قوم عليه وعتق ويكون ولاء ما قوم عليه له وما لم يقوم للأب وإن كان معسراً.

بقي<sup>(١)</sup> قناً وولاء النصف الأول بينهما ولو قبض أحد الابنين نصيبه من النجوم فكما لو قبض أحد الشريكين<sup>(٢)</sup> ولو خلف ابنين وعبداً فادعيا أن أباهما كاتبه وكذباه حلف على نفي العلم، فإن نکلا وحلف العبد ثبتت الكتابة، وإن حلف أحدهما ثبت الرق في نصيبه وترد [اليمين]<sup>(٣)</sup> في نصيب الناكل ولا تثبت الكتابة بأقل من رجلين وإن صدّقه أو [قامت]<sup>(٤)</sup> البيّنة فالحكم على ما سبق الآن، [وإن]<sup>(٥)</sup> صدّقه أحدهما حلف المكذب ونصيب [المصدق]<sup>(٦)</sup> مكاتب للضرورة ونصيب الآخر قن ونصف الكسب له يصرفه [إلى]<sup>(٧)</sup> النجوم ونصفه للمكذب.

ولو اتفقا على المهايأة يوماً أو شهراً أو أكثر جاز ولا إجبار وتقبل شهادة المصدق على المكذب، ولو أعنق المصدق نصيبه عتق وسرى في الحال وولّاه للمعتق وولاء النصف الأول للأب. ولو أبراه عن نصيبه<sup>(٨)</sup> فلا يسرى وكذا لو أدى نصيبه<sup>(٩)</sup> وولاء ما عتق بالأداء للمصدق خاصة ولو عجزه المصدق عاد قناً والكسب الذي في يده للمصدق.

ولو اختلفا في شيء من كسبه فقال المصدق: كسبه بعد الكتابة وقد أخذ نصيبك منه فهو لي وقال المكذب: بل قبلها وكان للأب فورثناه صدق المصدق [بيمينه]<sup>(١٠)</sup>

(١) ساقطة من (أ) و (ج) والأصل، في (ب) زيادة نصيبه.

(٢) إذا كاتباً إن كان بغير إذن فهو فاسد لا يحصل به العتق، وإن كان بإذن الآخر فقولان فإن صححناه فقد قال الإمام لا سراية بلا خلاف؛ لأنه يجبر على القبض ولا سراية حيث حصل العتق بلا اختيار تنظر: فتح العزيز، الرافعي ١٣/٤٩٣.

(٣) في (ج) الثمن والصواب المثبت.

(٤) في (أ) قام والصواب المثبت.

(٥) في (ب) ولو وكلاهما جائز.

(٦) في (ب) غير واضح.

(٧) في (ب) غر واضح.

(٨) في (أ) (ب) (ج) زيادة جهة والصواب المثبت.

(٩) في (ب) زيادة من النجوم والصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (ج).

[وإذا] <sup>(١)</sup> وجد السيد بالنجوم المقبوضة أو بعضها عيباً تخير بين الرد والرضا سواء العيب الفاحش واليسير فإن كان في النجم الأخير فإن رضي به فالتق نافذ ورضاه بالعيب كالإبراء عن البعض ويكون العتق من وقت القبض دون الرضا، وإن ردّ تبين أن العتق لم يحصل، ولو تلف ما قبض ثم عرف العيب، فإن رضي نفذ العتق مسنداً إلى القبض، وإن طلب الأرش تبين أن العتق لم يحصل فإذا أداه حصل حينئذ <sup>(٢)</sup>.

وإن عجز فللسيد إرقاقه ولو خرج بعض النجوم مستحقاً تبين أن لاعتق <sup>(٣)</sup> وإن ظهر بعد موت المكاتب تبين أنه مات رقيقاً [وما تركه] <sup>(٤)</sup> فللسيد دون الورثة، ولو قال السيد عند الأخذ: اذهب فأنت حر أو فقد أعتقت ثم ظهر [الاستحقاق] <sup>(٥)</sup> فلا مؤاخذه به حملاً له على ظاهر الحال وهو صحة الأداء، ولو قال المكاتب اعتقني بقولك أنت <sup>(٦)</sup> حر وقال أردت [إنك] <sup>(٧)</sup> حر <sup>(٨)</sup> بما أديت وبأن فسادهُ صدق السيد بيمينه، ولو قيل لرجل أطلقت امرأتك؟ فقال: نعم [طلقتها] <sup>(٩)</sup> ثم قال: إنما قلته على ظن أن اللفظ الجاري من [قبل] <sup>(١٠)</sup> [طلاق] <sup>(١١)</sup> وقد سألت المفتين فقالوا لا يقع

<sup>(١)</sup> في (أ) ولو، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> انظر: فتح العزيز، الرافعي ٤٩٧/١٣.

<sup>(٣)</sup> لأن الأداء لم يصح، انظر: فتح العزيز، الرافعي ٤٩٨/١٣.

<sup>(٤)</sup> في (ب) ما ترك الصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (ب) استحقاق، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> غير واضح في (ب).

<sup>(٧)</sup> فيه وجهان أحدهما يحكم بالحرية مؤاخذه له بإقراره وأصحهما وقد نص عليه. فتح العزيز الرافعي ٤٩٨/١٣.

<sup>(٨)</sup> غير واضح من (ب).

<sup>(٩)</sup> غير واضح في (ب).

<sup>(١٠)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(١١)</sup> ساقطة من (ج).



به شيء، [وقال]<sup>(١)</sup> بل أردت إنشاءه أو الإقرار به صدق بيمينه<sup>(٢)</sup>،  
ولو ظهر نقصان في الكيل أو الوزن لم يعتق [بقي]<sup>(٣)</sup> المقبوض<sup>(٤)</sup> في يد السيد أو  
تلف، ولو رضي [بالنقص]<sup>(٥)</sup> عتق حينئذ [كإبراء]<sup>(٦)</sup> عن الباقي.

---

(١) غير واضح، في (ب).

(٢) غير واضح في (ب).

(٣) في (أ) نفى، و الصواب المثبت.

(٤) انظر: فتح العزيز، الرافعي ٤٩٩/١٣.

(٥) في (أ) الناقض، والصواب المثبت.

(٦) في (ب) والإبراء، والصواب المثبت.

## فصل [الرابع: إيتاء المكاتب]

يجب إيتاء المكاتب<sup>(١)</sup> أن يحط عنه شيئاً من النجوم [أو]<sup>(٢)</sup> [بيذل له]<sup>(٣)</sup> شيئاً [ثم يأخذ النجوم]<sup>(٤)</sup> والحط أفضل<sup>(٥)</sup>، ولو أعتق عبده مجاناً أو على عوض أو باعة من نفسه فلا إيتاء، ووقته قبل العتق<sup>(٦)</sup> ويتعين في النجم الأخير، ويجوز من أول الكتابة وبعد الأداء وحصول العتق ولكن يعصى، ويكون قضاء إذ يجب التقديم على العتق ولا يتقدّر، بل يكفي أقل ما يتموّل<sup>(٧)</sup> والمستحب<sup>(٨)</sup> الربع وإلا فالسبع فإن تنازعا قدره القاضي بالاجتهاد ونظر إلى قوة العبد [واكتسابه]<sup>(٩)</sup> والإيتاء بالحط لا يكون إلا [من]<sup>(١٠)</sup> نفس مال الكتابة ولو كان المبدول من [غير]<sup>(١١)</sup> جنس مال الكتابة كبذل الدراهم عن الدنانير لم يلزم المكاتب قبوله، ولو رضى به جاز؛ لأن الكتابة من المعاوضات<sup>(١٢)</sup> فلا يسلك بها مسلك العبادات على أن الإمام قال إذا منعنا

(١) لقوله تعالى ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ وردت في سورة النور آية ٣٣.

(٢) في (ب) و (ج) و، والصواب المثبت.

(٣) في (أ) و (ج) أو بيذله، (ب) أو وهو الصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) انظر: فتح العزيز، الرافعي ٥٠١/١٣.

(٦) وجهان أصحهما قبل العتق ليستعين به على تحصيل العتق، والثاني بعد العتق لتكون بلغه له كما

تجب المتعة بعد الطلاق، انظر: فتح العزيز، الرافعي ٥٠٢/١٣.

(٧) فيه وجهان وهذا أصحهما؛ لأنه لم يرد فيه تقدير، انظر: المرجع السابق ٥٠٢/١٣.

(٨) في (أ) و (ب) وإكسابه والصواب المثبت.

(٩) في (ب) زيادة من وهو الصواب.

(١٠) في (ب) (ج) زيادة غير وهو الصواب.

(١١) انظر: فتح العزيز الرافعي ٥٠٣/١٣.

(١٢) في (ب) زيادة مال والصواب المثبت.

عن الحاضر الممتنع، ولو أتى به قبل المحل والسيد غائب قبض [ عنه ]<sup>(١)</sup> أيضاً إذا علم أنه لا ضرر على السيد في أخذه، ولو أتى المكاتب بالنجوم فقال السيد: هذا حرام أو مغصوب وأقام على ذلك بيّنة سمعت، ولم يُجبر على أخذه عين [ مالكا ]<sup>(٢)</sup> [له]<sup>(٣)</sup> أو لم يُعين؛ لأن له فيه غرضاً<sup>(٤)</sup> [وهو]<sup>(٥)</sup> الامتناع [من]<sup>(٦)</sup> الحرام، وإن لم يَم بيّنة حلف المكاتب وأجبر على القبول أو الإبراء من ذلك المقدار فإن امتنع منهما أخذه الحاكم من النجوم<sup>(٧)</sup>، فإن نكل حلف السيد [ولا]<sup>(٨)</sup> يُجبر [ولم]<sup>(٩)</sup> [تثبت]<sup>(١٠)</sup> بيّنة السيد حق المالك الذي عينه ولا يسقط بحلف المكاتب حقه، وإذا أخذه السيد فإن عين له مالكا أمر بتسليمه إليه، وإن لم يعين واقتصر على أنه حرام أو مغصوب لا يُنتزع [من]<sup>(١١)</sup> يده ويقال له امسكه إلى أن يتيين صاحبه [ويُمنع]<sup>(١٢)</sup> من التصرف فيه، فإن كذب نفسه وقال: كان للمكاتب قبل ونفذ تصرفه فيه ولو أتى بالنجم عند المحل وشرط أن يبرئه من الباقي فله أخذه ولا يلزمه الإبراء، ولو أتى به قبل المحل على أن يبرئه عن الباقي فأخذه [وأبراه]<sup>(١٣)</sup> بطل القبض والإبراء، ولو عجل بشروط أن يعتقه ويبرئه عن الباقي ففعل عتق ورجع بقيمته.

<sup>(١)</sup> في (أ) زيادة القاضي والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (ج) ماله والصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٤)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٥)</sup> في (أ) فهو، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (أ) عن وكلاهما جائز.

<sup>(٧)</sup> في (ب) زيادة وعتق والصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (أ) ولم، والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> في (أ)، (ب)، (ج) ولا والصواب المثبت.

<sup>(١٠)</sup> في (أ) يثبت، والصواب المثبت.

<sup>(١١)</sup> في (أ) عن، والصواب المثبت.

<sup>(١٢)</sup> في الأصل ويمتنع، في (أ) ويمتنع وفي (ج) ولا يمنع والصواب المثبت.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) فأبراه، والصواب المثبت.

والمكاتب بالمدفوع، ولو قال أبرأتك<sup>(١)</sup> عن كذا بشرط أن تُعجل الباقي أو إذا عجلت كذا، فقد أبرأتك عن الباقي<sup>(٢)</sup> فعجل [كذلك]<sup>(٣)</sup> لا يصح القبض والإبراء، ولا يحصل العتق وعلى السيد رد المأخوذ<sup>(٤)</sup>، ولو أنشأ رضا جديداً بقبضه عمّا عليه حكم بصحته، كما [لو]<sup>(٥)</sup> أذن للمشتري في قبض ما في يده عن جهة الشراء أو للمرتهن<sup>(٦)</sup> عن جهة [الرهن]<sup>(٧)</sup> ولو أخذ المعجل وأبرأه عن الباقي بلا شرط، أو عجز فأخذ السيد ما معه وأبرأه عن [الباقي]<sup>(٨)</sup> أو أعتقه جاز، [ولو أراد أن]<sup>(٩)</sup> يصح فليرض المكاتب بالعجز والسيد بأن يأخذ ما معه ويعتقه<sup>(١٠)</sup> مجاناً<sup>(١١)</sup> أو يقول إذا عجزت نفسك، وأديت كذا فأنت حر فإذا [عجز]<sup>(١٢)</sup> وأدى عتق<sup>(١٣)</sup> ولو حل نجم وهو عاجز عن أدائه أو بعضه فللسيد فسخ الكتابة أو رفعه إلى الحاكم ليفسخ! ولا يشترط إقراره بالعجز ولا البيّنة عليه؛ لأنه لو امتنع من الأداء مع القدرة ثبت حق الفسخ وإذا رفع إلى القاضي فلا بدّ من ثبوت الكتابة وحلول النجم عنده، ومتى فسخت سلّم للسيد [وأخذ]<sup>(١٤)</sup> غير الزكاة وليس هذا الفسخ على الفور بل له التأخير ما شاء.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (أ) فكذلك، والصواب المثبت.

(٤) في (ب) غير واضح.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (أ) الراهن، الصواب المثبت.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) في (ب) زيادة حيله بعق بها بما عجل وتكون بحجة الكتابة وطريقه أن يقول.

(١٠) في (ب) ساقطة.

(١١) في (ب) زيادة وجدت الصفات عتق من جهة الكتابة وكانت الإكساب له فيرجع السيد عليه بقيمته.

(١٢) ساقطة من (ب).

(١٣) في (أ) و (ج) زيادة ما أخذ، والصواب المثبت.

(١٤) في (أ) ما أخذ، والصواب المثبت.

ولو [استنظر]<sup>(١)</sup> المكاتب أَسْتَحْبَ إِنْظَارُهُ وَلَا يَلْزَمُ [الْإِنْظَارُ]<sup>(٢)</sup> بَلْ لَهُ الرُّجُوعُ  
 مَتَى شَاءَ وَالْفَسْخُ، وَإِذَا طَالِبُهُ بِالْمَالِ فَلَا بَدْءَ مِنَ الْإِمْهَالِ قَدْرَ مَا يَخْرُجُهُ مِنَ الصَّنَدُوقِ  
 وَالدِّكَانِ وَالْمَخْزَنِ وَيَزَنُ، وَلَوْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا فَإِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَهُ الْفَسْخُ،  
 وَإِنْ كَانَ دُونَهَا فَلَا وَلَوْ كَانَ لَهُ دِينَ، فَإِنْ كَانَ حَالًا وَعَلَى [مَلَى]<sup>(٣)</sup> وَجِبَ الصَّبْرُ إِلَى  
 الْإِسْتِيفَاءِ كَمَا لَوْ [كَانَ]<sup>(٤)</sup> لَهُ وَدِيعَةٌ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ كَانَ مُؤْجَلًا أَوْ عَلَى مَعْسَرٍ فَلَا يَجِبُ، وَإِنْ  
 كَانَ عَلَى السَّيِّدِ وَهُوَ مِنْ جِنْسِ النُّجُومِ فَيَنْقَاصَانِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ أَدَاهُ  
 لِيَصْرِفَهُ إِلَى جِنْسِ النُّجُومِ، وَلَوْ حُلَّ النُّجْمُ وَهُوَ نَقْدٌ وَلِلْمَكَاتِبِ عَرُوضٌ، فَإِنْ أَمَكْنَ  
 بَيْعُهَا عَلَى الْفُورِ بِيَعْتٍ وَلَا فُسْخَ، وَإِنْ [اِخْتَاخَتْ]<sup>(٦)</sup> إِلَى مَدَّةٍ لِكِسَادٍ وَغَيْرِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ  
 وَضَبِطُ (الْبَغْوِيِّ) التَّأْخِيرُ لِلْبَيْعِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَقَالَ لَا [يَلْزَمُ]<sup>(٧)</sup> التَّأْخِيرُ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَلَوْ  
 حُلَّ النُّجْمُ وَالْمَكَاتِبُ غَائِبٌ أَوْ غَابَ بَعْدَ حُلُولِهِ بَلَا إِذْنَهُ فَلَهُ الْفَسْخُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِالْقَلْضِيِّ،  
 وَلَا يَلْزَمُهُ التَّأْخِيرُ لَخَوْفِ الطَّرِيقِ وَمَرَضِ الْمَكَاتِبِ، وَإِذَا فَسَخَ بِنَفْسِهِ فَلْيَشْهَدْ؛ لِأَنَّهُمَا  
 إِذَا اِخْتَلَفَا فِيهِ صُدِّقَ الْعَبْدُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ فَلَا بَدْءَ وَأَنْ يَثْبُتَ عِنْدَهُ الْحُلُولُ  
 وَتَعَذَّرَ التَّحْصِيلُ، وَيَحْلُفُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ مَا قَبِضَ مِنْهُ وَلَا مِنْ وَكِيلِهِ وَلَا أَبْرَاهُ وَلَا أَحَالَ  
 بِهِ، وَلَا يَعْلَمُ لَهُ مَالًا حَاضِرًا، وَلَوْ كَانَ مَالُهُ حَاضِرًا لَمْ يُوَدِّهِ الْحَاكِمُ [مِنْهُ]<sup>(٨)</sup> وَيُمْكِنُهُ  
 مِنَ الْفَسْخِ، وَلَوْ أَنْظَرَهُ بَعْدَ حُلُولِ النُّجْمِ وَأَذِنَ لَهُ فِي السَّفَرِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَلَا فُسْخَ لَهُ فِي  
 الْحَالِ، وَلَكِنْ يَرْفَعُ إِلَى الْحَاكِمِ، وَيُقِيمُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْحُلُولِ [أَوْ]<sup>(٩)</sup> الْغِيْبَةِ، وَيَحْلِفُ وَيَذْكُرُ

(١) فِي (أ) انْتَظَرُ، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٢) فِي (أ) إِنْظَارُ، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٣) فِي (أ) مَلَى، (ب) مُوسِرَ كِلَاهُمَا صَوَابٌ.

(٤) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ج) كَانَتْ كِلَاهُمَا جَائِزَتَيْنِ.

(٥) الْوَدِيعَةُ هِيَ أَمَانَةٌ تَرَكْتُ عِنْدَ الْغَيْرِ لِلْحِفْظِ قَصْدًا وَاحْتَرَزَ بِالْقَيْدِ الْآخِرِ عَنِ الْأَمَانَةِ، التَّعْرِيفَاتُ،

الْجَرَجَانِيُّ ٢٥١، وَهِيَ اسْمُ لَعِينٍ يَضَعُهَا مَالِكُهَا أَوْ نَائِبُهُ عِنْدَ أَحَدٍ لِيَحْفَظَهَا أَنْظَرُ مَغْنَى الْمَحْتَاجِ ٧٦/٥.

(٦) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ج) احْتَاجُ، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

(٧) فِي (أ) لَا يَلْزَمُهُ كِلَاهُمَا جَائِزَتَيْنِ.

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ج).

(٩) فِي (أ) وَ، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ.

أنه رجع عن الإنظار فيكتب الحاكم إلى حاكم بلده ليعرفه<sup>(١)</sup>، فإن أظهر [العجز]<sup>(٢)</sup> كتب به إلى حاكم بلد السيد ليفسخ إن شاء.

وإن قال أودي الواجب، فإن كان للسيد ثم وكيل سلّم إليه فإن أبي ثبت حق الفسخ للسيد، وللوكيل أيضاً إن كان وكيلاً فيه، وإن لم يكن ثمّة وكيل أمره الحاكم بالإيصال إمّا بنفسه أو بغيره، ويلزمه ذلك في أول رفقة تخرج [و]<sup>(٣)</sup> في الحال إن لم يحتج إلى رفقة في ذلك الطريق وعلى السيد الصبر إلى أن [يمضي]<sup>(٤)</sup> مدة إكمال الوصول فإن مضت ولم [يصل]<sup>(٥)</sup> مقصراً فسخ.

ولو امتنع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة لم يُجبر، وللسيد الفسخ في الحال ولو عجز نفسه [فيخير]<sup>(٦)</sup> إن شاء صبر، وإذا فسخ فسخ<sup>(٧)</sup> بنفسه ولا حاجة إلى القاضي، وللمكاتب أن يفسخ بنفسه أيضاً وإذا [أجن]<sup>(٨)</sup> المكاتب وأراد السيد الفسخ فلا بدّ وأن يأتي الحاكم ويثبت عنده الكتابة وحلول النجم [ويحلّفه]<sup>(٩)</sup> الحاكم على بقاء الحق ثم يبحث فإن وجد مالاً أداه ليعتق إن رأى مصلحة<sup>(١٠)</sup> في حريته، وإن لم<sup>(١١)</sup> يجد مكنه من الفسخ، فإن أفاق وظهر له مال [كان]<sup>(١٢)</sup> حصّله قبل فسّخه.

(١) في (أ) زيادة الحال، والصواب المثبت.

(٢) في الأصل العجب، وفي (أ) و (ب) و (ج) العجز، وهو الصواب.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (أ) تمضي، والصواب المثبت.

(٥) في (ب) يوصل، والصواب المثبت.

(٦) في (أ) زيادة تخير إن شاء فسخ.

(٧) في (ب) ترتيب العبارة معكوس، كلاهما صواب.

(٨) في (أ) جنّ، وكلاهما جائز.

(٩) في الأصل ويحلّفه، وفي (أ) ويحلّفه، وهو الصواب المثبت.

(١٠) في (ب) مصلحته، كلاهما جائز.

(١١) في (ج) غير واضح.

(١٢) في الأصل كان، في (أ) كان، وهو الصواب المثبت.

قال الأصحاب: دفعه إلى السيد وحكم بعنقه ونقض التعجيز. وأحسن (الإمام) فقال إن ظهر<sup>(١)</sup> المال في يد السيد ردّ التعجيز وإلا فلا<sup>(٢)</sup> وإذا حكم ببطلان التعجيز وكان السيد جاهلاً بحال المال فعلى المكاتب ردّ ما أنفق السيد عليه ولو [أفاق]<sup>(٣)</sup> وأقام بيّنة أنه كان قد أدّى حكم بعنقه ولا رجوع بما أنفق؛ لأنه لبس، وأنفق عن علم بحريته ولو قال: نسيت الأداء فهل يقبل ليرجع؟ وجهان. ولو مات المكاتب قبل تمام الأداء انفسخت الكتابة، ومات رقيقاً فلا يورث وإكسابه [السيد]<sup>(٤)</sup> لسيدّه ومؤونة تجهيزه عليه خلف وفاء النجوم أو لم يخلف قلّ الباقي أو كثر حط عنه شيئاً أم لا.

ولو دفع [النجم]<sup>(٥)</sup> إلى آخر ليوصله إلى السيد ومات قبل قبضه مات رقيقاً، ولو وكلّ في النجم الأخير ومات فقال أولاده الأحرار: دفع<sup>(٦)</sup> قبل موته [مات]<sup>(٧)</sup> [حرّاً]<sup>(٨)</sup> وكذبهم السيد صدّق بيمينه، ولو أقاموا بيّنة على الدفع يوم الخميس<sup>(٩)</sup> وقد مات يوم الخميس<sup>(١٠)</sup> لم تتفع إلا أن يقول الشهود<sup>(١١)</sup> دفع قبل موته أو يقولوا دفع قبل [طلوع الشمس]<sup>(١٢)</sup>، والسيد معترف بأنه مات بعد الطلوع، ولو شهد وكيل

(١) ساقطة من (ج).

(٢) وإلا فهو ماض؛ لأنه فسخ حين تعذر الوصول إلى حقه فأشبه ما لو كان ماله غائباً فحضر بعد الفسخ قاله الإمام في الروضة، النووي ٢٥٧/١٢.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ) النجوم، وكلاهما جائز.

(٦) في (أ) زيادة أثمان، وكلاهما جائز.

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) في (أ) خراً، والصواب المثبت.

(٩) زيادة في (ب) وكان، والصواب المثبت.

(١٠) ساقطة من (ب) و (ج).

(١١) في الأصل و، وهي زائدة.

(١٢) في (أ) و (ب) و (ج) الطلوع كلاهما جائز.

المكاتب [يقبض]<sup>(١)</sup> السيد قبل موت المكاتب لم يقبل، ولو شهد به وكيل السيد قبلت ويحصل الفسخ بقول السيد فسخت الكتابة ونقضتها ورفعها، وأبطلتها وعجزت المكاتب [ولو]<sup>(٢)</sup> لم يطالبه السيد بعد حلول النجم مدة فأحضر المكاتب المال لم يكن [للسيد]<sup>(٣)</sup> الامتناع من قبضه.

ولو قال بعد التعجيز قررته على الكتابة لم يصير مكاتباً حتى يجدد ولو تطوَّع رجل بأداء [مال]<sup>(٤)</sup> الكتابة لم يجبر السيد على القبول، وله الفسخ ولو قبل وقع عن المكاتب وعق، وإذا مات المكاتب رقيقاً أو فسخ السيد لعجزه رقاً كل من يكاتب عليه، ولو قهر السيد المكاتب واستعمله مدة لزمته أجرة مثله، ولا يلزمه الإمهال [مثل]<sup>(٥)</sup> تلك المدة إذا عجز ولو حبسه غير السيد فلا [إمهال]<sup>(٦)</sup>، ولو كان للسيد مع النجوم دين معاملة أو أرش جنائية عليه، فإن تراضيا بتقديم الدين فذاك وبتقديم النجوم عتق ولا يسقط الدين، ولو كان ما في يده وافياً بالنجوم دون الدين [فللسيد]<sup>(٧)</sup> أخذه [بالدين]<sup>(٨)</sup> وتعجيزه<sup>(٩)</sup> ولو أداه ولم يتعرض للجهة وقال: قصدت النجوم، وأنكر السيد أو قال صدقت وقصدت الدين صدق المكاتب بيمينه<sup>(١٠)</sup>.

والمكاتب كالحجر في الحجر عليه بالإفلاس، ولا يحجر بالنجوم؛ لأنها غير لازمة ثم إن كان ما في يده وافياً بالنجوم والديون قضيتا وإلا فإن لم يحجر عليه فله تقديم ما شاء، وله تعجيل النجوم قبل المحل، ولا يجوز تعجيل الديون بلا إذنه والأولى

(١) في الأصل و (ب) و (ج) يقبض، وفي (أ) يقبض، والصواب المثبت.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (ب) له. كلاهما جائز.

(٤) في (ج) ما، والصواب المثبت.

(٥) في (ب) بمثل، وكلاهما جائز.

(٦) في (أ) أمهل، الصواب المثبت.

(٧) وفي الأصل للسيد، في (ب) فللسيد وهو الصواب المثبت.

(٨) في (أ)، (ب)، (ج)، زيادة بالدين وهو الصواب.

(٩) وجهان أصحهما نعم له تعجيزه قبل أخذه، الروضة النووي، ٢٦٠/١٢.

(١٠) قال القفال في الروضة وهو الأصح ٢٦٠/١٢.



أن [يقدم]<sup>(١)</sup> دين المعاملة<sup>(٢)</sup> [ثم [الأروش]<sup>(٣)</sup> ثم النجوم وإن حبر عليه الحاكم قسّم ماله<sup>(٤)</sup>، ويقدم وجوباً دين المعاملة<sup>(٥)</sup>، ويسوّي بين النقد والعرض ثمّ أروش الجناية [ثم النجوم ويضارب السيد مع الغرماء بدين المعاملة<sup>(٦)</sup>]. [فإن عجز سقطت النجوم ودين المعاملة للسيد]<sup>(٧)</sup> ويصرف [ما]<sup>(٨)</sup> في يده إلى ديون الأجانب من المعاملة والأروش، وإذا لم يكن في يده مال أو قسّم وبقيت النجوم أو بعضها، فللسيد تعجيزه وإن بقيت الأروش أو بعضها فلمستحقها التعجيز، ولكن بالقاضي وليس لصاحب دين<sup>(٩)</sup> المعاملة تعجيزه؛ لأن حقه لا يتعلّق برقبته، ولو كاتبها عبداً بينهما بالسوية فلا يجوز أن يفضّل أحدهما في المدفوع، ولو دفع إلى أحدهما تمام النجوم أو حصته بلا إذن<sup>(١٠)</sup> الآخر لم يعتق، ولو قبض أحدهما جميع النجوم [أو حصته]<sup>(١١)</sup> بإذن الآخر عتق، ولو قبض حصته بإذن الآخر ورضاه بتقديمه لم يعتق نصيبه وللأذن طلب حصته من المقبوض، ثمّ إن أدّى الباقي عتق عليهما وإلاّ فلهما التعجيز.

ولو كاتب عبداً وشرط أن يرهن بالنجوم شيئاً فسدت، ولو كاتب عبيداً [أو]<sup>(١٢)</sup>

<sup>(١)</sup> في (أ) يتقدم، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (ص) الحالة الصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في (ب) الأروش كلاهما جائز.

<sup>(٤)</sup> وجهان أحدهما يقسم على قدر الديون وأصحهما يقدم دين المعاملة لأنه يتعلّق بما في يده خاصة وللأروش متعلّق آخر وهو الرقبة وكذا حق السيد بتقرير العجز يعود إلى الرقبة، الروضة النووي ٢٦١/١٢.

<sup>(٥)</sup> ساقطة من (أ).

<sup>(٦)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٧)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٨)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٩)</sup> في (ب) غير واضح.

<sup>(١٠)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(١١)</sup> ساقطة من (أ) و (ب).

<sup>(١٢)</sup> في (أ) و، والصواب المثبت.

شرط أن يتكفل بعضهم بعضاً بها فسدت، ولو كاتب عبداً بشرط أن يضمن عنه  
 فلان فسدت، ولو أدى بعض المكاتبين عن بعض بلا شرط، ولا ضمان أو كاتب  
 عبيدين في عقدين فأدى أحدهما عن الآخر فإن أدى بإذنه رجع وإلا، فلا فإن كان قبل  
 عتقه [فتبرع]<sup>(١)</sup> بلا إذن السيد فإن لم يعلم السيد أنه يؤدي عنه غيره بأن [ظن]<sup>(٢)</sup>  
 أنه كسب المؤدي عنه أو [وأن]<sup>(٣)</sup> وكله فتبرع [بغير إذنه]<sup>(٤)</sup> وإن علم<sup>(٥)</sup>، فكاللتصريح  
 بالإذن.

<sup>(١)</sup> في (أ) فمتبرع، الصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (ب) ظنه، الصواب المثبت.

<sup>(٣)</sup> في الأصل أنه وفي (أ) وأن وهو الصواب.

<sup>(٤)</sup> في (ب) بلا إذن، الصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (ب) زيادة فإن لم يعلم أو أنه بطل وإن علم.

## فصل [الخامس: المكاتبون دفعة]

المكاتبون دفعة [واحدة]<sup>(١)</sup> إن اختلفوا في المدفوع فقال الخسيس: أدّيناه على عدد الرؤوس، وقال النفيس: بل على قدر القيم صدّق الخسيس<sup>(٢)</sup>، ولو اشترى اثنان<sup>(٣)</sup> على التفاضل<sup>(٤)</sup> وأدّيا متفاضلاً أو متساوياً فكذلك الحكم، ولو ادعى على سيده الكتابة وأنكر صدق بيمينه، وكذا لو ادعى بعده على وارثه أن مورثك كاتبني، ويحلف على نفي العلم ولو قال كاتبك، وأنا مجنون أو محجور وقال: بل كنت [كاملاً]<sup>(٥)</sup> فإن عرف له ذلك صدّق بيمينه وإلا فيصدق العبد<sup>(٦)</sup>، ولو قال كاتبك [فإنكر]<sup>(٧)</sup> فإن لم يعترف السيد بالأداء عاد رقيقاً، وإن اعترف فهو حر بإقراره، ولو قال العبد: ما أدّيته كان وديعة لزيد ولم يكن لي وادعاه [لزيد]<sup>(٨)</sup> صدّق بيمينه، ولو اختلفا في الأداء حلف السيد، ولو أراد إقامة البيّنة عليه أمهل ثلاثة أيام واجباً أو مستحباً وجهان.

ولا تثبت الكتابة بشاهد وامرأتين ولا<sup>(٩)</sup> بشاهد ويمين، ويشتراط في الشهادة التعرض للتعجيم، وقدر كل نجم ووقته ويثبت الأداء بشاهد ويمين وبرجل وامرأتين

(١) في (أ) زيادة إن وفي (ب) زيادة واحدة وهو الصواب .

(٢) وجهان أظهرهما صدّق الخسيس لثبوت يده على ما ادعاه، والثاني يصدق الآخر؛ لأن الظاهر معه وقيل ليست على القولين بل إن أدّوا بعض المال بحيث لو وزع على رؤوسهم لم يخص أحدهم أكثر من قسطه صدّق قليل القيمة وإن أدّوا الجميع وادعى قليل القيمة أنه أدى أكثر مما عليه ليكون وديعة عند السيد أو قرضاً على كثير القيمة فيصدق كثير القيمة، الروضة النووي ٢٦٦/١٢.

(٣) في (ب) زيادة شيئاً كلاهما جائز.

(٤) في (أ) زيادة الثمن واختلفا في أنهما أدّيا.

(٥) في (أ) خاملاً الصواب المثبت.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (أ) وأنكر، والصواب المثبت.

(٨) في (أ) زيد، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) زيادة تثبت كلاهما جائز.

سواء النجم الأخير وغيره، ولو أمهل ثلاثة أيام ليأتي بالبيّنة على الأداء فأحضر شاهداً بعد الثلاثة واستنظر ليأتي [بالثاني]<sup>(١)</sup> [انظر]<sup>(٢)</sup> ثلاثة أخرى.

ولو اختلفا في قدر النجوم أو عددها أو جنسها أو [صفقتها]<sup>(٣)</sup> أو في قدر<sup>(٤)</sup> الأجل ولا بيّنة تحالفاء، فإن لم يحصل العتق باتفاقهما بأن لم يقبض السيد شيئاً، أو لم يقبض جميع ما يدعيه، أو كان الاختلاف في الجنس وقد قبض الجنس الذي يدعيه العبد لا جنس ما يدعيه هو فتنسخ الكتابة أو يفسخها الحاكم إن لم يتراضيا على شيء، وإن حصل باتفاقهما بأن قبض ما يدعيه بتمامه وزعم المكاتب أن [الزائد]<sup>(٥)</sup> على [قدر المعترف]<sup>(٦)</sup> به أودعها عنده فلا [يرد]<sup>(٧)</sup>، [ويتراجعان]<sup>(٨)</sup> فيرجع السيد بقيمة المكاتب وهو بالمؤدى وقد يقع<sup>(٩)</sup> [التقص]<sup>(١٠)</sup>، ولو قال: كاتبك على نجم وقال بل<sup>(١١)</sup> نجمين قال (البغوي):<sup>(١٢)</sup> صدّق السيد بيمينه؛ لأنه يدعي الفساد.

قال (النووي)<sup>(١٤)</sup> ينبغي أن يكون على الخلاف فيما إذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده وهذا هو المرجح.

وقد جرى (البغوي) على اختياره في مسألة البيع [وغيرها]<sup>(١٥)</sup>

(١) في الأصل بالثلاثي، وفي (أ) و (ب) بالثاني وهو الصواب.

(٢) في الأصل انتظر، وفي (ب)، انظر: وهو الصواب

(٣) في الأصل صنفها، وفي (أ) و (ب) صفتها وهو الصواب

(٤) في (أ) و (ب)، في قدر، كلاهما جائز.

(٥) في (أ) الزيادة، وكلاهما جائز.

(٦) في (ب)، على القدر المقربة، كلاهما جائز.

(٧) في الأصل و (أ) فلا مرد له. وفي (ب)، فلا يرد وهو الصواب.

(٨) في (أ) فيتراجعان، والصواب المثبت.

(٩) في (أ) و (ب)، زيادة في والصواب المثبت.

(١٠) في (ج) التقابض، والصواب المثبت.

(١١) في (ب) زيادة على كلاهما جائز.

(١٢) جاء في الروضة أن البغوي ذكره ٢٦٨/١٢.

(١٤) انظر الروضة، النووي ٢٦٨/١٢.

(١٥) في الأصل وغيره، في (أ) غيرها وهو الصواب.

[من نظائرها]<sup>(١)</sup> فإن اختار ورجح المرجوح، ولو أقام العبد بيّنة بأنّه كاتبه في رمضان سنة كذا على ألف وأقام السيد بيّته [على]<sup>(٢)</sup> أنه كاتبه في شوال تلك السنة على ألفين فإن اتفقا [على]<sup>(٣)</sup> الكتابة [في سنة]<sup>(٤)</sup> واحدة [وكل]<sup>(٥)</sup> تكذب الأخرى فيتساقطان. [ويتحالفان]<sup>(٦)</sup> وإن لم [يتفقا]<sup>(٧)</sup> على الاتحاد فالمتأخرة أولى، ولو قال السيد: [استوفيت]<sup>(٨)</sup> أو قال المكاتب أليس قد [وفيتك]<sup>(٩)</sup> فقال بلى، ثم قال المكاتب وفيتك الجميع، وقال السيد البعض صدق السيد بيمينه<sup>(١٠)</sup> ولو وضع عن المكاتب، واختلفا فقال وضعت من النجم الأول وقال المكاتب من [الأخر]<sup>(١١)</sup> أو قال وضعت بعض النجوم [وقال]<sup>(١٢)</sup>: بل كلها صدّق السيد بيمينه، ولو كاتبه على ألف درهم ووضع عنه عشرة دنانير بطل، [فإن]<sup>(١٣)</sup> قال: أردت قيمة عشرة دنانير من الدراهم صحّ، ولو قال المكاتب أردت [المعنى الثاني]<sup>(١٤)</sup> [وأنكر]<sup>(١٥)</sup> السيد صدق بيمينه ولو قال: لفلان عليّ ألف دينار إلا قفيز حنطة وقال أردت إلاّ دراهم بقيمة قفيز حنطة قبل.

(١) في (ج) غير واضح.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (أ)، (ب)، أن، الصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ) فكل (ج) ساقطة، الصواب المثبت.

(٦) في الأصل ويتحالفان، وفي (أ) ويتحالفان وهو الصواب.

(٧) في (أ) تتفقا، والصواب المثبت.

(٨) في الأصل استوفيت، وفي (أ)، (ب)، استوفيت وهو الصواب.

(٩) في (أ) استوفيتك والصواب المثبت.

(١٠) لأن اللفظ يحتملها جميعاً قاله صاحب التهذيب في الروضة ٢٧١/١٢.

(١١) في (ب) الأخير والصواب المثبت.

(١٢) في (أ) فقال، والصواب المثبت.

(١٣) في (أ) وإن، والصواب المثبت.

(١٤) ساقطة في (ج).

(١٥) في (أ) فأنكر، والصواب المثبت.

## فصل [السادس: لو باع السيد المكاتب]

ولو باع السيد المكاتب أو وهبه بطل<sup>(١)</sup>، ولا يعتق بدفع النجوم إلى المشتري [أو]<sup>(٢)</sup> المتهب ولو [استخدامه]<sup>(٣)</sup> مدة لزمتهما الأجرة للمكاتب، ولا يجوز للسيد بيع ما في يد المكاتب ولا بيع نجوم الكتابة وفي الاستبدال عنها كلام سبق في الشفعة، ولو باع النجوم فلا يجوز للمكاتب تسليمها إلى المشتري، ولا للمشتري<sup>(٤)</sup> مطالبته بها ويعتق بدفعها إلى السيد، ولا يعتق بدفعها إلى المشتري.

ولو [تلفت]<sup>(٥)</sup> في يده ضمن والسيد يطالب المكاتب والمكاتب المشتري، وإذا ثبت [لشخصين]<sup>(٦)</sup> لكل<sup>(٧)</sup> منهما على الآخر دين بجهة أو جهتين واتفقا جنساً ونوعاً وحلولاً وتأجيلاً وسائر الصفات تقاصاً بنفس الثبوت، ولا حاجة إلى رضاهما [فإن [تفاضل]<sup>(٨)</sup> لأحدهما]<sup>(٩)</sup> سقط ما تساويا ورجع صاحب الفضل<sup>(١٠)</sup>، وإن اختلفا في الجنس، كالدرهم والدنانير فلا مقاصة وإن اختلفا<sup>(١١)</sup> في الصفات كالصحة والتكسير والحلول والتأجيل أو في قدر الأجل فلا تقاص [ولو]<sup>(١٢)</sup> تراضيا على جعل الحال قصاصاً عن المؤجل [لم يجز]<sup>(١٣)</sup> ولو كانا

(١) قولان الأظهر الجديد البطلان، الروضة، النووي ٢٧١/١٢.

(٢) في (أ) و، والصواب المثبت.

(٣) في (ج) استعماله، الصواب المثبت.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) في (أ) و (ب) تلف، الصواب المثبت.

(٦) في (أ) للشخصين، والصواب المثبت.

(٧) في (ب) واحد، الصواب المثبت.

(٨) في (ج) تقاصاً، الصواب المثبت.

(٩) في (أ) وإن تفاضل لواحد، كلاهما جائز.

(١٠) في (أ) و (ب) به زائد، كلاهما جائز.

(١١) ساقطة من (ج).

(١٢) في الأصل ولا، وفي (ب) و (ج) ولو، وهو الصواب.

(١٣) في الأصل يجز، وفي (أ) و (ب) و (ج) لم يجز، وهو الصواب.

مؤجلين بأجل<sup>(١)</sup> فهما كالحالين أو كالمؤجلين بأجلين مختلفين وجهان أرجحهما عند (الإمام)<sup>(٢)</sup> الأول و عند (البغوي) الثاني<sup>(٣)</sup>.

ولو لم يكن الدينان نقدين فلا تقاض فإن تجانسا فليقبض [كل من الآخر]<sup>(٤)</sup> [فإن]<sup>(٥)</sup> [قبض] أحدهما [لم يجز]<sup>(٦)</sup> رده عوضاً عن المستحق المردود عليه إلا أن يكون ذلك العرض مستحقاً بقرض أو إتلاف لا بعقد، وإن كان أحدهما عرضاً والآخر نقداً<sup>(٧)</sup> فإن قبض مستحق العرض العرض ورده عوضاً عن النقد المستحق عليه جاز وإن قبض مستحق النقد النقد ورده عوضاً عن العرض المستحق عليه<sup>(٨)</sup> لم يجز إلا أن يكون العرض مستحقاً<sup>(٩)</sup> بقرض أو إتلاف.

ولو قال إن عجز مكاتبي ورق فقد أوصيت به لفلان صحت الوصية فإن عجز، وأراد الوارث إنظاره فللموصى له أن [يعجزه]<sup>(١٠)</sup> [وإنما يعجزه]<sup>(١١)</sup> بالرفع إلى الحاكم، ولو أوصى بالنجوم صحت [فإن لم يكن]<sup>(١٢)</sup> مستقرة فإن عجز فللوارث تعجيزه، وإن أنظره الموصى له أو أبرأه عن النجوم. ولو أوصى [بالكتابة]<sup>(١٣)</sup>

(١) في (ب) زيادة واحد، كلاهما جائز.

(٢) الإمام هو إمام الحرمين الجويني، لم أعثر على رأيه في حدود ما اطلعت.

(٣) جاء في الروضة أن البغوي ذكره ٢٧٣/١٢.

(٤) في (ب) كل واحد منهما ما على الآخر، كلاهما جائز.

(٥) في (أ) وأن، والصواب المثبت.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (أ) أقبض، والصواب المثبت.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) في (أ) زيادة عليه، وكلاهما جائز.

(١٠) من (أ)، (ج)، تعجزه، والصواب المثبت في المتن.

(١١) ساقطة من (ج).

(١٢) في الأصل وإن تكن، في (أ) فإن لم يكن، وهو الصواب المثبت، لأن العبارة تستقيم بذلك.

(١٣) في الأصل بالمكاتب، وفي (ب) بالكتابة وهو الصواب.

بطلت إلا إذا كانت الكتابة فاسدة فتصحّ علم فسادها أو ظن صحتها ولو أوصى بوضع النجوم صحّت الوصية وتعتبر من الثلث ولو قال: ضعوا عليه<sup>(١)</sup> من النجوم فمقتضاه الجميع، ولو قال: نجما من نجومه فالاختيار إلى الوارث يضع ما شاء أقلها أو أكثرها أولها أو آخرها أو وسطها، ولو قال ضعوا ما شاء من النجوم فشاء الجميع لم يوضع [بالجميع بل]<sup>(٢)</sup> ويبقى أقل ما [يتمول]<sup>(٣)</sup>.

ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه أو أكثر ما بقي عليه وضع نصف ما عليه وزيادة وتقدير الزيادة إلى الوارث، ولو قال ضعوا أكثر مما عليه أو ما عليه وأكثر وضع الجميع ولغا ذكر الزيادة.

<sup>(١)</sup> في (ج) زيادة ما، الصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> ساقطة من (أ)، في (ب) بالجميع بل وهو الصواب المثبت..

<sup>(٣)</sup> من (ب) متمول ، كلاهما جائز.



## فصل [السابع: تصرفات المكاتب]

في معظم التصرفات كالحر<sup>(١)</sup> فيبيع ويشترى ويؤجر ويستأجر ويأخذ بالشفعة ويقبل<sup>(٢)</sup> الهبة والصدقة والوصية ويصطاد ويحتطب، ولو أجر نفسه أو ماله مدة فعجزه [السيد]<sup>(٣)</sup> فيها انفسخ العقد.

ولا يصح منه تصرف فيه تبرع أو خطر فلا يصح إعتاقه<sup>(٤)</sup> وإيرأؤه عن الدين وهبته مجاناً وبشرط الثواب وقراضه وإقراضه، ويجوز اقتراضه والأخذ قراضاً ومساواة وليس له [التبسط]<sup>(٥)</sup> في الملابس والمأكّل<sup>(٦)</sup> والتصدق والضيافة والإنفاق على الأقارب، وليس له الشراء [بالمحاباة]<sup>(٧)</sup> والبيع بالغبن [وبالنسيئة]<sup>(٨)</sup> [ولو]<sup>(٩)</sup> بالرهن والكفيل، ولا السلم ولا [تسليم]<sup>(١٠)</sup> الثمن قبل قبض المبيع، وليس له شراء من يعتق عليه، ولا اتهابه إن عجز عن الكسب لهرم أو زمانة، وإن قدر عليه [استحب]<sup>(١١)</sup> القبول [ويكاتب]<sup>(١٢)</sup> عليه [فيعتق]<sup>(١٣)</sup> بعنقه ويرق برقه.

وليس له التزوج [والشراء]<sup>(١٤)</sup> والوصية وتعجيل الدين المؤجل، وكل ما منع

(١) الروضة النووي ٢٧٨/١٢، الوجيز الغزالي ٢٩٢/٢.

(٢) في (أ) زيادة الهدية، كلاهما جائز.

(٣) في الأصل بالسيد، في (أ) السيد، وهو الصواب المثبت.

(٤) قال المزني في الروضة النووي ٢٨١/١٢.

(٥) في (أ) التبسط، والصواب المثبت.

(٦) الروضة النووي ٢٧٨/١٢.

(٧) في (ب) بالمحاباة والصواب المثبت.

(٨) في (أ) والنسيئة.

(٩) في (ب)، (ج) ولو وهو والصواب المثبت.

(١٠) في (ب)، ولا تسليم وهو والصواب المثبت.

(١١) في (أ) استحب، في (ج)، استحق، والصواب المثبت.

(١٢) في (أ) ويتكاتب، والصواب المثبت.

(١٣) في الأصل و (أ)، يعتق، وفي (ب) فيعتق وهو الصواب.

(١٤) في (ب)، والتشري، والصواب المثبت.

من المذكورات ينفذ بإذن السيد غير الإعتاق والتسرى<sup>(١)</sup>، وناقض في المحرر حيث ذكر أن عتقه ينفذ بإذن السيد على الأصح، ثم بعده بسطور أنه لا ينفذ على الأصح، ولو وهب المكاتب من السيد أو من ابنه الصغير وقبل له السيد أو أقرض أو باع منه نسيئة أو بمحابة أو عجل مؤجلاً غير النجوم صح، ولو وهب من غير السيد بإذنه [فرجع]<sup>(٢)</sup> عن الأذن قبل الإقباض، لم يكن له الإقباض<sup>(٣)</sup>.

ولو اشترى قريبه بإذن السيد صح [ويكاتب]<sup>(٤)</sup> عليه، ولو وهب منه بعض أبيه أو ابنه [وقبله]<sup>(٥)</sup> وعُتق بعتقه قوم عليه الباقي إن أسر، ولو وطئ أمته بإذن السيد أو دونه غزّر ولا حد ولا مهر<sup>(٦)</sup>، ولو أولدها فالولد نسيب لا يمكن بيعه ويعتق بعتقه ويرق برقه إن انفصل في حال الكتابة أو بعد عتق المكاتب لأقل من ستة أشهر، ولا تصير الجارية مستولدة<sup>(٧)</sup> لا في الحال ولا بعد عتقه وإن انفصل بعد العتق لأكثر من ستة أشهر، وكان يطؤها فهو حر وهي أم ولد [ولو كانت]<sup>(٨)</sup> أمة لها ولد فالولد للسيد فإن شرطاً دخوله في الكتابة فسدت فإن أدت عتق الولد بموجب التعليق.

ولو كان في يدها مال وشرطاه لها فهو جمع بين البيع والكتابة بعوض، ولو كاتب حاملاً يقيناً لا انفصاله<sup>(٩)</sup> بستة أشهر دخل في الكتابة وعُتق بعتقها وإن حدث الولد [بعد الكتابة]<sup>(١٠)</sup> فإن كان من السيد فحر وهي مستولدة ومكاتبه ولا يلزمه قيمة

(١) فيه طريقان أحدهما طرد القولين، والثاني القطع بالمنع لإشكال الولاء، الوجيز، الغزالي ٢/٢٩٣.

(٢) في (أ) فيرجع، والصواب المثبت.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (أ) وتكاتب، والصواب المثبت.

(٥) في (أ) وقبل، والصواب المثبت.

(٦) لأنه لو ثبت مهر لكان له الروضة، النووي ١٢/٢٨٤.

(٧) في (أ) زيادة له، كلاهما جائز.

(٨) في (ب) فإن كاتب، الصواب المثبت.

(٩) في (ب) زيادة لدون الصواب المثبت.

(١٠) في (ب) زيادة بعد الكتابة.

الولد، وإن كان من زوج أو زنا يكاتب عليها وعتق بعثتها<sup>(١)</sup> [ويرق]<sup>(٢)</sup> برقها ولا يطالب بشيء من النجوم والحق فيه للسيد لا للأُم حتى لو قتل فتكون قيمته له ويوقف كسبه ومهره وأرث الجناية عليه، فإن عتق وعتق الولد [عليه]<sup>(٣)</sup> فهي له وإلا فللسيد [وينفق]<sup>(٤)</sup> منها عليه في مدة التوقف فإن لم يكن له كسب أو لم يقف بالنفقة فهي على السيد، ولو أرقّت نفسها مع القدرة على الأداء [أو]<sup>(٥)</sup> قال الولد أنا أؤدي نجومها من كسبي لتعتق لم [يمكن]<sup>(٦)</sup>، ولو عجزت فأرادت أن تأخذ من كسبه الموقوف، وتؤدي النجوم لم تمكن، فإن مات الولد في التوقف صرف الموقوف إلى السيد، ولو أعتق السيد الولد عتق، ولو رقّ برقها فكسبه للسيد.

ولو اختلفا في الولد فقال ولدته قبل الكتابة فرقيق لي، وقالت<sup>(٧)</sup> بعدها<sup>(٨)</sup> [فمكاتب]<sup>(٩)</sup> واحتمل الأمران فإن كانت<sup>(١٠)</sup> بيّنة قضى بها<sup>(١١)</sup> وإن لم تكن بيّنة حلف السيد.

ولو زوج عبده بأمته [أو]<sup>(١٢)</sup> كاتبه ثمّ باعها منه وولدت فقال ولدت قبل الكتابة فهو لي، وقال المكاتب بعد الشراء وقد تكاتب<sup>(١٣)</sup> صدق بيمينه ولو وطئ

<sup>(١)</sup> في (أ)، فمكاتب يعتق بعثتها، والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في الأصل و (أ)، ورق، وفي (ب) ويرق وهو الصواب.

<sup>(٣)</sup> ساقطة من (أ)، و (ب)، (ج).

<sup>(٤)</sup> في (أ) فينق. والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في (أ) أو، والصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> في (ج) يكن، والصواب المثبت.

<sup>(٧)</sup> في (أ)، زيادة بل، كلاهما جائز.

<sup>(٨)</sup> ساقطة من (ب).

<sup>(٩)</sup> وفي الأصل و (ج) ويكاتب، في (أ) فمكاتب، وهو الصواب.

<sup>(١٠)</sup> في (أ)، لا حد كلاهما صواب.

<sup>(١١)</sup> في (أ) زيادة وإن أقاما تعارضت بينتان.

<sup>(١٢)</sup> في (ب) ثمّ وهو الصواب.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) زيادة به، والصواب المثبت.

السيد<sup>(١)</sup> المكاتبه عزز ولا حد علم الحرمة أو جهل ويجب المهر مع العلم والجهل وهو من غالب نقد البلد ولها أخذه في الحال فإن حل نجم هو من جنسه تقاصاً<sup>(٢)</sup>، وإن عجزت قبل أخذه سقط، وإن [اعتقت]<sup>(٣)</sup> بالأداء فلها المطالبة، وإن كاتبها المالكان معاً وطنها أحدهما فحكم المهر والتعزير كفى المالك الواحد إن<sup>(٤)</sup> لم يحل النجم فلها المهر في الحال، [وإن حل]<sup>(٥)</sup>، فإن كان معها مثل المهر دفعته إلى غير الواطئ ويتقاص المهر ونصيب [الواطئ]<sup>(٦)</sup> إن تجانسا، وإن لم يكن [معها]<sup>(٧)</sup> شيء آخر ففي نصف<sup>(٨)</sup> النجم الذي للواطئ الكلام في التقاص [والنصف]<sup>(٩)</sup> الآخر يدفع إلى غير الواطئ.

وإن اعتقت قبل أخذ المهر والتقاص أخذته، وإن عجزت قبل أخذه فإن كان في يدها بقدر [مهر]<sup>(١٠)</sup> [المثل]<sup>(١١)</sup> مال أخذه الذي لم يطاء، وإن لم يكن<sup>(١٢)</sup> شيء فللذي لم يطاء أخذ نصف المهر من الواطئ ولو أولدها ولم يدع الاستبراء وولدت له لدون ستة أشهر لحق الولد<sup>(١٣)</sup> وصار نصيبه مستولدة ومكاتبه، فإن كان معسراً لم يسر الاستيلاد، وإن كان موسراً سرى وتنفسخ الكتابة في نصيب الشريك وتبقى في نصيب

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (ج) تعارضاً والصواب المثبت.

(٣) في (أ) اعتقت، والصواب المثبت.

(٤) في (ج) ثم والصواب المثبت.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في الأصل و(ب) و(ج)، الوطئ، وفي (أ) الواطئ، وهو الصواب المثبت.

(٧) في (أ) منها، والصواب المثبت.

(٨) ساقطة من (ج).

(٩) في (أ) ونصف، والصواب المثبت.

(١٠) في (أ) المهر، والصواب المثبت.

(١١) ساقطة من (أ)، (ب)، (ج).

(١٢) في (ب) زيادة معها، والصواب المثبت.

(١٣) ساقطة من (ب).

[الوَاطِئُ]<sup>(١)</sup> وَيُثَبِّتُ الْاِسْتِيلَادَ [فِي]<sup>(٢)</sup> جَمِيعِهَا [وَيُلْزِمُهُ]<sup>(٣)</sup> لِلشَّرِيكَ نَصْفَ مَهْرِهَا  
وَنَصْفَ قِيَمَتِهَا وَنَصْفَ قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَلَا يُلْزِمُهُ لَهَا [نَصْفَ مَهْرِهَا]<sup>(٤)</sup> وَلَوْ وَطَّأَهَا جَمِيعاً  
فَفِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْكِتَابُ.

(١) ساقطة ، من (أ)، (ب)، (ج).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) فِي (أ)، يُلْزِمُ، كِلَاهُمَا جَائِز.

(٤) فِي (أ)، (ب)، (ج)، زِيَادَةُ نَصْفِ مَهْرِهَا لَهَا وَهُوَ الصَّوَابُ.

## فصل [الثامن: جنائية المكاتب]

إذا جنى المكاتب على أجنبي بما يوجب المال أو القصاص وعفا على المال، وفي يده مال، فالواجب مثل قيمته أو أقل مما في يده وإن كان أكثر طُوبى بالآقل من قيمته والأرض<sup>(١)</sup> وله الفداء به وإن لم يرضى السيد فإن فدى بالأرض وزاد على القيمة لم يجز وبإذن السيد يجوز<sup>(٢)</sup>، وإن لم يكن مال وطلب المستحق تعجيزه عَجَزَه الحاكم ويباع كله إن استغرق الأرض قيمته وإلا فبقدر الأرض والباقي مكاتب.

ولو أراد السيد الفداء واستدامة الكتابة فله ذلك ولو أبرأه السيد وأعتقه لزمه الفداء، ولو جنى على عبد سيده أو على طرف سيده فله الاقتصاص، وإن قتل السيد فلورثته الاقتصاص فإن عفا على مال أو كان موجباً [ووجب المال]<sup>(٣)</sup> تعلق [بما]<sup>(٤)</sup> في يده والواجب الأقل من القيمة والأرض [وعلى]<sup>(٥)</sup> وإذا لم يكن في يده شيء أو لم يف به فللسيد تعجيزه<sup>(٦)</sup> وسقط الأرض وجنائته على طرف ابن السيد كجنائية [على] الأجنبي نفسه ثبت الواجب للسيد، وإذا جنى على المكاتب فإن كان على طرفه فله الاقتصاص بلا إذن السيد وله العفو [على] المال<sup>(٧)</sup>، ولكن إذا كان دون الأرض فقدر المحاباة حكمه حكم عفو [جميع المال]<sup>(٨)</sup> مجاناً.

ولو عفا مطلقاً [أو]<sup>(٩)</sup> مجاناً فلا شيء له، وإن كان يوجب مالاً فلا يصح عفو

(١) الروضة النووي ٣٠١/١٢.

(٢) قولان: كتبرعه الروضة، النووي، ٣٠١/١٢.

(٣) في (ب)، ماله، في (أ)، (ج) ووجب المال وهو الصواب المثبت.

(٤) في (ج) ما .

(٥) في (أ)، (ج)، ساقط في (ب) زيادة على.

(٦) قولان أصحهما: نعم، والثاني لا؛ لأنه إذا عجز وسقط الأرض لأنه لا يثبت له على عبده دين

بخلاف ما إذا أعجزه أجنبي فإن الأرض يتعلق بربقته، الروضة، النووي، ٣٠٣/١٢.

(٧) في (أ)، (ب)، زيادة على، وهو الصواب.

(٨) في (أ)، (ب)، الجميع مجاناً، كلاهما جائز.

(٩) في الأصل أي، في (أ)، (ب)، (ج) أو وهو الصواب.

بلا إذن السيد ويصح بإذنه، وحيث ثبت المال فهو [للمكاتب]<sup>(١)</sup> أدى به النجوم، وهل يستحق أخذه في الحال، أم يتوقف على الاندمال؟ قولان،<sup>(٢)</sup> كالجناية على الحر فإن قلنا يتوقف، وقد قطعت يده نُظر إن [سرى]<sup>(٣)</sup> إلى النفس انفسخت الكتابة، وعلى الجاني القيمة للسيد إن كان أجنياً وإن اندملت، فإن كان الجاني أجنياً أخذ المكاتب نصف قيمته، وإن كان سيداً فيستحق المكاتب نصف القيمة عليه وهو يستحق النجوم فإن [حل]<sup>(٤)</sup> النجم واتحد الحقان جنساً وصفة [تقاصاً]<sup>(٥)</sup> ويأخذ من [له]<sup>(٦)</sup> الفضل وإن [اختلفا]<sup>(٧)</sup> أخذ كل حقه.

### خاتمة

[يقبل]<sup>(٨)</sup> إقرار المكاتب بدينون المعاملة و[يبيع]<sup>(٩)</sup> وغيره مما يقدر على إنشائه، ولو أقر بدين جناية لم يقبل في حق السيد ولا يقبل إقرار السيد عليه<sup>(١٠)</sup>

(١) في (ج)، المكاتب، الصواب المثبت.

(٢) قولان كالجناية على الحر وقيل يستحقه في الحال قطعاً مبادرة إلى تحصيل العتق، الروضة، الروضة ٣٠٦/١٢.

(٣) في (ب) سرت والصواب المثبت.

(٤) من (ج) حلت، الصواب المثبت.

(٥) ساقط من (ج).

(٦) في (ج) ماله الصواب المثبت.

(٧) في الأصل اختلفا، في (أ) (ب) اختلفا، وهو الصواب.

(٨) في (أ) و (ج) يقبل وهو الصواب.

(٩) في (أ) وبالبيع، في (ب) بالبيع والصواب المثبت.

(١٠) قولان أظهرهما عند البغوي نعم ويؤدي مما في يده كدين المعاملة ولكن لو كان ما أقر به أكثر من

قيمته لم يلزم إلا قدر قيمته، فإن لم يكن في يده شيء بيع في دين الجناية والثاني وبه قطع جماعة لا

يقبل في حق السيد؛ لأنه لم يسلط عليه بقصد الكتابة حكاه البغوي في الروضة ٣٠٨/١٢.

[بالجناية]<sup>(١)</sup>، لكن لو عجز [الزم]<sup>(٢)</sup> حكم إقراره، ولو قال أجنبي<sup>(٣)</sup> قبل الكتابة لم يقبل على المكاتب، ولو مات وله [وارثان]<sup>(٤)</sup> لم يعتق إلا بالدفع إليهما إلا إذا ثبت لكل منهما الاستقلال فإن كان على الميت دين، أو أوصى بوصايا، فإن كان الوارث [وصياً]<sup>(٥)</sup> في قضاء<sup>(٦)</sup> الديون، وتنفيذ الوصايا عتق بالدفع إليه [ولا يجمع]<sup>(٧)</sup> بين الوصي والورثة ويدفع إليهم وإن لم يوص إلى أحد قام القاضي مقام الوصي، ولو دفع إلى الوارث فإن قضى الديون والوصايا عتق وإلا وجب الضمان على المكاتب ولم [يعتق]<sup>(٨)</sup>، ولو دفع إلى الغريم قال (البغوي):<sup>(٩)</sup> لم يعتق وقال (أبو الطيب):<sup>(١٠)</sup> إن كان الدين مستغرقاً للتركة برئ بالدفع إليه ولو كان أوصى بالنجوم لإنسان يعتق بالدفع إليه، ولو قال لعبده إن دفعت إلي ألفاً في رمضان فأنت حر فدفعتها في شعبان لم يعتق.

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (أ)، (ب) الزم، الصواب المثبت.

(٣) في (أ)، (ب) ، (ج) كان حتى، الصواب المثبت.

(٤) في (أ)، (ب) وارثان، وهو الصواب.

(٥) في (أ) و (ب) وصياً، وهو الصواب.

(٦) ساقطة من (ب).

(٧) في (أ) و (ب) وإلا فيجمع، وهو الصواب المثبت.

(٨) في الأصل غير واضح. في (أ) و (ب) ولم يعتق، وهو الصواب المثبت.

(٩) قاله البغوي في الروضة ٣٠٨/١٢.

(١٠) قاله القاضي أبو الطيب، الروضة، النووي ٣٠٨/١٢.



# كتاب عتق أمهات الأولاد

## الفصل الأول: شروط عتق أمهات الأولاد

[الفصل الأول: شروط عتق أمهات الأولاد]

ولد الرجل من أمته ينعقد حراً وتصير الأمة بالولادة مستولدة وتعتق بموته، ويقدم عتقها على الديون واستيلاد المريض مرض الموت كاستيلاد الصحيح في النفوذ من رأس المال وله شروط:

الأول: أن يظهر على الولد خلقة الأدمي لكل أحد أو للقوابل، وأهل الخبرة من النساء، فإن قلن<sup>(١)</sup> لم يظهر، أو قلن إنه أصل آدمي، ولو بقي لتصور لم يثبت الاستيلاد.

الثاني: أن يكون الولد منسوباً إليه وقد ذكرنا أن الولد متى يلحق بالسيد في الاستبراء.

الثالث: أن يكون قد انعقد حراً<sup>(٢)</sup>، فإن انعقد رقيقاً بأن أولد أمة الغير بالنكاح، وملكها لم تصر أم ولد، ولو ملكها<sup>(٣)</sup>، حاملاً فذلك والولد يعتق عليه وصورته أن تضع قبل ستة أشهر من حين ملكها، وأن لا يطأها بعد الملك<sup>(٤)</sup> وأن تلد [لدون]<sup>(٥)</sup> أربع سنين، فأما إذا وطئها بعد الملك، وولدت لستة أشهر من وقته فيحكم بحصول العلق في الملك وثبوت<sup>(٦)</sup> الاستيلاد وحرية الولد، وإن أمكن سبقه عليه، ولو زنى بأمه فأنت بولد من زناه ثم [ملكها]<sup>(٧)</sup> لم تصر أم ولد له ولو ملك ذلك الولد لم يعتق عليه.

(١) من (أ) زيادة له.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ج) فأنعقد حراً.

(٤) في (أ) (ب) (ج) الملك.

(٥) من (أ) لدون.

(٦) من (أ) (ب) (ج) وثبوت.

(٧) في (ج) ملكه والصواب المثبت.

الرابع: (أن يكون الملك مقروناً بحالة الاستيلاء فلو [غراً] <sup>(١)</sup> بنكاح أمة وأولدها <sup>(٢)</sup> على ظن الصحة فلا استيلاء ولو ملكها [حاملاً] <sup>(٣)</sup> بنكاح أو زناً فلا [يثبت] <sup>(٤)</sup> للولد حكم الأم، ولو استولد أمة الغير [بشبهة] <sup>(٥)</sup> ثم ملكها فإن وطئها على ظن <sup>(٦)</sup> أنها زوجته المملوكة فالولد رقيق ولا استيلاء، وإن وطئها على ظن أنها زوجته الحرة أو أمته فالولد حر ولا استيلاء، ويحرم بيع المستولدة وهبتها ورهنها والوصية بها وتبطل ولو قضى قاض [بجوازها] <sup>(٧)</sup> نقض وأولاد المستولدة من السيد أحرار، ومن الزنا والنكاح لهم حكم الأم [ليس للسيد] <sup>(٨)</sup> بيعهم ويعتقون بموته <sup>(٩)</sup> وإن ماتت الأم في حياة السيد، ولو اعتق السيد الأم لم يعتق الولد وبالعكس كفى التدبير.

ولو أعتق المكاتبه يعتق ولدها، ولو ولدت المستولدة من الشبهة فإن اعتقد الواطئ إنها زوجته الأمة فالولد كالأم <sup>(١٠)</sup> وإن [اعتقد] <sup>(١١)</sup> زوجته الحرة أو أمته انعقد الولد حراً وعليه قيمته للسيد والأولاد الحاصلون قبل الاستيلاء [بالنكاح] <sup>(١٢)</sup> أو الزنا ليس لهم حكم [الأم]. <sup>(١٣)</sup>

<sup>(١)</sup> في (ج) غير والصواب المثبت.

<sup>(٢)</sup> في (أ) (ب) زيادة فالولد حر ولا استيلاء ولو اشتراها بعد ذلك ولو اشترى أمة شري فاسد أو أولدها.

<sup>(٣)</sup> في (أ) (ب) (ج) زيادة حاملاً وهو الصواب المثبت.

<sup>(٤)</sup> في (ب) يحكم والصواب المثبت.

<sup>(٥)</sup> في الأصل لشبهة وفي (أ) بشبهته وفي (ب) بشبهة وهو الصواب المثبت.

<sup>(٦)</sup> ساقطة من (ج).

<sup>(٧)</sup> في الأصل بجوازه ، في (ب) بجوازها وهو الصواب المثبت.

<sup>(٨)</sup> في (أ) فأولدها والصواب المثبت.

<sup>(٩)</sup> انظر الروضة النووي، ٣١١/١٢.

<sup>(١٠)</sup> انظر المرجع السابق ٣١١/١٢.

<sup>(١١)</sup> في (ب) اعتقدها وكلاهما جائز.

<sup>(١٢)</sup> في (ب) من النكاح وكلاهما صواب.

<sup>(١٣)</sup> في (أ) الأمة والصواب المثبت.

وللسيد بيعهم إن [ولدوا]<sup>(١)</sup> [في]<sup>(٢)</sup> ملكه، ولا يعتقون بموته<sup>(٣)</sup> والمستولدة فيما سوى نقل الملك كالقنة له إيجارتها واستخدامها ووطؤها، وله أرش الجناية عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتهم إذا قتلوا، ومن غصبها وثلفت في يده ضمنها، ولو شهدا على إقرار السيد<sup>(٤)</sup> بالاستيلاء، وحكم [به]<sup>(٥)</sup> ثم رجعا فلا غرم<sup>(٦)</sup> وإذا مات السيد وفات الملك غرم<sup>(٧)</sup> للورثة<sup>(٨)</sup>، كما لو شهدا بتعليق العتق بصفة ووجدت وحكم بعتقه ثم رجعا غرما، وللسيد تزويج<sup>(٩)</sup> المستولدة جبراً كتزويج بنتها ولا حاجة إلى الاستبراء بخلاف الأم لفراسها) ولا يُجبر ابنها على النكاح ولا له أن ينكح بلا إذن السيد وبإذنه يجوز، ولو وطئ جارية بيت المال حُدَّ، ولا نسب ولا استيلاء فقيراً كان أو غنياً، ولو أعتق مُستولده على مال أو باعها من نفسها صحَّ.

ولو أولد جاريته المحرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة عَزَّر ولا حد<sup>(١٠)</sup> والولد حر نسيب والأمة مُستولدة، ولو وطئ شريكاً أمة لهما وأتت بولد [وادعيا]<sup>(١١)</sup> الاستبراء وحلفا فلا نسب، ولا استيلاء وإن لم يدعيا فله أحوال. الأولى: أن لا يمكن [من أحد]<sup>(١٢)</sup> بأن ولدته لأكثر من أربع سنين من وطء الأول

(١) في الأصل ولدا، في (أ) ولدوا وهو الصواب المثبت.

(٢) في (ب) وافى والصواب المثبت.

(٣) لأنه حدثوا قبل ثبوت حق الحرية للأمر أنظر الروضة النووي ٣١١/١٢.

(٤) في (أ) غير واضح.

(٥) في زيادة به وهو الصواب المثبت.

(٦) لأن الملك باقٍ فيها ولم يغوتا إلا سلطنة البيع، ولا قيمة لها بانفرادها أنظر الروضة النووي ٣١١/١٢.

(٧) في (أ) غير واضح.

(٨) أقوال: أظهرها للسيد الاستقلال به؛ لأنه يملك بيعها ووطنها كالمديرة، والثاني لا يزوجه إلا برضاها، الثالث لا يجوز وإن رضيت أنظر الروضة النووي ٣١٢/١٢.

(٩) هذا الأظهر، والثاني لزمه الحد أنظر الروضة النووي ٣١٤/١٢.

(١٠) في الأصل ودعيا، في (أ) و(ب) وادعيا وهو الصواب المثبت.

(١١) في (أ) و(ب) من أحدهما والصواب المثبت.

فيما يلي إيراد ثلاث مسائل في الفقه المقارن وما هذا الإيراد إلا على سبيل المثال تمثيلاً مع مذهب المؤلف في كتابه.

### المسألة الأولى وقف المشاع.

اتفق جمهور الفقهاء من أهل السنة على عدم جواز وقف المشاع إذا كان الغرض منه جعله مقبرة أو مسجداً، وذلك لأن المشاع لكي ينتفع به؛ فلا بد من أن يقسم الاستفادة منها وحتى يقسم يجب أن يكون هناك قسمة مهايأة، والمسجد والمقبرة لا يتصور ذلك في الانتفاع بهما<sup>(١)</sup>.

أما الاختلاف بين المذاهب فلقد كان في جواز وقف المشاع قبل القسمة. ولقد اختلف فيه على مذهبين:

المذهب الأول: عدم الجواز، وإليه ذهب محمد بن الحسن من الحنفية<sup>(٢)</sup>.

المذهب الثاني: الجواز، وإليه ذهب الجمهور<sup>(٣)</sup>، وهم المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف من الحنفية<sup>(٤)</sup>.

### أدلة المذهب الأول:

أولاً- لقد اشترط محمد بن الحسن القبض وهو غير متصور في وقف المشاع لأن المشاع لا يتم القبض فيه<sup>(٥)</sup>.

ثانياً- قال محمد بن الحسن إذا أجزى وقف المشاع قبل قسمته فإنه يترتب عليه التضاد في الأحكام الشرعية بمعنى أن كل جزء من المشترك محكوم بالملوكية للشريكين فيلزم من وقف أحد الشريكين أن يحكم عليه بحكمين مختلفين متضادين

(١) انظر: رد المحتار، ابن عابدين ٣٦٢/٤. الفتاوى البزازية، ابن بزاز الكردي، بهامش الفتاوى

الهندية ٢٤٨/٦-٢٤٩. الشرح الكبير للدريز ٣٦٢/٤. المذهب الشيرازي ٤٤٨/١، المغني ابن قدامة ٦٤٣/٥.

(٢) بدائع الصنائع الكاساني ٢٩٠/٦، تحفة الفقهاء السمرقندي ٣٧٥/٣، رد المحتار ابن عابدين ٣٦٢/٤.

(٣) بدائع الصنائع، الكاساني ٢٢٠/٦، الشرح الكبير للدريز، الحاوي الكبير الماوردي ٥١٩/٧، ٧٦/٤. غاية المنتهى ٣٠٠/٢، المغني ابن قدامة ٦٤٣/٥.

(٤) بدائع الصنائع، الكاساني ٢٩٠/٦.

(٥) انظر رد المحتار ابن عابدين ٢٩٠/٦.

مثل صحة البيع بالنسبة إلى كونه مملوكاً وعدم الصحة بالنسبة إلى كونه موقوفاً  
فيتصف كل جزء بالصحة وعدمهما ويتصف بذلك الجملة<sup>(١)</sup>.  
أدلة المذهب الثاني:

لقد استدل القائلون بهذا المذهب بالسنة النبوية والمعقول:

أولاً- السنة النبوية المطهرة: عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال: أصاب  
عمر بخبير أرضاً فأتى إلى النبي ﷺ فقال أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه  
فكيف تأمرني به قال: إن شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر علي  
أنه لا يباع أصلها ولا توهب ولا تورث في الفقراء والقريب وفي الرقاب وفي سبيل  
الله والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير  
متمول فيه<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: حديث أنس في قصة بناء المسجد وأن النبي ﷺ قال: "بابني النجار ثامنون  
بحائطكم هذا فقالوا لا والله نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل"<sup>(٣)</sup>.  
وجه الدلالة من الحديث أنه ظاهر الجواز في وقف المشاع وإلا أنكر النبي  
ﷺ<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: من المعقول: الوقف عبارة عن تحبيس الأصل وتسييل المنفعة والثمرة وهذا  
متصور في المفرز والمشاع<sup>(٥)</sup>.

- بما أنه يجوز وقف مال مفرز ضمن مجموعة من الأموال فإنه يجوز وقف ملك  
شائع ضمن الأموال المحوزة قياساً على ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر نيل الأوطار الشوكاني ١٣٣/٦.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الوصايا، باب الوقف رقم الحديث ٢٧٧٢، ٥٨٥/١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب إذا أوقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز، ٥٨٥/١ رقم  
الحديث ٢٧٧١.

(٤) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني ٢٩٩/٥، انظر نيل الأوطار، الشوكاني ١٣٣/٦.

(٥) اللباب، الميداني ١٣٠/١، الشرح الكبير، الدردير ٧٦/٤، المهذب، الشيرازي ٤٤٨/١، المغني، ابن  
قدامة ٦٤٣/٥.

(٦) محاضرة للدكتور عبد الفتاح إدريس في مساق الوقف للدراسات العليا للعام ٢٠٠١.

ناقش الجمهور أدلة المذهب الأول بما يلي:

أولاً - القول أن القبض شرط في الوقف وهو غير متصور في وقف المشاع حيث لا قبض فالرد عليه أن القبض ليس بشرط ويكفي في الوقف مجرد القول دون التسليم وفيه ترغيب للناس وهو جهة بر<sup>(١)</sup>. وأما الجواب عن دليله الأول وهو أن الوقف عقد من عقود التبرعات وهي لا تلزم إلا بالقبض والقبض لا يتصور في المشاع.

فالرد عليه كما هو الرد على الدليل الأول بكون القبض والتسليم ليس شرطاً والوقف بر<sup>(٢)</sup> وطاعة فجاز دون تسليم وقبض<sup>(٣)</sup> وإن سلمنا فإذا صح في البيع صح في الوقف<sup>(٤)</sup>.

ثانياً - وأما القول بأن الوقف قبل قسمته يترتب عليه التضاد في الأحكام الشرعية فالجواب عنه بأن هذا نظير عتق المشاع، وقد صح ذلك هناك كما صح هنا وإذا صح من جهة الشارع فقد بطل الاستدلال بما يخالفه<sup>(٥)</sup>.

أما الدليل الثالث: فالرد عليه فنقول إن الوقف المشاع لا يوجد فيه ضرر على الشريك وما هو إلا تمييز حق لا بيع<sup>(٦)</sup>.

ولقد ناقش محمد بن الحسن أدلة المذهب الثاني بما يلي:

- حديث عمر الجواب عنه أن عمر وقف مائة سهم قبل القسمة، ويحتمل أن يكون بعدها فلا يكون حجة مع الشك، وبالتالي لا يصلح دليلاً. والرد عليه أن الحديث

(١) اللباب، الميداني ١/١٣٠، الشرح الكبير، الدردير ٤/٧٦، مغني المحتاج، الشرييني ٢/٣٧٧، المغني، ابن قدامة ٥/٦٤٣.

(٢) بدائع الصنائع، الكاساني ٦/٢٢٠.

(٣) المغني، ابن قدامة ٥/٦٤٣.

(٤) نيل الأوطار، الشوكاني ٦/١٣٣.

(٥) حاشية الدسوقي، ابن عرفة ٤/٧٦، نيل الأوطار، الشوكاني ٦/١٣٣.

صحيح ولقد روي كذلك أنه فعل ذلك وهو جائز كما لو وهب مشاعاً ثم قسم وسلم<sup>(١)</sup>.

### القول الراجح:

القول الراجح قول الجمهور وأبي يوسف من الحنفية لقوة أدلتهم وضعف أدلة مخالفيهم .

### المسألة الثانية: لزوم الوقف

اخترت هذه المسألة كذلك لكي أبحثها على المذاهب الأربعة. ولقد اختلف في هذه المسألة على مذهبين: المذهب الأول وهو أن عقد الوقف جائز غير لازم بمعنى أنه يجوز لصاحبه الرجوع فيه والتصرف في المال الموقوف. وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

أما المذهب الثاني فهم على أن عقد الوقف لازم غير جائز، وبه قال<sup>(٣)</sup>، الإمامان أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وهم جمهور الفقهاء.

### أدلة المذهب الأول:

استدل لمذهب أبي حنيفة بما يلي:

أولاً- من السنة النبوية المطهرة: عن عبد الله بن لهيعة عن أخيه عيسى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لما نزلت آية الفرائض: "لا حبس عن فرائض الله"<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة من هذا الحديث: أن القول بلزوم الوقف وخروج العين الموقوفة عن ملك واقفها يترتب عليه حبس المال عن الورثة ومنعهم من أن يأخذوا فرائضهم التي

(١) بدائع الصنائع، الكاساني ٢٢٠/٦.

(٢) اللباب في شرح الكتاب، الميداني ١٨٠/٢، بدائع الصنائع ٢٢٠/٦-٢٢١.

(٣) رد المحتار، ابن عابدين ٣٣٨/٤، المقدمات الممهدة، ابن رشد ٤١٥/٢-٤١٩، نهاية المحتاج،

الرملي ٣٥٩/٥، المغني، ابن قدامة ٤٨٨/٢-٥١٤.

(٤) أخرجه الدار قطني في سننه في الفرائض ٤٥٤/٢، وهو ضعيف، نصب الراية، الزيلعي ٤٧٧/٣.



فرضها الله لهم فيكون منهياً عنه، والقول بعدم لزومه يتفق مع آيات المواريث ولا حبس فيكون هو المشروع<sup>(١)</sup>.

ثانياً- ما روي عن شريح القاضي أنه قال: جاء رسول الله ﷺ ببيع الحبس، والحبس هو المال المحبوس، ولقد كانت الأموال في الجاهلية تحبس ويمنع بيعها، فجاء الرسول ﷺ بإجازة بيعها، فلو قلنا بلزوم الوقف وعدم جواز بيعه للزم عليه مشروعية الحبس التي جاء الرسول ﷺ بإنهائها<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً- ما رواه الطحاوي وابن عبد البر عن الزهري أن عمر قال: "لولا أنني ذكوت صدقتي لرسول الله ﷺ لرددتها".

وجه الدلالة من هذا الأثر يشعر أن الوقف لا يمنع الرجوع عنه وأن الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكر وقفه للنبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.  
رابعاً- القياس

أ- قياس الوقف على العارية من ناحية أن الوقف تبرع وتصرف في المنفعة والعارية من العقود الجائزة غير اللازمة<sup>(٤)</sup>.

ب- بأنه قصد إخراج مال عن ملك على وجه الصدقة فوجب أن لا يلزم لمجرد القول بل من شروط لزومه القبض<sup>(٥)</sup>.

خامساً من المعقول: للواقف تولي إدارة الوقف وتقسيم ريعه للموقوف عليه وله تولية ناظر آخر أو عزله كل هذه السلطات لا تبرر إلا أن يكون الواقف مالكا لوقفه وإذا ما ملكه كان بمثابة المعير وإذا كان كالإعارة فهو جائز لأن العارية جائزة<sup>(٦)</sup>.  
أدلة المذهب الثاني: وهم الجمهور القائلين بلزوم<sup>(٧)</sup> الوقف:

(١) أحكام الوصايا والأوقاف، محمد مصطفى شليبي ص ٣٠٩.

(٢) أحكام الوصايا والأوقاف، محمد شليبي ص ٣٠٩.

(٣) نيل الأوطار، الشوكاني ١٣١/٦.

(٤) الفتاوى البزازية بهامش الفتاوى الهندية، ابن البزاز الكردي ٢٤٨/٦.

(٥) الحاوي الكبير، الماوردي ٥١٣/٧.

(٦) محاضرة د. عبد الفتاح إدريس مساق الوقف لطلبة الدراسات العليا عام ٢٠٠١م.

(٧) اللزوم في الوقف: إمضاؤه وعدم صحة الرجوع به، معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعة جي، قنبيبي ص ٣٩١.

أولاً- من السنة النبوية الشريفة: حديث الرسول ﷺ قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له"<sup>(١)</sup>. وجه الدلالة في الحديث أن الإنسان إذا مات ينقطع عمله باستثناء ثلاثة أعمال تصل إليه وذكر منها الصدقة الجارية المتجددة غير المنقطعة، والوقف يعتبر صدقة وتبرعاً دائماً غير منقطع<sup>(٢)</sup>.

ثانياً- من السنة: عن نافع عن ابن عمر قال: أصاب عمر بخبير أرضاً فأتى النبي ﷺ فقال: أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه فكيف تأمرني به قال: إن شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق عمر أنه لا تباع أصلها ولا توهب ولا تورث في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل . لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث يتبين لنا أن عقد الوقف عقد لازم غير جائز ممنوع التصرف فيه بعوض وبغير عوض عندما قال: لا تباع ولا توهب ولا تورث<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً- إجماع الصحابة: لقد ظلت أوقاف الصحابة رضوان الله عليهم باقية ولم يرجعوا عنها وكذلك لم يبق أحد من الصحابة ممن له مقدرة على الوقف إلا وقف. وجه الدلالة: يتضح لنا لزوم الوقف بدليل عدم تراجع الصحابة عن أوقافهم<sup>(٥)</sup>.

رابعاً- استدلال الفريق الثاني بالقياس وذلك من ثلاثة أوجه:

أولاً- بالقياس على المسجد فإن ملكيته تزول عن المالك لله تعالى اتفاقاً فكما أن وقف المسجد لازم لا يجوز الرجوع فيه كذلك تجب بقية الموقوفات<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته رقم ١٦٣١، ٧٩١/١ وهو صحيح.

(٢) انظر نيل الأوطار، الشوكاني ١٣٠/٦، بدائع الصنائع، الكاساني ٢٢١/٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر الروضة، النووي ٣٢٩/٥. نهاية المحتاج، الرملي ٣٥٨/٥-٣٥٩.

(٥) انظر شرح منتهى الإرادات، البهوتي ٥١٤/٢، المغني، ابن قدامة ٥٩٩/٥.

(٦) انظر المقدمات، ابن رشد ٤١٥-٤١٩، الحاوي الكبير، الماوردي ٥١٣/٧، المغني، ابن قدامة ٥٩٩/٥.

ثانياً- بالقياس على العتق كذلك فكما أن العتق لازم إذا صدر فكذلك الوقف لازم بمجرد القول<sup>(١)</sup>.

ثالثاً- بالقياس كذلك على أنه تصرف يلزم بالوصية فجاز أن يلزم حال الحياة من غير حكم الحاكم<sup>(٢)</sup>.

### المناقشة والردود والرأي الراجح مناقشة الجمهور لمذهب أبي حنيفة:

أولاً- أما الحديث "لا حبس عن فرائض الله" فلقد جاء الطعن في روايته عبد الله بن لهيعة وأخيه عيسى وأنهما ضعيفان وبالتالي لا يعارض حديث عمر المشهور الدال على اللزوم<sup>(٣)</sup>.

ثانياً- والرد على قول شريح أنه لا دلالة فيه أيضاً على جواز الحبس وإنما المراد بالحبس ما كان يحبس به أهل الجاهلية وأبطله القرآن<sup>(٤)</sup>. قال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر الحاوي الكبير، الماوردي ٥١٥/٧.

(٢) المرجع السابق ٥١٥/٧.

(٣) نصب الراية، الزيلعي ٤٧٧/٣.

(٤) أحكام الوصايا والأوقاف، محمد شلبي ٣١١.

(٥) وردت في سورة المائدة آية (١٠٣). والبحيرة هي الناقة التي نتجت خمسة أبطن آخرها ذكر عندئذ كانوا يبحرون أذننها أي يشقونها ويخلون سبيلها فلا تحلب ولا تتركب، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ٤/١.

وأما السائبة فهي الناقة التي ولدت عشرة أبطن كلهن إناث فإنها كانت تسيب حتى تموت، معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعة جي ص ٢٣٧.

الوصيلة هي الشاة إذا ولدت ذكراً أو أنثى بعد ولادتها عدة مرات، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهر في حقه الألفي، أبو غدة ص ٢٦١/٢٦٢.

الحامي هو الفحل ينتج من صلبه عشرة أبطن عندئذ يقولون حمى ظهره فلا يركب ولا يحمل عليه ولا يمنع من ماء ولا كلاً، المرجع السابق ص ١٧٣.

ثالثاً- أما الإجابة عن دليله الثالث فليس فيه دلالة على جواز الوقف لأن التصديق بالمنفعة لا يستلزم إبقاء الأصل على ملكه لأن المقصود من التصديق الثواب وهو حاصل سواء بقي ملك الأصل أم لم يبق وقول الرسول: "حبس أصلها وسبل ثمرتها"<sup>(١)</sup> ليس معناه التصرف فيه بالبيع والهبة لا تحبب فيه مع أن الرسول ﷺ أمر به<sup>(٢)</sup>.

وأما الأثر الوارد عن عمر فالجواب عنه أنه لا حجة في أقوال الصحابة وأفعالهم إلا إذا وقع الإجماع منهم ولم يقع هنا وأيضاً هذا الأثر منقطع لأن الزهوي لم يدرك عمر<sup>(٣)</sup>.

وأما القياس على عقد الإجارة فلا نسلم أنه عقد على منفعة بل هو عقد على الرقبة لأن الوقف يزيل الملك عن الرقبة<sup>(٤)</sup>.

وأما أنه قصد إخراج مال عن ملك على وجه الصدقة فوجب أن لا يلزم لمجرد القول فالجمهور على أن الوقف لازم بمجرد القول ولا يشترط القبض والتسليم<sup>(٥)</sup>. والقول الراجح قول الجمهور القاضي باللزوم لاستدلالهم بالسنة وإجماع الصحابة والقياس، وصحة أدلتهم ومعارضتها لضعف أدلة أبو الحنفية.

### المسألة الثالثة: عطية الأولاد.

لا خلاف بين جمهور العلماء في استحباب التسوية في العطاء بين الأولاد وكرهه التفضيل بينهم في حال الصحة. وإن وقع الاختلاف في بيان المراد من التسوية المستحبة.

(١) أخرجه النسائي في صحيح سنن النسائي، كتاب الأعباس، باب حبس المشاع رقم ٣٣٧١، ٧٦٤/٢. وهو حديث صحيح.

(٢) أحكام الوصايا والأوقاف، محمد شلبي ٣١١.

(٣) نيل الأوطار، الشوكاني ١٣١/٦.

(٤) الحاوي الكبير، الماوردي ٥١٣/٧.

(٥) انظر بدائع الصنائع، الكاساني ٢٢١/٦، المقدمات، ابن رشد ٤١٥/٢، الحاوي، الماوردي ١٣/٧.

ولقد وقع الاختلاف على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الجمهور<sup>(١)</sup> وإليه ذهب أبو يوسف من الحنفية، والمالكية، والشافعية، حيث قالوا يستحب للأب أن يسوي بين الأولاد - ذكورهم وإناثهم - في العطية فتعطي البنت مثل ما يعطى الذكر.

المذهب الثاني: ذهب إليه محمد بن الحسن من الحنفية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، حيث قالوا للأب أن يقسم بين أولاده على حسب قسمة الله تعالى في الميراث فيجعل للذكر مثل حظ الأنثيين.

أدلة المذهب الأول: استدل أصحاب هذا المذهب بالسنة النبوية الشريفة.

أولاً- عن النعمان بن بشير قال: "تصدق عليّ أبي ببعض ماله فقالت أمي - عميرة بنت رواحة -: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ فانطلق أبي إلى النبي عليه السلام ليشهده على صدقتي، فقال له رسول الله ﷺ: أفعلت هذا بولدك كلهم؟ قال: لا قال: اتقوا الله واعدلوا في أولادكم، فرجع أبي فردّ تلك الصدقة"<sup>(٤)</sup>.  
ثانياً عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "سووا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء"<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً:- المعقول لأنه يقع في نفس المفضل ما يمنعه من بره<sup>(٦)</sup>، ويفضي إلى عقوقه.<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: تحفة الفقهاء السمرقندي ١٧٠/٣، بداية المجتهد، القرطبي ٣٥٩/٥، المذهب الشيرازي ٤٥٣/١.

(٢) انظر حاشية رد المحتار ابن عابدين ٦٩٦/٥.

(٣) انظر: المغني ابن قدامة ٦٠٤/٥، غاية المنتهى الفتوح ٢٦/٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رواه الطبراني في الأوسط وفي إسناده سعيد بن يوسف، وهو ضعيف، انظر تلخيص الحبير ابن حجر ٢٦٠.

(٦) انظر: المذهب الشيرازي ٤٥٣/١.

(٧) انظر فتح العزيز الرافعي ٣٢١/٦.

- ولأن الأقارب ينفس بعضها بعضاً ما لا ينفس العدى فإن فضل بعضهم بعطية صحت العطية<sup>(١)</sup>.

أدلة المذهب الثاني القائلين أن القسمة حسب قسمة الله تعالى في الميراث. استدلووا بالمعقول:

أولاً- لأن الله تعالى قسم بينهم كذلك وأولى ما اقتدي به هو قسمة الله.<sup>(٢)</sup>  
ثانياً- لأن العطية في الحياة أحد حالي العطية فيجعل للذكر مثل حظ الأنثيين كحالة الموت والميراث المترتب عليه. يدل لهذا أن العطية استعجال لما يكون بعد الموت فينبغي أن تكون على حسب<sup>(٣)</sup>.  
المناقشة والردود والقول الراجح:

- لقد أجيب عن حديث النعمان بن بشير بأجوبة عشرة أذكر منها، أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده حكاة ابن عبد البر وتعقبه بأن كثيراً من طرق الحديث مصرحة بالبعضية، قالوا كذلك أن الموهوب كان غلاماً والجواب أن العطية لم تنجز وإنما جاء بشير يستشير الرسول ﷺ، وكذلك النعمان كان كبيراً ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه الرجوع، قوله أرجعه هو دليل الصحة لو لم تكن تصح الهبة لم يصح الرجوع إنما أمره للرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده وإن كان الأفضل خلاف ذلك، أما التمسك<sup>(٤)</sup> بقوله ألا سويت بينهم فهي على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التنزيه.

- وأما حديث ابن عباس ففي إسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف.<sup>(٥)</sup>

أما الرد على الأدلة في المذهب الثاني:

- فهو أنه لا فرق بين الذكر والأنثى وظاهر الأمر بالتسوية معهم ويؤيده حديث ابن عباس المتقدم.<sup>(٦)</sup>

(١) المرجع السابق ٤٥٣/١.

(٢) انظر: المغني ابن قدامة ٢٥٩/٨.

(٣) انظر: سبل السلام الصنعاني، ١٩٦/٣، المغني ٢٥٩/٨.

(٤) انظر: نيل الأوطار الشوكاني ١١٠-١١١/٦.

(٥) انظر: نيل الأوطار الشوكاني ١١١/٦.

(٦) المرجع السابق، ص ١١٢/٦.

# فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الرقم	نص الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١-	وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا	البقرة	١٧٧	١٢٤
٢-	وَأَتَى النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بَحْلَةً فَإِنْ طِينٌ	النساء	٤	١١٣
٣-	فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ	النساء	٦٥	٧٩
٤-	وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى	المائدة	٢	١٤١، ١٢٩
٥-	مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ	المائدة	١٠٣	٢٤٣
٦-	وَمَنْ ذُرِّيَّتَهُ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ	الأنعام	٨٤	٩٨
٧-	وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ	الأنفال	٧٥	١٢٤
٨-	وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ	يوسف	٧٢	٤٩
٩-	وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ	النحل	٩١	١٢٤
١٠-	فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا	الإسراء	٢٣	١٢٣
١١-	تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَّقَطُرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدَاءً أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَذًا	مريم	٩٠-٩١	١٦٢
١٢-	وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ	الحج	٧٧	٨٥
١٣-	فَكَانُوا لَهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا	النور	٣٣	١٨٦
١٤-	وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ	النور	٣٣	٢٠٧
١٥-	وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ	الأحزاب	٣٧	١٥١
١٦-	فَكَ رَقَبَةً	البلد	١٣	١٥١

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الرقم	متن الحديث	الصفحة
١	إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث	٨٥
٢	أقطعه أرضاً بحضرموت	٦٤
٣	أن الرسول ﷺ خرج يريد مكة وهو محرم	١١٨
٤	إن رجلاً سأل الرسول ﷺ عن اللقطة قال عرفها سنة ثم	١٣٤
٥	أن رجلاً نشد في المسجد فقال من دعا إلى الجمل	١٣٥
٦	إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض	١٣٧
٧	تصدق علي أبي ببعض ماله	١٢٠
٨	سأل رجل من مزينة النبي عليه الصلاة والسلام	١٣٢
٩	العمرى لمن وهبت له	١١٥
١٠	فقال ألك مال غيره فقال لا فقال من يشتريه	١٧٨
١١	كان الرسول ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها	١١٣
١٢	لا ضرر ولا ضرار.	٧١
١٣	المسلم أخو المسلم لا يظلمه	١٢٩
١٤	المكاتب عبد ما بقي عليه درهم	٢٠١
١٥	من أحيا أرضاً ميتة فهي له	٥٨
١٦	من أعنق رقبة مؤمنة	٢٥١
١٧	الناس شركاء في ثلاثة	٧٩
١٨	يا رسول الله إني قد وردت الملح في الجاهلية	٧٤
١٩	يا زبير اسق ثم أرسل	٧٩
الرقم	الأثر	الصفحة
١	استشار عمر الصحابة في نفقة اللقيط	١٤٣
٢	أن الصديق رضي الله عنه نحل عائشة رضي الله عنها عشرين وثقاً	١١٧



## فهرس الأعلام المترجم لهم

الرقم	العلم	الصفحة
١	ابن الصباغ	١٨٩
٢	البغوي	٥١
٣	البيضاوي	١٩٩
٤	جنكيز خان	٢٢
٥	الرافعي	٤٥،٤٤
٦	الزجاجي	٧٨
٧	الصيمري	١٩٩
٨	الغزالي	٧٧
٩	القاضي حسين	٦٦
١٠	القزويني	٤٦
١١	القشيري	٧٥
١٢	القفال	٥١
١٣	الماوردي	٤٥
١٤	المتولي	٦٧
١٥	المحاملي	٧٨
١٦	النووي	٤٥

## فهرس الأماكن

الرقم	المكان	الصفحة
١	البصرة	٦٠
٢	أذربيجان	٧٢
٣	أردبيل	٢١
٤	شيز	٢١
٥	طرسوس	٦٠
٦	قزوين	٦٦
٧	المصيصة	٦٠
٨	النقيع	٦٧

القرآن الكريم.

- ١- الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت (٢٠٤هـ) أشرف على طبعه محمد زهدي النجار، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٣.
- ٢- الأحجار الكريمة في الفن والتاريخ، عبد الرحمن زكي، دار القلم، ١٩٦٤.
- ٣- أحكام الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، محمد مصطفى شلبي الدار الجامعية بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٢م.
- ٤- إحياء علوم الدين، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، ت (٥٠٥هـ) دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٩٨٣.
- ٥- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، إشراف محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- ٦- الإسلام والثقافة الأذربيجانية الإسلام الخصائص الرئيسية للتطور الثقافي في أذربيجان قديماً وحديثاً، رفيق غليون، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
- ٧- أسنى المطالب شرح روض الطالب للإمام أبي يحيى زكريا الأنصاري، المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.
- ٨- الأعلام خير الدين زركلي، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة ٦، ١٩٨٤.
- ٩- أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- ١٠- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ت (٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط٢، ١٩٨٢.
- ١١- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر أبو الفداء ابن كثير ت (٧٧٤هـ) بيروت، مكتبة المعارف (د.ط)، (د.ت).

- ١٢- تاج التراجم في طبقات الحنفية لأبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا  
ت (٨٧٩هـ) بغداد، مكتبة المثنى، (د.ط)، ١٩٦٢م.
- ١٣- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق  
عبد العليم الطحاوي، راجعه مصطفى حجازي ١٩٨٤، مطبعة حكومة الكويت.
- ١٤- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ط)  
١٩٩٣.
- ١٥- تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت (٣١٠هـ)، دار  
الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ١٦- تاريخ الخلفاء للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت  
(٩١١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٩٥٢.
- ١٧- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للإمام الحافظ أبي العلي محمد بن عبد  
الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ت ١٣٥٣، دار الفكر ١٩٧٩، الطبعة  
الثالثة، أشرف على مراجعة أصوله عبد الوهاب عبد اللطيف.
- ١٨- تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي ت (٥٣٩هـ)، وهي أصل بدائع الصنائع  
للكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٤م.
- ١٩- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن  
علي بن حجر الهيتمي ت (٩٧٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠١.
- ٢٠- تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، أحمد حبشي، (أبو ظبي،  
المجمع الثقافي، ط ١، ١٩٩٨م).
- ٢١- التعريفات علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ دار الكتب  
العلمية، بيروت ١٩٨٣.
- ٢٢- تكملة المجموع، حققه وعلق عليه محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد،  
جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الوحيدة الكاملة.
- ٢٣- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير أبي الفضل شهاب الدين  
أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، توفي ٨٥٢هـ علق عليه  
علق عليه هاشم اليماني المدني، ١٩٦٤.

- ٢٤- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت (٦٧٦هـ-)، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٥- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء، البغوي (ت ٥١٦هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٦- حاشية الحاج إبراهيم بهامش الأنوار لأعمال الأبرار، مؤسسة الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٩٦٩م.
- ٢٧- حاشية الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ت (١٢٣٠هـ-) دار الكتب العلمية، بيروت ط ١.
- ٢٨- حاشية رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- ٢٩- حاشية الكمثرى بهامش الأنوار لأعمال الأبرار، مؤسسة الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٩٦٩م.
- ٣٠- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مكتبة الرسالة الحديثة، ط ١ ١٩٨٨.
- ٣١- الحاوي الكبير في فقه المذهب الشافعي، شرح مختصر المزني لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، قدم له محمد بكر إسماعيل، عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٤م.
- ٣٢- الحيوان أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، منشورات المجمع العلمي الإسلامي، بيروت لبنان.
- ٣٣- دائرة المعارف الإسلامية خورشيد إبراهيم زكي، يونس عبد الحميد يصدرها باللغة العربية أحمد الشنتاوي وغيره راجعها من قبل وزارة المعارف د. محمد مهدي علام د. ط ١٩٣٣م.
- ٣٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن

حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، حققه محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة مطبعة المدني ١٩٦٧.

٣٥- الدولة الخوارزمية والمغول، غزو جنكيز خان للعالم الإسلامي وآثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٩م.

٣٦- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني ضبطه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة الخليفة حمد آل ثاني أمير دولة قطر عام ١٩٨١.

٣٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، إشراف زهير الشاويش المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٩٨٥ م، بيروت.

٣٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ت (٦٧٦هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٢.

٣٩- زاد المحتاج بشرح المنهاج، عبد الله ابن الشيخ حسن الحسن الكوهجي، حققه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري المكتبة العصرية، بيروت.

٤٠- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي أبو منصور الأزهر ت (٢٧٠هـ) حققه محمد جبر الألفي، راجعه محمد بشير الأدلبي، عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف، الشؤون الإسلامية، التراث الإسلامي.

٤١- سبل السلام، محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير، ت (١١٨٢هـ)، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى.

٤٢- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، ١٩٧٥م.

٤٣- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دراسة وفهرسة كمال يوسف الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، طبعة جديدة دار الحنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٤٤- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى ابن ثور (ت ٢٧٩هـ) إعداد

- هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان ١٩٩٥م.
- ٤٥- سنن الدارقطني، علي بن عمر ت (٣٨٥هـ)، عني بتصحيحه عبد الله المدني، القاهرة، دار المحاسن للطباعة، (د.ط) ١٩٦٦م.
- ٤٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، ت، ١٠٨٩، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
- ٤٧- شرح السندي، الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي حقه خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت ١٩٩٦.
- ٤٨- شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت (٥١٦هـ) حقه محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
- ٤٩- الشرح الكبير المعروف بفتح العزيز، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافي القزويني، ت (٦٢٣هـ)، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- ٥٠- الشرح الكبير، لأبي البركات سيدي أحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير، ت (١٢٠١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
- ٥١- شرح منتهى الإرادات، للشيخ العلامة منصور بن يونس البهوتي، ت (١٠٥١هـ) عالم الكتب الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
- ٥٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية ١٩٨٢.
- ٥٣- صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ)، رقم كتبه محمد نزار تميم، هيثم نزار تميم، شركة الأرقم بن الأرقم، بيروت، لبنان.
- ٥٤- صحيح سنن النسائي، صحيح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، بتكليف من الناشر، مكتب التربية العربية لدول الخليج الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

المكتب الإسلامي ، بيروت.

٥٥- صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت(٢٦١هـ) رقم كتبه وأبوابه محمد نزار تميم، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، شركة الأرقم بن الأرقم، بيروت، لبنان.

٥٦- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، القاهرة ١٩٣٣م، مكتبة القدسي.

٥٧- طبقات الشافعية تقي الدين أبو بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شعبة اعتنى بتصحيحه وعلق عليه الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب الطبعة الأولى ١٩٧٨.  
٦٠٦٦٥٤

٥٨- طبقات الشافعية الكبرى، للإمام تاج الدين تقي الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، (د.ت).

٥٩- طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي ت(٤٧٦هـ)، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت، لبنان

٦٠- العبر في خبر من غبر، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت(٧٤٨هـ)، تحقيق، صلاح الدين المنجد الكويت - مطبعة الكويت ، الطبعة الثانية، ١٩٤٨م.

٦١- عون المعبود شرح سنن أبي داود أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة ط٢، ١٩٦٩.

٦٢- الفتاوى البزازية، بهامش الفتاوى الهندية ابن البزاز الكردي ت(٨٢٧هـ) المسمى الجامع الوجيز حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن بزاز الكردي، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الرابعة ، بيروت، ١٩٨٦م.

٦٣- الفتاوى، لمحي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، ت(٦٧٦هـ)، المسمى بالمسائل المنثورة، ترتيب تلميذه الشيخ علاء الدين بن العطار، حققه محمد النجار، المطبعة العربية، حلب، ١٣٩٨هـ.

٦٤- الفتاوى الهندية، في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام، بهامشه فتاوى قاضيخان والفتاوى البزازية، دار إحياء التراث



العربي، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦م، بيروت، لبنان.

٦٥- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية (د، ط) (د، ت).

٦٦- الفتوح الإسلامية عبر العصور دراسة تاريخية لحركة الجهاد الإسلامي من عصر الرسول ﷺ حتى أواخر العصر العثماني، عبد العزيز بن إبراهيم العمري، دار إشبيلية، مركز الدراسات والإعلام، ط ١، ١٩٩٧م.

٦٧- فرهنك فارسي د. محمد معين ١٩٩٠، تهران، مؤسسة انتشارات، أمير كبير، ط ١٠، ١٣٧٥هـ.

٦٨- الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية، وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق.

٦٩- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، الفقه الشافعي، وضعه عبد الغني الدقر.

٧٠- قاموس مصطلحات الرسوبيات المصور محمد عبد الغني مشرف، الطاهر عثمان إدريس، جامعة الملك سعود الرياض ١٩٩٠.

٧١- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٢.

٧٢- قطر المحيط، بطرس البستاني لبنان، بيروت، ١٨٦٩.

٧٣- الكامل، محمد بن محمد بن عبد الواحد الشيباني ت (٦٣٠هـ)، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥هـ.

٧٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعالم المؤرخ مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، صححه محمد شرف الدين.

٧٥- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني الدمشقي، تحقيق كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت طبعة جديدة (د، ت).

- ٧٦- الباب في شرح الكتاب، عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميادني الحنفي، ت (١٢٩٨هـ) على المختصر المشتهر باسم الكتاب أبو الحسين أحمد بن محمد القدومي البغدادي الحنفي، ت (٤٢٨هـ)، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة مزيّدة ومنقحة، ١٩٦١م.
- ٧٧- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، بيروت، لبنان، دار صادر، ١٩٦٨.
- ٧٨- متن الغاية والتقريب، المشهور بـ متن أبي الشجاع أحمد بن حسين بن أحمد الأصفهاني ت (٥٩٣هـ)، في الفقه الشافعي، دار بن كثير، الطبعة الرابعة، دمشق، ١٩٨٩م.
- ٧٩- محيط المحيط، بطرس البستاني، بيروت، لبنان ١٩٨٧م.
- ٨٠- مختار الصحاح محمد بن أبي بكر الرازي، محمود خاطر، دار الحديث القاهرة.
- ٨١- مختصر تاريخ أذربيجان، محمود إسماعيل ترجم عن الأذربيجانية، رفيق معلوف، رامز مرسالوف، عني بالضبط نزار أباطة- مركز جمعة الماجد الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- ٨٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقال والأفعال، المكتب الإسلامي، دار صادر، بيروت.
- ٨٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، للعلامة أحمد بن محمد المقرئ ت (٧٧٠هـ)، تحقيق عبد العظيم الشناوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط.)، (د.ت.).
- ٨٤- المعجم الاقتصادي الإسلامي، أحمد الشرباصي، دار الجيل ١٩٨١.
- ٨٥- معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٩م.
- ٨٦- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير محمد عيسى صالحية أستاذ التاريخ في جامعة اليرموك/ كلية الآداب ١٩٩٣م.
- ٨٧- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري

- الأندلسي، حققه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط/ ٣/ ١٩٨٣م.
- ٨٨- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعة جي، حامد مصطفى قنبي، دار النفائس، ط ١، ١٩٨٥م.
- ٨٩- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، ت ٣٩٥ هـ — تحقيق عبد السلام هارون الدار الإسلامية الطبعة ١٩٩٠م.
- ٩٠- المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر محمد علي النجار، أشرف علي طبعه، عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي مجمع اللغة العربية، طهران.
- ٩١- معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- ٩٢- المغني لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ت (٦٢٠ هـ) على مختصرات أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى مكتبة الرياض ١٩٨١م.
- ٩٣- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، (د.ط) (د.ت).
- ٩٤- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات، المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت (٥٢٠ هـ) تحقيق سعيد أحمد عراب، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، بيروت، لبنان.
- ٩٥-
- ٩٦- المذهب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن علي بن يوسف الفيروز أبادي، ت (٤٧٦ هـ)، دار المعرفة، بيروت- لبنان- الطبعة الثانية ١٩٥٩م.
- ٩٧- الموطأ لعالم المدينة، مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية ١٩٩٢م، المكتبة الثقافية، بيروت.
- ٩٨- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، أبي عبد الله محمد بن عبد الله الإدريسي، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٩.

٩٩- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي ت (٧٦٢هـ) الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، بيروت لبنان، دار القبلة، السعودية.

١٠٠- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين بن شهاب الدين محمد بن أبي العباس الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر، الطبعة الأخيرة، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، بيروت لبنان.

١٠١- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت (١٢٥٥هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٧٣م.

١٠٢- الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأذربيجان، محمد عميرة الداغستاني، نبيه مسعود النبهاني، عمان، مركز الدراسات الدولية الجمعية العلمية الملكية، (د.ط) ١٩٩٣م.

١٠٣- الوجيز، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت (٥٠٥هـ) تحقيق علي معوض، عادل عبد الموجود، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، بيروت لبنان.

١٠٤- الوسيط في المذهب، الغزالي، حققه أحمد محمود إبراهيم، محمد تامر، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٠٥- الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٧.

١٠٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان، ت (٦٨١هـ) بيروت، دار صادر (د.ط).

١٠٧- الهادي إلى لغة العرب، حسن سعيد الكرمي ط/١/١٩٩١-١٩٩٢، بيروت، لبنان.

١٠٨- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، أعادت طبعه بالافست مكتبة المثني ببغداد لصاحبها قاسم محمد الرجب، استنبول، ١٩٥٥م.

## Abstract

Investigating and Authentication of Part of Transactional Fiqh-Reimbursement, Cultivating, wasteland, Wakf, Endowment, picking up, picked-up person, Emancipation, Provision, Mukataba, Manumission of child-Mothers- of a manuscript entitled Brilliancy of Reverents by Yousef Al-Ardabeely Ashafie (١٩٩٩ H).

**By: Heyam Mohammed Abdulkareem Al-Momani**

**Supervisor: Dr. Mohammed Faleh Bani Saleh**

*God praised to be Lord, and blessed prophet Mohammed and granted him salvation along with all of his companions.*

This work has been published without being sufficiently authenticated with two postscripts, one of Kumathra and the other of Haj Ibrahim. It contained variety of judgements of Fiqh that were intended to serve as a Casuistic and judgemental textbook, it therefore, characterised by conciseness, difficulty of vocabulary, and ambiguity of meanings. The purpose of studying this work is to present it in an accessible, easy to understand and modern form.

The author had relied in compiling this work on dependable references in al-Shafie Fiqh school most notably of which are: Great Exposition, Little Exposition of Al-Rafiey, Al-Rawdah of Al-Nawawi, Core Exposition and al-Ta'lika of al-Qazwini, Great Al-Hawi of al-Mawerdi and Al-Muharer. This work is not a denominational one since sectarian disputes had not been discussed but little and it is totally void of evidence.

The part that have made authenticated is one of transactional-Fiqh included the following chapters Reimburesment, cultivating wasteland, wakf, Endowment, picking up, picked up person, Emancipation, provision, Mukataba and Manumission of child-Mothrs.